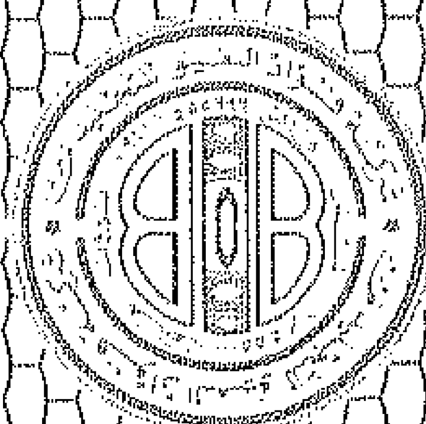
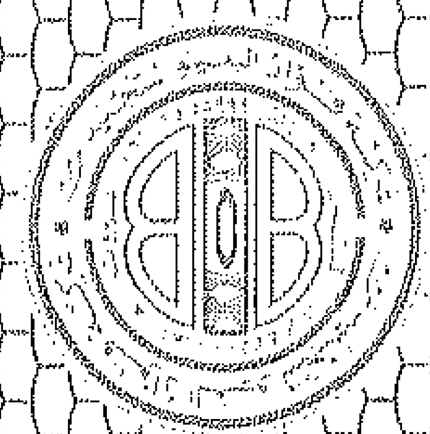
# الإقتصاد الحضري

الدكتور:
فؤاد محمد الشريف بن غضبان



اليازوري

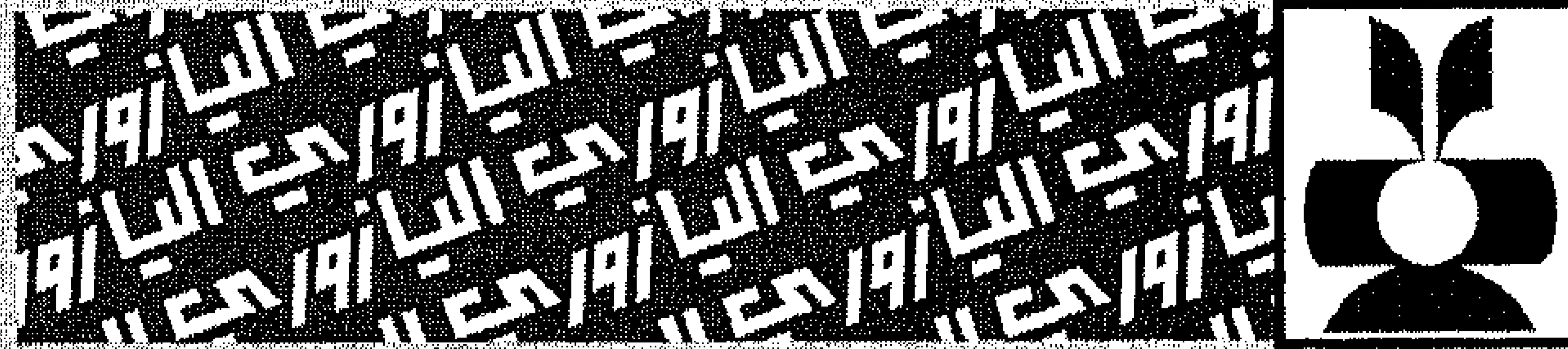




# الاقتصاد الحضري

# الاقتصاد الحضري

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



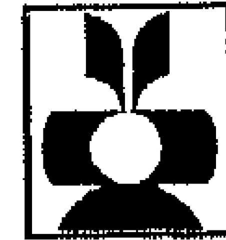


الطبعة العربية - 2015

رقم الإيداع 2014/5/2027

التحرير : هيئة تحرير
تصميم الغلاف : نضال جمهور
الصف والإخراج : سامي أبو سعدة
المطبعة : مطبعة رشاد برس -بيروت





اليازوري

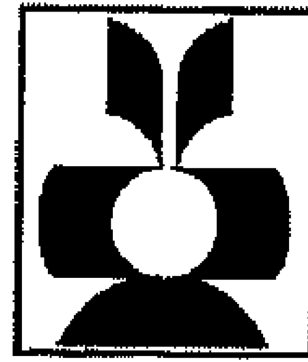
دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152
info@yazori.com www.yazori.com

# الاقتصاد الحضري

تأليف

الدكتور/ فؤاد بن غضبان



اليازوري

# الإهداء

إلى أساتذتي الأفاضل وزملائي الكرام

إلى إخوتي وأصدقائي الباحثين وطلابي الكرام

إلى كل عائلتي الكريمة

إلى وطني الجزائر.

عرفانا بالجميل.

الدكتور/ فؤاد بن غضبان

# مقدمة

يعتبر الاقتصاد الحضري من أهم المواضيع حداثة في معظم دول العالم، ورغم ظهوره في عشرية الستينات، فهو لم يلق الاهتمام في بلادنا العربية إلا مع عشرية الثمانينات وبمبادرات جد محدودة رغم أنه يبحث في مختلف جوانب اقتصاد المدينة والنظام الحضري والفعاليات الاقتصادية التي تحدث به، إلى جانب أهميته في تفسير الديناميكيات الاقتصادية التي تعيشها المدينة في مختلف مكوناتها وبنياتها الأساسية، ونظرًا لهذه الأهمية فقد وُجد الاقتصاد الحضري كقاسم مشترك بين مختلف التخصصات كالجغرافية، والتخطيط الحضري والإقليمي والهندسة المعمارية والاقتصاد وعلم الاجتماع... حيث يتناوله كل تخصص بالدراسة من زاوية تخصصه، إلا أن الجانب التطبيقي يعكس اقتصار دراسة الاقتصاد الحضري على نطاق محدد من قبل بعض الجغرافيين والمختصين في التخطيط الحضري والإقليمي، ويفسر ذلك بوجود بعض المعوقات التي تجعل الكثير منهم يبتعدون عن الخوض في هذا المجال ومنها قلة المؤلفات في هذا الموضوع عدا مساهمة الزميلين عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة في كتابهما الموسوم بـ «الاقتصاد الحضري: نظرية وسياسة» الصادر سنة ٢٠٠٨.

وعند تكليفي بتدريس مقرر الاقتصاد الحضري في الدراسة الجامعية لم أجد إلا القليل من الكتب في هذا المجال وبلغة أجنبية، كما أن المتوفر منها لا يتضمن كل ما يجب أن يتعلمه الطالب في هذا المقرر

الواسع، وإلى جانب ما يحتاجه الاقتصاد الحضري من دقة في تناوله لغرض الحفاظ على خصوصيته وعدم الانسياق في نطاق لا يتضمن الجوانب الأساسية منه، فكرت مليا في كتابة هذا المؤلف الموسوم بـ «الاقتصاد الحضري» محاولا الإلمام بكل الجوانب الأساسية المتعلقة به متجنبا التكرار، والتي تسمح للقارئ بالتعرف على مفهوم الاقتصاد الحضري وماهيته بين مختلف العلوم والفعاليات الاقتصادية وعلاقته بالبعد الحضري...

يضم الكتاب خمس عشر فصلاً، يتناول الفصل الأول التعريف بعلم الاقتصاد وكيفية ظهوره، بينما يعالج الفصل الثاني علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية كالجغرافية والتاريخ وعلم الاجتماع...، أما الفصل الثالث فقد ركز على تطور الأنظمة الاقتصادية منذ نشأة البشرية مرورًا بمختلف الحضارات ووصولاً إلى الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية محاولاً إبراز خصوصية كل نظام اقتصادي على حدى، وفي الفصل الرابع تم التطرق إلى توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية وتحليل مؤشراتها ومعايير قياسها، ودور علم الاقتصاد في تحقيق التنمية، ليواصل الفصل الخامس عرض مختلف النظريات التي تعنى بالتنمية كالنظريات الاقتصادية والنظريات الجغرافية لتوضيح البينة المكانية لفرص التنمية الاقتصادية، والتي تظهر بشكل أساسي في الفصل السادس الذي اهتم بإبراز دور المدن في التنمية الاقتصادية مركزًا على مزايا المدن الاقتصادية ووظائفها والقوى الاقتصادية المؤثرة فيها، إلى جانب تحليله لمشكلات التنمية في مدن الدول النامية. كما تناول الفصل السابع تحليل أهمية العوامل

الاقتصادية ودورها في نشأة المدن وتطورها من خلال العديد من المتغيرات المكانية المرتبطة بمواقع المدن، إضافة إلى تقييم دور الدولة من خلال سياستها الطوعية وخططها التنموية في نمو وتطور المدن، وفي الفصل الثامن تم تحليل العلاقة بين المدينة الحديثة والاقتصاد الحضري بين التأثير والتأثر، أما الفصل التاسع فقد تضمن تحليل للأساس الاقتصادي للمدن نظرًا لأهميته في نمو وتوسع المدن من المداخيل التي تأتي من خارج المدينة وطرق قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية باستعراض للعديد من الطرق الوصفية والكمية، ليستمر الفصل العاشر في دراسة التغيرات الاقتصادية وعلاقتها بالتركز والتكتل الحضري، ويركز الفصل الحادي عشر على تحليل الأنشطة الاقتصادية في المدينة وتكلفة الاستخدامات الحضرية، وفي الفصل الثاني عشر تم مناقشة سوق العمل الحضري مع تحليل لحركة الأيدي العاملة والتباين في معدلات الأجور بين مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل المدينة، أما الفصل الثالث عشر فقد اهتم بدراسة الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية والحركية التي تشهدها السوق العقارية مع توضيح لمختلف النظريات المتعلقة بالريع العقاري، كما تناول الفصل الرابع عشر تحليل اقتصاديات السكن الحضري عبر مختلف السياسات الإسكانية مقدمًا مثال عن سياسة الإسكان في دولة عربية (الجزائر)، وفي الفصل الخامس عشر تم دراسة اقتصاديات النقل والطرق المستخدمة في تخطيطه من أجل فاعليته الاقتصادية مع تقديم للتكلفات النقلية والعوائد المرورية للأنواع النقلية.

وفي الأخير نأمل أن يكون هذا المؤلف فاتحة خير لمؤلفات أخرى في هذا الموضوع، وأن أكون قد أسهمت مساهمة بسيطة في موضوع الاقتصاد الحضري.

وأرحب بأية ملاحظات يمكن الاهتداء إليها لاحقًا، نسأل الله الخير والصلاح لأمتنا العربية والله من وراء القصد.

**المؤلف**

**الدكتور فؤاد بن غضبان**

# الفصل الأول

## مبادئ علم الاِقتصاد

# الفصل الأول

# مبادئ علم الاِقتصاد

## مقدمة:

تتميز طبيعة الإنسان منذ نشأته بأن له رغبات وحاجات متنوعة وغير محدودة، وتتنوع هذه الرغبات والحاجيات بين الحاجيات الفيزيولوجية والحاجيات الاِجتماعية والحاجيات النفسية والأنثروبولوجية، وهذه الحاجيات متداخلة فيما بينها، بمعنى أن الواحدة منها تسوق إلى الأخرى.

ويُقصد بالاِقتصاد «الأساليب التي تستخدم لإشباع حاجات الإنسان والمجتمع المادية من إنتاج السلع النادرة والخدمات، والأسباب التي تدعو إلى إنتاج سلع معينة دون أخرى، أو التي تدفع لشراء أو الإقبال على أنواع معينة وبكميات محددة من السلع»[(١)].

وبواسطة هذه الأسباب يمكن أن تتحوّل المادة الخام إلى أغذية وأدوات، وما يتصل بذلك من وسائل نمو التكنولوجيا، والنشاط الإنساني الذي من خلاله تتم هذه العمليات، بالإضافة إلى التنظيم ورأس المال والأجور والأسعار والأرباح واِختيار السلع والخدمات وتبادلها وتوزيعها واِستهلاكها، وما يتعلق بذلك بموضوعات مثل: نظرية القيمة، وحجم العمالة، والدخل الوطني وتقسيم العمل.

(١) محمد أحمد بيومي، علم الاِجتماع الاِقتصادي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص. ٧٣.

## ١- تعدد حاجات الإنسان وطرق تلبيتها:

يولد الإنسان ولديه رغبات أساسية، وأول ما يحتاج إليه مباشرة بعد ولادته هو الطعام لإرتباطه بالحياة البيولوجية لضمان بقاءه وهي الحاجيات البيولوجية الفيزيولوجية، ويريد الإنسان أن يُبعد نفسه عن ما يُجلب له الضرر كتجنب البرد القارس والحر الشديد، لذلك فهو يحتاج إلى الملبس والسكن وهي الحاجيات الاقتصادية، والإنسان بطبيعته محبًا للتميز أي يريد أن يتميز على الآخرين في المأكل والملبس والمسكن والعلم، وكذلك يريد الإنسان لنفسه الأمان، كما أنه يحتاج إلى الحب والحنان والإحترام والصحة والسعادة وهي حاجيات إجتماعية أنثروبولوجية.

وتلبى الحاجيات الإنسانية بإحدى الوسيلتين السلع والخدمات، وتختلف حاجات الإنسان نحو السلع والخدمات من مكان لآخر، ومن زمن لآخر، ويعود سبب ذلك إلى إختلاف الأعمار والظروف المناخية والمستوى التعليمي والظروف الإجتماعية وغير ذلك.

وتتنافس حاجات الإنسان على الموارد الإقتصادية المتاحة لتلبيتها، ولذلك يقوم الإنسان بترتيب احتياجاته وفقا لأهميتها، ويبدأ في تلبية الحاجيات الأكثر أهمية فالأقل وفقا لسلم التفضيل السلعي.

ويقصد بالإنتاج خلق أو إضافة منفعة اقتصادية جديدة للأشياء التي تكن موجودة من قبل، أو على الأقل زيادة منفعته، ويتم ذلك بإستخدام الأرض والموارد الطبيعية والمواد الخام.

الموارد الطبيعية هي هبات الطبيعة التي لا دخل للإنسان في وجودها، والتي يستطيع من خلال جهوده أن يستغلها ويُحولها إلى سلع وخدمات، وتشتمل

الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الأرض من مواد حيوانية ونباتية وجمادية (صلبة وسائلة وغازية)، كما تشمل المعادن التي يختزنها باطن الأرض، وعندما يبدأ الإنسان في إِستغلالها فإنها تحت سيطرته ومحور نشاطه الاقتصادي، وحينئذ تُصبح موارد إِقتصادية.

ويتطلب الإنتاج صيانة وحسن إِستغلال الموارد وتنميتها ومحاولة إِستكشاف مصادر جديدة لها بإِستخدام الفن التكنولوجي المتطور، والعمل على زيادة مقدرة المجتمع على الإنتاج مستقبلاً. ويتم ذلك عن طريق الحد من الإِستهلاك الحاضر وإِدخاره لاستثماره في إقامة مشروعات إنتاجية جديدة تزيد مقدرة المجتمع الإنتاجية مستقبلاً وهو ما يُعرف بالإنتاج المادي.

وهناك الإنتاج غير المادي، وهو الذي يتمثل في الأفكار والخدمات والأعمال التي تتوافر فيها صفة المنفعة. ويدخل في نطاق ذلك العلوم والفنون، وكذلك الخدمات الشخصية التي تدفع عنها أجور، ولكنها لا تتجسم في شكل مادي كخدمات الطبيب والمحامي والمدرس والموسيقي.

## ٢- عناصر إنتاج المواد:

لقد إِختلف العلماء على تقسيم عناصر الإنتاج[١]:

- فمنهم من يركز على عنصر واحد (٠١) هو العمل حسب مفهوم الماركسيين.
- ومنهم من يهتم بعنصرين إِثنين (٠٢) هما الأرض والعمل حسب النظريات الكلاسيكية.

(١) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الإِقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الإِجتماع الإِقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص.٥٠.

- ومنهم من يهتم بثلاثة عناصر (٠٣) هي الأرض والعمل ورأس المال حسب مفهوم آدم سميث.
- ومنهم من يضيف عنصرًا رابعًا (٠٤) هو التنظيم حسب رأي شومبيتر.

وتُمثل السلع الأشياء النافعة التي تأخذ شيئًا ملموسًا، أما الخدمات فهي الأشياء النافعة التي لا تأخذ شكلاً ماديًا كخدمات النقل والطب والتعليم.

وتعتبر السلع والخدمات نافعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجيات الإنسان.

والسلع قد تكون للإستهلاك الفوري الآني، بمعنى أن يستفيد منها الإنسان لمدة واحدة مثل السلع الغذائية، أو قد تكون سلعًا معمِّرة مستدامة أي يستفيد منها الإنسان لعدة مرات كالأجهزة الكهرومنزلية، الأثاث...، وقد تكون السلع الإستهلاكية بديلة لبعضها البعض كالثياب والسكر.

وتعتبر الندرة أهم خاصية للمشكلة الإقتصادية، فلولاها لا تظهر المشاكل والأزمات الإقتصادية، وترجع الندرة إلى أن الموارد محدودة. والسلع النادرة هي التي لعبت يد الإنسان فيها دورًا، فخرجت في ثوب جديد. أما السلع غير النادرة فهي تستمد من الطبيعة دون أي نشاط يبذله الإنسان للحصول عليها كالهواء مثلاً.

وعلى ذلك فإن الماء في البحر أو النهر سلعة ليست نادرة، وحين تشرب من النهر لا تدفع نقودًا، أما الماء الذي يأتي في الحنفية فهو سلعة نادرة لأن يد الإنسان لعبت فيها دورًا، فحوّلته من ماء في البحر أو النهر إلى ماء صالح للإستعمال يأتينا عن طريق الحنفية، لذلك تدفع فيها أموالاً، كذلك الأمر بالنسبة للأكسجين، فهو في الهواء سلعة غير نادرة، بينما الأكسجين المعبأ في اسطوانات سلعة نادرة تدفع فيها النقود.

وتنطبق مشكلة الندرة على الفرد والجماعة، فالجماعة مواردها محدودة إذا قيست بحاجيات الأفراد المتعددة، مما يدعوها إلى تكوين سلم جماعي للتفضيل ترتب فيه الحاجيات حسب أولويتها، ثم توجه مواردها النادرة بحيث تؤدي إلى إشباع الحاجيات الملحة التي تحتل مكان أعلى في سلم تفضيلها.

ويُقصد بالنشاط الإنساني الجهود الجسمية والعقلية التي يقوم بها الإنسان لخلق منفعة للمادة، وينقسم هذا النشاط إلى عمل جسمي أو يدوي، وهو العمل العضلي، وعمل عقلي يتمثل في الإبتكار والاختراع وتحسين الظروف المهنية للإنتاج، وعمل إداري أو تنظيمي وهو المجهود المبذول في الإشراف على الأعمال الإنتاجية وتنظيمها وتنسيقها.

وتحقق هذه العناصر التي تنتجها الأرض إلى أدوات و سلع يستخدمها الإنسان في أغراض مختلفة، وهذا مثل صناعة الأثاث من الأخشاب، والملابس من الصوف والقطن، أو نقل المادة من مكان لآخر مثل نقل الحبوب من الأماكن التي يرتفع فيها إنتاجها إلى مناطق تقل فيها الحبوب...

أما تنظيم الإنتاج فيقصد به اِختيار وتحديد أنسب الملائمات من الإنتاج في العملية الإنتاجية لتحقيق التكامل بين هذه العناصر، والتنسيق والتوجيه والإدارة لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي للمشروع، وهذا يعني توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع إلى إنتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب عليها، وبالتالي تزداد كفاءة استخدام الموارد.

ورأس المال هو ثروة أنتجها العمل الإنساني، وتستخدم بدورها في إنتاج ثروات أخرى، ولم يكن إنتاجها بقصد الاستهلاك المباشر، ولكن لمعاونة الإنسان في إنتاج سلع أخرى، أو في الحصول على دخل مباشر، وذلك مثل الآلات، والسكك الحديدية والمصانع وما إليها ذات الاستعمال الدائم، ويتمثل

ذلك في الأدوات والآلات التـي تدر ربحًا مباشـرًا مثل قلم الكاتـب العمومي، وإبرة الخياطة، و سيارة الطبيب...

وقد يكون رأس المال في شـكل مواد أولية كالقطن والحبـوب والفحم، وقد يكون في شكل مواد مصنعة إنسانية مثل محراث الفلاح وشباك الصيد والآلات والأدوات، وقد يكون عبارة عن نقود وأوراق مالية كالمال الذي يودع بفائدة في البنوك والأجور التي تدفع للعمال.

ويسـتخدم رأس المال بطريقتين: إما يسـتخدم مـرة واحدة لأنـه يتحول حال اسـتخدامه إلى شـيء آخر (سـلع) كالمواد الغذائية، بـذور فلاحيـة...، أو المال الذي ندفعه ثمنا لأرض أو مباني أو أجور خدمات، وإما أن تسـتخدم في سلسلة من العمليات الإنتاجيـة أو عمليات النقل، ومن أمثلة ذلـك المطاحن والمصانع والسـكك الحديدية، وفي هذه الحالة لا يحتفـظ رأس المال بقيمتـه إلا بالعمل المتواصل وإستخدام وسائل الصيانة والحفظ[1].

أما السـلع التي ينتجها المنتجون وتباع بثمـن يزيد عن نفقـة إنتاجها، ومن ثم يحصل من وراء ذلك علـى ربح محقق. وعلـى ذلك يبحث علـى الاقتصاد في الأسـعار، والعوامل التي تـؤدي إلى إنخفاضهـا وإرتفاعها طبقـا لقانون العرض والطلب، والتي تقرر أنه كلما زاد العرض وقل الطلب انخفض السعر.

ويهتم علم الاقتصاد كذلك بمسـألة تدفق النقود، فالنقود أداة لا غنى عنها في التداول، كما يهتم بالبنوك، ذلك أن الناس لا يدخلـون بكميات كبيرة من النقود في منازلهم. ومن ثم أنشـئت البنـوك لرعاية مدخرات الأفراد وثرواتهم السـائلة ويبحث في مسائل مثل السوق.

(١) السـيد محمـد بدري، علـم الإجتماع والنظـم الإقتصادية، دار المعارف الإسـكندرية، ١٩٨٠، ص. ٤٩.

وفي هذا الإطار نسجل تباينات وفوارق جغرافية كبيرة في إنتاج بعض السلع و المواد و كذلك في الإنتاج كما و كيفا حسب المهارات و خاصة المهارة العلمية التي تلعب دور كبير في نوعية الإنتاج وهذه التباينات في المجتمعات تصبح عادات إستهلاكية وإجتماعية، وهذه العادات الإستهلاكية مرتبطة بالمستوى الثقافي، وينتج عن هذه الإعتبارات مهارات وقدرات فردية وجماعية تعكس خصوصيات المجتمع، وكل المجتمعات تحدد حاجياتها الذاتية بتسخير كل المجهودات و الوسائل اللازمة لإنتاجها كمًا وكيفًا، وهذه القدرة في تلبية الحاجيات مبنية على طاقات اجتماعية واقتصادية داخل ميكانيزمات في إطار تنظيم المجهودات، بالإضافة على هذا نجد برمجة إنتاجها و تخطيطها و تسويقها أي عرضها على أفراد المجتمعات، وهذا ما يندرج ضمن نشاط نسميه النشاط التجاري، ويعتبر أول مصطلح للقاعدة في الإقتصاد لأنها تحدد جميع القيم النقدية لجميع المجهودات، وفي حالة ما إذا تحصلنا على فائض في إنتاج المواد فسوف يستعمل في التبادل مع مجتمعات أخرى للحصول على مواد جديدة أو نادرة، وهذا ما يندرج في إطار التجارة العالمية التبادلية.

## ٣- تنظيم المجهودات ومفهوم الإقتصاد السياسي:

كان تنظيم المجهودات في الأصل فردي ولأسباب ناتجة عن تجارب الإنسان الفاشلة، إضطر إلى تنظيم مجهوداته جماعيا، والتي تتناسب مع أخطار الطبيعة وهذا بمنهج تنظيمي بتوزيع المهام على أفراد الجماعة حسب القدرات من أجل البقاء.

ولإعتبارات أخرى أخذت هذه التنظيمات منعرج أخير خاصة مع بروز المعتقدات الدينية وهذا ترسيخًا للتنظيمات الجماعية والتي من شأنها إعطاء تنظيمات مناسبة مع حاجيات الإنسان.

ويهدف الإقتصاد السياسي إلى تنظيم المجهودات من أجل توفير جميع حاجياته الإستهلاكية آخذًا بعين الإعتبار مبدأ الوفرة والندرة، حيث كلما كانت الوفرة متغلبة على الندرة قلة المجهودات.

وإنطلاقًا من المبدأ الجوهري في ندرة المواد ووفرتها، إضطر الإنسان إلى تنظيم مجهوداته من أجل تلبية حاجياته المختلفة، لكن هذا التنظيم مرتبط بإقتصاد المجهودات، ولهذا فإن وضع تنظيمات جماعية من أجل توفير المواد اللازمة هو جوهر الإقتصاد السياسي(١).

## ٤- مفهوم علم الاقتصاد:

يحدد علم الإقتصاد جميع المبادئ النظرية في ميدان إنتاج وإستغلال المواد، وهذا من أجل تلبية الحاجيات اللازمة للسكان إنطلاقا من المبدأ «أقل مجهود من أجل أكبر مردود»(٢).

ولتحقيق ذلك يسعى الإنسان لإستعمال وسائل حيوانية مادية أو ميكانيكية وأخرى إعتمادًا على تنظيمات وبيانات إحصائية. وهذه الآلية تندرج ضمن علم الإقتصاد.

علم الإقتصاد مبني على تنظيم المجهودات حسب مبادئ نظرية صالحة لكل زمان ومكان، وهو علم موضوع على المستوى النظري يهدف إلى تحليل الأعمال والأفعال، وهو محاولة تفسير وتحليل جميع الأعمال الإقتصادية دون تقييمها والحكم على صوابها، لأن علم الإقتصاد علم موضوع على

(١) حازم البلاوي، أصول الإقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص. ٢٤٢.

(٢) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص. ١٢.

المستوى النظري يهدف إلى تحليل الأعمال والأفعال التي تدخل ضمن النشاط الإقتصادي.

لكن في الواقع والممارسات الميدانية والتجارب المختلفة للبشرية رسمت هذه التجارب في طابع خصوصيات الواقع الإجتماعي والثقافي والروحي...

كما أثبتت المناهج الجديدة في الممارسة الإقتصادية وجود الاقتصاد السياسي والذي يطلق عليه كذلك بالسياسة الإقتصادية وهذا بغض النظر عن كل الإعتبارات النظرية لعلم الإقتصاد(١).

وعليه نسجل بأن الإقتصاد السياسي هو ترجمة الأفعال والأعمال الإقتصادية حسب الخصوصيات الثقافية والروحية والظروف الجغرافية(٢).

## خلاصة:

يجمع الاقتصاد السياسي بين العلم والسياسة، أي بين النظرية والتطبيق، في المقابل فإن علم الاقتصاد هو الذي يقوم بالتحاليل والاقتراحات للأساليب العلمية والنظرية والقوانين العلمية، هو الذي حدّد مدى تطور الشعوب وإلى أي مدى وفقوا في تلبية حاجياتهم العلمية والنظرية، وهو علم حيادي موضوع ومستقل عن كل الإعتبارات السياسية والمعنوية، إنه علم صارم ودقيقة يعتمد على أرقام وإحصائيات.

ونظرًا للممارسات الطويلة في الميداني السياسي ونجاعتها في الميدان

(١) اسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الإقتصاد الإجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص. ١٢٣.
(٢) أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية، ١٩٧٠، ص. ٧٢.

استطاع بعض العلماء وضع وبلورت هذه التجارب والخبرات في نظريتين أو مبدأين متناقضين هما:

- النظام الإقتصادي الرأسمالي الليبرالي.
- النظام الإقتصادي الإشتراكي الجماعي.



# الفصل الثاني

## علاقة علم الاِقتصاد بالعلوم الاجتماعية

# الفصل الثاني

# علاقة علم الاِقتصاد بالعلوم الاجتماعية

## مقدمة:

يرتبط علم الاِقتصاد بغيره من العلوم الاِجتماعية الأخرى، وترتبط كذلك فروع علم الاِجتماع العام بعلم الاِجتماع الاقتصادي، كما يرتبط علم الاِجتماع الاقتصادي بالعديد من العلوم الاِجتماعية الأخرى، ويتداخل معها في بعض القضايا والمجالات التي يعالجها، وهذا ما سنتناوله بالتحليل في ما يلي:

### ١- الجغرافية:

تُعالج بعض فروع الجغرافية مجموعة من الاِهتمامات المشتركة بينها وبين العلوم الاِجتماعية الأخرى، ويظهر ذلك بوضوح في علم الجغرافيا البشرية وعلاقتها بعلم اِجتماع السكان. كما يظهر ذلك في العلاقة بين الجغرافيا الاِقتصادية وعلم الاِجتماع الاِقتصادي.

وكشفت تحليلات علماء الاِقتصاد في القرن التاسع عشر عن اِهتماماتهم بطبيعة وقضايا الجغرافية، وخاصة بين الموارد والغذاء والسكان وظهر ذلك بوضوح في كتابات RICARDO David وRobert MALTS، حيث نظر الأخير نظرة تشاؤمية إلى تلك العلاقة. كما اِنتقد المتخصصون في مجال الجغرافيا الاِقتصادية رواد المدرسة الاِقتصادية من أمثال KINZ لإهمالهم العوامل الجغرافية وتأثيرها على الظواهر الاِقتصادية.

وتركز الجغرافية الاِقتصادية باِعتبارها أحد فروع الجغرافية البشرية، على

دراسة المـوارد الطبيعية لـلأرض وتوزيعهـا، وتعديلهـا أو تحويلها إلـى موارد إقتصادية مستهلكة، كما تهتم بمعالجـة العلاقة بين المـوارد الإقتصادية ونوعية النشـاط الإنسـاني الذي يقـوم بتحويلهـا عن طريـق عمليـات الإنتـاج والتبادل والإستهلاك، كما يصنف فـروع الجغرافيـا الإقتصادية إلـى جغرافيـا إقتصادية إجتماعيـة وإقتصادية أصوليـة وإقتصادية طبيعيـة. ويلاحـظ أن النوعين الأولين يرتبطان بإهتمامات علم الإجتماع الإقتصادي.

ويبدو وجود تقارب في بعض مناهج الدراسة بين الجغرافية الإقتصادية وعلم الإجتماع الإقتصـادي مثل المنهج الإقليمي أو المحلي، وأهمية دراسـة الحرف الإقتصاديـة وإرتباطهـا بالمجتمعات البشـرية، أو مـا يعرف بتوزيـع العلاقة بين الموارد والسكان وتفسيراتها المختلفة.

وبصـورة عامة تسـعى الجغرافيـة الإقتصاديـة لدراسـة الجغرافيـة التي يوجد بها النشـاط الإقتصادي، وخصائص هذا النشـاط والظواهر الأخرى التي ترتبط بنوعية النشاط الإقتصادي.

وفـي السـنوات الأخيـرة، إهتـم كل مـن المتخصصين فـي مجـال الجغرافية الإقتصادية، وعلم الإجتماع الإقتصادي بمعالجة العديد من الظواهر الإقتصادية الإقليمية والعالمية، من خلال دراسـة أسـباب التكتـلات الإقليميـة الإقتصادية العالميـة، والعلاقة بيـن توزيع القـروض والديون بيـن دول الشـمال والجنوب أو ما يعرف بأسـباب الصراع الشـمالي الجنوبي، بالإضافة إلى تحليل المشاكل الإقتصادية للـدول وعلاقتهـا بتوزيع السـكان وكثافاتهم، ومسـتوياتهم الحرفية والمهنية، والدخل والإنفاق والإسـتهلاك ومعدلات الفقـر والبطالة وغيرها من المشكلات المجتمعية الأخرى(١).

(١) نفس المرجع السابق، ص ص. ٧٨-٧٩.

## ٢- التاريخ:

تبدو اِهتمامات مشتركة بين كل من علم الإجتماع الإقتصادي والتاريخ، وقد أثار المؤرخون في كثير من المواقع كيف اِرتبط النظام الإقتصادي بطبيعة النظم الإجتماعية والدينية والسياسية. وعكست المدارس الأولى للاِقتصاد في الإسلام متغيرات العصر الإسلامي الجديد على أنماط توزيع الدخل والثروة وتنمية النشاط الإنتاجي، وتحديد الملكية العامة والخاصة، وتنظيم عمليات اِستغلال الأراضي غير المزروعة، وعلاقات البيع والشراء والسوق وتحديدها في ضوء الشريعة الإسلامية.

وكشفت تحليلات المقريزي وابن خلدون في العصور الوسطى الكثير من الأفكار الإقتصادية والإجتماعية وما ارتبط بها من أزمات ومجاعات وحالات الرخاء، والتحول في أنماط المعيشة، وكيف أدت الظروف والعوامل الإقتصادية والإجتماعية إلى تغيير العلاقات المجتمعية، والأوضاع الطبقية والمهن والحرف وأصحاب المعاشات والمنح وأهل المسكن وغيرهم من أرباب المهن المختلفة.

وتبرهن تحليلات علماء التاريخ للفكر الإقتصادي والإجتماعي والسياسي على العلاقة بين التاريخ وعلم الإجتماع الإقتصادي، الذي سعي لمعرفة التطورات الإجتماعية والإقتصادية التي اِرتبطت بالفكر الإقتصادي في مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها حتى الوقت الراهن. كما أسهمت المدارس الإقتصادية التي ظهرت اِبتداءً من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، في الكشف عن اِرتباط الظاهرة الإقتصادية بالواقع الإجتماعي والسياسي والديني. فقد ظهرت مدرسة التجاريين في بريطانيا، والفيزوقراطيين في فرنسا، واِرتبطت كل مدرسة بفئة أو طبقة اِجتماعية اِقتصادية محددة

ووجهت آراءها عامة، لتحقيق مصالح معينة بالذات؟

وعبرت تحليلات Weber MAX والتي جاءت في كتابه "تاريخ الإقتصاد العام General Economic History" عن مدى إرتباط الإقتصاد بالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات البشرية. كما عالج من منظور سوسيو-تاريخي مقارن، تطور الأنظمة الإقتصادية سواء في المجتمعات القديمة، ومجتمعات العصور الوسطى والحديثة. علاوة على تحليل الكثير من العمليات الإقتصادية والمؤسسات المختلفة مثل: النقود، والأسواق، والتجارة وطبقة التجار، الإتحادات التجارية والإقتصادية وغيرها، وكيف تطورت تلك العمليات والمؤسسات في إطار المجتمع العام الذي نشأت وتطورت فيه. ويدل هذا على العلاقة المتداخلة بين علم التاريخ وعلم الإجتماع الإقتصادي[(١)].

### ٣- علم النفس:

يرتبط علم النفس بعلم الإجتماع، مما نتج عنه ظهور فرع من فروع علم النفس يطلق عليه علم النفس الإجتماعي. كما يرتبط علم الإقتصاد بعلم النفس، فدراسة ظروف السوق والقدرة الشرائية والتوتر وتكوين الجماعات الجديدة أمور يهتم بها علم النفس، مع أنها أمور إقتصادية في المقام الأول.

وتظهر علاقة علم النفس بعلم الإجتماع الإقتصادي في كتابات العديد من علماء الإقتصاد، فهاهو "A. SMITH" في كتابه "ثروة الأمم" يشير إلى متغيرات سيكولوجية متعددة مثل الدوافع (Motives)، وعلاقتها بتحقيق الربح، والسعي نحو العمل والطموح والإنجاز والجشع والمصالح الذاتية الفردية وغيرها، وهي متغيرات ترتبط بطبيعة السلوك والعمل البشري.

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص. ٧٧.

كمـا تعتمد قضايـا "الـروح المعنوية" ودرجـة الرضا والإشـباع لـدى العمال على الظروف الإجتماعية والإقتصادية لموقع العمل كنظام الإشـراف ومستوى مشـاركة العمال فـي إتخـاذ القـرارات الحاسـمة ومسـتوى التفاعـل القائم بين العمال وبعضهم البعض.

وتحدد هذه القضايا السـيكولوجية بدورها عدة أنواع من اسـتجابات العمال، مثل التغيب والحوادث والصراع الصناعي.

وهناك قضية أخرى تربط ما بين علم النفس وعلم الإجتماع الإقتصادي، تلك التي تشـير إلى أنماط الدافعية لدى الأشـخاص الذين يسـلكون خطأ مهنيا معينا أو يقومون بأدوار مهنية معينة، وهذه الدافعية المتميزة تفيـد في التنبؤ بنوعية من سـيقوم بهـذه الأدوار، كما يفيد فـي فهم اسـتجابة هؤلاء الأشـخاص للمواقف الإجتماعية عندما يمثلون أدوارهم.

## ٤- الأنثروبولوجيا:

تعتبـر الأنثروبولوجيـا مـن العلـوم الإجتماعيـة التـي ترتبـط بعلـم الإجتماع الإقتصادي، وكان لإسـهامات علماء الأنثروبولوجيـا الأوروبيين والذين ظهروا في الفترة ما بين العشـرينات والأربعينات من القرن العشـرين آثـار إيجابية على تطوير علم الإجتماع الإقتصادي.

ولقـد كانـت الكتابـات السوسـيو أنثروبولوجيـة القديمـة، والتـي تمثلت في كتابـات Morgan وBachofen وMclenan تعـد البدايـات الأولى لنشـأة علم الإجتمـاع الإقتصـادي، فقد عولجـت هـذه الكتابـات الظواهـر الإقتصادية في المجتمعات القديمة.

وتوضـح تحليـلات بعـض علمـاء الأنثروبولوجيـا مـن أمثـال Malinovski

في دراسته لقبائل التروبرياند في المحيط الهادي، وRad Clive Brown في دراسته لمجتمع الأندمان و Marcel Moss في دراسته لنظام الهدايا الملزمة، و Ramende Firth في دراسته لمجتمع التيكوبيا الذي يعيش في إحدى الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون. كل هؤلاء اهتموا بدراسة الأنظمة الإقتصادية في المجتمعات البدائية، وحللوا الأنظمة الإقتصادية مثل علاقات الملكية والميراث والتبادل والنقود والعمل وأساليب الإنتاج وغيرها، وبينوا إرتباطها بالبناءات القبلية والعائلية والأنظمة الدينية والعقائدية وأنظمة العادات والتقاليد الشعبية(١).

ويعرف عدد من شعوب إفريقيا وخاصة شعوب واد النيل بنظام شيخ الأرض، وهو من الرؤساء الدينيين الذين يتمتعون بقوة روحية خارقة، وبمكانة دينية عالية، ويشرف على توزيع الأرض، كما يقوم بالصلوات الزراعية والطقوس قبل الشروع في زراعة الأرض حتى يضمن نجاح المحصول وإبعاد الآفات من الزراعة. وتعتقد هذه الشعوب أن زراعة الأرض بدون الرجوع إلى هذا الشيخ وبدون القيام بهذه المراسيم والطقوس سوف يصيب الزرع والمحصول بالتلف.

ولاشك أن مثل هذا التفكير الغيبي، والممارسات الدينية السحرية غريب تمامًا عن الفكر الإقتصادي الحديث، وعن الممارسات والعمليات الإقتصادية الحديثة. ولابد للباحث الإجتماعي أو الأنثروبولوجي من أن يأخذها في إعتباره حين يريد دراسة النظم الإقتصادية ويفهمها فهما دقيقًا كاملاً.

---

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص. ١٣٣.

## ٥- علم السياسة:

يهتم الباحثون في علم السياسة بدراسة مسائل تدور حول وظائف الأجهزة الحكومية والتشريعية وكيفية أداء هذه الوظائف أو الأسباب التي تدعو السكان إلى الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات، بينما يمنع آخرون من القيام بهذه المهمة، وكذلك دراسة أسباب الصراع بين الأحزاب السياسية، ومن خلال الإهتمامات المشتركة بين علم السياسة وعلم الإجتماع ظهر فرع من فروع علم الإجتماع يطلق عليه علم الإجتماع السياسي.

ولا ينفصل علم الإقتصاد عن السياسة، بل يرتبط علم السياسة ويؤثر فيها ويحركها، وفي إطار ذلك ظهر مفهوم للإقتصاد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يطلق عليه الإقتصاد السياسي، حيث كان يصعب الفصل بين السياسة والإقتصاد، فهما وجهان لعملة واحدة.

ولقد إرتبطت كثير من النظريات الإقتصادية بمفهوم الدولة، فقامت نظريات الرأسمالية على أساس مبدأ دعه يعمل، وعدم التدخل، والتي لا تجيز تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، ومن أجل حماية المصالح الوطنية.

وتقوم إقتصاديات السوق في ظل الرأسمالية على عدم قدرة المنشأة والمستهلك على ضبط وتحديد الأسعار أو معرفة النتائج في السوق.

وفي المجتمع الرأسمالي تكون الحريات السياسية وحريات الناس متوفرة أكثر منها في المجتمع الإشتراكي، فقد وضعت الحرية السياسية بكل مفاهيمها في خدمة الحرية الإقتصادية[١].

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع الإقتصادي في ضوء النظام الإقتصادي الجديد، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص. ٥٤.

وقد إِستطاعت الرأسمالية التي تقوم على الإحتكار، والإحتكار ضد الحرية، وتقوم على القلق والتوتر والسيطرة والتسلط من فئة قليلة، وذلك كله ضد الحرية، ولكنها إِستطاعت منح المجتمع حرية في القول والمناقشة وحرية الحكم.

أما الإشتراكية والشيوعية فقد جاءت لتحرر المجتمع بكل أفراده من الجوع والخوف من السيطرة، فالإشتراكية تعني أن وسائل الإنتاج قد أممت وأصبحت ملكًا للدولة، وأن وسائل المسئولية قد أصبحت ملكا لها وأن عليها أن تحمي مصلحة الأغلبية، وأن تضمن عدالة التوزيع وذلك عن طريق إلغاء الحريات بما في ذلك حرية الملكية الخاصة، وتصيب الرأسمالية الإشتراكية بضرر بالغ وأشد من تغذيتها بالمخاوف التي تلجئها إلى تحديد الحرية.

**وتبدو العلاقة بين السياسة والإقتصاد في النقاط التالية:**

- التمرد أو الهياج السياسي للمستهلكين لتنظيم الأسعار، وكذلك موضوعات مثل تركيز الثروة والقدرة الإقتصادية، وما يترتب عليها من نتائج.
- إقامة جمعيات تعاونية للمستهلكين لتوزيع السلع والخدمات تنظمها الدولة.
- تنشأ علاقة بين المساهمين وأصحاب الأسهم، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن المديرين يتمتعون بقوة سياسية مؤكدة على مستوى المنشأة، ومع ظهور نموذج الشركات المساهمة وتشتيت الملكية بين المساهمين، تعثرت القدرة على إِتخاذ القرارات.
- هناك علاقات سياسية بين العمل والعمال، تتضح من خلال الصراع المستمر بين الإدارة والعمال.

- تظهـر العلاقـة بيـن السياسـة والإقتصـاد فـي موضـوع السـوق، ففي ظل المنافسـة الكاملة لا تكون لدى المنشـأة أو المسـتهلك قـدرة على ضبط وتحديد الأسعار.

## ٦- علم الاِجتماع:

للأنشـطة والنظم الاِقتصادية وجودها المسـتقل، وعلى ذلك فعلـم الاِقتصاد يدرسـها بوصفها ظواهر مستقلة في ذاتها ويعزلهـا عن أسـرتها الاِجتماعية ولا أدل على ذلك مـن أن علماء الاِقتصـاد ينطلقون في دراسـتهم باِفتـراض وجود "إنسان اِقتصادي" يسلك سـلوكًا اِقتصاديًا خالصًا في إشباع رغباته مجردًا من كل عاطفة اِجتماعية.

غيـر أن التركيـز علـى الجانـب الاِقتصـادي وحـده لا يكفـي لتفهـم الحيـاة الاِقتصادية داخل المجتمع، فموضوعهـا مثل التخطيط الاِقتصـادي، والتنظيم، والإدارة وغيرهـا من القضايا ليسـت منعزلة عن غيرها من النظـم، فهي جزء من ثقافة المجتمـع، وتتأثر بطبيعة البنـاء الاِجتماعي والسياسـي والتربوي والديني، حيث تتفاعل وتتشابك وتترابط ترابطًا وثيقًا بظواهر الحياة الاِجتماعية.

وللاِقتصاد أهميته في أنه يُمثل الواجهة الرئيسـية للحيـاة الاِجتماعية، ويعطي للنظم الاِجتماعية صورتها وشـكلها بحيث يمكن القول أن المجتمعات تصنف حسب المعيار الاِقتصادي كمجتمع الصيد، أو الرعي أو ما إلى ذلك.

وإذا اِستخدمنا مصطلح النظام الاِقتصادي، فإن هذا يتضمن العادات والعقائد والأفـكار التي تسـتغل من أجـل إشـباع الحاجات الأساسـية لأفـراد المجتمع، كذلك فـإن الأنشـطة الاِقتصادية لا تؤدي إلا مـن خلال العمليـات الاِجتماعية: التعاون، والتنافس، والصراع.

وبصفة عامة فالنشاط الإقتصادي وما يتضمنه من عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك هو بالضرورة نشاط إجتماعي، وعمليات التبادل السلعي والخدمات وهي عمليات مادية إقتصادية محضة، إلا أنها كنظام محدد يتخلل النسيج الإجتماعي، ويمكن النظر إليه على أنه شبكة تمسك المجتمع بعضه بالبعض، ويستهدف التبادل بناء شبكة العلاقات الإجتماعية.

وعليه ظهر فرع من فروع علم الإجتماع يوضح العلاقة بين علم الإجتماع وعلم الاقتصاد، يطلق عليه "علم الإجتماع الإقتصادي".

ويكمن الفرق بين علم الإقتصاد وعلم الإجتماع الاقتصادي في أن علم الإقتصاد يهتم بدراسة إنتاج وتوزيع وتبادل السلع والخدمات، ويهتم بالصناعة والمؤسسات الإقتصادية، أما علم الإجتماع الإقتصادي فيشترك مع علم الإقتصاد في دراسة هذه المؤسسات الإقتصادية والصناعية من ناحيتها الإجتماعية أي من النواحي الإجتماعية للأنشطة الإقتصادية.

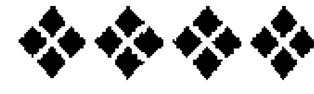
كما ظهر علم الإجتماع التنمية الذي يهتم في كيفية صياغة وترتيب الأنشطة الإقتصادية في وحدات إجتماعية، أو بناءات للأدوار، والقيم التي تعطيها شرعيتها، والمعايير، والجزاءات التي تنظم حدودها، وكيفية التفاعل بين هذه المتغيرات الإجتماعية مع بعضها البعض لتحقيق التنمية المتوخاة(١).

## خلاصة:

تتعدد علاقات علم الإقتصاد ببقية العلوم الأخرى نظرًا لأهمية دوره في مختلف التحاليل التي من شأنها توضيح أهمية الأبعاد العلائقية.

(١) عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الإجتماعية على التنمية الإقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص. ٧٥.

تبرز هـذه العلاقات مـع علـم التاريخ، الـذي يبيّن مـدى الإرتبـاط القائم بين الإقتصـاد والمراحـل التاريخيـة التـي تعاقبـت علـى البشـرية، إضافة إلـى علم الجغرافيا الـذي تعددت فروعـه نتيجـة إرتباطه الكبيـر بعلم الإقتصـاد فظهرت الجغرافيا البشـرية والجغرافيـا الإقتصاديـة والجغرافيا الحضريـة...، كما إرتبط علـم الإقتصـاد بعلم النفـس وعلـم الأنثروبولوجيـا بعلاقات تمثلت في دراسـة العادات والتقاليد وإنعكاسـاتها على البنيات الإجتماعية المهنية للمجتمع، كما يبرز في الأخيـر علم الإقتصاد السياسـي الذي يوضح طبيعة العلاقـة المتينة بين علم الإقتصاد وعلم السياسة، دون أن ننسى علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع والتي ظهر على إثرها علم الإجتماع الإقتصادي وعلم الإجتماع التنمية.



# الفصل الثالث

## تطور الأنظمة الاِقتصادية

# الفصل الثالث

# تطور الأنظمة الاِقتصادية

## مقدمة:

يُعتبر النظام الاِقتصادي من أقدم النظم الاِجتماعية ظهورًا في الحياة، وقد مرت الأنظمة الاِقتصادية بمراحل مختلفة من أبسط أشكاله في المجتمعات الإنسانية الأولى أو المجتمعات البدائية.

كما تعاقبت على الأنظمة الاِقتصادية سلسلة من التغيرات، واِختلفت فيما بينها باِختلاف درجة الحضارة، وأي نظام اِقتصادي لم يخلق من العدم، ولم يظهر منفصلا عن سابقه، بل اِنبثق اللاحق عن السابق. إلا أنه يجب أن يلاحظ أن التطور لم يحدث بطريقة موازية بين جميع المجتمعات، حيث نجد أن هناك بعض المجتمعات ما زالت تعيش اِقتصاديًا على الأنظمة التي كانت موجودة في المجتمعات الإنسانية الأولى.

كما أن التطور لا يعني انتهاء مرحلة سابقة لتقوم مرحلة لاحقة، ففي كثير من الأحيان ترى في مجتمع ما مرحلتين متلازمتين.

وقد أدى هذا إلى أن النظام الرأسمالي أو الاِشتراكي يُطبق كل منهما بأساليب و مفاهيم متباينة في المجتمعات المختلفة، كما نجد أنه في كل مجتمع من المجتمعات ينتقل إليه شيء من رواسب و تراثه التاريخي والعقائدي. فقد تأثرت الرأسمالية في أوروبا بالمسيحية، وفي اليابان بالبوذية، و في بريطانيا بالملكية المطلقة.

وتتحـدد ملامـح أي نظام اِقتصـادي من خـلال التعرف علـى من يتخـذ قرارات توجيه الموارد الإنتاجية، وكذلك من خلال التعرف على علاقات الإنتاج والتوزيع.

ويتضح تطور الأنظمة الإقتصادية من خلال المراحل التالية:

## ١- مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات:

وهي أولـى مراحـل الأنظمـة الاقتصادية، فيهـا يُمـارس النشـاط الإقتصادي بطريقة بدائية بسـيطة، فقـد قنع الإنسـان بما تجود بـه الطبيعة من مـوارد (ثمار، جذور نباتات، قواقع، حشرات...)، وقام الإنسـان بصيد الأسماك و الحيوانات البرية و كان أفـراد المجتمع يرحلـون جماعات من مكان لآخـر بحثا عن موارد الـرزق اِسـتجابة لدوافـع فطريـة، بالإضافة إلـى التجـارب التي تنتقـل من جيل لآخـر، و يتوارثها الأبنـاء عن الآبـاء، كطريقة الصيـد أو تربية الحيوانـات، و قد تراوح عدد أفـراد الجماعة خـلال هـذه المرحلة بين عشـرة (١٠) أفـراد و مائة (١٠٠) يعيشون معا في رقعة واحدة.

وقد اِضطرتهم مواجهة الحيوانات المفترسـة والحروب مـع القبائل المعادية إلى صنـع بعـض الأدوات والأسـلحة، فظهـرت الحـراب والآلات ذات الحد القاطع، وصنع الإنسـان لنفسـه الملابس من جلود الحيوانات واِكتشفت طريقة إيقاد النار، مما أدى إلى ظهور نوع من الإستقرار.

اِتسمت هذه المرحلة بوجود نوع من تقسيم العمل، و هذا التقسيم لا يتصل بالقدرات والمواهـب، ولا بمـا يتصـف بـه كل جنس مـن صفـات، وإنما يرجـع إلـى الإصطلاح والعرف. فهناك تقسيم عمل بين الرجال و النسـاء. فقد كان الرجال يتركون زوجاتهم في الكهوف، ويذهبون لصيد الحيوانات، بينما النساء فكن يقمن بقطف الثمار[١].

(١) فتحـي محمـد أبو عيانة، جغرافيـة إفريقيا: دراسـة إقليمية للقارة مـع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص. ٨٣.

وكان هناك حرف يقوم بها الرجال وأخرى للنساء، فصناعة الجلود ودبغها ليست من الحرف التي تُلائم المرأة، ومع ذلك يتخصص النساء فيها عند معظم قبائل الهنود في أمريكا الشمالية، وعلى عكس ذلك نجد أن هذه الحرفة نفسها يُمارسها رجال في الجنوب الغربي من هذه القارة.

وعند قبائل الهوبي في الأريزونا يقوم الرجال بالغزل والنسيج، بينما يقوم النساء بأعمال صناعة الخزف، كما توجد في هذه القبائل البدائية رجال حدادون وبناءون للقوارب، وفي بولينزيا متخصصون في الوشم وأعمال الحفر والنقش.

يتميز الشكل الإقتصادي في هذه المرحلة بالإكتفاء الذاتي، وما يتبقى من الإنتاج يتم تبادله عن طريق المقايضة، وكانت الملكية جماعية، ونظرًا لقلة حيوانات الصيد كانت المجاعات تنتشر بين الجماعات وتزداد تبعًا لذلك نسبة الوفيات.

والجدير بالذكر أن هناك بعض المجتمعات البدائية لا تزال تعيش على نفس هذا النظام، وذلك كقبائل الأندمان الواقعة في خليج البنغاب بين الهند والفيتنام، وقبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، فقد كانوا ينتقلون من مكان لآخر أثناء فصول السنة بحثًا عن الجذور والنباتات والثمار، وقبائل الأقزام في إفريقيا وبعض قبائل جنوب إفريقيا.

## ٢- مرحلة الرعي:

اِنتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، فبعد أن تمكن الإنسان من اِستئناس الحيوانات التي كانت تُساعده في أغراض الصيد والقنص، كما تمكن من تربية الحيوانات والإعتناء بها.

ومارس الإنسان في هذه المرحلة بعض الصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف

ونسجه، واتسعت حضارته، وأصبح يلبس المنسوجات الصوفية بدلا من جلود الحيوانات.

وتعلم الإنسان في هذه المرحلة أن يبني الأكواخ لحماية الحيوانات من أعداءه، ليعيش بداخلها بدلا من عيشته داخل الكهوف والخيام.

وتتميز هذه المرحلة بالتنقل، فكانت تنتقل الجماعة وراء المرعى، حيث تعيش على المراعي الطبيعية وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوانات نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان.

### ٣- مرحلة الزراعة:

جاءت هذه المرحلة في ترتيبها بعد مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات، وتُمثل منطقة الشرق الأوسط خاصة العراق وإيران والشام أقدم مراكز إكتشاف الزراعة وذلك خلال الفترة ٢٠,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ سنة ماضية.

وقد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة كيفية التحكم في إنتاجه، كما تعلم فكرة التخزين لأول مرّة خاصة بعد أن فاقت محاصيله كمية إستهلاكه العادي.

وفي هذه المرحلة إرتبطت حياة الإنسان بالأرض وإستقرت حياته فيها، ومارس التعاون مع أفراد جماعته (قبيلته) في بناء السدود وحرث الأرض. وظهر أول تقسيم للعمل بين المزارعين وإتسعت حضارة المجتمع.

وأخذ الإنسان خلال هذه المرحلة يتدرج في مدارج الحضارة، و تعددت إختراعاته. و ابتدأ الإنسان في إستخدام الحيوان لِحرث الأرض وريها وحمل الأثقال، كما بدأ الإنسان في إستغلال الماء والرياح في عملياته الإنتاجية مثل الطحن ونقل المحاصيل وتخزينها وطرق تسويقها، والتي كانت بداية بالمبادلة، ثم حوّل إلى المقايضة وظهرت الأسواق الخارجية.

وعرفت تلك التجمعات التعاون في العمل، واِتسم إنتاجها بالاِكتفاء الذاتي، فهي تنتج على قدر ما تستهلك، ولا تعرف البيع ولا الشراء، وقد تستخدم المقايضة والهدايا كوسيلة للتبادل. ونتج هذا الأسلوب الإنتاجي بعد أن ضاقت السوق المحلية وضاق نطاق المعاملات التجارية وأساليب التداول.

وكانت الملكية في هذه المرحلة عامة حيث كانت الأرض مشاعة بين الجميع، وقد تكون ملكية الأرض مشتركة بين القبيلة والعشيرة والأسرة، ويُقسم المحصول بينهما تبعًا للعرف، وإن كانت القسمة ليست متساوية، ومع ذلك فإن الملكية لا تصل إلى الصورة الفردية الخاصة للأرض[١].

أما الملكية الخاصة فكانت تتعلق بالأشياء الخاصة كاللباس والكوخ أو جزء منه وأدوات العمل.

## ٤- مرحلة النظام العبودي:

منذ أن اِستطاع الإنسان أن ينتج أكثر مما يزيد عن حاجياته الضرورية حتى ظهر فائض في الإنتاج، وأصبحت هناك ملكية خاصة للمحاصيل الزراعية، اِنتقلت إلى ملكية الإنسان للحيوان، ثم إلى ملكية الإنسان للإنسان، ومن هنا ظهر النظام العبودي، وانقسم المجتمع إلى طبقة الأشراف وأصحاب الأرض، وطبقة العبيد أو الرقيق، وطبقة صغيرة من العمال، وكان هذا النظام يقوم على العبودية، فمالك الأرض يملك وسائل الإنتاج والمنتجين أي العبيد، وكان العبيد إما ملكية خاصة للملاك أو ملكية خاصة للدولة. وهكذا بعد أن كان التجانس والمساواة في الفقر هو الطابع المميز لما سبق تلك المرحلة أصبح

(١) محمد عاطف غيث، أسس وموضوعات علم الاِجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص. ٣٩٨.

هناك تمايز وإختلاف بين مستويات الناس، وإستغل الإنسان وأتيح للأغنياء أن يستعينوا بالفقراء في إستثمار ممتلكاتهم.

ومع إستمرار القسوة التي يتعامل بها مع العبيد، ثار العبيد على أصحاب الأرض للتخلص من السيطرة والكبت والخضوع والقيود المفروضة عليهم، فإنهار النظام العبودي، وحل محله نظام الإقطاع الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى[١].

## ٥- مرحلة النظام الإقطاعي:

يُعرف النظام الإقطاعي في بعض الأحيان تعريفًا زمنيا بأنه النظام الإقتصادي السائد في العصور الوسطى، لكن هذا التعريف لا ينطبق إلا على نظام الإقطاع في أوروبا الغربية، أما في كثير من أماكن العالم وضمنها الشرق فلا زال للإقطاع وجود.

كما يُعرف الإقطاع تعريفًا سياسيًا أو إجتماعيًا، فيُقال أنه النظام الذي يستبد فيه المالك الإقطاعي بأقدار كل من يعملون عنده، وتكون عليهم سلطة مطلقة تعلو على سلطة الدولة، غير أن هذا التعريف يتجاهل حقيقة عرفتها أوروبا في بداية عملية التصنيع، وهي أن الإقطاع في بعض الأحيان أرحم من العصر الرأسمالي في الفترة الأولى من تاريخه، لأنه كان يمنح الناس قدرًا من الأمن والحماية على الأقل.

ويُعرف الإقطاع كذلك على أساس مركزية السلطة فيه، فيُقال أنه ذلك النظام الذي تتفكك فيه السلطة المركزية للحكومة أو تختفي نهائيًا، لتحل محلها سلطات متعددة ينفرد بكل منها إقطاعي يكون له الأمر والنهي على كل من

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص. ١١٥.

يعمل في أرضه. ولو صح هذا التعريف لما أمكـن القول بوجود مرحلة إقطاعية في البلاد التي ظلت السـلطة فيها طـوال تاريخها في يد حكومـة مركزية واحدة ومن بينها مصر.

ولعله من الأفضل أن نربط بين الإقطاع و النمـط الزراعي في الإقتصاد فنقول أنه ذلك النظام الـذي يقوم في البيئات الزراعية على أسـاس علاقـات معينة بين المالـك الكبير والفلاحين المسـتغلين في أرضه، تتسـم بأنها علاقات تسـلطية، ذلـك أن البيئـة الزراعيـة ضرورية لفهـم الإقطاع و عناصـر النظـام الإقطاعي لا تكتمل في الحالات التي يكون فيها مالك الأرض الكبير مشتغلا بمهنة أخرى لا صلة لها بالحياة الريفية.

ويتمثل النظـام الإقطاعي في إِقتطاع الملوك مسـاحات مـن أراضيهم ومنحها للفرسـان ورجـال الديـن. كذلك منـح مـلاك الأراضـي عبيدهم مسـاحات من الأرض ليفلحهـا ويتمتـع بثمارهـا، فالتابـع له حـق الإنتفـاع، أما حقيقـة ملكية الأرض فهي في يد السيد أو أمير القطاع.

وتطور الأمر فأصبح لا يُطلق إِسـم الإقطاعية إلى على الملكيات الكبيرة التي يملكها النبلاء والأشراف وأصحاب السلطة والجاه، أما الأراضي الأخرى التي كان يسـتأجرها الأفراد العاديـون من أمراء الإقطـاع نظير دفع مبلغ مـن المال أو جزء من المحصول فكان يطلق عليها إِسم أراضي التجزئة.

أمـا فلاحـة الأرض فـكان يقـوم بهـا الفلاحـون الذيـن هم مـن عامـة الناس والدهماء وهم العنصر الأساسي في المجتمع.

وفي ظل النظـام الإقطاعي نمت قـوى الإنتاج وأدخـل نظام الـدورة الزراعية وإِنتشر استخدام طرق تخصيب الأرض.

## ٦- مرحلة النهضة:

بدأ عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر، وأوائل القرن السادس عشر، وأهم مظاهره الحركة العلمية والفكرية والتي حفزت العلماء إلى إعادة دراسة النصوص اليونانية القديمة، وإلى البحث عن المفقود منها وإلى الإهتمام بآثار الفكر الشرقي، والعربي بصفة خاصة، وذلك الفكر الذي انتقل إلى أوروبا عبر الأندلس، كما أن روح النقد تغلغلت في صميم مبادئ الكنيسة، فكانت حركة الإصلاح الديني.

وكان الأسبان والبرتغاليون أول من خرجوا لكشف مجاهل العالم واستعمار الأراضي، وما لبث أن تبعهم الهولنديون والإنجليز والفرنسيون وما أن استقر المستعمرون البيض في الأراضي الجديدة حتى بدأ تسخيرهم لأهالي البلاد، فاستخدموا الوسائل المشروعة، وغير المشروعة للثراء، غير مبالين بتحسين حالة السكان من أهل البلاد الأصليين الذين أجبروا على العمل ليل نهار لصالح المستعمر.

وقد كان استغلال مناجم الذهب والمعادن النفيسة في أمريكا وإفريقيا ونهب الكنوز التي جمعها الهنود الأصليون وخاصة قبائل الإنكا سببا في تدفق الذهب والفضة والجواهر النفيسة على أوروبا، فإنحط شأن الملكية العقارية وأصبح الذهب هو العنصر المسيطر على الحياة الاقتصادية بل حتى السياسية في الدول الكبرى وتضاعف المال المتداول بنسبة فاقت زيادة مواد الإنتاج، فإرتفعت أثمان السلع إرتفاعًا فاحشًا(١).

(١) فتحي محمد مصيليحي، جغرافية العالم الجديد من منظور جغرافي وتنموي، الطبعة الأولى، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص. ٦٣.

## ٧- مرحلة الصناعة:

تعتبر الصناعة أساس لا بديل له لتحقيق القوة، فهي تمثل أكثر القطاعات قوة في المجتمع، ولها أنساقها الخاصة من الأعراف والقيم، بالإضافة إلى الربح بإعتبارها مقياسا للنجاح، وقد مرت الصناعة بمرحلتين:

### ٧-١- مرحلة الصناعة اليدوية:

صاحبت مرحلة الصناعة المحلية مرحلة الصناعة القائمة على أساس العشائر والقبائل، والتي كانت تتمتع بالإكتفاء الذاتي، فهي تنتج ما تحتاج إليه في إستهلاكها. وفي هذه المرحلة ظهر نوع من التخصص، وإتسع أسباب تفنن الإنسان ومهاراته عندما أتيح له أن يكتشف المعادن مثل النحاس والذهب، وقد إستخدم المعادن خاصة في صناعة أدوات ومعدات الزراعة كصناعة المحراث والفأس والساقية...، كما قام بغزل الصوف ونسجه وأعد الملابس بعد أن كان يلبس جلود الحيوانات. وأنتج الإنسان في هذه المرحلة الأواني الفخارية والمعدنية والسلالية، وقبائل الشعر والصوف والقطن. وشغل كذلك أشغال الخوص والحراب والقلائد والأساور، وكان الزائد من إنتاج القبيلة يستبدل به سلعًا أخرى من قبائل ترتبط مع القبيلة التي تقوم بالتبادل برباط الدم.

### ٧-٢- مرحلة الصناعة الثقيلة:

بدأت الصناعة الثقيلة بصورة واضحة في إنجلترا في القرن الثامن عشر، فبإكتشاف القوة البخارية وإستخدامها في تحريك محركات عملية الإنتاج، حلت الآلة محل الصناعات اليدوية وأقيمت المصانع التي لا تنتج لحاجة المستهلك فحسب بل تنتج للتصدير وغزو أسواق العالم. وقام أصحاب المصانع ببناء مصانعهم بجوار الأماكن التي تكثر فيها خامات صناعاتهم، وعلى

شواطئ البحار والأنهار لسهولة النقل وتوفر وسائله في تلك الجهات، وتطلب الإنتاج الكبير إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال، وبدأت المباني تنتشر حول هذه المصانع مكونة المدن الكبرى الحالية، وأخذت المدن تتضخم، وهنا تطورت المدينة من نواة بدائية صغيرة إلى مدينة متنوعة النشاط والأعمال وصاحب ذلك ظهور المشاكل الصناعية والإقتصادية، وما أن إستخدمت الكهرباء في شؤون التصنيع حتى زاد الإنتاج زيادة هائلة، وتطلب هذا الإنتاج تجميع الآلات والأيدي العاملة في مراكز التصنيع... وإستلزم ذلك إستخدام رؤوس أموال ضخمة، وفتح أسواق عالمية لتسويق المنتجات.

### ٨- مرحلة النظام الرأسمالي:

إختلف العلماء في تعريفهم للنظام الرأسمالي، حيث لا تكاد نجد تعريفًا جامعًا مانعًا، إذ أن كلا منهم يتناول صفة أو بعض صفات النظام الرأسمالي.

وقد عرفها Sidney WEBB بـ" تلك المرحلة الخاصة في تطور الصناعة و النظم التشريعية التي يجد فيها مجموع العمال أنفسهم منفصلين عن تملك أدوات الإنتاج على نحو يجعلهم في مركز الأُجراء الذين يبدو أن رزقهم وأمنهم وحريتهم الشخصية تعتمد على جزء ضئيل نسبيًا من الأمة، وأعني به أولئك الذين يملكون الأرض والآلات وقوة العمل في المجتمع، ويتحكمون في تنظيمها بحكم ملكيتهم لها ويفعلون ذلك بغية الحصول لأنفسهم على أرباح فردية شخصية"(١).

وعرف كارل ماركس النظام الرأسمالي بأنه "ذلك النظام الذي تكون فيه قوة

(١) موريس جنزبرج، علم الإجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة مهدي علام، دار سعد مصر للطبع والنشر والإعلام، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص. ٢١٤- ٢١٦.

العمل ذاتها سلعة تُباع وتشترى في السوق شأنها شأن أي سلعة أخرى"[١].

ويتميز النظام الرأسمالي بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، أي حق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات والآلات، ويقوم على الإعتراف بحرية الفرد، وتدل عليه العبارة الفرنسية: "Laissez faire, Laissez passer" أي "دعه يعمل...أتركه يمر"، أي حريته في جميع مظاهر الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية... وهذه الحرية حق طبيعي له، فهو حر في التملك، وحر في العمل الذي يختاره، وحر في إدارة جميع شؤونه الإقتصادية. وهو كمنتج حر في استخدام العامل في الزمان والمكان وبالكيفية التي تروق له، وهو كمستهلك حر في إنفاق دخله لشراء أي السلع والخدمات التي يختارها وهو حر في الإدخار، والعمل والتعاقد.

وعليه فإن واجب الدولة أن لا تتدخل في حرية الفرد في الشؤون الإقتصادية. أما واجبات الدولة فتتلخص في رد العدوان الخارجي، وحماية الأمن الداخلي، وحماية الملكية الخاصة وإقامة العدل.

ويتميز النظام الرأسمالي بالحافز الشخصي الذي يقوده الفرد إلى الربح، فتحقيق الربح هو الدافع الأول للإنتاج والتقدم الصناعي.

وتلعب المنافسة دورًا كبيرًا في النظام الرأسمالي، وهي القوة التي تمنع استغلال الجماعات بعضها لبعض. فإذا رفعت مؤسسة أثمان منتجاتها، تتدخل مؤسسة أخرى بزيادة إنتاجها فينخفض الثمن.

---

(١) حامد زار وعي عباس عياد (١٩٧٥)، قراءات في الإشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص. ٤٦.

## سلبيات النظام الرأسمالي:

**يمكن حصرها فيما يلي:**

- **سوء توجيه الموارد الإنتاجية:** يعتبر الربح هو الحافز الأول للإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، فغالبًا ما يتجه المنتجون إلى إنتاج السلع التي يقبل عليها المستهلكون حتى لو كانت سلعًا كمالية، والإنتاج في ظل هذا النظام لا يتم لخدمة أفراد المجتمع، وإنما لخدمة الأقلية التي تتركز فيها القوة الشرائية.

كذلك فإن رؤوس الأموال في ظل هذا النظام قد تتجه نحو امتلاك وشراء أراضي، أو التركيز على عمليات البيع والشراء، أو الإحتفاظ بتلك الأموال في شكل ذهب أو معادن نفيسة بدلا من إستثمارها في العمليات الصناعية. وقد لوحظت هذه الظاهرة بوضوح بين رجال الأعمال الهنود.

- **سوء توزيع الثورة والدخل:** فشل النظام الرأسمالي في تحقيق العدالة الإجتماعية، فالرأسماليون يُعيدون إستثمار جزء كبير من الربح في مشروعاتهم الإنتاجية، وتتولد الدخول المرتفعة من الدخول المرتفعة وتصنع النقود نقودًا أخرى، وتتضخم الثروات، ويُؤدي هذا التضخم إلى وجود كبار المنتجين، و يقضي على صغارهم. وبالتالي تزداد الفروق بين غني مترف وفقير مدقع، أي يزداد الغني غنى، ويزداد الفقير فقرًا، لعجز الأخير عن تملك أدوات الإنتاج.

- **الإحتكار:** يشتد التنافس بين أصحاب رؤوس الأموال وينقلب إلى صراع، وذلك كأن يقوم أحد المنتجين الأغنياء بإغراق السوق بسلعة معينة وبأسعار منخفضة ولفترة معينة، هادفًا بذلك خسارة الآخرين. وبعد

القضاء عليهم يُصبح هو المنتج الوحيد لهذه السلعة ويرفع ثمنها. وكثيرًا ما يندمج عدد من المنتجين في المجتمعات الرأسمالية بهدف إِستغلال المستهلكين والإضرار بالمصلحة العامة.

- **البطالة والتقلبات الإِقتصادية**: يشير التاريخ إلى أن المجتمعات الرأسمالية قد أصيبت بتقلبات دورية أو شبه دورية، فكثيرًا ما يقع الكساد في تلك المجتمعات نتيجة الإنتاج الزائد والتي تؤدي إلى تقلبات وعدم ثبات الأسعار وكثيرًا ما ترتفع نسبة البطالة في تلك المجتمعات.
- **الإِستعمار والحروب**: ترتبط الرأسمالية بالإِستعمار ونزف ثروات الشعوب، فإذا ما وصلت الرأسمالية إلى أعلى مراحلها، فإنها تبحث لنفسها عن إِمتدادات خارج حدودها سواء بالتدخل العسكري أو بأي وسيلة أخرى، وذلك للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل مصانعها، أو لفتح أسواق لترويج منتجاتها، وكثيرًا ما أدى هذا إلى حروب بين الدول.

وقد قامت المجتمعات الرأسمالية بمحاولات لإنقاذ النظام الرأسمالي من الإِنهيار من بينها السماح للعمال بتشكيل نقابات تمكن العمال من مساومة أصحاب العمل عن طريق الإضراب، كما ظهر في كثير من الدول التي تأخذ بهذا النظام إصدار تشريعات جزئية للرعاية العمالية، وللتأمين ضد إصابات العمل. بتحديد حد أدنى للأجور، كما وُجدت النظم التعاونية، ولكن مع الحفاظ على الملكية الخاصة، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع أن تزيل التناقض الإِجتماعي.

## ٩- مرحلة النظام الاشتراكي:

الإشتراكية هي نظام اِقتصادي إجتماعي سياسي، فمصطلح الإشتراكية "Socialism" مشتق من كلمة "Social" أي الشيء الإجتماعي، وكلمة "Ism" تعني مذهب أو نظام أو سياسة. ومن هنا فإن مصطلح "Socialism" تعني عدم الفصل بين المفهوم السياسي والمفهوم الإجتماعي للإشتراكية، فهي تعني الرفاهية للجميع والعدالة الإجتماعية.

**وقد اِختلف العلماء في تعريف الإشتراكية:**

فـB. RASEL يعرف الإشتراكية بأنها: "الملكية الجماعية لرأس المال داخل إطار من الحكم الديموقراطي، وهي تعني الإنتاج الموجه لإشباع الحاجيات لا لتحقيق الربح... وتوزيع السلع بروح المساواة".

أما D.H. COOL فيُعرف الإشتراكية بأنه: "يتعين على الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخول بشكل عام، حتى تخفف من حدة التفاوت القائم في توزيع الدخول والثروات، وذلك عن طريق سيادة الملكية العامة، وتملك الدولة وسائل الإنتاج، وإشرافها على مصادر الحياة الإقتصادية، وفرضها نوعًا من الرقابة على النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية، وتكون الحكومة مسؤولة مباشرة على الإنتاج"(١).

ونظرًا لأن الأسعار في ظل النظام الرأسمالي تتضخم لإرتفاع تكاليف الإنتاج لأسباب محلية أو خارجية ولزيادة الأجور، أو لزيادة الطلب من المعروض، وإما لزيادة كمية النقود المتداولة في السوق دون زيادة مماثلة في الإنتاج المتمثل في

(١) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص.ص. ٥٣، ٥٤.

السلع والخدمات، من أجل أن تتدخل الدولة لتحقيق استقرار مستوى الأسعار قامت الاشتراكية بِاستخدام شتى الوسائل: مالية وإقتصادية ورقابية وإدارية.

وفي ظل الإشتراكية يتم تخصيص الموارد الإنتاجية من عناصر الإنتاج المتعددة على إستخداماتها المختلفة وفق تفضيلات الخطة المركزية الشاملة، وذلك تحت إشراف ممثلي الحكومة الذين يلتزمون بتخطيط وتوجيه وتنظيم الإنتاج حسب الأهداف المعلنة، وتتضمن الخطة الشاملة تحديد أنواع السلع، وكميات الإنتاج والأثمان التي تُباع بها.

وقد إختلفت تطبيقات الدول الاشتراكية في شأن ملكية وسائل الإنتاج، فذهبت الدول الماركسية إلى تملك الدولة كافة أو معظم وسائل الإنتاج، وتدير الاقتصاد الوطني إدارة مركزية مباشرة أو غير مركزية من خلال أسلوب التسيير الذاتي كما هو الحال في يوغسلافيا، وذلك بهدف تعظيم الرفاهية الإقتصادية الناشئة من تحقيق أعلى معدلات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الإجتماعية.

وتسمح بعض الدول الإشتراكية بوجود القطاع الخاص في الإنتاج بشروط معينة، إلا أن الغالبية من وسائل الإنتاج الأساسية تكون مؤسسة لصالح المجتمع. وفي بعض الدول التي تُطبيق النظام الإشتراكي قد لا يكون هناك قطاع خاص لأن جميع وسائل الإنتاج تمتلكها الحكومة وتديرها عن طريق موظفيها.

وفي النظام الاشتراكي يسمح للفرد أن يمتلك بيتًا أو يُغير عمله دون إذن سابق ليبحث عن عمل آخر في المؤسسات الإنتاجية التي تديرها الحكومة، ومع ذلك قد يتوقف هذا التنقل على سياسة الحكومة الإشتراكية إذا رأت فيه إجراء لا يهدد الصالح العام.

والأجور ليست متساوية بالضرورة في ظل الإشتراكية لأن الأجور تتوقف

في بعـض الأحيان علـى مبلغ أهميـة الخدمات التـي يُؤديها الفـرد للمجتمع، و يأخذ في الإعتبار عند تحديد الأجور في المجتمع الإشتراكي المسائل المتعلقة بالتدريب والمهارة والخبرة والقدرة.

أما الشيوعية فترى أن الثروة هي أسـاس كل فسـاد اِجتماعي لأنها تولد الأنانية الفردية، وتُثير البغضاء في قلوب الأفراد، فتدفعهم إلى أنواع النزاع الداخلي الذي يؤدي إلى خراب الدولة، وعلى ذلك فالشـيوعية تحارب الثروة وتحارب الملكية الفردية لأنها في نظرها أساس النزاع بين الطبقات وأساس فساد المجتمع.

**وهناك فوارق بين الإشتراكية والشيوعية، نوردها فيما يلي:**

- يُتيـح النظام الإشـتراكي قـدرًا مـن ملكية وسـائل الإنتـاج كما يُتيح سـلع الإسـتهلاك. أما الشـيوعية فأدوات الإنتاج فيها ملك للدولـة، كما أنها لا تسمح بملكية سلع الإستهلاك إلا في نطاق محدود.
- تخضع المنظمات والأجهزة الإشـتراكية لنظام الحكم الذاتي واللامركزية فـي التنفيذ مـع درجة بسـيطة من المركزيـة في توجيـه السياسـة وتصميم الخطة العامة. أما المنظمات والأجهزة الشـيوعية فإنهـا تتصف بالمركزية وتركيز السلطة.
- يخضع التنظيم الإشتراكي لحاجيات البيئة المحلية، وقد يختلف من إقليم لآخر داخل البلد الواحد. بينما الأسلوب الشـيوعي عادة ما يكون موحدا في الداخل و الخارج، ومن ثم نجد أن الدعوة إلى الشيوعية دعوة عالمية.
- يعتمـد الإشـتراكيون إلـى حـد كبيـر فـي مرحلـة التحـول مـن المجتمـع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي على الوسـائل والتشريعات السلمية، بينما تتخذ الشيوعية سبيلها في التطبيق على الثروات العنيفة والقوة.

- لا تتعارض الإشتراكية مع الأديان، بل إن كثيرًا من النظم الإشتراكية تستمد معنوياتها، وقيمتها الأخلاقية وفلسفتها الروحية من الأديان، بينما الشيوعية لا تهتم بالأديان بل تُحاربها.

## سلبيات النظام الإشتراكي:

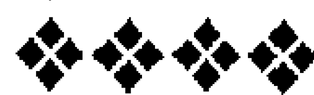
يتم حل المشكلة الإقتصادية جماعيا بطريقة قد تتأثر بأهواء المستثمرين، لأن هيئة التخطيط المركزي مهما كانت كفاءتها بالغة الحكمة فإنها قد لا توفق في الإلمام بكل حاجيات ورغبات الأفراد، أو قد تخفق في ترتيب الأولويات حسب أهميتها النسبية، وبالتالي قد تظهر حاجيات غير محققة أو توجه الموارد الإنتاجية بإفراط وتفريط.

وقد تنخفض إنتاجية الأفراد بالمقارنة بالنظام الرأسمالي، لأن المخطط المركزي لا يستهدف تحقيق المصلحة الشخصية بقدر ما يهتم بتحقيق المصلحة الجماعية مما يُضعف الحوافز الفردية.

## خلاصة:

مر تطور الأنظمة الإقتصادية بعدة مراحل منذ فجر التاريخ من أبسط صورها في المجتمعات البدائية إلى أرقاها في الوقت الحالي، هدفها تلبية إحتياجات أفرادها من خلال إستخدام أساليبها ومفاهيمها المتباينة، فظهر النظام الإقطاعي، ثم الرأسمالي فالإشتراكي، لكن لكل واحد طريقته الخاصة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وقد أثبتت التجارب التي مرت بها البشرية فشل بعض الأنظمة ونجاح أنظمة أخرى، ساهمت وأثرت فيها عدّة عوامل وظروف متباينة حسب توجيهات الدول.



# الفصل الرابع

## التنمية الاقتصادية

# الفصل الرابع

# التنمية الاقتصادية

## مقدمة:

يقصد بالتنمية كل الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المُتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه للشخصية الثقافية للشعوب.

وبهذا تصبح التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.

**ولا بد للتنمية أن تستند على مفاهيم واستراتيجيات، من أهمها:**

- مفهوم التنمية المبنية على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس.
- مفهوم التنمية الموحدة الشاملة والمتوازنة والمتكاملة مع البيئة.
- التنمية المبنية على إستراتيجية الحاجات الأساسية.
- التنمية انطلاقًا من القاعدة.
- التنمية ذاتية المنشأ.

- الإنسان هو محور التنمية.
- التنمية القابلة للاستمرار، أي التنمية التي تأخذ الاعتبارات البيئية في أصولها وفق مفهوم التنمية البيئية[١].

## ١- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية إستثمار الموارد المتاحة للمجتمع بهدف زيادة الناتج الوطني في مجتمع ما، وعلى ذلك فمن خلال التنمية الاقتصادية يزداد صافي الدخل الوطني الحقيقي لمجتمع معين على مر الزمن.

ويُعرفها البعض بأنها الجهود الهادفة لبعث زيادة في الناتج عن طريق أحداث التغيرات الهيكلية الشاملة في الكيان الإنتاجي وفي الأساليب الفنية للإنتاج وأوضاعه التنظيمية فضلا عن تغيير نمط توزيع الإستخدامات المختلفة للموارد على مختلف قطاعات الإنتاج.

وتهتم التنمية الاقتصادية بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط، وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي[٢].

## ٢- متطلبات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية إعداد وتخطيط، وتستهدف ازدياد الدخل الوطني الصافي الحقيقي، والذي لابد وأن يستمر حدوثه سنة بعد سنة بحيث يتخذ

(١) محمد سعيد الحفار، أضواء على مفاهيم السياسة الإستراتيجية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ٢٠٠١، ص. ١٨٥.

(٢) أنور عبد المالك، تنمية أم نهضة حضارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ص. ٤٣- ٤٤.

إتجاهًا صعوديًا.

وينبغي عدم تنفيذ البرامج دفعة واحدة، بل يتم إعداد الخطوط الرئيسية والأهداف ووضع التصميمات وتحسين البدء بما هو أيسر وأقرب، وذلك كإنتاج الاستهلاك الصغيرة، ثم التدرج نحو الصناعات الكبيرة، ويجب أن تكون كل خطة في البرنامج ممهدة للخطوات التي تليها.

**وتلعب مجموعة من العوامل دورا مهما في معدل النمو الإقتصادي، وهي:**

- إكتشاف موارد إقتصادية جديدة.
- تدبير رؤوس الأموال سواء عن طريق الإدخار، والذي ينقسم بدوره إلى إدخار محلي، وإدخار أجنبي. وينقسم الإدخار المحلي إلى إدخار الحكومة أو القطاع العام والإدخار الخاص. أما الإدخار الأجنبي فيتمثل في الإدخار الرسمي أو المعونات الأجنبية، ونعتبر الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجباري.
- التغير من المعرفة التكنولوجية البسيطة و التقليدية إلى تطبيق المعرفة العلمية.
- نمو وزيادة السكان مع التعرف على حجمهم وتكوينهم العمري والنوعي.
- تنمية المهارات الإنسانية.
- إستحداث تعديلات تنظيمية وقانونية وإدارية تواجه معوقات النمو الاقتصادي.
- مستوى الدخل وتوزيعه.
- التغيرات في الأذواق.

## ٣- مؤشرات التنمية الإقتصادية:

**هناك بعض المؤشرات للتنمية الإقتصادية نوردها في الآتي:**

- **مؤشرات تتعلق بالمستوى الصحي**: من حيث عدد السكان لكل طبيب وممرض وكفاءة أداء مستويات الخدمات الطبية الأخرى والنصيب اليومي من السعرات الحرارية للفرد لبعض الدول. وتعتبر الصحة الجيدة هدفًا مهما في حد ذاتها نظرًا لزيادتها لقدرات الإنسان الممكنة في كل المجالات، وهذا مهم لعملية التنمية. والصحة إذن ادعاء يسهل إثباته وهو أنها من الحاجيات الإنسانية والأساسية. وتحظى الصحة بالتقدير من قبل جميع طبقات السكان.

- **مؤشرات تتعلق بالمستوى التعليمي**: وهي تتعلق بعدد المقيدين في المدارس كنسبة مئوية من المجموعة العمرية لكل المدارس الابتدائية والثانوية وكذا التعليم العالي. بالإضافة إلى نسبة الأمية في المجتمع ومستوى أداء الخدمات التعليمية. وللتعليم أهمية في التنمية الإقتصادية. فالفروق التعليمية والمهارات مسؤولية عن الفروق في معدلات ومستويات التنمية بين دول العالم. ولا يقتصر الأمر على التعليم الرسمي بل من خلال برامج التدريب الفني والتدريب التحويلي وخلافه. وفيما يتعلق بالتعليم الرسمي يعتقد معظم المحللين أن التعليم الابتدائي يقدم الكثير لأهداف التنمية، وأيدت الدراسات العديدة هذا الإعتقاد حيث أوضحت أن إنتاجية العاملين ترتفع إذا حصلوا على ٤ أو ٦ سنوات من التعليم. أما القدرة على القراءة والكتابة وجمع وطرح الأرقام إذا تم تدريسها في مدارس ابتدائية حسنة الإدارة فإنها تؤدي خدمات نافعة في مجالات الإقتصاد والإجتماع والحياة السياسية.

- **الأرقام القياسية لمستوى المعيشة**: استنبط بعض الإقتصاديين ما يُسمى بالرقم القياسي لمستوى المعيشة حيث وضعت قائمة تضم مؤشرات مختلفة لحصة الفرد من السعرات الحرارية، وعدد الأطباء والتليفونات لكل ١٠٠٠ من السكان، كما تضم مؤشرات مختلفة لمصادر الطاقة ونسبة الوفيات وغيرها. وبمقارنة الرقم القياسي لمستوى المعيشة بين الدول يمكن معرفة مستوى التنمية.
- **مستوى التحضر**: وهي تعني النسبة المئوية للسكان الحضريين لإجمالي السكان، وكذلك نمو سكان الحضر. هذا بالإضافة إلى مستوى اِستخدام السلع الكمالية والوسائل الترفيهية.
- **هيكل الإنتاج**: وهي قياس إجمالي الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها اِقتصاد ما بغض النظر عن تخصيصها لمحليين أو أجانب.
- **هيكل القوى العاملة**: تشمل القوى العاملة في جميع القطاعات من سن عشر سنوات فأكثر بما في ذلك أفراد القوات المسلحة مع اِستبعاد ربات البيوت والطلبة والفئات الأخرى التي لا تُمارس نشاطًا اِقتصاديًا.

ويُقاس المعروض من العمل في الدول المتقدمة عن طريق مفهوم قوة العمل والذي يشمل كل من له فرصة عمل أو يبحث جاهدًا عنها. ويتحدد عرض العمل في هذه الدول بحجم السكان وتركيبهم من حيث فئات العمر والجنس والعوامل الاِجتماعية الأخرى (مثل أنماط التعليم ورغبة النساء في العمل خارج البيت) التي تحدد معدل اشتراك المجموعات المختلفة من السكان ويحسب الاستخدام غير الكامل في الدول المتقدمة عن طريق مفهوم البطالة إذ يعرف العاطلون عن العمل بأنهم الأفراد الذين بدون عمل ويبحثون بجدية عن عمل، وبذلك يكون مفهوم معدل البطالة المعروف على أنه مجموع العاطلين

كنسبة من مجموع العمال. ويزداد الإهتمام بهذا المعدل في الدول الصناعية كمؤشر على الأداء الإقتصادي[(١)].

ولقد زاد الإهتمام ببرامج التنمية الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قررت أمريكا بوصفها أكبر دولة صناعية مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا على السير في ركابها وضمانًا لإبقائها في نطاق المعسكر الغربي، ووضعت المنظمات الدولية التي قامت بتنفيذ هذه السياسة برامج لإعادة البناء والتعمير والتنمية، ورفع مستوى الحياة الإجتماعية، وذلك مثل: رعاية الريف وإصلاح القرية، وإعادة بناء المجتمع الريفي، والتصنيع، والتربية الأساسية والتربية الجماعية و التنمية الإقتصادية وتكامل الخدمات الإجتماعية.

وتختلف هذه البرامج بإختلاف البلاد ومبلغ حاجتها إلى التنمية، فالبلاد المتخلفة زراعيا وصناعيا في مساس الحاجة إلى مجموعة متنوعة من البرامج التي تهدف إلى الوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي لائق عن طريق الدوافع الذاتية المنبثقة من عمق المجتمع، أما البلاد الصناعية التي قطعت مرحلة لا بأس بها في الرقي الإقتصادي والإجتماعي، فمن الأفضل أن تهتم بالحركة التعاونية بين المؤسسات والجماعات والأفراد حتى تصل إلى درجة مرموقة من التكافل الإجتماعي.

## ٤- معايير قياس التنمية الإقتصادية والتخلف الإقتصادي:

حاول M. BARKE و G. OHARE استخدام ٢٨ معيارًا للتمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وصنفاها في ثلاث (٠٣) مجموعات، وهي:

(١) محمود فتحي عكاشة ومصطفى محمد السعدني، محاضرات في التنمية الإقتصادية، مطبعة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩، ص. ٢٤- ٢٦.

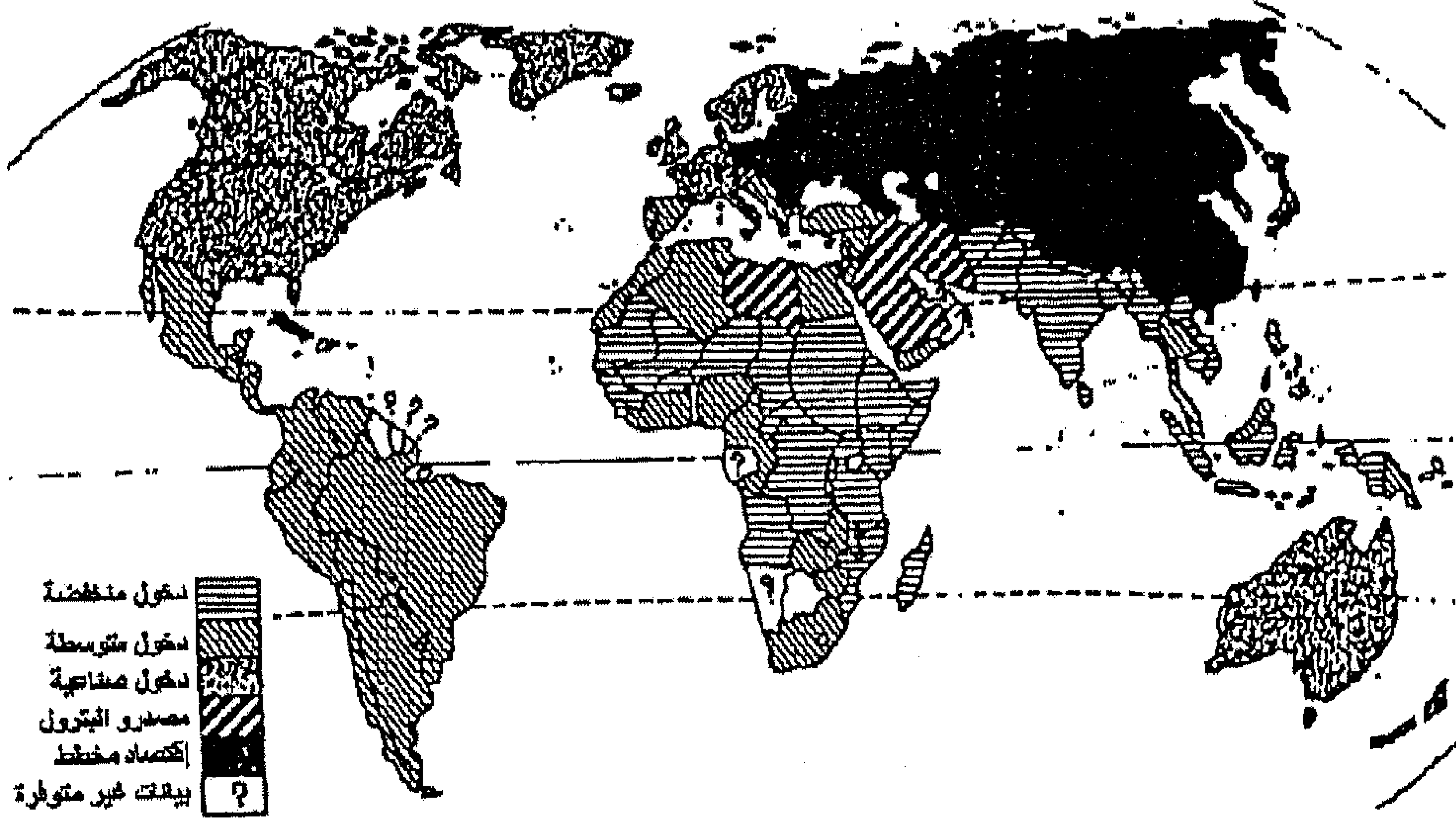
- إقتصادية وتشمل ١٤ معيارًا.
- إجتماعية ٨ معايير.
- حضارية وسياسية ٦ معايير.

وقد وضعا أوصافًا لكل منها بدلاً من الإستناد للحدود الرقمية إحصائيا لما يعتريها من مشاكل تتعلق بإختلاف أطوال الفئات ونصيب حدودها الدنيا والقصوى، الأمر الذي قد يخفي صور التناقضات الإجتماعية والإقتصادية، غير أن الواضح وجود معايير جديدة لم يأخذاها في الحسبان منها مدى ضغوط السكان على موارد البيئة وتأثيراتهم عليها وأثرها فيهم.

والمشكلة الرئيسية في تطبيق هذه المعايير في الدول النامية هي عدم وجود بيانات حولها أو فقدان الثقة أو ضعفها في هذه البيانات إن كانت متاحة.

وقد لجأ بعض الباحثين إستخدام مقاييس عدم التكافؤ في توزيع الثروات بين الدول بالإعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل والحصول على معامل "جيني" واتضح من خلال ذلك أن نصف سكان العالم يحصلون على ٥٠٪ فقط دخله بينما يستأثر ١٥٪ فقط منهم بحوالي ٧٥٪ من هذا الدخل، ومن ثم فقد أدرج ٤٠٪ من سكان العالم بإعتبارهم في حالة "فقر-احتياج"، والأخطر من هذا هو السؤال عما سيحدث في الفجوة بين الفقراء والأغنياء مستقبلاً.

ويبيّن الشكل رقم ٠١ تصنيف دول العالم حسب مستويات التنمية، تبعًا للمعايير الإقتصادية والسياسية التي وضعها البنك الدولي لتمييز مجموعات من الدول حسب مستويات واستراتيجيات التنمية المختلفة فيها.




**شكل (٠١): تصنيفات البنك الدولي لدول العالم حسب مستويات التنمية**

المصدر: عيسى علي إبراهيموفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣) ص: ٤٠.

ويتضح من خلالها أن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب يبيّن وجود نطاقات تداخل: فهناك دول سريعة النمو من دول الجنوب أو العالم النامي مثل كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، وهناك دول فقيرة جدًا في إفريقيا يصل دخل الفرد فيها إلى ٩٠ دولار سنويًا ولا تملك شيئًا تنتجه للتصدير أو التصنيع، وحتى في داخل عالم الجنوب ذاته تتفاوت التنمية بشكل صارخ فمتوسط دخل الفرد في سنغافورة يُعادل متوسط نصيب الفرد في اليمن من الدخل حوالي ١٤٠ مرة، ولا يمكن مقارنة دخل الفرد في الإمارات مثلا بدخله في موزنبيق (١٨٠٠٠ دولار مقابل ٩٠دولار في عام ١٩٩٧) وهكذا لا تتوقف المقرنات عند مستوى الدخل بل على درجة من التقدم أو التخلف، فماذا عن جنوب إفريقيا التي نقسم سكانها إلى ٣ مستويات اجتماعية واقتصادية، وماذا عن فلسطين المحتلة و أين توضع مالطة وقبرص واليونان وألبانيا على خريطة

التنمية ؟ كل هذه تساؤلات ترتبط بالمعايير المستخدمة، ويُقدم الجدول رقم (٠١) ملخصًا لبعض المعايير لقياس التنمية أو التخلف.

جدول (٠١): بعض معايير قياس التنمية ودلالاتها الايجابية والسلبية في الدول المتقدمة والمتخلفة

| المعيار | الدول المتقدمة | الدول المتخلفة | المعيار | الدول المتقدمة | الدول المتخلفة |
|---|---|---|---|---|---|
| نصيب الفرد من الدخل الوطني | + | – | نسبة العاملين بالزراعة للقوى العاملة | + | – |
| نسبة سكان الحضر | + | – | عدد السيارات/ مجموعة من الأفراد | + | – |
| عدد الأطباء/ مجموعة من السكان | + | – | نصيب الفرد من التجارة الخارجية | + | – |
| نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة | + | – | نسبة العاملين بالصناعة للقوى العاملة | + | – |
| كثافة السكك الحديدية | + | – | نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة | + | – |
| كثافة الطرق البرية السريعة | + | – | قيمة الاستثمار بالأرض الزراعية | + | – |
| كفاءة السكك الحديدية في الربط | + | – | الإنتاجية الزراعية لكل عامل | + | – |
| عدد الصحف بالنسبة للفرد | + | – | معدل المواليد/ ١٠٠٠ | + | – |
| عدد التلفونات/ مجموعة من الأفراد | + | – | معدل الوفيات/ ١٠٠٠ | + | – |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| وزن البضائع المنقولة/ عدد من الأفراد | + | – | معدل وفيات الأطفال الرضع/ ١٠٠٠ | + | – |

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٤٢.

وتجدر الإشارة بالذكر أن بعض المعايير قد تعطي قيمًا موجبة والأخرى سالبة، فعلى سبيل المثال يعتبر الانخفاض في نسبة الأمية ومعدلات الخصوبة مؤشرًا لتنمية أفضل، بينما ينظر لإرتفاع الدخل وإرتفاع نسبة سكان الحضر بإعتبارها أيضًا مؤشرات لتنمية أفضل، كذلك يمكن أن توضع القيم السلبية من حيث قياس درجات تلوث الهواء أو كثافة السكان العالية في المدن أو الإيجابية مثل المحافظة على خصوبة التربة أو الغابات أو موارد المياه...

وبصفة عامة، فإنه بالإمكان تصنيف معايير قياس التنمية في ٤ مجموعات، على النحو التالي:

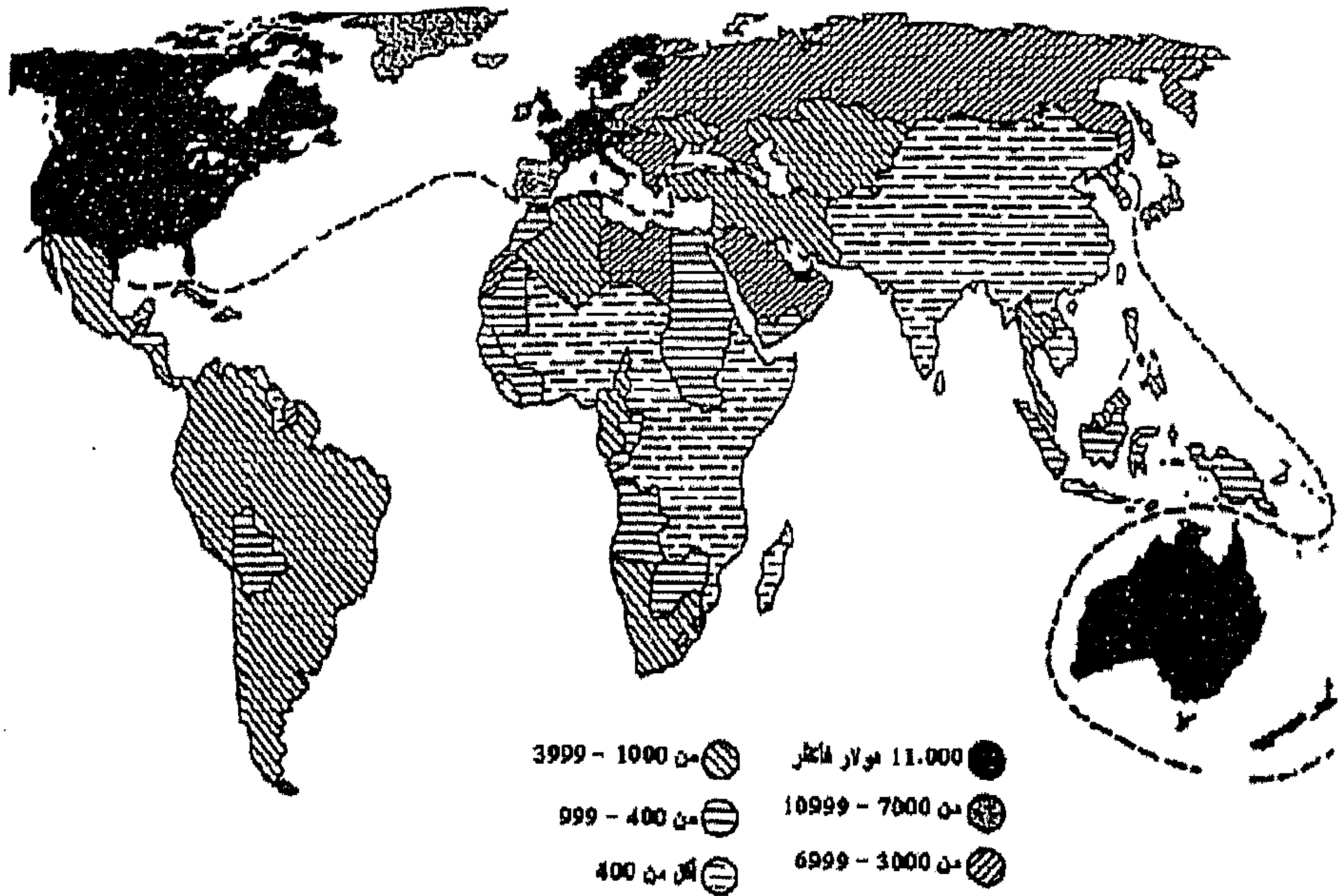
### ٤-١- المعايير الإقتصادية:

تعد أكثر المعايير إستخدامًا إذا كان الهدف التوصل إلى تنمية إقتصادية، على حين تستخدم معايير أخرى للتنمية البشرية أو التنمية المستدامة تدخل فيها الجوانب الإجتماعية والبيئية، وتضم هذه المجموعة الإقتصادية على ٠٤ مقاييس، تتمثل في:

#### متوسط نصيب الفرد من الدخل:

هو ناتج قسمة إجمالي الدخل السنوي من الموارد المتاحة لدولة من الدول على عدد أفرادها، ويرمز الناتج الوطني الإجمالي بالرمز "G.D.P" (Gross Domestic Production) وهو المحصلة النهائية لإجمالي الإنتاج من السلع والخدمات في سنة ما، وطبقًا لنصيب الفرد يصنف البنك الدولي دول العالم

في مجموعات حسب مستويات الغنى والفقر ويصدر تقريره السنوي عن التنمية في العالم باللغات الخمس المعتمدة في هيئة الأمم المتحدة، وتقسم الدول فيه كما يلي (شكل رقم: ٠٢):




**شكل (٠٢): متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطنيلسنة ١٩٩٧.**

**المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٤٩.**

- دول ذات الدخل المرتفع التي يزيد نصيب الفرد فيها عن ١٠,٠٠٠ دولار سنويًا وتُمثلها معظم دول شمال وغرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلندا إضافة لبعض الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وبعض دول جنوب شرق آسيا مثل السنغفورة.

وتتفاوت الدخول في هذه المجموعة بدرجة كبيرة فأعلاها دخلا سويسرا (٤٤٠٠٠ دولار عام ١٩٩٧) وتليها اليابان ٣٧٠٠٠ ثم الدانمارك ٣٣٠٠٠

دولار وأستراليا ٢٠٠٠٠دولار والإمارات ١٧٠٠٠ دولار وبالطبع فهذه نماذج مختارة، ولكن عند الترتيب يتضح مثلا أن السنغفورة تأتي ثالث دولة في العالم طبقا لهذا المعيار بعد سويسرا واليابان.

- دول ذات الدخل المتوسط المرتفع: يتراوح دخول الأفراد فيها بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار سنويا، وتمثلها البرازيل (٥٠٠٠ دولار) وسلطنة عمان (٤٩٥٠ دولار) ولبنان ٣٣٥٠ دولار.
- دول ذات الدخل المتوسط المنخفض: تتراوح متوسطات أنصبة الأفراد فيها بين ٨٧٦ لأقل من ٣٠٠٠ دولار ومن نماذجها تايلاند ٢٨٠٠ ومصر ١١٨٠ وسوريا ١١٥٠ وبلغاريا ١١٠٠.
- الدول الفقيرة جدا: وتُمثلها موزنبيق (أدنى دخل للفرد في العالم ٩٠ دولار سنويا فقط) وأثيوبيا ١١٠ وبنغلاديش ٢٧٠ واليمن ٢٧٠ دولار سنويًا).
- دول لا تُقدم بيانات موثوقًا بها وتستخدم أساسًا للتصنيف، ويُمثلها ألبانيا في أوروبا.

وبشكل عام يبيّن الجدول رقم (٠٢) متوسطات دخول الأفراد سنويًا في أغنى وأفقر ١٠ دول في العالم طبقًا لبيانات البنك الدولي سنة ١٩٩٧، ومنه يتضح الفرق الشاسع بين أشد الفقراء فقرًا وأكثرهم غنى.

جدول (٠٢): متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي بالدولار الأمريكي في أغنى وأفقر عشر دول سنة ١٩٩٧.

| الدول الغنية | | الدول الفقيرة | |
|---|---|---|---|
| الدولة | نصيب الفرد (١٠٠٠ دولار) | الدولة | نصيب الفرد (الدولار) |
| سويسرا | 44 | موزنبيق | 90 |
| اليابان | 38 | أثيوبيا | 110 |
| سنغافورة | 38 | الكونغو الديموقراطية | 110 |
| النرويج | 36 | بوروندي | 130 |
| الدانمارك | 32 | رواندا | 210 |
| الولايات المتحدة | 29 | أوغندا | 220 |
| ألمانيا | 28 | مالاوي | 220 |
| النمسا | 28 | طاجكستان | 230 |
| بلجيكا | 26 | بنغلاديش | 270 |
| السويد | 26 | اليمن | 270 |

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٥٢.

## نصيب الفرد من الصادرات:

يعني تقييم كمية الصادرات من دولة معينة وقسمتها على عدد السكان، ولا شك أن الإنتاج وطبيعته والتقنية ومستواها والاستهلاك في مجتمع ما تنعكس

على كمية الصادرات ويتأثر هذا المؤشر بما يعرف بالصادرات غير المنظورة وهي ليست سلعية، كما قد تكون الصادرات مجرد خامات أولية منتجة مثل الخامات التعدينية والزراعية أو موارد الطاقة التي تقوم على اِستغلالها شركات أجنبية تتقاسم الأرباح مع الدول المصدرة، غير أن نصيب الفرد من الصادرات يعطي مؤشرًا على قدرات الشعوب في الإنتاج والإبتكار والمنافسة في الأسواق العالمية.

**نسبة العاملين بالأنشطة الأولية:**

وهي الحرف التي يجني الإنسان من ورائها ثمار البيئة مباشرة بأقل جهد، ويخضع فيها لظروف البيئة الطبيعية حيث تؤثر موجات الجفاف والفيضانات والحرارة العالية وموجات البرد أو الصقيع على العائد منها، وغالبًا تستخدم أدوات بسيطة ومحدودة في اِستغلال الإنسان لمعطيات البيئة في هذه الحالات.

وتعتبر الزراعة في مقدمة الحرف الأولية التي تؤخذ نسبة العاملين بها كمعيار للتخلف، فالبلاد التي ترتفع بها هذه النسبة تكون أكثر تخلفًا، وتبين الخرائط أن دول إفريقيا جنوب الصحراء تتراوح فيها نسبة العاملين بالزراعة بين ٧٥-٩٠٪ في معظم الحالات، ولا يستثنى منها سوى بعض دول غرب وجنوب القارة، بل وإن دولاً مثل إفريقيا الوسطى وتشاد والنيجر تتعدى النسبة فيها ٩٠٪ وهي من أكثر بلاد العالم تخلفًا وفي آسيا تصل النسبة إلى ٩٠٪ في مملكة نيبال، كما تتراوح بين ٧٥ – ٩٠٪ في أفغانستان وبنغلاديش.

وقد يرى بعض الباحثين أن وجود الزراعة العلمية في الأقاليم المدارية يقلل من أهمية هذا المؤشر إلا أن المعروف أن هذا النمط من الزراعة لا يستند للأيدي العاملة بدرجة عالية بقدر اِعتماده على تقنيات وأبحاث علمية متطورة ليست وليدة البيئات الموجودة فيها وإنما هي نتاج للحضارة الغربية.

والمؤكد أن السلع المنتجة من الأنشطة الأولية في معظمها قليلة القيمة في الأسواق العالمية، وتتعرض لمخاطر عديدة تترتب على تفاوت الطلب عليها من وقت لآخر ولتنافسها في الأسواق العالمية.

**اِستهلاك الطاقة:**

لما كانت مصادر الطاقة متنوعة فإن إنتاجها يحوّل إلى قيم معادلة من الكهرباء (نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة كيلو واط/ ساعة) والمنطقي في هذه الحالة أن الدول الأعلى اِستهلاكًا هي الأكثر تقدمًا وتلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الطاقة هي الأدنى في رتبة التنمية.

ولا يقتصر اِستهلاك الطاقة على الاِستخدامات المنزلية وحدها إنما يشمل ما يوجه منها للصناعة والنقل وغيرها، وتؤكد أرقام البنك الدولي أن الدول المتقدمة يصل فيها نصيب الفرد من الطاقة قدر نصيبه في الدول النامية ٣٠ مرة وعلى سبيل المثال بلغ هذا المتوسط في الدول ذات الدخل المرتفع نحو ٨٠٠٠ كيلو واط/ ساعة، وفي الدول المنخفضة الدخل حوالي ٢٧٩ كيلو واط/ ساعة.

وإذا أخذنا دولة مثل كندا يُلاحظ أن متوسط نصيب الفرد الذي بلغ فيها ١٥١٢٩ كيلو واط/ ساعة، وعلى نقيض منها يصل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة في إثيوبيا ١٨ كيلو واط/ ساعة، ونفس التناقض يتجلى عند المقارنة بين الولايات المتحدة ١١٧٩٦ كيلو واط/ ساعة واليمن ٩٩ كيلو واط/ ساعة.

وعلى المستوى القاري يبلغ نصيب الفرد في أوروبا ٥٢٥٧ وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء ٤٣١ وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١١٦٦، وأمريكا اللاتينية والكاريبي ١٣٤٧، وفي جنوب آسيا ٣١٣، وفي شرق آسيا والمحيط الهادي ٦٢٤ كيلو واط/ ساعة.

## ٤-٢- المعايير الاِجتماعية:

وهـي متعلقـة بالسـكان وخصائصهم أساسًـا و تبـدأ باِسـتخدام المؤشـرات الحيويـة مثـل معـدلات المواليـد أو نسـبة الأطفـال للنسـاء فـي سـن الحمـل والإنجاب أو متوسط حجم الأسرة أو قد تكون مؤشـرات للوفيات ومستوياتها مثل معدل الوفيـات الخام أو معـدل وفيات الرضـع أو وفيات الأمومـة، وعادة يعني اِرتفاع هذا النمط تخلفًا أشد واِنخفاضه تقدمًا أكبر.

ويميل بعض الباحثين لاِشـتقاق مؤشـرات من التركيب العمري يستخدمونها لقياس مسـتويات التنمية فاِرتفاع نسـب صغار السـن (الأقل من ١٥ سنة) يؤكد التخلـف غالبًا، ومعظـم دول إفريقيـا جنوب الصحـراء وجنوب آسـيا تزيد فيها نسـبة الصغار عن ٤٠٪ أو يقترب من هذه القيمة في أحسن الأحوال، وتنخفض نسـبة كبار السـن لأقل مـن ٥٪ فـي كل الـدول المتخلفة بـل إنها تقـل عن ٣٪ نتيجة قصر متوسـطات الأعمار في ظل الظروف البيئية والصحيـة والاِجتماعية السائدة، ولا شـك أن اِرتفاع نسـب الصغار يعني عبئًا اِقتصاديًا واِجتماعيًا أعلى على الفئـات المنتجـة فـي المجتمع، كمـا أن قصـر متوسـطات الأعمـار يعني انخفاض عدد السنوات التي يستفيد المجتمع فيها من الفرد الذي قام بتنشئته.

وتنـدرج الخصائص التعليمية للسـكان ضمن المؤشـرات الاِجتماعية لقياس مسـتويات التنمية، وكثيرًا ما تشـير نسـب الأمية العالية للتخلـف والعكس، كما تصنف المجموعات السـكانية الحاصلة على قدر من التعليم في فئات، ويُقاس التقدم بنسـب الحاصليـن على درجـات جامعية ومـا فوقها لإجمالي السـكان، وبالطبع فالـدول التـي ترتفع فيها هذه النسـبة هـي الأكثـر تقدمًا، بينمـا لم يكن لدى بعض دول إفريقيا في وقت الاِسـتقلال أكثر من بضعة أفراد حاصلين على درجات جامعية.

ويعتبر الإنفاق على التعليم والصحة لكل فرد من المقاييس المستخدمة للتعرف على أوضاع التنمية السائدة فكلما كان الإنفاق عاليًا أشار لرعاية اِجتماعية أفضل. بيد أن الأكثر أهمية في هذا المجال هو معرفة الإنفاق الفعلي قياسًا للحد الضروري المطلوب وبالذات في الدول الفقيرة حيث يبيّن العلاقة بين الفقر والتخلف وتردي الأوضاع الاِجتماعية.

**وفيما يلي عرض لـ ٤ معايير اِجتماعية لقياس التنمية:**

**متوسط كمية السعرات الحرارية:**

يضعه بعض الباحثين ضمن المؤشرات الاِقتصادية لاِرتباطه بكمية الغذاء وأنواعه سواء أنتج محليًا أم كان مستوردًا، غير أنه يتعلق في جانب آخر منه بعادات الشعوب وتقاليدها الغذائية وبيئاتها الجغرافية (باردة أم حارة) وأعمار السكان ونوعهم بل وحتى بناؤهم الجسدي.

وعادة يلزم الفرد العادي نحو ٢٢٠٠ سعر حراري في المتوسط يوميًا وهو الحد الأدنى الضروري لحفظ صحته، غير أن توزيع المستهلك من الغذاء في دول العالم يتبيّن منه أن دول العالم المتقدم يتعدى فيها متوسط نصيب الفرد ٣٠٠٠ سعر حراري يوميًا وهذه تشمل دول أوروبا وأمريكا الشمالية باِستثناء المكسيك وروسيا والجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا واستراليا ونيوزيلندا.

أما الدول المتخلفة فتنقسم إلى مجموعتين: "عالم الجيّاع" أو "أفقر الفقراء" وهي الدول التي يعاني سكانها نقصًا غذائيًا فاحشًا مثل موريتانيا وسيراليون وأثيوبيا والصومال وبنغلاديش واليمن، فهنا يقل نصيب الفرد عن ٢٠٠ سعر حراري يوميًا. والمجموعة الثانية "متوسطو الدخل" ويتراوح نصيب الفرد هنا

بين ٢٠٠٠ لأقل من ٣٠٠٠ سعر حراري، ومشكلة هذه الدول هي الغذاء غير المتوازن كما ويُمثلها دول شبه القارة الهندية والصين وأندونيسيا والفلبين.

ويعتبر الغذاء أساسًا مهمًا للتمييز بين عالمي التخلف والتقدم لأنه يحدد مقدرة الفرد على العمل والنشاط، ويحميه من أمراض نقص الغذاء أو الإفراط فيه ولوقايته من الأمراض الأخرى، وبالتالي فالدول التي لا تُوفر لأفرادها الغذاء الضروري تدرج ضمن الدول المتخلفة.

**توقعات الحياة عند الميلاد:**

وتشير لمتوسط العمر المحتمل للفرد في دولة ما في ظل الظروف البيئية والإقتصادية والإجتماعية القائمة. ولاشك أن هذا المعيار يجمع خلاصة ما يتعرض له الفرد من مؤثرات في مجتمعه منذ الحمل به حتى وفاته، فالرعاية الغذائية والصحية والظروف البيئية التي تتلقاها الأم تؤثر على الجنين ثم المولود، كما أن الغذاء المتاح للطفل وبيئته التي ينشأ فيها ونمط السكن ومستوى التعليم ثم طبيعة العمل والضغوط الإجتماعية والنفسية كلها تنعكس على إحتمالات البقاء على قيد الحياة.

وتُشير الإحصائيات إلى أن الدول الأكثر تقدمًا هي الأعلى في متوسطات أعمار سكانها، فاليابان حققت أعلى المتوسطات (٧٧ سنة للذكور و٨٣ سنة للإناث) وتقترب منها الدول الاسكندينافية (السويد والنرويج وفنلندا والدانمارك) ثم سويسرا (٧٥، ٨٢ سنة للذكور والإناث على الترتيب) فالولايات المتحدة (٧٤ سنة، ٨٠ سنة)، على حين تهبط هذه المتوسطات لأدنى حدودها في دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل سيراليون (٣٧ سنة)، ورواندا (٤٠ سنة) وأوغندا (٤٢ سنة)، ثم حوالي ٤٨ سنة في أثيوبيا، ٥٤ سنة في اليمن.

ويمكن القول بشكل عام أن العلاقة واضحة بين مستوى التقدم أو التخلف ومتوسطات الأعمار ففي الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض تهبط إلى ٥٩ سنة، بينما ترتفع إلى ٦٥ سنة في دول الدخل المتوسط وإلى ٧٧ سنة في الدول ذات الدخل المرتفع.

**معدلات وفيات الرضع:**

ويشير لعدد وفيات الأطفال الذين لم يتموا عامًا واحدًا من أعمارهم في سنة محددة، وهو من معايير قياس التنمية لأنه يوضح تأثير الظروف أو العوامل المتصلة بالوراثة والبيئة في وفيات الأطفال، ويتسع هنا مفهوم البيئة ليشمل الرعاية التي يلقاها المولود في الأسابيع الأولى من عمره ووعي الأمهات وصحتهن وغذائهن وعمليات الولادة والرضاعة الطبيعية وغير الطبيعية وظروف المناخ السائد والنظافة ... وهذه كلها تؤثر في إرتفاع المعدل أو إنخفاضه.

وتبيّن الأرقام في سنة ١٩٩٧ أن معدل وفيات الرضع يبلغ ذروته في دول إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٩١ ٥٥% و يتدني إلى ٦٥٥% في دول أوربا والدول المتقدمة الأخرى ذات الدخل المرتفع، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٤٩ ٥٥%، وهو في كل الحالات يتجاوز ١١٠ ٥٥% في موريتانيا ومالاوي وموزنبيق والنيجر ورواندا والعراق وزامبيا، ويهبط إلى ٤ ٥٥% في السويد واليابان وفنلندا، ٥ ٥٥% في سويسرا، وتتفاوت القيم بين هذه الحدود في بقية دول العالم، والدول ذات القيم العالية هي الأشد تخلفًا على حين أن المعدلات المنخفضة ترتبط بالدول المتقدمة.

**الأمية:**

يعني انخفاض معدلها تحقيق تنمية أفضل على حين يُشير إرتفاعها للتخلف،

وعادة تستخدم نسبة الأمية بين البالغين (فوق ١٥ سنة) للإشارة لدرجات التنمية لأن التعليم الأساسي غالبًا يرتبط في معظم بلدان العالم بالسن (٦-١٥) سنة ومن ثم فمن تجاوزوا هذا العمر وظلوا أُميين يصعب عليهم في معظم الحالات الإلتحاق بالمدارس النظامية وتتكفل بتغيير حالتهم برامج محو الأمية، وبطبيعة الحال لا بد أن تظهر مشكلات عند إستخدام هذا المعيار منها هل أن الأمية هي مجرد عدم معرفة القراءة والكتابة فقط؟ كذلك فإن دقة الإحصاءات في كثير من دول العالم تعتبر مشكلة ثانية ولذا قد تستخدم مقاييس أخرى أحيانًا منها معدلات الإلتحاق بالتعليم أو الإنفاق الموجه له قياسًا للدخل القومي الإجمالي.

ويعتبر التمييز بين أمية الذكور والإناث مسألة حيوية في قياس التنمية فكثيرًا ما يستند لمستوى تعليم الإناث أو نسبة الأمية بينهن كمؤشر جيد للتمييز بين الدول المتخلفة والمتقدمة، ويبيّن الجدول رقم (٠٣) معدلات الأمية بين البالغين ذكورًا وإناثًا في دول العالم مصنفة في مجموعات طبقًا لبيانات البنك الدولي سنة ١٩٩٨، ومنه يتضح أن نسب الأمية ترتفع في جنوب آسيا وإفريقيا المدارية وبالذات بين الإناث، كما أن نصف نساء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أميات على حين تنخفض في أمريكا اللاتينية والكاريبي والفيتنام وكوريا والفيليبين وأستراليا ونيوزيلندا وتنخفض إلى صفر (٠) في أوروبا وآسيا الوسطى، والملاحظ لخريطة التخلف يلاحظ أن الأمية ومدى إنتشارها يعتبر مؤشرًا جيدًا للتنمية ولها علاقة قوية بالدخل فالدول ذات الدخل المنخفض تبلغ نسبة الأمية بين ذكورها ٥٣٪ و الإناث ٥٩٪، والمتوسطة الدخل ١٢٪، ٢٥٪ على الترتيب. أما الدول ذات الدخل المرتفع فتكاد الأمية تتلاشى منها تمامًا حيث لا تتعدى ١٪ في الحالتين.

**جدول (٠٣): توزيع نسب الأمية حسب النوع في أقاليم العالم التنموية سنة ١٩٩٧.**

| المنطقة | ذكور (٪) | إناث (٪) |
|---|---|---|
| إفريقيا جنوب الصحراء | ٣٤ | ٥٣ |
| أمريكا اللاتينية والكاريبي | ١٣ | ١٥ |
| جنوب آسيا | ٣٨ | ٦٤ |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | ٢٨ | ٥٠ |
| شرق آسيا والمحيط الهادي | ٩ | ٢٤ |
| أوروبا وآسيا الوسطى | ٠ | ٠ |

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي (٢٠٠٣)، ص. ٦٥.

وتؤثر عوامل أخرى غير الدخل في نسب الأمية السائدة منها البداوة والإستقرار والعادات والتقاليد والمعتقدات وسياسات الحكومات تجاه التعليم، فالسعودية رغم إرتفاع متوسط دخل الفرد بها تصل نسبة أمية الذكور فيها إلى ٢٩٪ والإناث ٥٠٪ لأن الحرص على التعليم عامة والإناث خاصة لم يبدأ سوى بعد عقد الستينات وبالتالي فنسب الأمية بين البالغين ما تزال عالية ومن المحتم إنخفاضها مستقبلاً لتبني الحكومة السعودية سياسة تحرص على نشر وتشجيع التعليم رغم اتساع مساحة الدولة وترامي أطرافها.

وتعتبر مملكة نيبال في آسيا (٥٩٪ ذكور، ٨٦٪ إناث) وجمهورية النيجر (٧٩٪ ذكور، ٩٣٪ إناث) وموريتانيا (٥٠٪ ذكور، ٧٥٪ إناث) من أعلى الدول المتخلفة أمية في إفريقيا، كما ترتفع نسب الأمية في الصومال والسودان واليمن في إطار العالم العربي.

## ٤-٣- معايير البنية الأساسية والمعلوماتية:

تتمثل هـذه المعاييـر في مـا يحصل عليه الإنسـان مـن خدمات أساسـية مثل شـبكات الطرق ودرجة كثافتهـا والمياه النقيـة والصرف الصحـي، وتتدرج بعد ذلك لتشمل ملكية وإستخدام الوسائل العصرية مثل السيارات الخاصة وأجهزة التليفزيون والراديو والهاتف وأجهزة الإعلام الآلي الشخصية ومواقع الإنترنت ومدى الإطلاع على الصحف اليومية.

والجدير بالذكر أن مثل هذه البيانات يصعب الحصول على بعضها في الدول المتخلفة ، وإذا توفرت هذه البيانات فإنه يمكن الإعتماد على مؤشـرات أخرى كالتقدم في نسـبة الإنفاق على قضاء العطلات والسـياحة والتسـلية من إجمالي دخل كل فرد، كذلك الإنفاق على الرعاية الإجتماعية لكبار السـن وإنعكاساتها على متوسطات الأعمار المتوقعة.

وربما تكون نسبة السـكان الحاصلين على خدمات محددة مثل وصول المياه النقيـة ومرافق الصـرف الصحي من أكثـر البيانـات المتاحة انتشـارًا وتبين مدى حرص وقدرة دول العالم على حماية سـكانها من أخطار الأمراض الوبائية التي تنتقل عادة من خلال الحرمان منها.

وحتـى سـنة ١٩٩٥ كان ما يقـرب من ٤٠٪ مـن سـكان الـدول ذات الدخل المنخفـض لا يحصلـون علـى ميـاه نقيـة، ٧١٪ منهم لا تصـل إليهـم خدمات الصرف الصحـي، وهي نسـبة عالية تؤكـد الأخطـار المحدقة بهؤلاء السـكان، وقد ترتفع هذه النسـبة في بعض الدول الأشـد فقـرًا ففي أثيوبيـا مثلا لا يحصل ٧٤٪ من السـكان على المياه النقيـة، ٩٢٪ منهم لا يصل لهـم الصرف الصحي وعلى العكس تصـل هاتيـن الخدمتين لكل سـكان معظم الـدول المتقدمة مثل

دول غرب أوروبا وكندا والولايات المتحدة، ولنسبة عالية منهم في دول أخرى مثل اليابان التي يحصل ٩٢٪ من سكانها على المياه النقية، ٧٤٪ على الصرف الصحي.

### ٤-٤- معايير بيئية:

بدأ الإهتمام بهذه المعايير حديثًا عندما ظهرت أعراض ضغوط الإنسان على البيئة، مما أدى إلى إستنفاذ بعض الموارد وإتلاف المتجدد منها أحيانًا، وقد تستخدم المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد أحيانًا مثل درجة التنوع البيولوجي ومساحات المحميات الطبيعية، ويمكن في هذه الحالات الحكم على مستوى التنمية من خلال أنماط إستخدامات الأرض والمحافظة على المياه النقية والطاقة وإستخداماتها، ومصادر توليد الكهرباء وكمياتها. أما المؤشرات السلبية فتتمثل في نسبة التحضر وما يترتب عليها من مشكلات بيئية في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء مثل التلوث وتراكم النفايات والإزدحام وضغوطه النفسية ومشكلاته الصحية.

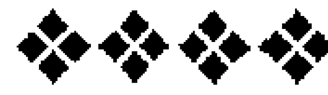
والواضح أن الإرتكاز على هذه المؤشرات تكتنفه مشكلات منها عدم إهتمام كثير من دول العالم برصد بيانات حولها، كما أن الحدود السياسية بين الدول لا تفصل أو تحول دون إنتقال تأثير معين على البيئة إلى دول أخرى بل تنتقل المؤثرات من خلال الماء والهواء، وبطبيعة الحال لا بد أن تستخدم هذه المؤشرات على مستويات جغرافية متباينة محلية ووطنية وإقليمية.

### خلاصة:

من أجل تحقيق تنمية إقتصادية لا بد من توفر الدولة على مجموعة من المتطلبات التي تسمح لها بوضع مخطط تنموي لزيادة دخلها الوطني، وتصور

بعض البرامج التي تهدف إلى الوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي لائق عن طريق الدوافع الذاتية المنبثقة من عمق المجتمع، والتي تتباين حسب خصوصيات الدول ومميزاتها.

وتستخدم عدّة مؤشرات لقياس التنمية الإقتصادية في الدول والتي تتضح أهميتها من خلال مدى توفر البيانات الإقتصادية ودلالاتها الإيجابية والسلبية بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي تستخدم على عدة مستويات جغرافية متباينة.



# الفصل الخامس

## النظريات الجغرافية للتنمية

# الفصل الخامس

# النظريات الجغرافية للتنمية

**مقدمة:**

تعتبر الإختلافـات في الأنظمة الإجتماعيـة والحضارية المسئولة عن التباين في سـيرورة التنمية نتاجًـا لتطور طويـل المدى، وقـد حـاول الانثروبولوجيون تلخيص عمليات حدوث هذا التطور في طريقتين هما:

- التطور التدريجي الوئيد في المستويات الحضارية الإجتماعية كما يتضح من خلال زيادة القدرات البشرية في التحكم في البيئة.
- التغير فـي إستغلال المـوارد مـن خـلال المزيـد مـن التنظيـم المتطـور والمركب الذي يسـمح لأعـداد أكبر من السـكان بالعمـل جماعيا وتبادل المنافع.

**وقسـمت المراحل التي مرّت بهـا الأنظمة الإجتماعية من وجهـة نظرهم على النحو التالي:**

- مجتمعات الصيد والجمع.
- المجتمعـات شـبه المرتحلـة العاملـة بالزراعـة المتنقلـة دون تربيـة الحيوانات.
- الزراعة المستقرة في الأقاليم المدارية والمقترنة بتربية الحيوانات.
- زراعـة "المحراث" الأورو-آسـوية المنتشـرة علـى نظام واسـع وتتحكم

فيها حكومـات مركزية تتخذ لنفسـها قاعدة حضرية أساسـية. وهنا يتألف المجتمـع من طبقـات إجتماعية مركبـة، غيـر أن المجتمعات البشـرية لم تتوقف عنـد مرحلة الزراعـة وإنمـا أضيفت إليهـا المجتمعـات الصناعية بعد الثـورة الصناعية، وما لبثـت بعدها أن ظهرت مجتمعـات أخرى تقدم خدمات ترتبت علـى الصناعة مثل السـياحة والتأمين والبنـوك والتمويل، والمهـم فـي مجـال التنمية هـو أنمـاط الأنظمـة الإقتصاديـة السـائدة في العالم المعاصر، فالملاحظ حتـى الآن عند تبني سياسـات للتنمية خاصة في الـدول الفقيرة، فهـل تنهج هذه الـدول النهج الرأسـمالي الحـر تمامًا أم لا بد من تدخـل الدولة، وما هي حـدود التدخل؟ لقد فشـلت الأنظمة الشـيوعية والإشـتراكية حتـى الآن فـي تقديـم نمـوذج للتنميـة الموعودة وتحوّلت أحوال السكان إلى ما عرف بـ "اشتراكية الفقر" في بعض الدول وعانت شـعوب أخرى أخذت بالماركسـية من التخلف و الفقـر فإنقلبت سياسـتها كلية لتأخذ بمبادئ إقتصاديات السـوق بعـد أن إنهارت الأنظمة الشـيوعية فـي دول شـرق أوروبا وتفـكك الإتحـاد السـفياتي. وتخبطت شـعوب آسـيا وإفريقيا وأمريـكا اللاتينية بيـن التوجهات الإشـتراكية (في تنزانيا) والرأسـمالية (في كينيا) و الشـيوعية (في كوبا والصين)، بل كانت التوجهات تتغير من عقد لآخر.

**ويمكن القول بأن هناك ٥ أنظمة إقتصادية سائدة في العالم، وهي:**

- أنظمة المؤسسـات الحرة والأسـواق اللامركزية الموجهة وتُمثلها أمريكا الشمالية وغرب أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا.
- أنظمة الأسـواق التفاوضية المنسـقة وتتركز على التعاون بين المؤسسات المختلفة أو بين العمل والحكومة وتمثلها اليابان.

- الدول التي تعمل على إعادة توزيع الرفاهية على سكانها مثل سويسرا أو الدول الإسكندنافية.
- اِقتصاديات الدول الاِشتراكية وهي الآن في طريقها للتراجع والتحول لنظام السوق ولم يبق منها سوى الصين وكوبا.
- اِقتصاديات الدول النامية وهي مزيج من محاولات لتبني أنظمة مختلفة ولها طابعها المتميز المرتبط بالظروف السائدة في هذه الدول.

وتحاول كل هذه الأنظمة تنمية الأوضاع الاِقتصادية والاِجتماعية في مجتمعاتها، وتبني أفكار ونظريات معينة كنهج للتنمية، بعضها يعتمد على الذات والآخر يستمد العون من الخارج في رأس المال أو التقنية أو التصدير، ونمط ثان يزكي التنمية من خلال قطاع واحد والآخر يفضلها في كل القطاعات، ونمط ثالث يجنح للتنمية من أسفل، بينما يرى آخرون أنها يجب أن تأتي من أعلى بالتركيز على الطبقات الاِجتماعية التي تملكت رأس المال.

وتناولت الجغرافيا منذ فترة بعيدة مشكلة أسالب التنمية المتبعة لأن البعد المكاني له أهميته، وحاولت معالجة مشكلة اِختيار المواقع الملائمة للإنتاج الاِقتصادي لتوزع التنمية بشكل عادل بين أقاليم الدولة، ولتدر في نفس الوقت أعلى عائد اِقتصادي واِجتماعي من وراء توجيه رأس المال للاِستثمار.

وقد وضع الجغرافيون اِتجاهين رئيسيين الأول تطبيقي يميل لمحاولة تطبيق بعض نظريات الموقع في مجال التخطيط، والثاني اِتجاه نظري يُحاول الخروج بنظريات جديدة تعالج الموضوع، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالي:

- إيجاد عدد المواقع المثالية بالنسبة للأهداف الموضوعة في المخطط ووضع تصور لمواقع بديلة أمام متخذ القرار في حالة تطبيق نفس القواعد والقوانين.

- مقارنة كفاءة أداء الأنظمة الواقعية بمثيلاتها النظرية والتوصل لمجموعة من المواقع النموذجية لإضافتها لما هو قائم.
- معرفة تكاليف وعوائد القيود والموضوعة على القرارات المتخذة في اختيار الموقع، وتقويم نوعية القرارات حول إختيار هذه المواقع.

## ١- النظريات الإقتصادية:

تزايد الإهتمام بها منذ الخمسينيات، وبدأت منذ التسعينيات تضيف لإهتمامها بالتنمية الإقتصادية بعدين آخرين هما: التنمية الإجتماعية فيما عرفته الأمم المتحدة بالتنمية البشرية والثاني هو التواصل أو الإستمرارية في التنمية أي كفالة إستمرارها لحساب الأجيال القادمة.

وأهم هذه النظريات، نذكر:

### ١-١- نظرية التحديث:

تبناها مجموعة من الجغرافيين المهتمين بالإنتشار المكاني وأطلقوا عليها إسم جغرافية التحديث "Geography of Modernization".

وترمي نظرية التحديث إلى وضع نموذج للتنمية بحيث تسير بشكل تدريجي وئيد والبعد عن الثورية بقدر الإمكان، ويرتكز تصور النظرية الرئيسي على الإعتقاد بإمكانيات الميكنة والتصنيع في التنمية، وبالطبع لا بد أن يأتي ذلك من الدول الغربية وينتقل تدريجيًا للدول المتخلفة، فالنظرية ترى التنمية من وجهة نظر غربية أمريكية فقط.

وقد شهدت فترة الحرب الباردة تبني بعض الأجهزة البيروقراطية في الدول الفقيرة لهذه النظرية بما يتفق مع السياسة الأمريكية التي كانت تحارب الأفكار الثورية الوافدة من الدول الشيوعية نحو بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

غير أن النظرية تعرضت للإنتقاد بسبب تركيزها على إتباع النموذج الغربي في التنمية أو فروضها المتناهية التبسيط حيث توضع في معادلة:

التحديث (Modernization)= التغريب (Westernization)= التقدم (Progress)

مع الإشارة إلى أن هذه النظرية قد فشلت عند التطبيق عمليا لأنها أغفلت كلية الأسباب المسئولة عن الإختلافات الجغرافية في التنمية واهتم فقط بالسبق الحضاري لأوروبا وأمريكا، إضافة لإساءتها فهم الأبعاد الحقيقية لمشكلات التخلف بتركيزها فقط على رأس المال الطبيعي وإهمالها الخصائص البشرية[1].

**١-٢- نظريات الإستقلال:**

سادت هذه النظرية في الوقت الذي ازدهرت فيه نظرية التحديث قبل بداية الثورة الكمية في الجغرافيا خلال أوائل الستينات وإستمدت مادتها من الهجوم الحاد الذي تعرضت له محاولات تفسير أسباب التخلف وإلصاقها بالشعوب ذاتها بل أحيانًا بأجناس بشرية معينة من خلال نظرة عنصرية بغيضة رأت أن التقدم إرتبط بالجنس الأبيض والتخلف مسئولة عنه الأجناس الأخرى.

وأشهر النظريات أو النماذج الواقعة تحت هذا العنوان ما قدمه فرانك بعد دراساته عن التنمية في أمريكا الجنوبية سنة ١٩٦٩ حينما فسر الإختلافات في مستوى التنمية بالإستغلال في النظام الرأسمالي ذاته حيث تستأثر مدن المتروبول بموارد التوابع المحيطة بها، وما لبث أن حول هذه الفكرة لمستويات جغرافية عديدة فتخيل إستغلال متروبول الولايات المتحدة لمناطق العالم

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص. ٧٧.

أجمع (وهي أقرب ما تكون للهيمنة العالمية في الوقت الحالي)، فالغزو الأمريكي اِقتصاديًا شمل سلعًا عديدة: غذاء، لباس، أجهزة...

وقد صادفت نظريات الإستقلال هوى في وقتها بسبب اِستنادها لسيطرة رأس المال على الإنتاج وتأكيدها بأن التكامل الإقتصادي أضفى مزيدًا من التنمية على مناطق القلب، ودفع الهوامش لتخلف أكبر، وفي الوقت الحاضر يصنف العالم من حيث التقدم على مستويين كبيرين هما القلب (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغرب أوروبا واليابان وأستراليا ونيوزيلند) وهي المناطق الأعلى تقدمًا ثم بقية دول العالم وتسمى الهوامش(١).

### ١-٣- نظرية التنمية الداخلية:

تربط هذه النظرية التنمية الإقتصادية بالتغيرات التي تحدث داخل الإقليم ذاته، حيث تتطور بنيته الإقتصادية تتطور نتيجة العمليات التي تحدث داخله مثل تطبيق التقنيات الحديثة لإستغلال الموارد فيه أو بسبب اِرتفاع أسعار سلع معينة يقوم الإقليم بإنتاجها.

وتبدأ نظرية النمو الداخلي بالإقتصاديات المعايشة المعتمدة على الذات حيث يكون الإعتماد على موارد الطعام المحلية وتوافر الإحتياجات الأخرى هو أساس توزيع السكان، ومع التطورات التي تلحق بطرق النقل وشبكاته على المستوى المحلي، تتزايد عمليات تبادل السلع ليقوم في النهاية نظام للتجارة الداخلية ويصبح سائدًا ليضم عددا كبيرًا من المنتجين يتنافسون في مزاياهم الموقعية وبالطبع لا بد أن يتمكن المنتجون ذوي المزايا من تسويق كميات أكبر من السلع والمسافات أبعد جغرافيا، ويمكنهم ذلك من الإستعانة بتقنيات

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٨.

أحدث تقلل من تكاليف الوحدة المنتجة بجانب أن هذه التكاليف تقل مع زيادة الإنتاج أصلا، ويعرف هذا المفهوم في مجال التنمية بِاقتصاديات الحجم الكبير (Economies of scale) ويعني أن اِمتلاك منطقة ما مزايا خاصة تمكنها من التوسع في الإنتاج، الأمر الذي يحد من تكاليف الوحدة ويزيد اتساع السوق وهكذا، وقد استند مفهوم التنمية بهذه الطريقة في بادئ الأمر على الإنتاج الزراعي حيث يتمكن المزارعون من توسيع قاعدة إنتاجهم، ويؤدي هذا بالتدريج لزيادة التجارة في السلع الزراعية وزيادة الدخل وعندئذ تبدأ الصناعة التحويلية في الظهور محليًا ويواكبها حرف الرتبة الثالثة، وهكذا...[١]

### ١-٤- نظرية التصدير:

تقوم هذه النظرية على أن التنمية تحدث في إقليم ما عندما يزيد حجم صادراته للأقاليم الأخرى وما يجنيه الإقليم من حصيلة هذه الصادرات يستخدم في التنمية الإقتصادية وتشترك هذه النظرية مع سابقتها على أساس واحد، والفرق الوحيد بينهما هو اِعتماد الأولى على القوى الذاتية الداخلية والثانية تعتمد على الأسواق الخارجية[٢].

## ٢- النظريات الجغرافية:

### ٢-١- نظرية أقطاب النمو لـ "F. Perreux":

وهي أكثر نظريات التنمية الإقليمية شيوعًا وجدلاً في نفس الوقت وقد وضعها في أول الأمر الإقتصادي الفرنسي François Peureux وهو أول من اِستخدم مصطلح قطب النمو "Pôle de croissance / Polarization

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩-٨٠.

growth" سنة ١٩٥٥ قبل Hers Mann (سنة ١٩٥٨) و Myrdal (١٩٦٣)، وقد ركز على القطاعات الصناعية بدلا من عمليات التنمية المكانية، لكنها تعتبر واحدة من نظريات التنمية الداخلية لأنها تؤكد على التغيرات التي تحدث داخل الإقليم وتؤدي لبزوغ التنمية الإقتصادية، وقد أجريت على النظرية في شكلها الأساسي عدة تعديلات لتضفي عليها سمة جغرافية(١).

و من المعروف أن أي إقليم جغرافي لا يمر بنفس معدلات التنمية الإقتصادية التي تحدث في كل أنحاء الدولة الواقع ضمنها، فهناك أقاليم تنمو بمعدلات أسرع وأخرى بدرجة أقل، فقد أطلق F. Perreux على المناطق التي تنمو أسرع إسم الأقطاب لأنها تجذب النمو الإقتصادي، وهي غالبًا تتركز في مناطق المتروبول (المدن المليونية) التي تتمتع ببعض السيادة في الإقليم كله، وتهدف النظرية للبحث عن الأسباب التي تؤدي لعدم التوازن الجغرافي في مجال التنمية بهذه الطريقة(٢).

وترتبط فكرة قطب النمو هذه بسيادة الصناعة المهيمنة (Key industry) والتي تتسم بحجمها الكبير وأهميتها المتزايدة بسبب علاقاتها بالأنشطة الإقتصادية أو الصناعات الأخرى، وعندما تنمو هذه الصناعة وتزدهر يحدث نفس الشيء في الإقليم الذي تقع فيه لأن الطلب على العمالة يتزايد والقوة الشرائية ترتفع، ويؤدي كل ذلك لجذب صناعات وأنشطة إقتصادية جديدة للمنطقة.

ويُلاحظ أن الصناعة المهيمنة تصبح ذات علاقات مع الصناعات المتأثرة بها، ويقصد بها الصناعات التي تتطفل على الصناعة الأم وتحصل منها على

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٩.
(٢) نفس المرجع السابق، ص. ٨٠.

الخامات أو السلع نصف المصنعة أو العمالة المدربة في أوقات فراغها، ولا شك أن النمو في الصناعة الأم معناه سلسلة من الزيادات في أنشطة أخرى عديدة مثل البنوك والتجارة والأنشطة الحكومية والخدمات التعليمية والصحية...

وبشكل آخر فقد وصف F. Perreux تلك المشاريع على أنها مشاريع صناعية تبعث على تطوير الأقاليم وتطوير صناعة وسائل ومواد الاستهلاك، ذلك أن التوسع في إنتاجية الصناعات (التوليدية) يترتب عليها زيادة مبيعات ومشتريات صناعات أخرى مرتبطة بها بل أن القدرة التجديدية للمشاريع الصناعية تخلق تكاملاً وتبادلاً بين المشاريع الاقتصادية الأخرى التي أصبح همها تلبية طلبات المشاريع الكبرى التي صارت تفرض سيطرتها على باقي المشاريع الأخرى فتظهر علاقة الصناعات التوليدية على أنها قطب بالنسبة للصناعات والمشاريع الاقتصادية الأخرى وأنها المحرك للإنتاج والتبادل والتكامل بين باقي المشاريع التي صارت تنتج لحساب تلك الصناعة القائدة أو المولدة التي يزداد حجمها وتتنوّع مدخلاتها باستمرار مضطرد يحفز باقي المشاريع الصناعية لتلبية طلباتها، ويلاحظ أن F. Perreux في نظريته هذه ركز على علاقة قطب تنموي مع الأقطاب الأخرى وبذلك يكون قد أغفل تحديد الحيز الجغرافي للقطب[1].

ويرى البعض أن العامل النفسي يلعب دوره في مثل هذه الحالات حيث يندفع المستثمرون وسواهم نحو الكسب، مما يؤدي للتسارع على الإستثمار والتنمية توسعًا في المكاسب الأعلى، والمؤكدان النجاح في القطب الجاذب

(١) محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس- نظريات وأساليب، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١، ص. ٣٢٠- ٣٢١.

يغري بمزيد من النجاح، وتصعب في الوقت ذاته المغامرة بالإستثمار في أقاليم أخرى لم تشهد تجارب تنموية ذات أهمية.

والحقيقة أن التباين في النمو الإقليمي في النمو الإقتصادي له جوانب إيجابية وسلبية في وقت واحد، فالأقاليم التي تتدنى فيها معدلات التنمية وتكون متخلفة لا تجني ثمارًا سلبية بإستمرار، فالإقليم الفقير ينتج سلعا أرخص يقوم بشرائها سكان الإقليم الجاذب كذلك يجتذب هذا الإقليم بعض الإستثمارات من الإقليم الجاذب نتيجة لوفرة رؤوس الأموال فيه، ومن ناحية ثالثة تتوجه العمالة من الإقليم الفقير نحو قطب النمو حيث يملك القدرة على استيعابها، وفي كل هذه الحالات تبدو المزايا واضحة والتي يملكها الإقليم الجاذب ذات نتائج سلبية على الإقليم الفقير الأمر الذي يضاعف من عمليات التدهور فيه، وكلما كان الإقليم محدود النمو بعيدًا عن القطب الجاذب ضعفت عمليات التدهور سابق الإشارة إليها.

وفي نفس الوقت هناك عدد من التأثيرات السلبية تفرضها المناطق الجاذبة على الأقاليم المتخلفة منها عمليات الإستقطاب (Polarization process) فالصناعات المحلية في الأقاليم الأقل نموًا يصيبها الكساد من جراء المنافسة القوية للصناعات الأكبر، فالمنتج الصغير الذي ترتفع عنده تكاليف الإنتاج يضيق السوق أمامه تدريجيًا حتى يتلاشى تمامًا أمام المنافسة. ويُضاف إلى ذلك تأثير ثان خطير هو إتجاه اليد العاملة المكونة والمؤهلة والعناصر القادرة على الإنتاج وذات المهارات نحو الأقاليم الجاذبة تاركة الإقليم الفقير وهو شكل من أشكال الإستقطاب يمكن تسميته الإستنزاف البشري الذي يضاف للإستنزاف التجاري. أما الإتجاه الثالث المحتمل للتأثيرات السلبية فهو إتجاه رؤوس الأموال من الإقليم الفقير صوب الفرص الإستثمارية الأفضل

في القطب الجاذب، ويُلاحظ أن التأثيرات السيئة تظهر في الأقاليم المتخلفة بصورة ملموسة في المراحل الأولى لعملية التنمية، ويستمر التدهور في المدى الطويل مع زيادة الإستقطاب. وتكمن الخطورة في استمرار نمو الصناعات المهيمنة داخل القطب الجاذب حتى تلتهم الصناعات الأخرى المترتبة عليها تدريجيًا وبهذا الأسلوب تتوسع نقطة الجذب تدريجيًا وببطء وتنتشر تأثيراتها نحو الأقاليم الأقل نموًا ويعرف ذلك بالتنمية من خلال التوسع المكاني للمركز الجاذب ذاته.

وهناك شكل آخر لعمليات التنمية الجغرافية، يأتي في مرحلة تالية من التنمية الإقتصادية ويسمى القفزات المكانية (Leap Frogging)، ويحدث هذا عندما يقفز النمو من المركز الجاذب أو القطب ليلتهم منطقة تتوطن بها صناعات ثانوية تعد أساسًا للتنمية، وعادة ما تقع المنطقة الثانوية تلك على مسافة ما من القطب الأصلي للتنمية، ويتكون في هذه الحالة قطب ثانوي للتنمية له منطقة نفوذ خاصة يمارس فيها عمليات الإستقطاب والتدهور على مستوى إقليمي أصغر ويعني هذا التحليل أن عمليات التنمية والتدهور تأخذ شكل هيراركية (تسلسل هرمي من الأكبر إلى الأصغر) من حيث توسعها المكاني من القطب الجاذب الرئيسي للأقطاب الأصغر فالأصغر ويواكب ذلك حدوث قفزات تقوم تبعا لها مراكز ثانوية ذات علاقات بالقطب الأساسي.

بمعنى أن نظرية أقطاب النمو تعتبر توجهات مكانية تعكس إمكانية تطبيقها على صعيد التخطيط المكاني، وكان التطور مهم لهذه النظرية يستند على تشخيص مجموعتين من القوى المتعاكسة:

- مجموعة قوى الاستقطاب (Polarization Powers): وهي تلك القوى التي تمارس فاعليتها لغرض تركيز النمو في بعض المراكز المكانية

دون سواها، فتظهر تلك المراكز بأساس اقتصادي مميز تاركة المناطق المحيطة بشكل هامشي خاليًا من أي أساس اقتصادي.

- مجموعة القوى التي تمارس تأثيرات الانتشار(Spread Effects): من خلال عملية التنمية التي تحدث جراء فاعلية قوى الاستقطاب، فيظهر ثمار التنمية على المناطق المحيطة نتيجة نمو المركز فتسمى حينئذ المناطق المحيطة.

ومن ينظر للتنمية على مستوى العالم في ضوء هذه الفكرة يلاحظ أن الحركة بين الدول المتقدمة والنامية تمثل تجسيدا لها، فاليابان على سبيل المثال تقدم نموذجًا لمبدأ القفزات على المستوى الدولي.

**٢-٢- نظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ "G. Myrdal":**

إذا كان في نظريته لأقطاب النمو ركز على علاقة قطب النمو مع الأقطاب الأخرى دون النظر إلى الحيز الجغرافي الذي يقع فيه ذلك القطب مما يجعل النظرية تهمل الآثار المتبادلة بين القطب التنموي وعناصر الحيز الجغرافي، لذا كانت هذه النقطة هي الانطلاقة التي امسك بها G. Myrdal سنة ١٩٥٧ وأكد على أن التنمية لا يمكن أن تظهر في كل مكان بل في نقاط أو مراكز محددة وسماها بالمدن التي حتمًا سيحصل فيها تركز تنموي يعزى إلى ما اسماها بالتراكم النسبي.

فمها كان سبب التوسع الأولي لهذه المراكز (سواء كان يحكم خصائص النشأة أو عامل الأساس الاقتصادي، فإن تلك المدن سوف يبرز فيها التوسع جراء التوسع التراكمي للاقتصاد الخارجي (الذي يتمثل في قلة التكاليف التي ستحصل في المشاريع الصناعية بذلك المركز نتيجة لنمو مجمل الصناعة

التي هي جزء منها، وإن هذا المفهوم (أي التراكم الاقتصادي الخارجي الذي يعني في دراسات التنمية كل حدث خارجي يقلل من التكاليف في المشروع) يقابله مكانيًا بأن التركز التنموي في المراكز الحضرية بفعل التراكم الاقتصادي الخارجي سيكون على حساب المناطق الأخرى أولها المناطق المحيطة بدافع ما اسماها G. Myrdal بالعوامل الخلفية أو العكسية وعوامل الآثار الانتشارية.

حيث تلعب العوامل العكسية أو الخلفية (أي تلك التي تشير إلى الآثار السلبية) على نمو الأقاليم المزدهرة على حساب الأقاليم الأقل اِزدهارًا جراء هجرة الأيدي العاملة والمشاريع الاقتصادية ورأس المال من الأقاليم (الثانية) الفقيرة إلى (الأولى) الغنية، مما يؤثر على العملية الإنتاجية في الأقاليم الأقل اِزدهارًا (الفقيرة) وعلى التركيب المهني لسكانها، فيظهر المركز الحضري الأول متخمًا بالتركز الصناعي والسكاني الذي يمكن أن يرافقه ارتفاع في مستوى المعيشة ونفقاتها، وتظهر مشاكل الاستيطان الحضري المتمثلة في نقص الأراضي الحضرية ومشاكل الازدحام والسكن المكتظ، فتدفع هذه العوامل على ظهور تسربات اقتصادية واجتماعية إلى المناطق المجاورة.

أما أثر العوامل الإنتشارية الأمامية (التي تشير إلى الآثار الإيجابية) فتظهر عندما تؤثر الأقاليم النامية أو المزدهرة في الأقاليم الأخرى الأقل ازدهارًا فتكون آثارها إيجابية وتتمثل في زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستثمار وانتشار أفكار التقنية، رغم أن مثل هذا الأمر يحصل في الدول النامية خاصة، في المناطق التي توجد حول المراكز الرئيسة في التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في تلك الدول، حيث يزداد الدخل فيها ويزداد تبعًا لذلك الطلب على مختلف السلع والخدمات، فينتج عن هذا الطلب جولة (مرحلة) أخرى من الاستثمار المحفز الذي تسرب بعضه إلى المناطق المجاورة

التي تميـل إلى اكتسـاب التقـدم التكنولوجـي الذي يمكن أن ينتشـر فـي مراكز النمو المجـاورة، وهكذا تكون الآثار الانتشـارية قوية كلما كان مسـتوى التنمية الاقتصاديـة قويًا، ومـن هنا تكون قوة الانتشـار التنمـوي بين المراكـز الحضرية وظهيرها في الدول النامية ضعيفًا بحكم ضعـف التنمية، لذلك تظل قوة التراكم النسـبي تعمل على زيادة التباين بيـن المركز والمناطق الأخـرى وعلى الأغلب تكون العاصمة هـي المركـز المتخم وباقـي المدن هـي الضعيفـة، لذلك تظهر فاعلية نظريـة أقطاب النمو عنـد G. Myrdal في الـدول المتقدمة أكثـر منها في الدول النامية لقوة عناصر التنمية في الدول المتقدمة(١).

**٢-٣- نظرية أقطاب التنمية لـ Hersh man:**

تقـدم بهـا Hersh man ، وتـرى النظريـة أن إسـتراتيجية التنميـة يجـب أن تركز على عدد محـدود من القطاعات بدلا مـن بعثرة الجهود في عـدد كبير من المشـروعات وتحدد القطاعات الرائدة من خلال تحليل مدخلات ومخرجات العلاقات في كل من قطاع، ومن ثم تنتقـل التنمية تدريجيًا من القطاعات الرائدة على بقية القطاعات. والميزة هنا هي إستغلال الموارد الإقتصادية النادرة بشكل جيد مع إعطاء الفرصة لإتخاذ أفضل القرارات في توجيه الإستثمار.

ويتطلب هذا النوع مـن النمو إعتبارات خاصـة من وجهة نظـر الجغرافيا لأنه يؤدي لتنمية إقليمية غير متوازنة في بعض الأحيـان، وقد تقع الأقطاب المتعددة التـي تركز عليهـا النظرية فـي نطاق جغرافـي واحد الأمـر الذي يزيـد من درجة التناقض بين مستويات التنمية داخل الدولة.

وتلعب الإقتصاديات الخارجية دورًا في تركيز الأنشـطة في مجال محدد أو في

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٣٢٤.

إقليم ما يضم قطبًا واحدًا أو بضعة أقطاب بسبب ميلها لتوجيه إستثمارات متزايدة إليها تحت مبدأ النجاح يقود لمزيد من النجاح، ولذا فتمحور التنمية حول أقطاب معينة في البداية يكون مقبولا ولكنه في النهاية يصبح غير مرغوب فيه.

ويتوقف تأثير أقطاب النمو في ظهيرها على عدّة عوامل منها: تحقيقها لدرجة من التوازن بين التأثيرات السلبية والإيجابية ودرجة إستقطابها لموارد المناطق المحيطة، وعلى مدى التنافس بين نقاط النمو لأنه قد يؤدي لكساد الأنشطة التصديرية والصناعات الضعيفة وإستنزاف العقول.

ويضيف Hersh man أنه على المدى الطويل ستتوقف الإستثمارات العامة عن الإندفاع نحو الأقطاب بسبب مبادئ العدالة والوحدة القومية، والملاحظ أن الإستثمارات الخاصة تبدأ بعد مرور مرحلة معينة في الإتجاه نحو مناطق أخرى غير الأقطاب وتصبح هذه الأخيرة في حاجة ماسة للإستثمارات العامة، وأطلق Hersh man على التغير في توجيه الإستثمارات بهذا الشكل إسم رأس المال الإجتماعي لكل فرد Social overhead Capital فالإستثمارات الحكومية في آخر المطاف تتجه لأقاليم أخرى على المدى الطويل وتتضاءل الإختلافات بين الأقاليم تنمويًا.

وقد حاولت بعض دول العالم تفادي مشكلات التنمية بالإستمرار في تنمية عدد من مناطق المتروبول مثلما فعلت فرنسا في الستينات عندما وجهت النمو الإقتصادي لثمانية أقاليم متروبوليتانية، والواقع أن نظام أقطاب النمو يستدعي طرح عدّة تساؤلات حول مدى نجاحه لأنه في كثير من الدول لم تخرج فكرته عن حيز الأوراق المكتوب عليها، كما أن إختيار الأقطاب يخضع للضغوط السياسية لإدخال مدن جديدة، ولذا إتجهت بعض الدول النامية لإقامة الحد الأدنى من مشروعات ثقيلة أو وسيطة بالإعتماد على مؤسسات عامة وفي

مناطق تريد تنميتها لتكون قواعد للنهوض بالأقاليم الفقيرة المحيطة بها(١).

غير أن الملاحظ إختيار قطب للنمو من حيث موقعه الجغرافي ليتفق مع أقاليم التركز السكاني في الحضر حيث إمكانات التنمية المستقبلية كان من نتيجته تفاقم مشكلات جذب العمالة فاندفع العمال الزراعيون من الأقاليم المحيطة وتزايدت حدة البطالة كما أن فوائد التنمية اقتصرت على رقاع محدودة، وساعد تهالك طرق النقل وضعف وسائل الإتصال على ضعف الصلات بين الأقاليم وبالتالي تراجعت فرص التنمية على المستوى القومي.

وعلى الرغم من كل الإنتقادات لنظرية أقطاب النمو إلا أنها ما تزال ذات قيمة حقيقية في كل من المكسيك وكوريا حيث تبنت الدولتان سياسات لامركزية في توجيه الإستثمارات التنموية بعيدًا عن العاصمة السياسية، كما أن دولاً نامية أخرى تبنت إتجاهًا جديدًا في السنوات الأخيرة يقوم على توظيف التقنيات الحديثة وتقسيم العمل في منشآت صغيرة ومتوسطة تتوزع جغرافيا على نطاق واسع في المناطق الريفية والمدن الصغيرة وعرف ذلك بالتنمية من أسفل بدلا من التنمية من أعلى.

وعليه نسجل وجود تشابه بين نظرية أقطاب التنمية لـ Hersh man في تفاصيلها إلى حد بعيد مع نظرية النظرية السببية الدائرية والتراكمية لـ G. Myrdal باستثناء بعض الفوارق البسيطة، المتمثل في:

- أطلق Hersh man مفهوم الاستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والبضائع من الهوامش (الأرياف) إلى المركز (المدينة)

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ٨٤.

وذلك بدل مفهوم الآثار الخلفية السـالبة عند G. Myrdal، كذلك استبدل مفهـوم الآثار الانتشـارية الموجبـة الـذي اسـتخدمه G. Myrdal بمفهوم تسـاقط الرذاذ أو التسـاقط المندفـع للتعبير عن انتشـار الآثـار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش.

- قال Hersh man أن انتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.
- يتفـق Hersh man مـع G. Myrdal بـأن التدخـل الحكومـي ضـروري للحد من الآثار الخلفية السـالبة (الاسـتقطاب) وضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهوامش[١].

**٢-٤- نظرية التفاعلات بين المركز والهوامش لِـ J. Friedman:**

يعتبـر J. Friedman أحد المهتميـن بالتخطيـط، وقد وضع نموذجًـا للتنمية إستنادًا لتحليله للقلب والهوامش في دراسة أجريت عن سياسة التنمية الإقليمية لفنزويلا ثم ادخل عددًا من التعديلات على النموذج في السنوات التالية.

وتـرى نظريـة J. Friedman أن التنمية تحدث مـن خلال عمليـات ابتكارية تراكمية ولكنها ليسـت مسـتمرة، وتنشـأ عمليات التنميـة هذه في مراكـز للتغير تقـع عند نقـاط محددة تملـك أقصـى إمكانيـات التفاعل مـع غيرهـا من خلال الإتصالات، وتنتشـر الابتكارات والإبداعات من هذه النقـاط تدريجيا للمناطق الأقل قـدرة علـى التفاعل وسـمي الأول مـن المراكـز مناطـق القلـب أو النواة وهو الأقدر علـى التفاعل من خلال الإتصـال. أما الثاني فأطلـق عليه الهوامش

(١) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٩، ص. ١٦٠- ١٦١.

أو الأقاليم الهامشية المعتمدة على غيرها، وتحدث عمليات مماريات النفوذ للأقاليم المركزية من خلال ستة (٠٦) تأثيرات تنموية، وهي:

- التأثير الطاغي من خلال سيطرتها على الأقاليم الأضعف وذلك بسحب الموارد أو إنتقالها من الأقاليم الأقل نموًا نحوها.
- تأثير تراكم المعلومات المتزايد في منطقة القلب.
- التأثير النفسي من خلال القدرة على الإبتكار والنظر للمستقبل بصورة أفضل والمخاطرة الأقل.
- التحديث من خلال القدرة على الإبتكار والتغيير الإجتماعي.
- دور القدرة على الإتصال (Linkage) أو إقامة الروابط.
- التأثير الإنتاجي (الاقتصاديات المجمعة)، وتتوزع الأقاليم البؤرية في مواقعها بصورة هيراركية على هيئة شبكة في نظام مكاني يبدأ من أدنى مستوى إداري ليفضي إلى العالم بأسره، ويتكون النظام المكاني عندما يهيمن القلب على قرارات السكان الحيوية في المناطق الأخرى وقد يكون للنظام المكاني الواحد أكثر من إقليم قلب تأتي من المؤثرات[1].

**٢-٥- نظرية الإنتشار المتسلسل:**

وتتعلق بعمليات التنمية المكانية الزمنية، وهي عبارة عن نموذج قدمهBerry حول طريقة إنتشار القدرة على الإبتكار من المراكز الحضرية حيث رأى:

- أن هناك تسلسلا في مستويات المراكز العمرانية الحضرية حسب وظائفها.

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ٨٧.

- يحيط بكل مركـز عمراني حضـري إقليـم أو أقاليم يمارس فيهـا نفوذه أو تأثيراتـه بدرجـات مختلفة مـن حيث القـوة والعـدد والمـدى لتتآلف في النهاية في إطار عام لنظام شامل.
- إذا عرف الإطار المكانـي الذي يُمارس فيه المركـز العمراني نفوذه يمكن القـول أن تأثيـرات التنمية تنتشـر بشـكل إشـعاعي من أي مركـز حضري بدرجة تتناسب طرديًا مع حجمه ووظائفه.
- تنتقل ومضات التغير الإقتصادي من المراكز العليا لتلك الأدنى في سـلم الهيراركية، ومن ثـم فالقدرة علـى الإبتكار فـي المدن الرئيسـية ضرورية للنظام كله.
- تقـع المناطـق المتخلفة جغرافيـا عند أقـل المناطـق قدرة علـى الوصول والإتصال خاصة بالنسبة للمراكز المشعة.
- تتوقـف إمكانيـة أي منطقة علـى التنميـة على مـدى تركز التفاعـلات بين هاتين المدينتين(١).

**٢-٦- نظرية الأماكن المركزية لـ W. Christeller:**

وضع هـذه النظرية الجغرافي الألمانـي والتر كريسـتالر Walter Christeller سنة ١٩٣٣ ونشرها في دراسـته الشـهيرة التي جاءت بعنوان "الأماكن المركزية فـي جنـوب ألمانيـا The central Places of Souther Germany" والتـي تتضمن إلـى جانب الإطار النظري تطبيـق النظرية على التجمعات السـكانية في جنوب ألمانيا وبالتحديد في مقاطعة باقاريا.

تقوم هـذه النظرية علـى أن المدينة تشـكل مركـزًا لتقديم السـلع والخدمات

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٨٨.

إلى المـدن المجاورة وظهيرهـا، لذلك اعتمدت هـذه النظرية في تفسـير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وأحجامها وأصنافها وفـق وظائفها وتحديد علاقاتها التشـابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها انطلاقًا من الوظيفة الأساسـية التي تقدمها تلك المـدن لبعضها ومناطق تأثيرهـا، مما جعله يقرر بـأن المدينة يجب أن تقع موقعًا مركزيًا بالنسـبة لإقليمها بحيث يحقق لها ذلـك الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة المتبادلة(١).

ترتبط الأماكن المركزية حسـب النظرية مـع أقاليمها بعلاقـات اقتصادية تقل أو تزيد حسـب حجم الخدمات التي يقدمها كل منهما، عُـرف المكان المركزي على أنه مسـتوطنة أو تجمع سـكاني بشـري يزود السـكان في ظهيـره أو إقليمه بالبضائع والخدمات المختلفة(٢).

وكان يهـدف كريسـتالر مـن وراء كل ذلـك إلى إيجـاد نموذج نظـري لتوزيع الأماكن المركزية ثم مقارنة هـذا التوزيع النظري مع الواقع وحصر أوجه الشـبه والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالنظام الحضري.

لاحـظ كريسـتالر أن أنـواع الخدمـات والسـلع والأنشـطة المقدمة للسـكان في إقليـم ما تختلف فـي مسـتوياتها، بمعنى أن هنـاك هرميـة (Hierarchy) في الخدمات المقدمة تتراوح ما بين مسـتوى أدنى يتواجد في جميع المراكز سـواء أكانت مـدن أو قـرى ومسـتوى مرتفع مـن الخدمـات يتواجـد فقط فـي المدن الرئيسـة أو الكبرى، لذلك نرى أن المدن الكبرى تتمتع بوفـرة معظم الخدمات فيها بينما يتواجد في المدن الصغرى والقرى خدمات محدودة.

(١) محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سابق، ص. ٣٠٢.
(٢) عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص. ١٤٥.

تتميز بأهميتها من خلال[1]:

- أنها أداة ناجحة للكشف عن الهيكل القائم لأي إقليم من خلال تشخيص عناصر التركيب الإقليمي لأي من الأقاليم كونها تعمل على تحديد مواقع المراكز القائمة في الإقليم، وتحديد أحجام سكانها مع تحديد أنواع الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، إلى جانب توضيح الهيكل العام للإقليم وتحديد العلاقات القائمة بين عناصره.
- تعتبر نظرية الأماكن المركزية وسيلة ذات كفاءة وكفاية لتحقيق أكبر وأفضل صورة مستقبلية للحالة التي يمكن أن يكون فيها التركيب المكاني للإقليم متوازنًا عبر جميع عناصره وذلك بتجنب حدوث حالات هدر في عناصر التركيب الإقليمي التي قد تحصل في الإقليم نتيجة تكرار المتشابهات من الخدمات التي يصبح وجودها غير مبرر جراء عدم حصول حالات التداخل، مع ضمان تنظيم مدى الرحلات إلى السوق من خلال تقليل المسافات وتكاليف اجتيازها جهدًا ووقتًا بتنظيم المسائل المتعلقة بالوقت واستعماله وكيفية التصرف به ومقداره واتجاهاته ومبررات استعماله، إلى جانب تطبيق نظام الأقلمة فيما يتعلق باستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية والمادية وبالتحديد النقدية منها وكذا توفير أفضل السبل لكيفية إدارة واستثمار الثروات الطبيعية في الإقليم واستخدام الأسلوب الأمثل لتوزيع المنافع الاجتماعية التي تتولد عن الأنشطة المستقبلية، كما أن النظرية تعطي للمخططين الشمولية في الترابط بين خطط العناصر المكانية للإقليم بما يجعلها مترابطة مع بعضها

(١) سعدي محمد السعدي، التخطيط الإقليمي: نظرية، توجيه، تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩، ص. ١٨٠.

ومترابطة مع الأجزاء والمقومات الأخرى للإقليم.

- تتدخل نظرية الأماكن المركزية في اختيار أفضل المواقع التي توفر السهولة والاقتصاد في الحصول على الخدمات من جهة وسهولة الوصول والانتفاع إلى تلك الخدمات من جهة أخرى وذلك بتحديد المواقع المكانية لتوقيع الأنشطة الاقتصادية، مع تحديد المسافات الفاصلة بين كل فرع من الفروع الصناعية والمركز العام من جهة ثانية وبين الفروع نفسها، وهذا ما جعل النظرية أداة تعمل على تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والوظائف الأساسية من جهة وتحقق نفعًا اقتصاديًا للمجتمع الإقليمي من جهة أخرى معبرًا عنه بالانتفاع وسهولة الوصول، مع إتاحة المجال لاستخدام عدة أساليب ونظريات أخرى لتحقيق أغراضها، ومن بين هذه النظريات نجد النظرية الاقتصادية التي ترى أن أي نوع من الأنشطة لا بد أن يرتبط بالسكان كمنتجين ومستهلكين في نفس الوقت إضافة إلى أساليب تحديد الأبعاد المسافية وأساليب الجاذبية المكانية.

## ٣- البنية المكانية لفرص التنمية الإقتصادية:

الواضح أنه بمرور الوقت أصبحت فرص التنمية الإقتصادية تتركز في مدن المتروبول أو حولها، وأصبح الراغبون في إختيار مواقع مشروعاتهم يملكون عددًا أكبر من الفرص عما كان عليه الحال في الماضي، وتعزي أساب التركز المكاني للفرص الإقتصادية إلى:

- زيادة كمية المعلومات المتاحة من حيث التغطية الجغرافية.

- مع تزايد المواقع المتميزة المعروفة صار في الإمكان اِنتقاء مواقع أفضل وأكثر جذبًا للتنمية بسبب اِرتباطها بموارد تزايد الطلب عليها في ظل استمرار النمو الاِقتصادي، وشملت هذه الموارد:

- موارد لم تكن تلائم المراحل الأولى من التنمية الإقتصادية مثل موارد البيئة السياحية أو الهواء النقي الملائم لصناعة الالكترونيات أو البوكسيت...

- خامات جديدة تفي بحاجات الصناعة مثل خامات الحديد والطاقة الكهربائية المولدة من الفحم أو المياه.

- واكب التنمية الإقتصادية تناقص واضح في توطين أسواق السلع والخدمات بسبب توسع عدد محدود من الأسواق لتمركز السكان في تجمعات حضرية، وجذبها للدخول العالية، وللأيدي العاملة وعُرف هذا بالتأثير التضاعفي (Multiplier effect).

- التوسع في إقامة مشروعات البنية التحتية ووصولها لمناطق جغرافية جديدة ولتحقق أربحية للصناعات التحويلية.

- تعمل حكومات الدول المتقدمة على اِنتهاج سياسة تُساعد الأقاليم الأقل جذبًا للصناعات على النهوض واِستقطاب بعض الصناعات بطرق مختلفة وقد يتم ذلك بوضع برامج زمنية محددة.

- تتوفر لبعض الأقاليم فرصًا أكبر للكسب، وتتراكم لديها رؤوس أموال فائضة تستثمر فيها وهكذا تتضاعف فرص النجاح(١).

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٨٩.

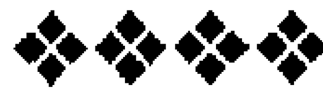
## خلاصة:

نظرًا لأهمية التنمية الإقتصادية في الدول تتعدد أفكارها، وتضاربت إتجاهات المفكرين، نتج عنها ظهور عدد لا بأس به من النظريات التي تعنى بالتنمية الإقتصادية.

من الواضح أن أغلب النظريات تتصور بأن التنمية الإقتصادية تميل للتمركز أو الأمر في مواقع معينة ذات إمكانيات من حيث موادها الخام أو أسواقها أو صناعاتها، وفي الدول النامية تتعين فرص الإختيار في ظل توافر المواد التي لا يُضاف إليها سوى قيمة محدودة بعد التصنيع أو تلك التي يتحول فيها المنتج النهائي إلى حجم أو وزن يصعب تحمل تكاليف نقله العالية.

وفي المراحل النهائية تنتشر مظاهر التنمية في عدد من الأقاليم تشغل مساحة أكبر وتتزايد فرص التنمية مع قيام المنشآت الأكبر حجمًا لتغطي عددًا من المدن ذات الأحجام الكبيرة، ومن ثم تتقلص فرص إختيار المواقع مع البعد عن هذه المدن، وعندما تتشبع المدن الكبرى تتوطن الصناعات عند نقاط تلاقي الطرق أو في المناطق الواقعة بين المدن فتظهر الميغالوبول.

وعلى هذا الأساس لابد من البحث في دور المدن في تحقيق التنمية الإقتصادية.



# الفصل السادس

## دور المدن في التنمية الاقتصادية

# الفصل السادس

# دور المدن في التنمية الاقتصادية

## مقدمة:

تتمتع المدن بأنواعها وأصنافها وأحجامها المتباينة بخصائص معينة تدفع بها للريادة في مجال تنمية أقاليمها الجغرافية بل قد يمتد تأثيرها الطاغي لمجالات مكانية أوسع مدى تجاوز الحدود المحلية والقومية لأقاليم جغرافية أكبر أو تصل إلى حد العالمي في بعض الحالات.

ويكتنف مناقشة دور وأهمية المدن في التنمية مشكلات عدة منها النظر إليها كنقاط ذات نفوذ أو التعامل مع علاقاتها التكاملية أو التنافسية مع مدن أخرى قريبة أو بعيدة عنها.

### ١- علاقة التنمية بالمدينة:

تؤثر المدن في كيفية استثمار الإنسان لموارد البيئة سواء داخلها أو في الأقاليم المحيطة بها، فكثيرًا ما يؤثر بناء المدن على التصريف المائي وعلى مخزون المياه الجوفية وعلى أشكال سطح الأرض، بل يمتد ذلك لتلويث الهواء وتعديل درجات الحرارة على المستوى المحلي. وتلقي المدن بنفاياتها على الإقليم المحيط بها مؤثرة سلبًا وإيجابًا على سكانه. كما أن وجودها يفيدهم أحينًا في الحصول على خدمات معينة أو اِستثمار أراضيهم بفوائد أعلى ولكن هذا مدفوع الثمن.

لقد درس الجغرافيون أدوار المدن في تحديد أنماط اِستخدامات الأراضي

في الأقاليم المحيطة بها، ومن الواضح أن صورًا معينة من الإستثمار يفترض وجودها مثل نطاقات إنتاج الألبان أو زراعة محاصيل الخضر وبالذات الورقية ولكن في المقابل زحف العمران الحضري على أراضي زراعية خصبة في ظل إغراءات الأسعار، وتدمير البيئات الطبيعية.

ولا يمكن التعامل مع المدينة في مجال التنمية دون إظهار أهميتها الصناعية، فيندر في العصر الحديث أن تجد مدنًا لا تتوطن فيها أي صناعات والتي يطلق عليها إسم المدن السياحية أو مدن الإستشفاء والترفيه، والصناعات الحضرية في المدينة يمكن أن يكون بعضها استخراجي جاءت إلى مواقعه المدن وتوسعت مكانًا ونمت أحجامًا، والبعض الآخر يرمي لسد الإحتياجات المحلية لسكان المدينة، والنوع الثالث يرتكز على أسواق أوسع مجالاً، وفي كل الحالات تلعب الصناعة دورها في سوق العمل الحضري وتستقطب عمالا من أقاليم أخرى وتقدم أجورًا أعلى من الأنشطة الزراعية في الريف، وتشغل نسبة كبيرة من أراضي المدن وتسبب مشكلات بيئية مثل التلوث والضوضاء والتزاحم وصعوبات الحركة وغيرها.

والجانب الثالث المتعلق بعلاقات المدن بالتنمية يرتكز على التعامل مع المدينة كوحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد كبير من السكان تتباين مستوياتهم الإقتصادية والإجتماعية، فكثيرًا ما يعيش المقيمون في الأحياء المتدنية بمدن الدول الفقيرة في أوضاع أسوأ من المقيمين في الريف، ويحتاج هؤلاء لتحسين أحوالهم، والمشكلة المتفاقمة لفقراء المدن وبالذات في الدول المتخلفة هي التزايد السريع في أعدادهم بإستمرار بفعل الزيادة الطبيعية أو بتوافد المهاجرين من مناطق أخرى للمدن في ظل ضغوط متنوعة تصل إلى حد الهروب من الجوع في بعض الدول الإفريقية.

## ٢- مزايا المدن الاقتصادية:

لا تنشأ المدن سوى في مواقع مختارة تتمتع بأفضليتها عن سواها، وهذه المواقع تشمل:

- نقاط التغاير الطبيعي مثل خطوط السواحل (البر والبحر) السهل والجبل، تلاقي الأنهار أو نقاط التفرع والعبور.
- عقد تلاقي طرق النقل البري مثل السكك الحديدية أو طرق السيارات.
- النقاط الإستراتيجية وتشمل مداخل الأنفاق أو المواقع المتميزة للنقل الجوي أو البرازخ أو مدن المضايق البحرية (سنغافورة وطنجة وجبل طارق) وتلك التي تجمع بين مزايا البر والبحر مثل اسطنبول في تركيا التي تتحكم في مضايق البوسفور والدردنيل وتربط أوروبا وآسيا.
- المدن ذات النشأة الإقتصادية البحتة مثل مدن الحصول على ثروات الغابة وتجميع الحاصلات الزراعية (تُعد الأبيض في السودان مدينة تجارة الصمغ) ومدن الصناعات الإستخراجية والمدن التجارية.
- مدن الخدمات والمعلومات، والتي تزايد دورها وزادت أهميتها في التنمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين على الرغم من كونها قديمة جدًا ظهرت منذ بزوغ العواصم الإدارية والسياسية، ولكنها الآن صارت مجمعًا كبيرًا للخدمات الحكومية التعليمية والطبية إضافة للأعمال التجارية ممثلة في مؤسسات التمويل والتأمين، وترتكز هذه الأنشطة على قدر كبير من المعلومات يتوطن في المدينة لدرجة يصعب على المقيمين فيها التعامل مع هذه المعلومات، وستتزايد هذه الأنواع مستقبلاً بدرجة تقلل من الحركة المادية وتنمي الحركة المعلوماتية.

ولا شك أن هذه المعلومات ذات تكاليف إِقتصادية تتناقص بمرور الوقت فعلى سبيل المثال إِنخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية بين لندن ونيويورك (ذات مدة ٣دقائق) من ٢٥٤ دولارًا سنة ١٩٣٠ إلى ٥٣ دورًا سنة ١٩٥٠ ثم إلى ٣٢ دولارًا سنة ١٩٧٠ إلى أن بلغت ٣دولارات فقط سنة ١٩٩٠، ويتكرر نفس الإِنخفاض أيضًا وإن كانت بصورة أقل في أجور الشحن البحري، ومتوسط الإيرادات للنقل الجوي.

كما أسهم نمو شبكات الإنترنت العالمية خلال العقد الأخير بشكل كبير في تدعيم أدوار المدن بإِعتبارها مراكز رائدة لبث المعلومات وإِستقبالها، وكان هذا بدوره نتاجًا للتطورات في صناعة الحاسبات والبرمجيات والإِنخفاض التدريجي في تكاليف إِستخدامها تحديدًا منذ سنة ١٩٦٠[(١)].

ويعنى ما سبق أن جزءً كبيرًا من القوة العاملة في المدينة يتعامل مع هذه البيانات بشكل أو بآخر، ولذا فملكية البيانات وخصائصها الكمية والنوعية هي التي تدفع المدن الكبرى للنمو أسرع من المراكز الحضرية الأصغر.

### ٣- وظائف المدن والقوى المؤثرة فيها:

تؤدي المدن المليونية (المتروبولية) سلسلة من الوظائف الإِقتصادية والإِجتماعية والسياسية والإدارية فلابد من التركيز على دورها التنموي، والمشكلة الواضحة هنا هي تشابه الوظائف وصعوبة ترتيب أولوياتها في كل مدينة.

ويبدو أن أنشطة المرتبة الثالثة أهم وظائف المدن وتشمل تجارة التجزئة

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص. ١٥١.

والجملة والتأمين والعقارات وإدارة الأعمال بمستوياتها المختلفة إضافة لخدمات الصيانة والإصلاح والخدمات الشخصية مثل الطب والصحة والتعليم والإدارة العامة، وخدمات النقل والاتصال وأخيرًا صناعة البناء والتشييد.

**وتُصنف الأنشطة الحضرية من حيث دورها التنموي في مجموعتين[١]:**

**المجموعة الأولى:**

تضم الأنشطة الرسمية والمسجلة حكوميا أو من قبل المؤسسات والهيئات الأهلية وتتميز بوضوح مدخلاتها ومخرجاتها وتحديد دورها في اِقتصاديات المدن والدولة كلها.

**المجموعة الثانية:**

تضم الأنشطة غير الرسمية أو ما يسمى أحيانًا بالإقتصاد غير الظاهر ويشتغل بها عدد كبير من السكان العاملين في مدن الدول الفقيرة بشكل خاص، وتضمن أنشطة مشروعة وغير مشروعة، ومن الصعب معرفة مدخلاتها ومخرجاتها بمعنى أن الباعة الجائلين في إحدى مدن إندونيسيا أو الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية يحصلون على السلع التي يبيعونها من مصادر معينة وبأسعار معروفة لهم ويستخدمون العربات لتسويق هذه المنتجات، وقد يعملون لحسابهم أو لحساب آخرين، وينتهي بهم المطاف للمبيت في مكان ما من المدينة، ويتخذ كل منهم مجالاً مكانيا تستغرقه دورة البيع، وهو في نهاية الأمر يحصل على دخل ما يبقى على اِحترافه هذه المهنة. وفي مثل هذه الحالة الأخيرة لا توجد

(١) كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص. ٢٤٧.

سجلات أو بيانات حول أي مرحلة من المراحل السابقة رغم أن عددًا كبيرًا من السكان وبالذات في الأحياء الفقيرة لمدن العالم النامي يعتمدون في حياتهم على هذه الأنشطة، وربما يكون حجم السكان وإختلافه أحد العوامل المسؤولة عن تباين وظائف المدن، والحقيقة أنه كلما كبر حجم سكان المدينة تنوعت وظائفها، كما تلعب العوامل التاريخية دورًا في تنوع الوظائف أحيانًا.

وفي نفس الوقت يكون إرتفاع مستوى الإنتاج ومعدلات الإنتاجية في المدن سببًا آخر لتركز الأنشطة الإقتصادية فيها، وهو ما يؤدي لزيادة دخول الأفراد والأسر بدرجة ما عن المناطق الريفية، ولكن لماذا يرتفع مستوى الإنتاجية في الحضر؟ ربما تتظافر مجموعة من الأسباب لتكون مسؤولة عن ذلك، وأهمها الإقتصاديات المتجمعة (Agglomeration Economies) وسهولة الوصول والإتصال.

**وفي ما يلي سنناقش كل عنصر من هذه العناصر:**

### ٣-١- الإقتصاديات المتجمعة (المتراكمة):

تعني شدة تركز الأنشطة الإقتصادية مكانيًا في المدينة نتيجة لتوافر المدخرات، وعادة لا ينتج الإدخار إلا عندما يقل متوسط تكاليف الإنتاج والخدمات لأدنى حد له، ولا شك أن المدينة تتمكن من إنتاج السلع بتكلفة أقل، ومن ثم ينعكس هذا كله في نهاية المطاف على متوسط تكلفة الوحدة المنتجة، كما يتوقف مدى التوسع في إقامة المجمعات في المدينة على قدرات السكان الشرائية وحجمهم وتكاليف وصول الوحدة المنتجة من أي سلعة لمستهلكيها.

وعادة ترتبط الأنشطة الإقتصادية في المدينة ببعضها مما يُساعد على إذكاء

التركز السكاني، ويأتي هذا الإرتباط من خلال الإستفادة من مهارات العاملين أو إمكانية إصلاح الآلات أو الاستفادة من نتائج مراكز البحث في التطوير والتنمية، وتقديم الخامات اللازمة للصناعة، وتقل تكاليف إنتاج الوحدة كلما توسعت الصناعة، كذلك تتزايد القدرة التسويقية عندما تتجاور المحلات المتنافسة في نفس المكان مستفيدة من مكان إنتظار واحد للسيارات ومن السلوك المكاني للزبائن في الإنتقاء والمفاضلة في الأذواق وبين الأسعار.

وتوفر المواقع المتجاورة للمحلات التجارية في المدن من تكاليف توصيل الخدمات مثل المياه والكهرباء والبنوك والإطفاء وحماية الشرطة بجانب تنوع سوق العمل كما هو الحال في المناطق الريفية.

وكلما تعددت المؤسسات وتنوعت تدنت التكاليف السابقة، ومن ثم فالنمو الحجمي يستقطب مزيدًا من الأحجام حتى يصل الأمر في النهاية إلى أقصى حد له، وذلك عندما تصبح إضافة منشآت تجارية جديدة في الحضر غير إقتصادية ويحدث ذلك غالبًا عند تضخم أحجام المدن لتكون مجمعة حضرية، وكثيرًا ما يلاحظ أن تجمع الأنشطة الإقتصادية في المدن يقلل من كفاءة السكك الحديدية القديمة أو يعرقل الإستفادة من نهايات القنوات المائية التي اجتذبت المدينة في بادئ الأمر، وفي مثل هذه الحالات لا بد من الانتقال مكانيا صوب الخارج بعيدًا عن منطقة التجمع[1].

غير أن ما يذكر عن الإقتصاديات المتجمعة في المدن هو مجرد مفهوم عام إلى حد كبير، ويصعب وضع معايير لقياسه، حقيقة أن بعض الباحثين أشاروا إلى توافر مزايا طبيعية تلعب دورًا في زيادة الإنتاج مثل الظروف المناخية

(١) عيسى ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ١٥٤.

الملائمة أو إتاحة مقومات ترفيهية، غير أن هذه المزايا تنطبق على إقليم كبير أو دولة ما تحت ما يسمى بالمزايا الإقليمية، والأكثر أهمية للمدينة هو عمليات التراكم أو التجمع في المكان.

**٣-٢- اِقتصاديات الوصول:**

لما كانت المدن تمثل عقدًا أو نويات تنتهي إليها، وتخرج منها كل صور التدفق لذا تكتسب أهمية خاصة في تنمية ذاتها أولا، وتلعب دورًا حيويًا في تنمية الإقليم المحيط بها، وقد حاول دارسو المدن رصد حركة السكان والسلع والمعلومات من وإلى المدن لتحديد "مجال نفوذ" لكل مدينة، ومن خلال ذلك يتضح دور المدينة في إقليمها ومدى النفوذ المكاني والعبء السكاني لكل نمط من العلاقات القائمة.

ومن الصعب تقييم الإتصالات نقديًا في بعض الحالات رغم تكاليفها، ولكن حركة السلع لا بد من تسجيلها أو على الأقل معرفة حركتها من خلال مراكز محددة إضافة للتوصل لقيمتها النقدية من خلال فرد، أو مجموعة، وقد أسهمت دراسات التسويق وعلاقتها بالمكان كثيرًا في هذا المضمار فأي مجموعة بحثية تعمل على إنتاج سلعة ما تقوم بجمع المعلومات مباشرة وبشكل تدريجي وبعناية شديدة حولها أو قد تأتي هذه المعلومات أحيانًا عن طريق وسائل الإتصال الحديثة مثل "التلكس" و "الإنترنت"، فالمدينة تغري في مثل هذه الأحوال رؤوس الأموال للاِستثمار فيها لأنها تقدم مزايا لا يمكن تجاهلها من توفير للوقت والتكاليف والجهد حتى وإن كانت هذه الميزات يصعب تقديرها ماليًا بدقة.

وعلى أساس ذلك تتباين أقدار المدن وأدوارها في التنمية تبعًا لقيمة موقعها ودوره في تجميع المعلومات المسجلة عن مراكز النشاط التجاري داخل إطار

الدولة ذاتها أو في إقليمها الجغرافي الأوسع الذي تنتمي إليه أو لتصل للعالمية أحيانًا، فمعظم المؤسسات تتخذ لنفسها مقرات في المدن الكبرى حتى وإن كانت أنشطتها في التعدين مثلا وتقع على بعد كبير من هذه المدن، ويتيح لها اتصالاً أيسر للمتعاملين معها، وكلما كانت المدينة أو التجمع الحضري أكبر حجمًا وأوسع نشاطًا كانت مقرًا لشركات أكبر يتسع مجال نفوذها ليغطي دولاً عدة.

والمؤكد أن الوصول والاتصال بين المدن وسواها ستتزايد أهميته مستقبلاً مع التطور الدائم والسريع في الوسائل المستخدمة، ولذا سيتعاظم دور المدن في التأثير المكاني، وستقل الحركة المادية للسلع والخدمات فقد أصبح بالإمكان الآن متابعة المؤتمرات العالمية من مقارها الرئيسية في مدن تبعد عنها آلاف الكيلومترات دون تكلف عناء السفر، ومن ثم ستتحول الحركة في المستقبل إلى موجات لاسلكية عبر الأثير[١].

## ٤- مواقع الصناعات الحضرية:

يمكن القول أن الصناعات التي تختار المدن مواقع لها تنقسم إلى نوعين:

**النوع الأول**: يسمى الاقتصاديات الداخلية ذات الأهمية (Internal Economies of scale) ويقصد به قيام مصنع واحد أو منشأة ما بشكل فردي في موقع معين ولا ترتبط بالضرورة بعلاقة واضحة بنمو المدن، وتقتصر على ما يعرف بمدن الشركات وهي ذات أهمية في الدول المتخلفة لأنها غالبًا تتوسع عمرانًا وسكانًا وتحدث تغييرات في محيطها لتحسين أحوال السكان، ومن نماذجها مدن التعدين ومدن الشركات الزراعية التي تقوم بالزراعة العلمية لمحاصيل المنبهات أو قصب السكر أو المطاط...

---

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٥٦.

**النوع الثاني**: فيسمى الإقتصاديات الحضرية (Urbanization economies) ويعني تداعي الصناعات لتستفيد من غيرها في نفس الموقع الحضري، ويؤدي هذا لوجود صور من التجمعات النووية تتمحور حول المدينة في عدّة حالات هي:

- عندما تكون المدينة هي المكان الوحيد الذي تقوم فيه.
- في حالة وجود علاقات اِرتباطية بين صناعات مختلفة في إطار إقليم أكبر.
- في المناطق المتروبوليتانية حيث تتوفر فرص الحصول على قوى عاملة ذات مهارات خاصة.
- تتركز بعض الصناعات في مناطق خاصة داخل رقعة المدينة المبنية مثل الطباعة.

وتتركز الصناعات في التجمعات والمراكز الحضرية اِستجابة لتكاليف النقل ومدى توافر وسائل الإتصال من جهة ولتراكم الخبرات الإجتماعية والقدرة على إدارة الأعمال من جهة أخرى، ويعني النمط الأول أن العوامل المسؤولة عن اِختيار مواقع المنشآت، وربما يمكن القول أن الأمر يصل إلى حد تحولها لنوعين مختلفين من القوى تعمل إحداهما في اِتجاه مضاد للأخرى داخل المدينة الواحدة.

ولا يخفى أن كفاءة الخدمات العمومية ووظائفها لها دورها في مكانة المدينة التنموي داخل إقليمها، وكلما كانت الكفاءة أعلى والوظائف أكثر تنوعًا أصبحت المدينة مركز الإشعاع المتطور والإبتكار في الإقليم.

وقد تناولت دراسات كثيرة كيفية توزيع مجموعة معينة من أنماط الأنشطة

الإقتصادية في المدن ذات الأحجام المتفاوتة، في ثلاثة جوانب هي:

- العلاقات بين الهيكل الإقتصادي السائد وحجم المدينة السكاني.
- معايير قياس المستويات الإقتصادية السائدة بين السكان والإنتاج.
- مدى تمركز صناعات معينة في القلب التجاري للمدينة والعوامل المسئولة عن اللامركزية.

وقد اِتضح أن الصناعات التحويلية وخدمات الأعمال تسود في المدن الكبرى، بينما تتناقص الوظائف الحكومية كلما زاد حجم المدينة، وفي نفس الوقت تفضل بعض الصناعات المدن الأكبر حجمًا، ويميل بعضها الآخر للمدن الأصغر حجمًا ويتوقف ذلك على الإقتصاديات الخارجية.

ومن نماذج الصناعات التي تقوم في المدن بغض النظر عن حجمها صناعات المادة الخام أو الترفيه أو القوى العاملة، كما قد تقوم صناعات أخرى تستفيد من ميزات اِقتصادية أو عوامل تقنية (صناعات البتروكيميائية) وصناعات ثالثة ترتبط بالموارد الطبيعية حسب مواقعها (صناعة الموانئ، المحاجر، الرمال).

ومن الصناعات المرتبطة بالمدن التي تبحث لنفسها عن عمالة رخيصة صناعات النسيج وهي لا ترتبط بأحجام مدنية خاصة ولكنها قد تلجأ لمدن صغيرة متدنية الحجم أو أحياء فقيرة في مدن كبيرة الحجم، أما صناعات الأسواق فلا تتجه للمدن اِكتفاء بأسواقها المحلية وإنما تنظر لأسواق أبعد مدى.

## ٥- التنمية ومشكلاتها في مدن الدول النامية:

يفضل في هذا الإطار التعرف أولا على مميزات هذه المدن، ثم مناقشة طبيعة الأنشطة التي يُمارسها السكان ومشكلات البطالة فيها، ثم التعرض في عجالة لتأثيرات الهجرة على التنمية والإنتهاء لخلاصة حول دور المدن التخطيط.

### ٥-١- خصائص المدن في الدول النامية:

تتسم مدن الدول النامية بخصائص معروفة أهمها ضخامة حجم المدينة الرئيسية قياسًا بالمدن الأقل حجما والتي تُعرف بالهيمنة الحضرية، وغالبًا ما يتراوح حجمها بين ١٠-٢٥٪ من عدد السكان الإجمالي، ويرتبط الحجم الكبير عادة بالمزج بين العاصمية السياسية والإدارية ووظائف الميناء الرئيسية التجارية ويبرز ذلك بشكل خاص في إفريقيا ودول البحر الكاريبي حيث ظل الإستعمار قائمًا حتى الستينات.

ومن حيث النشأة تنقسم هذه المدن إلى نوعين: الأول قديم في شمال إفريقيا وآسيا، والثاني حديث في إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية إرتبط بالإستعمار الأوروبي، وفي كلتا الحالتين تبدو الإزدواجية سمة مميزة للعمران والإقتصاد السائد في المدن، وعليه نجد أن المدينة منقسمة إلى قسمين أحدهما أوروبي والثاني وطني وتتباين مستويات المعيشة وخصائص السكان وطبيعة الأنشطة القائمة تباينا واضحًا بين القسمين، كما تقوم علاقات منافع متبادلة بين السكان المقيمين في كل منهما.

وقد قامت مدن الدول النامية غالبًا استجابة لطبيعة علاقاتها بالدول الإستعمارية حيث أدت وظيفتين أولاهما تيسير دخول السلع القادمة من الخارج لتوزيعها في الداخل، والثانية كمنافذ لتصدير المنتجات الأولية المتجمعة من داخل البلاد، وبالتالي يمكن القول أنها كانت بمثابة بوابات للإستعمار الأوروبي أكثر من كونها مراكز تنموية في دولها، ويُمثل هذا النموذج معظم مدن دول غرب إفريقيا مثل داكار ومنروفيا وأكرا ولاغوس ومدن الكاريبي كنجستين وهافانا و بعض مدن آسيا مثل كراتشي وبمباي ومانيلا.

فهنا إرتكزت القاعدة الإقتصادية لهذه المدن على ما يُسمى بمرحلة ما قبل التصنيع في مجال التنمية وحتى إن وجدت بها صناعات فهي مجرد تجهيز أو إعداد للمواد الخام قبل الشروع في تصديرها ولا تسهم هذه في إضافة الكثير لقيمة هذه المواد.

وفي نفس الوقت تشير المواقع الساحلية لهذه المدن سواء كانت في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية أو في الكاريبي والمحيط الهادي إلى إرتباطها الطويل بالإعتماد على الإستعمار، ومن ثم فهي ليست سوى منافذ تابعة للإستعمار القديم، وقد ظلت بعد خروجه مرتبطة بما يعرف بالإستعمار الجديد بعد تبديل الأدوار والوظائف(١).

والواضح أن هذه المدن تسود ظهيرها بحيث تمثل لونًا من الهيمنة الداخلية، وتعتبر أسواقًا تتم فيها أشكال التبادل غير المتكافئ بحيث يسلب التجار والرأسماليون قيمة جهود الحرفيين وعمال الزراعة، وتعتمد هذه السيادة أساسًا على عاملين رئيسيين هما: مقدار الفجوة بين المدينة والريف ومدى التمايز الحضاري واللغوي بين المجموعات التي يحدث بينها التبادل.

### ٥-٢- العمل والبطالة في مدن الدول النامية:

تتركز الأنشطة الصناعية بشدة في مدن الدول النامية مسببة نوعًا من الهيمنة، وقد جاء هذا التركز نتيجة لأسباب عدّة على رأسها الإستراتيجية التي تبنتها هذه الدول بتصنيع سلع معينة لتحل محل المستوردة، ولذا تركزت الصناعات الغذائية (مثل طحن الحبوب والصناعات القائمة عليها والمشروبات والدخان) والغزل والنسيج في الموانئ أو التجمعات الحضرية الرئيسية، وامتد ذلك أحيانًا

(1) PELLETIER J., Villes et urbanisme dans le monde, 4e édition, Armand Colin, paris, 2000, P. 127.

لصناعات أكثر تقدمًا ففي مكسيكو سيتي وساوباولو نجد مؤسسات تملك فروعًا منتشرة على المستوى الوطني تقوم بتصنيع الأجهزة الكهربائية والسيارات.

وقد أوجدت نقاط التصنيع في الموانئ مراكز حضرية خاصة مثلما هي الحال في عبادان بإيران حيث تقوم معامل تكرير البترول أو قد تقوم مراكز حضرية أخرى في الداخل معتمدة على مواد خام محلية (مدن البترول في شرق السعودية) أو مدن النحاس في زامبيا أو مجمعة ميناس جرايس في البرازيل التي تقوم على التعدين وصناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج.

وتقوم مدن أخرى في الدول النامية على إنتاج وتصدير مواد معتمدة على إِستغلال العمالة الرخيصة مثلما هي الحال في هونغ كونغ وسنغافورة، أو قد تتبنى سياسة إعادة تصدير والتصنيع في وقت واحد مستغلة ظروف الموقع مثل مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن القول بشكل عام أن مدن الدول النامية تتبنى سلطاتها في معظمها صناعات ترمي لإِمتصاص الأيدي العاملة غير أن ذلك لا يتحقق في كثير من الحالات ففي الهند والمكسيك ومصر والبرازيل تتفاقم مشكلات فائض العمالة في المدن بسبب إِعتماد التصنيع على تقنيات مستوردة تستثمر رأس المال بدلاً من العمالة.

وفي دول أخرى دفعت موجات الركود الإقتصادي الناجمة عن عوامل خارجية لإِتساع الفجوة بين عدد سكان المدن وفرص العمل المتاحة لهم وقد حدث ذلك في الدول الآسيوية وفي زائير (الكونغو الديموقراطية) وهايتي.

غير أن البعض ينظر لفائض العمالة في مدن الدول الفقيرة بإِعتباره ركيزة للتنمية إذا أحسن إِستثماره، فقد تفضل الشركات متعددة الجنسيات إقامة مصانعها في

هذه المدن مستفيدة من أعداد العاملين المرتفعة وأجورهم الأرخص.

وقد تضخمت أعداد العاملين في قطاع الخدمات بشكل لافت للإنتباه في المدن الكبرى تعويضًا عن تناقص الفرص المتاحة للعمل في الصناعة، وتظهر الإحصاءات أن نسبة العاملين بالخدمات (حرف القطاع الثالثي) قد تصل إلى نصف العمالة القائمة أحيانًا، وتقترب هذه النسب إن لم تكون تزد أحيانًا عن الولايات المتحدة حيث تسمح التنمية الإقتصادية بزيادة الخدمات.

وتتسم القوى العاملة في مدن الدول النامية ببيروقراطية حضرية متضخمة ومتنامية إمتد نشاطها لخلق إدارات عديدة وأقسام وهيئات ومؤسسات قدمت فرصًا للمتعلمين ولتعرقل في نفس الوقت جهود ومحاولات التنمية، وكثيرًا ما عزفت الإستثمارات الأجنبية أو حتى المحلية عن تبني مشروعات في هذه الدول نتيجة لما تضعه هذه البيروقراطية من عقبات[١].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قدمت الحكومات القومية والمحلية مجالات لتوظيف أعداد ضخمة من العمال غير المهرة مثل السعاة وعمال النظافة والحراس ويظهر ذلك في المدن بأحجامها المختلفة حتى في المدن الصغيرة يوجد عدد كبير من الموظفين يتولون الأعمال ويجبون الضرائب والرسوم.

وتستوعب خدمات البنية الأساسية أعداد أكبر من القوى العاملة سواء لتوفيرها أو لتشغيلها مثل الطرق والسكك الحديدية الكهربائية (المترو) والنقل العام والهاتف والمياه والكهرباء والصرف والنظافة...

وتحتاج مؤسسات التمويل وجمعيات بناء المساكن ومكاتب المؤسسات والشركات لأعداد من العاملين ذوي المهارات التعليمية العالية وخاصة

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٧.

في المدن الرئيسية، كما تعد الجامعات والمدارس ومراكز التدريب الفني والمستشفيات مراكز جذب حضرية للمؤهلين تأهيلاً خاصًا، على حين يتطلب قطاع تجارة التجزئة في كثير من المدن الكبرى عشرات الآلاف من العمال المعاونين.

ويُضاف لكل ما سبق أن العمالة في مدن الدول النامية تعتمد بدرجة عالية على الحرف والصناعات الصغيرة التي تستوعب أعدادًا من العمال ويُمثل هذا النوع صناعات الأحذية والمصنوعات الجلدية الأخرى والحرف التقليدية وصناعات المعادن وإصلاح الآلات والسيارات وصغار الباعة في الأسواق والشوارع، وماسحو الأحذية ومنادو السيارات والسائقين وكل أنواع العمل المؤقت مثل أعمال البناء والنظافة والخدمات المنزلية.

ولا يملك فقراء الحضر أي بديل آخر سوى هذا النوع من الحرف لأنهم يعيشون في أدنى المستويات المعيشية ويقومون بتربية الحيوانات الصغيرة أو يجمعون النفايات مقابل الحصول على مبالغ متواضعة، ولكن هذا لا يمنع في النهاية من القول بأنه حتى المتسول في مدينة مثل القاهرة أو مانيلا ربما يكون أحسن حالاً من العمال الذين لا يملكون شيئًا في الريف[(١)].

### ٦- دور الهجرة في التنمية:

يعد تدفق المهاجرين من الريف للمدن من ملامح وخصائص المدن في الدول النامية، وهؤلاء المهاجرين غالبًا من الشباب الذكور أو الإناث، وتجتذب الحضرية الوافدين من الريف مباشرة أو من المدن الأدنى مرتبة للأعلى في

(١) عبد المجيد عبد الرحيم، علم الإجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ، ص. ١٣٥.

سلم التحضر، ويتوقف ذلك على المسافة ومنافسة مناطق الوفود البديلة وتوافر فرص العمل ووجود الأقارب والأصدقاء الذين يعملون على مساعادتهم.

وفي نفس الوقت تسود الهجرات العائدة من العواصم والمدن الأصغر إلى المناطق الريفية في كثير من دول إفريقيا، وتؤثر أحجام المدن والعلاقات التي تربط بينها على أنماط الهجرة التي تحدث، وقد تأخذ تسلسلاً من الأصغر حجمًا للأكبر في بعض الحالات وعندئذٍ يكون المهاجرون الوافدون للمدن الرئيسية قد تدرجوا في سلم التحضر(١).

غير أن الأمر لا يسير على هذا المنوال دائمًا، فغالبًا ما تدفع الأسباب الإقتصادية والمشكلات السياسية لتحركات ضخمة من الريف للحضر مباشرة مثلما حدث في الشرق الأوسط وآسيا، ودفعت موجات الهجرة إلى الحضر لزيادة الطلب على السكن منخفض التكاليف وإتخذ هذا صورة تعديلات سكنية غير قانونية، وأغمضت الحكومات عيونها عن هذه الأحياء لأنها قدمت حلولاً ذاتية رديئة لمشكلات السكن في الحضر ولما بدأت مشكلاتها تتفاقم وأصبح سكانها يُمثلون ما بين ٣٠-٦٠٪ من المقيمين في بعض المدن (بلغت نسبة التعديات ٤٠٪ من إجمالي المقيمين في أنقرة وليما والدار البيضاء - كازابلانكا) بدأ التفكير في محاولات لحلها.

ويتعلم المهاجرون إلى هذه الأحياء سبل تعديل أوضاعهم السكنية بحذق، وهي غالبًا تستقبل الوافدين الجدد عند أطرافها ليلتحقوا بأقاربهم وأصدقائهم ويعمل السكان هنا كحرفيين أو عمال أو في الخدمات المنزلية أو باعة في محلات أو جائلين وليصبح الفقر مرتبطًا بالسكن المتواضع.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٣٩.

## ٧- مدن الدول النامية والتخطيط:

تعكس مدن الدول النامية صورة الأنظمة البيئية والإقتصادية والسياسية القائمة، ولذا فالتغيرات الإقتصادية تلعب دورًا مهمًا في تغيير الأنظمة الحضرية، فالهيمنة بلا شك تعد مؤشرًا لعدم التوازن فكثير من دول إفريقيا وأمريكا الجنوبية تتسيّدها أقاليم ساحلية نووية تحيط بها قطاعات ضيقة من الأراضي المتجانسة.

وقد بذلت محاولات عديدة لإقامة مراكز للتنمية داخل الدول النامية، وتعتبر مدينة برازيليا نموذجًا جيدًا لذلك (شكل رقم: ٠٣) فقد اختيرت في ولاية جوياس لتحويل التركيز السياسي والسيكولوجي من المراكز الإستعمارية الواقعة على الساحل الشرقي أو قريب منه (ريودي جانيرو وساوبولو) لتخلق نطاقًا تنمويًا جديدًا في الأراضي شبه الخالية من السكان في حوض الأمازون، وقامت خطة المدينة التي وضعها لوسيو كوستا على شكل يشبه الطائرة.

ولم تلق العاصمة الجديدة ترحيبًا كبيرًا للإقامة فيها من قبل موظفي الحكومة بسبب عزلتها، ولكنها ما لبثت أن تطورت تدريجيًا لتصبح عاصمة مكتملة الشكل، وعبدت الطرق المحيطة بها وقامت حولها سلسلة من المستعمرات الريفية، غير أن القصور الواضح في هذا المشروع تمثل في نقص وسائل الترفيه لدرجة أن ٦٠٪ من سكان المدينة يعيشون في توابع تقع خارجها تاركين مساكنها على الرغم من أن مساكن التوابع تنقصها المياه، والكهرباء، والصرف على النحو الموجود في ريودي جانيرو العاصمة الساحلية(١).

وتُقدم كوبا والصين نموذجًا آخر للنمو الحضري المنضبط، فقد قيدت

(١) عيسى علي ابراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، مرجع سابق، ص. ١٦٩.

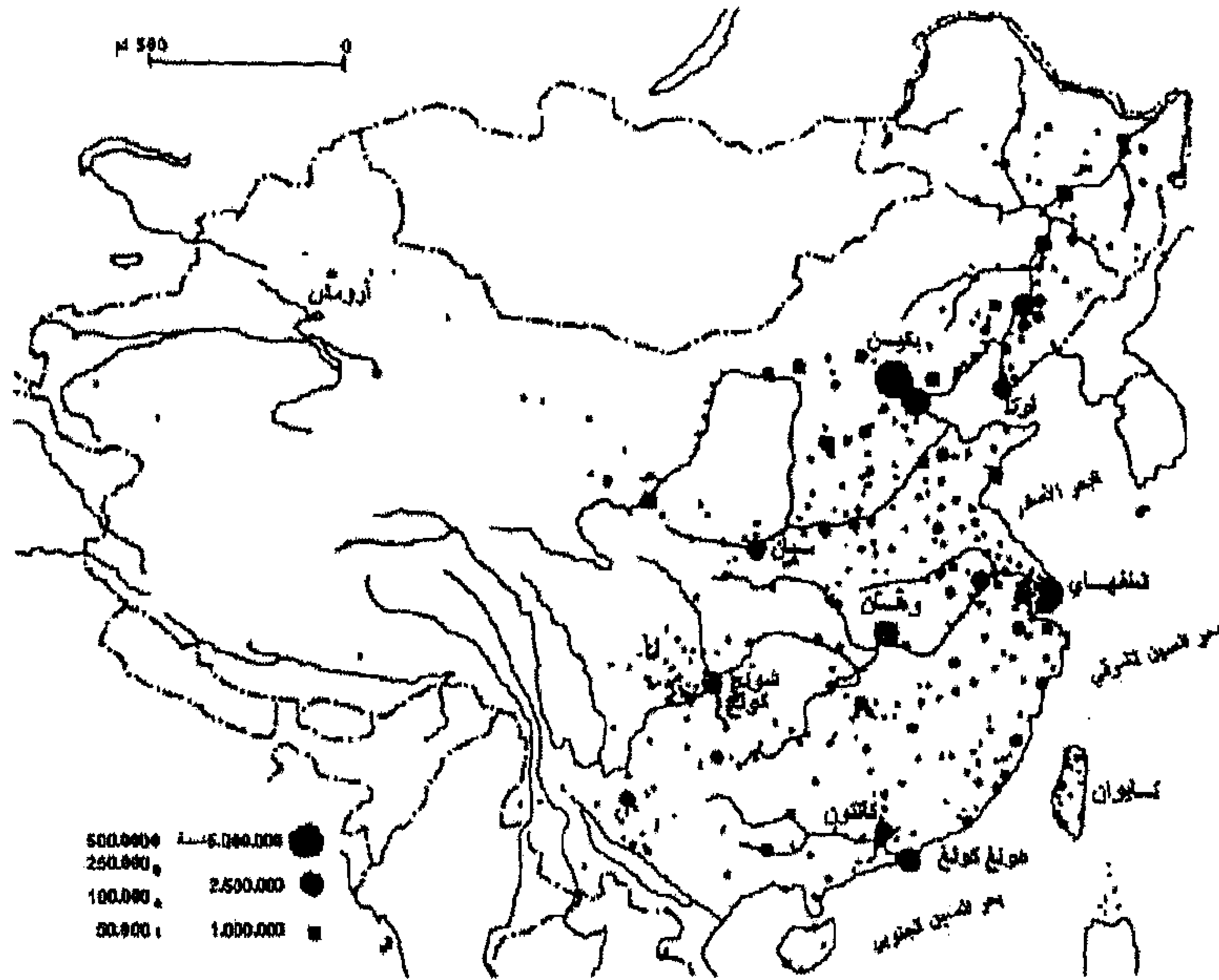
الهجرة تمامًا إلى مدن كوبا الكبيرة والصغيرة، ومنعت كلية إذا لم تتوفر لها فرص العمل، وتبنت حكومة كاسرو اللامركزية الإقتصادية وساوت بين هافانا وغيرها، وأقيمت مدن صغيرة في الريف لتأوي العمال الذين لا يملكون أرضًا ولتبعدهم عن العاصمة، ودعم من إستراتيجية الحكومة للتخطيط المركزي والإعتماد على صناعة السكر.

وتخلى الصينيون عن التوجه للحضر وإرتكزوا في تنميتهم على النظام الإقليمي اللامركزي لزراعة الفلاحين وتصنيع الريف، وعلى الرغم من وجود مدن كبرى مثل شنغهاي إلا أنها تلاقي إعتراضًا من قبل الحكومة حيث يعيش في أحياءها المتدنية ما يقارب من ٢,٠٠٠,٠٠٠ نسمة بالرغم من جهود الحكومة لإسكانهم في ظروف أفضل إلا أن إستمرار النمو إلتهم كل هذه الجهود، فالمدينة لا تنسحب عليها سمات الحضر الحقيقية لأن ثلث سكانها يعملون بالزراعة[1]، وما يزال الطريق طويلا أمام الصين، فحتى الآن يتركز بين ٣٠-٤٠٪ من طاقة الدولة الصناعية في المجمعة المدنية الحضرية الشرقية التي تمتد من كانتون- شنغهاي- بكين- آنشان- فوشون (شكل رقم: ٠٤).

(١) نفس المرجع السابق، ص. ١٧١.

شكل (٠٣): الموقع الجغرافي لمدينة برازيليا

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي جغرافية التنمية والبيئة، ص. ١٧٠.




شكل رقم : التوزيع الجغرافي للمدن الصينية

المصدر: عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي جغرافية التنمية والبيئة، ص. ١٧٢.

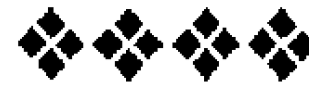
## خلاصة:

تعتبر المدن مقر التنمية الإقتصادية من خلال إستقطابها لمختلف الوظائف الإقتصادية خصوصًا الصناعة والخدمات، كما تندرج في علاقات تكاملية أو تنافسية مع مدن أخرى قريبة أو بعيدة عنها تتضح من خلال مجالات نفوذها.

وتنعكس خصائص المدن في الدول النامية على وتيرة التنمية الإقتصادية بها،

توضحها وجود الهيمنـة الحضرية التي تُمارسـها المدينة الرئيسـية على ظهيرها وعلى الدولة ككل من خلال بنية العمالة بقطاعـي الصناعة والخدمات والوافدة أساسًا من الهجرة نحو الحضر.

مما دفـع بالعديد من هـذه الدول إلـى تبني سياسـة تخطيطية لإعـادة التوازن الإقتصـادي بإقامة مراكـز للتنميـة داخل الدولـة من أجـل التقليص مـن ظاهرة الهيمنة الحضرية.



# الفصل السابع

## أهمية العوامل الاقتصادية

## ودورها في نشأة المدن وتطورها

# الفصل السابع

# أهمية العوامل الاقتصادية ودورها في نشأة المدن وتطورها

## مقدمة:

تتداخل العوامل البشرية والاقتصادية ببعضها البعض في تأثيرها في نمو وتطور المدن، حيث يصعب التمييز في درجة تأثير كل عامل من هذه العوامل، وأحيانًا تتلاشى الحدود فيما بينها حتى أن الإنسان يجد صعوبة في تحديد بداية هذا الإنجاز البشري أو نهاية ذاك العامل الاقتصادي، إلا أنه يبقى لهذه العوامل مجتمعة أو منفردة دور كبير مؤثر في ازدهر المدن ونموها أو في تقهقرها واندثارها.

تتمثل العوامل البشرية في الإنسان وفيما يقوم به من أعمال تؤدي غلى إدخال تحسينات جديدة على كل من أساليب العمل وأدوات الإنتاج، ينتج منها في النهاية تطور طرق استثمار الموارد الاقتصادية المتاحة أو ابتكار طرق جديدة تؤدي إلى تحسينات في نوعية المواد المنتجة وزيادة في كميتها، أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في الموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أشكالها وأنواعها في أي إقليم من الأقاليم واستثمارها لمصلحة الإقليم وسكانه.

وباعتبار المدن ظاهرة بشرية فإنها تختلف عن غيرها من الظواهر البشرية الأخرى، فإن نموها وتطورها من خلال موقعها ومكان وجودها سواء كان هذا الموقع موقعًا جغرافيًا طبيعيًا أو موقعًا جغرافيًا اقتصاديًا، وفي كلتا الحالتين يبقى للإنسان الدور الأكبر والمؤثر في المدن سواء أكان دورًا إيجابيًا أو دورًا سلبيًا.

## ١- خصائص الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن:

يعتبر الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن مفهوم نظري وأساسي في الجغرافية البشرية والاقتصادية معًا وفي جغرافية المدن خاصة، ويعود الفضل في إدخال مفهوم الموقع الجغرافي الاقتصادي للمدن للجغرافي الألماني ي. كول في منتصف القرن الثامن عشر، وفي الثلاثينات من القرن العشرين أعطى الباحث الروسي ن. ن. بارانسكي أهمية بالغة لهذا المفهوم في دراسة المدن.

وقد أوضح بارانسكي أن هذا المفهوم يتضمن العلاقات المكانية بين المراكز العمرانية (بخاصة المدن منها)، وبينها وبين الأماكن المحيطة بها (الظهير)، وكذلك علاقة المدن بالمراكز العمرانية والمناطق الواقعة خارج سيطرة هذه المدن.

وقد أكد العديد من الباحثين في منتصف القرن العشرين صحة تقييم أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي في الدراسة التحليلية للمدن وعند التنبؤ بآفاق تطورها المستقبلي، وذلك من خلال معرفة العوامل المساعدة على نمو هذه المدينة وازدهارها أو العوامل المعيقة لتطورها.

إن تحليل هذا المفهوم تحليلاً معمقًا يظهر بوضوح تام أسباب ظهور المدن في مواقعها الحالية دون غيرها من المواقع الأخرى، ويعد هذا المفهوم مفهومًا شديد التعقيد ومركبًا من عناصر متعددة ومتشابكة في علاقات مكانية متنوعة تحدد إلى درجة كبيرة حجم المدينة وعلاقاتها وبنية وظائفها.

**ومن أهم خصائصه يمكن أن نذكر:**

### ١-١- الخصائص التاريخية:

في مرحلة معينة من التاريخ وتحت تأثير عوامل موائمة معًا (اقتصادية واجتماعية وسياسية وطبيعية)، تظهر أهمية المدينة الواقعة في هذا المكان دون

غيره لتنمو وتزدهر مع محيطها، وتوسع قطر دائرة علاقاتها بالمراكز العمرانية الأخرى، وتحت تأثير عوامل أخرى غير موائمة قد تتدهور أو تندثر المدينة، فعل سبيل المثال أدى تحوّل طرق التجارة العالمية عن مدن إيطالية في عصر النهضة إلى ضرر كبير لحق بهذه المدن، وقد يؤدي نفاذ المعدن من المناجم التي قامت المدن على أساس استغلاله إلى زوال تلك المدن، أمثال مدن الأشباح الأمريكية التي قامت على أساس استغلال الذهب(١)، وكذلك المدن التي قامت غربي أستراليا في المحيط الهادي.

كما أنه تحت تأثير عوامل أخرى قد تكون عوامل سياسية أو اقتصادية أو بشرية أو طبيعية... يتم تبادل الدور الريادي في الدولة أو في الإقليم بين مدينة وأخرى، فمدينة دمشق انتزعت هذا الدور الريادي من مدينة حلب في النصف الأول من القرن العشرين، ومدينة موسكو انتزعت الدور الريادي من مدينة سان بطرس بورغ في القرن التاسع عشر. وعلى مستوى العالم ينتقل هذا الدور من مدينة لأخرى ضمن دول العالم وقاراته دون أن تتمكن واحدة من المدن من الحفاظ عليه أبدًا، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في العلاقات الدولية(٢)، ولاسيما العلاقات الاقتصادية التي تؤثر كثيرًا في تغير أهمية مواقع المدن الاقتصادية إيجابيًا أو سلبيًا.

### ١-٢- التميّز والدور المتفرد للمدينة:

اعتمادًا على تفرد موقعها الجغرافي الاقتصادي الذي يضفي على المدينة كثيرًا من المميزات، فلو كان لدينا مدينتان متماثلتان من حيث عدد السكان

(١) محمود رمزي، الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٩٧، ص. ١١٢.

(٢) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص. ٦٢.

والوظائف والشروط الطبيعية والبنيان، نجد أن الموقع الاقتصادي لكل واحدة منها يعطيها ملامح فريدة ومختلفة عن الأخرى، وهذا ما يجعل تصنيف المدن حسب موقعها الجغرافي الاقتصادي من أصعب التصنيفات الناظمة بدقة رغم أهمية المؤشرات الكمية في تحديد أهميته.

### ١-٣- العلاقات الوطيدة بين المدينة والمناطق المحيطة بها:

بنت المدينة نفسها ضمن بيئتها وكأنها تنبت منها، ذلك أن البيئة المحلية للمدينة هي التي تشكل إلى حد بعيد الموقع الجغرافي الاقتصادي لها، وذلك بما تحتويه من موارد تعيش عليها المدينة.

وفي هذا الإطار لا بد أن نذكر أن أغلب المدن الكبرى تملك خاصية وإمكانية تحسين مواصفات هذا الموقع، وذلك بالاستغلال الأفضل لاحتياطي النمو والتطور الكامن والممكن فيها وفيما حولها، مثل إقامة الصناعات المتنوعة، ومد شبكات من الطرق، وإنشاء الموانئ البحرية والمطارات، وتأهيل الكوادر، وإنشاء البنية التحتية اللازمة وتنشيط الزراعة في الضواحي...

فهذه المدن الكبرى التي استغلت موقعها وإمكاناته حتى نمت في البداية ثم كبّرت لاحقًا تزيد من أهمية موقعها كثيرًا مع الزمن وتصبح قادرة على خلق العوامل التي تساعدها على استمرار هذا النمو والتطور ذاتيًا من خلال امتلاكها لعوامل وأسباب الجذب والتركيز للمؤسسات والسكان.

### ١-٤- تكامل وتفاعل عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي:

من أجل توضيح هذا التكامل بين عناصر الموقع الجغرافي الاقتصادي وكذا أهميته يفضل دراسته دراسة متكاملة، ولكن هذا لا يغني عن دراسة العناصر أو بعضها مستقلة لمعرفة أثر كل منها في المدينة ولمعرفة العلاقات التي تحتل

أهمية أكثر من غيرها بالنسبة للمدينة، وإظهار تفاعلها وتغير ذلك التفاعل مع البعد عن المدينة والدخول في مجال مدينة أخرى قريبة أو بعيدة، ثم تحديد أقاليم المدينة المختلفة حسب كل عنصر أو علاقاته، والحصول على محصلة لتحديد إقليم المدينة العام حسب تكامل العناصر والعلاقات.

### ١-٥- الارتباط المتبادل بين مواقع المدن مواضعها:

تتبادل العناصر المختلفة للموقع الجغرافي الاقتصادي التأثير فيما بينها، لكن أثرها في المساعدة على نمو المدينة ليس واحدًا بل يأخذ درجات مختلفة، فمثلاً قد تملك مدينة ما موقعًا أكبريًا (الموقع) مناسبًا جدًا لنموها، وفي الوقت نفسه يكون موقعها الأصغري (الموضع) غير ملائم لنموها كما ينبغي (يستثنى من ذلك حالات قليلة)، وذلك عندما تكون مستويات المواقع كلها جيدة أو ممتازة، ويمكن بلوغ الهدف بالاختيار المدروس لمواقع المدن الجديدة بالاعتماد على التخطيط الحضري والإقليمي.

## ٢- العوامل المؤثرة في أهمية الموقع الجغرافي-الاقتصادي للمدن:

يكتسب الموقعين الأكبري والأصغري (الموضع) أهمية خاصة في نمو المدن، فالمدن التي تقع في وسط المناطق الواسعة تنجذب إليها وتقع تحت نفوذها، ولا سيما إذا كانت هذه المناطق مناطق زراعية أو صناعية نامية ومتطورة، وتتصل مع المدن الأخرى بشبكات كثيفة من خطوط النقل والمواصلات والعلاقات الإنتاجية والخدمية، وتتقاطع فيها طرق المواصلات القادمة من الأقاليم المجاورة، ولها ظهير بشري واسع تمتلك إمكانات كبيرة للنمو والازدهار لمواءمة هذين الموقعين.

أما المواقع الأصغرية للمدن (المواضع) فيكون الارتباط وثيقًا بينها وبين

مخططاتها، والإمكانات التقنية التي تسمح وتحدد إمكان نموها وتوسعها في مختلف الاتجاهات، وهنا تكون الأهمية لنوعية المكان الذي تُقام عليه مباني المدن ومنشآتها، إذ تتبادل التأثير وتتداخل وتتكامل فيما بينها كل من جغرافية المكان، ومخططات المدن والحلول الهندسية- التقنية المستخدمة لتذليل العقبات الطبيعية التي تحد من نمو وتوسع المدينة مثل: الجبال، والمستنقعات، الانحدارات... وغيرها من عوائق نمو المدينة وتوسعها في الحاضر والمستقبل.

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن ذكرها والتي تؤكد على أهمية المواقع الجغرافية الاقتصادية في أماكن عديدة ومحددة من سطح الأرض ملائمة أكثر من غيرها لتوافر مجموعة من الظروف والعوامل المهمة التي تؤثر أو تزيد من أهمية المواقع الجغرافية الاقتصادية، ولعل أهم هذه العوامل نذكر كل من:

**٢-١- خطوط النقل والمواصلات الرئيسة وعقدها وتقاطعاتها:**

يمكن أن تكون طرقًا إقليمية أو دولية أو محلية بالنسبة إلى الدولة ذاتها، وذلك على مختلف أنواعها: مائية، وبرية وجوية، وكما يقول الجغرافي العربي جمال حمدان: "فإن العلاقة بين طرق النقل وموقع المدينة وثيقًا جدًا، لدرجة أن جغرافية النقل تقترب من جغرافية المدن اقترابًا شديدًا، بل يمكن القول أن جغرافية المدن هي جغرافية النقل -توقفت- ووصلت إلى منتهاها، بينما تعد جغرافية المدن هي القمة النهائية لجغرافية النقل (المدن ملتقى ومفترق ومنتهى...) والتفاعل بين الطريق وبين المدينة متبادل وكل منهما فاعل ومفعول"(١)، أما الجغرافي الروسي ن. ن. بارانسكي فيقول: " إن المدن وشبكة

(١) جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢، ص. ٨٦.

الطرق التي تصل بينها تشكلان الهيكل العظمي للدولة وتعطيان الخارطة البشرية شكلها المميز"[(١)].

وقد كانت وما تزال الطرق النهرية التي تعبر الأنهار الكبرى الصالحة للملاحة النهرية من العوامل الجاذبة للمدن، فقد نشأت مدن كثيرة على ضفاف هذه الأنهار وكانت كمراسٍ أو مرافئ نهرية، كما قامت مدن عديدة على الأقنية المائية التي أنشأت لتصل بين الأنهار أو فيما بينها وبين البحار، وكان دور الخطوط الحديدية في أماكن كثيرة من العالم من العوامل المهمة جدًا في إعمار مناطق نائية وإقامة سلاسل من المدن على جوانبها سواء لخدمة النقل أو لاستثمار الموارد المحلية كما في سيبيريا والغرب الأمريكي[(٢)].

أما الدور الذي قامت وما زالت تقوم به الطرق البرية الأخرى، فهو دور كبير أيضًا في قيام مدن حديثة أو في دفع القرى للنمو والوصول إلى مرتبة المدن، وهناك أيضًا دور مهم للمطارات المحلية أو العالمية في نمو المدن وازدهارها حولها أو بالقرب منها، أما المرافئ البحرية التي تصل المدن المحلية الساحلية أو الدول البحرية بالعالم الخارجي فغن دورها كبير جدًا أيضًا في حياة المدن الساحلية، وتزداد أهمية المرافئ أو تتناقص مع الزمن بسبب تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تؤثر على اتجاهات خطوط النقل والتجارة الدولية في الدولة ذاتها أو في العالم، فعلى سبيل المثال ازدهرت مرافئ البحر المتوسط بعد شق قناة السويس، أما مدينة أوديسا الأوكرانية فقد تأثرت سلبًا وتضاءلت سرعة نموها بعد سنة ١٩١٧ بسبب نقص تصدير القمح من روسيا،

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ٦٥.

(٢) أمين كربوش، مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٧، ص. ٥٣.

وضعفت أمهية ميناء بوردو الفرنسي الذي كان مخصصًا لاستيراد السكر بعد قيام زراعة واسعة للشمندر السكري زمن نابليون.

وبعد الحرب العالمية الثانية قام الهولنديون عند إعادة بناء مدينة روتردام بتهيئة المرفأ أولا لأنه مصدر رزق ونعمة على المدينة، وخوفًا من أن تقوم مرافئ أخرى بسلبه هذه الوظيفة، كما ازدادت أهمية مرفأ ومدينة مرسيليا بعد احتلال فرنسا للجزائر.

وبصفة عامة يمكن أن نسجل بأنه كلما كان موقع المدينة أكثر ملائمة على تقاطع طرق المواصلات وشبكات النقل كان ذلك عاملاً مساعدًا على نمو المدينة، وليس ثمة مدينة كبرى دون نقل ومواصلات متطورة، كما أن المدينة الكبرى تحسن هذه الشروط باستمرار بمدّ الشبكات وتحسينها وإنشاء الموانئ الجوية والمرافئ البحرية، أو إنشاء وتدعيم اتصالها بإقليمها أولا، وبالأقاليم المجاورة ثانيًا، وبدول العالم وأقاليمه ثالثًا، والذي يكون دافعًا مهمًا في نموها وتوسعها.

### ٢-٢- أهمية الموارد الطبيعية والاقتصادية:

تتمثل الموارد الطبيعية والاقتصادية في الثروات المعدنية الدفينة الحديد والنحاس والذهب...، أو موارد الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي، ومنابع المياه بما في ذلك المياه المعدنية والحارة، أو الغابات التي تحوي ثروات خشبية مهمة، أو الترب الخصبة والمراعي الواسعة...

تأخذ هذه الموارد أهميتها من كميتها (احتياطها)، ونوعيتها وإمكانية استغلالها بشكل اقتصادي، ثم من قربها أو بعدها عن المدينة، ومن المعروف جيدًا أن هذه الموارد كانت السبب في قيام العديد من المدن، حتى في المناطق والأقاليم غير الملائمة لحياة السكان كما في المناطق الصحراوية الحارة،

كمدن النفط والغاز، أو في المناطق الباردة كمدن الفحم والحديد في مناطق الشمال الآسيوي والأوروبي والأمريكي[١].

والجدير بالذكر أن هناك ارتباط وثيق بين حجم هذه الموارد وأحجام المدن التي تقوم عليها والتي تكون غالبًا غير كبيرة إلا في حال اكتساب المدن لوظائف جديدة غير وظيفة استغلال الموارد، التي تتمثل في التعدين أو الاستخراج أو الترويح عن النفس والاستشفاء في المدن التي تقوم بجوار منابع المياه المعدنية والحارة أو التي يعمل سكانها في قطع الأخشاب والاستثمار الزراعي أو تربية الحيوان في محيطها، والمدن التي تعتمد على استغلال الموارد التي قامت على أساسها فقط غالبًا ما تصاب بأذى بالغ وقد تزول أو تضمحل مع نفاذ الموارد التي قامت على أساسه.

وعليه تشكل الموارد الطبيعية والاقتصادية القاعدة الأساسية لكل الأنشطة البشرية وهي الركيزة الثانية في قيام الحضارات والمدن، ومنذ القديم كانت الموارد المائية وتنظيم استخدامها أساسًا لقيام الحضارات القديمة في كل من بلاد الرافدين ووادي النيل وغيرهما، وما يزال الاستثمار العقلاني والأمثل للموارد المتاحة عاملاً مهمًا في استمرار نمو المدن، أي الاستثمار العقلاني والعلمي للموارد الطبيعية والاقتصادية التي تعيش عليها المدينة.

### ٢-٣- أهمية مواقع المدن في مناطق الإنتاج الزراعي:

وهي تعتبر من العوامل الاقتصادية المهمة أو ما يعرف مواقع المدن بالظهير الزراعي سواء في مناطق الإنتاج الزراعي الواسع (الزراعة الواسعة) أو في مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف (الزراعة الكثيفة أو المحمية).

(١) ساطع محلي، جغرافية المدن: عمرانيًا وتنظيميًا، دمشق، ١٩٩٣، ص. ٧- ١٧.

إن مواقع المدن في وسط سهول فسيحة وخصبة ومستغلة بكثافة في إنتاج الخضار والفاكهة والحبوب والبقول وتربية الحيوان على اختلاف أنواعها يساعد على تأمين حاجات سكان المدن الغذائية المتزايدة مع تزايد أعداد سكان تلك المدن، وكذلك على تحسين مستوى حياتهم الذي ينعكس من خلال ارتفاع مقدرتهم الشرائية على الوجه الأكمل بأرخص الأسعار وطازجًا. كما يساعد هذا على قيام كثير من الصناعات الغذائية مثل صناعة التعليب والتجفيف للخضار والفاكهة وتصنيع المنتجات الحيوانية مثل تعليب اللحوم وصناعة الألبان والأجبان والسمن الحيواني، وكذلك دباغة الجلود وصناعة المواد والسلع التي تصنع منها...

أما المدن التي تقع في أماكن بعيدة عن المناطق التي تزودها بما تحتاجه من خضار وفاكهة وحبوب ومنتجات حيوانية، فإنها تعاني من مشاكل كثيرة، منها مشكلة النقل بعيد المدى لكميات كبيرة من المنتجات الزراعية، التي تجعل أسعار المنتجات في مثل هذه المدن أكثر ارتفاعًا وأحيانًا مضاعفة عما هي عليه في مناطق إنتاجها. يضاف إلى ذلك أن كثيرًا من المنتجات الزراعية لا تتحمل ظروف النقل البعيد في الأشهر الحارة دون تبريدها، مما يؤدي إلى خلق مشكل توفير البرادات الثابتة والمتنقلة (عربات التبريد)، وهذا أيضًا يزيد في سعر السلعة المنقولة ويقلل من قيمتها النوعية التي تصبح أقل طزاجة، ومن المعروف جيدًا أن أسعار منتجات الزراعة المحمية في مدن الساحل وقراه أقل مما هي عليه في المناطق الداخلية وأريافها، أما في فصل الصيف فإن أسعار منتجات المناطق الداخلية فهي أرخص في هذه المناطق عما هي عليه في مدن الساحل وقراه[١].

---

(١) محمد إبراهيم صافيتا، جغرافية الزراعة، دمشق، ١٩٩٣، ص. ٥١- ٥٢.

## ٢-٤- أهمية مواقع تركز الظهير الصناعي للمدن:

كانت الصناعة سببًا في قيام ونمو العديد من المدن، فهي أهم عامل في نشوء المدن في القرن العشرين، وإن كانت الصناعة التعدينية تسهم في وجود مدن صغرى ومتوسطة، فالصناعة التحويلية سواء أكانت خفيفة أو ثقيلة هي التي أوجدت المدن الكبرى، فمثلاً إيجاد ١٠,٠٠٠ فرصة عمل في الصناعة التي تعد من الوظائف المشكلة للمدينة، يتطلب أو يوفر فرص عمل تعادلها أو تقل عنها قليلاً في الوظائف الخدمية (لخدمة هؤلاء العاملين وأسرهم) وسيكون هناك ٤٠- ٦٠٪ من العاطلين عن العمل (أطفال أو كبار السن أو من النساء اللواتي لا يعملن...، وبذلك ستكون هناك مدينة يعادل سكانها ما يقرب من أو يزيد على ٤٠,٠٠٠ نسمة).

أما مراكز توليد الطاقة ولاسيما الكبرى منها فتعد أماكن جذب لكثير من الصناعات عالية الاستهلاك أو الشرهة للطاقة، ومن ثم تتشكل مراكز مدنية بالقرب منها.

وإن كان دور الصناعة في نمو المدن وإغنائها لا يضاهى، ولكن في الوقت ذاته تخلق الصناعة، وخاصة الصناعة التي تدر غازات سامة مشكلات كبيرة للمدن الصناعية أقلها لا يقل خطرًا عن مشكلة التلوث التي تعاني منها المدن الصناعية في العالم، كما أن جميع الفروع الصناعية تدفع المدن نحو التضخم، وهذا يؤدي بدوره إلى مشكلات أخرى كثيرة كارتفاع أسعار الأرض، وازدحام السكان، وغلاء المساكن والأجور، وارتفاع تكاليف السكن، والضغط على المواد الغذائية وعلى البنية التحتية...

## ٢-٥- أهمية مواقع المدن في أسواق السلع والخدمات:

ونخص هنا السلع التي تنتجها هذه المدن وكذلك مواقعها بالنسبة إلى أماكن عرض السلع والخدمات التي تتطلبها مؤسسات المدن وسكانها أو ما يسمى المواقع التجارية للمدن، إنه من الصعب جدًا أن نتصور مدينة ما يعيش سكانها على خدمة بعضهم بعضًا، إذ أنه في الواقع تقوم كل مدينة بإنتاج بعض المنتجات المادية أو تقدم بعض الخدمات الزائدة عن حاجة سكانها سواء ببيع هذه الخدمات في المكان (ضمن حدود المدينة) أو تصديرها إلى المحيط القريب أو البعيد إلى الأماكن والمناطق الواقعة في أقاليم أخرى، وفي غالب الأحيان تكون هذه الأقاليم خارج حدود الدولة التي تقع فيها هذه المدينة. وهذه المنتجات المادية وتلك الخدمات الزائدة والموجهة إلى خارج حدود المدينة تعطي المدينة وظيفتها الأساسية الحياتية. وكلما تطورت هذه الوظيفة أو الوظائف نمت المدينة وتطورت، والعكس صحيح، هذا الإنتاج التصديري كقاعدة عامة يفترض أن يزداد سعره مع البعد أو المسافة التي يقطعها للوصول إلى مراكز أو أسواق استهلاكه، لان سعره هناك (في الأسواق المصدر إليها) سيكون معادلاً لتكلفة إنتاجه مضافًا إليها أجور نقله ونسبة الربح المطلوبة. فإذا كان لدينا مراكز متعددة لإنتاج المنتجات نفسها والسعر موحد فإن لكل مركز مسافة معينة بعدها لا يستطيع تحقيق أي ربح، وذلك بسبب تكاليف النقل التي تمتص الأرباح وبذلك لا تقدر المنتجات على المنافسة، وينطبق هذا على نحو واسع على المنتجات التي تكون كلفة نقلها مرتفعة من ناحية، ولا تتحمل إمكان النقل إلى مسافات بعيدة من ناحية أخرى من دون أن تتلف.

والمدن عمومًا ليست منتجة فقط وإنما هي مستهلكة كذلك وبكميات ضخمة، والأمر هنا لا يتعلق بما تستهلكه المدن من إنتاجها، وإنما بما تستورده

من مـواد أولية أو أساسـية مـن الخـارج (من خـارج حدودهـا)، سـواء أكان ما تستورده من المناطق المجاورة أو البعيدة. وكذلك ما يستهلكه سكانها من إنتاج المناطق الأخرى.

وفي مجال الخدمات السياحية فإن حاجات سكان المدن للترويح عن النفس والسياحة تزداد يومًا بعد يوم على الرغم من أنها (أي تلك الحاجات) بحد ذاتها كبيرة مما يحـد من تلبيتها إما بُعد أماكن العرض السـياحي أو إمكانات السـكان المادية التي لا تسمح لهم بالسـفر بعيدًا لتلبية هذه الحاجيات، أما في حال توفر أماكن ترويحية قريبـة يوجد فيها ما يلزم من الخدمات والمنشـآت فإن السـكان سـيأتون إليها للترويح عـن النفس، وخاصـة إذا كانت أسـعار خدماتهـا بحدود الإمكانـات الماديـة لهؤلاء السـكان، وهنا مهـ م جـدًا أن يكون هنـاك متنزهات شـعبية تسـمح للطبقات الفقيرة في المدينة بقضاء عطلة نهاية الأسـبوع، أو أيام العطل والإجازات بما لا يشـكل ضغطًا كبيرًا على دخلهم الذي لا يسمح أحيانًا بتخصيص أي مبلغ خـاص للغايـات الترويحية التي تعـد ذات أهميـة كبيرة في حياة أي إنسان أيًا كان وأينما كان.

### ٢-٦- أهمية مواقع المدن في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة:

وهو ما يعبر عنه بالظهير البشـري، فمن المعروف جيدًا أنه ومنذ أقدم العصور نشـأت المدن أول ما نشـأت وزاد عددها في المناطق المزدحمة بالسـكان أكثر من غيرهـا، والمـدن المعاصرة فـي أغلبها لـم تتضخـم وتكبر من خـلال الزيادة الطبيعية لسكانها الأصليين فحسـب، وإنما وبالدرجة الرئيسـة بسبب الهجرات التي قدمـت إليها مـن الأريـاف أو المدن الأخـرى الأقـل حجمًا والأقـل جذبًا للسـكان كذلك، إن وجود مناطق كثيفة بالسـكان محيطة بالمدينة يجعل أسواق تصريفهـا في متناول يد مؤسسـاتها وسـكانها، ذلـك أن المسـافة للوصول غلى

المستهلك قصيرة، كما أن كثيرًا من السكان الذين يقطعون الضواحي يأتون بشكل يومي أو دوري أو عرضي للعمل أو الدراسة أو لشراء حاجاتهم وملاحقة مختلف قضاياهم في المدينة المركزية، فهم يشكلون موردًا للعمالة بالنسبة إلى المدينة حيث يشاركون (كل حسب اختصاصه وتأهيله) في العمل بمنشآت المدينة ومؤسساتها، ويسهمون أيضًا في تطوير مختلف منشآت المدينة من خلال تزويدها بما يلزمها من الأيدي العاملة، ومن المعروف أن توافر الأيدي العاملة والكوادر المؤهلة يعد عامل جذب للمؤسسات التي تحتاج إلى مهارات متطورة، مما يسهم أيضًا في نمو المدينة وتطورها.

كانت الأعمال الحضرية وحتى الماضي القريب تحتاج إلى عمال منخفضي التأهيل والتدريب بسبب بساطتها وعدم تعقيدها، أما الآن فقد تغيّر الوضع كثيرًا، إذ أصبحت الموارد العمالية (الأيدي العاملة) غير المؤهلة قليلة اللزوم ولا تجد عملاً، والآن نجد الصناعات والخدمات عالية التطور التقني تحتاج إلى كوادر عالية المهارة، لذلك نجد أن هذه الصناعات وهي الصناعات المستقبلية تنجذب إلى أماكن تركز الكوادر التي في المدن الكبرى، والتي تحوي الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتأهيل، كما أن تركز الكفاءات في الأماكن التي تقع خارج حدود المدن الكبرى، ولاسيما في ضواحيها حيث توجد فيها معاهد تأهيل وجامعات تصبح مراكز جذب واستقطاب صناعيين تشكل أساسًا مهمًا لقيام ونمو كثيرًا من المدن في الوقت الحالي وفي المستقبل(١).

(١) محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، مرجع سابق، ص. ٧١.

### ٢-٧- أهمية المواقع التنافسية للمدن:

نعني بها مواقع المدن بالنسبة لمناطق وأقاليم أخرى تمتلك التخصصات ذاتها وتنتج المنتجات والخدمات نفسها التي تنتجها تلك المدن.

إن وجود المنافسة القوية يضر بالمدينة من الوجهة النظرية، لكنه في الوقت ذاته يحفزها على زيادة الاهتمام بجودة منتجاتها وخدماتها لكي تستطيع منافسة غيرها.

يتطلب الأمر أيضًا تخفيض التكاليف واستخدام التقنيات الحديثة وأساليب إنتاج أكثر اقتصادية، وهنا تزداد أهمية المدن التي تقع في مناطق تتوافر فيها الأيدي العاملة وتكون أجورها منخفضة في الوقت ذاته مثل تلك التي تقع في الدول النامية أو الفقيرة اقتصاديًا وتملك أيديًا عاملة مدربة إلى حد ما تستطيع أن تقوم بأعباء ومتطلبات الإنتاج السلعي أو الخدمي، مثل هذه الدول تصبح جاذبة للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، مما يؤدي إلى ازدهارها اقتصاديًا واجتماعيًا بحيث تنشط فيها حركة الإعمار وتنمو وتتطور المدن بسرعة بسبب توافر فرص العمل الواسع الذي يجذب السكان للتركز في أماكن محدودة، أي في المدن التي تجذب هذه الاستثمارات مثل جنوب شرقي آسيا قبل الأزمة الاقتصادية.

### ٢-٨- أهمية مواقع المدن الحدودية:

وتكون هذه المواقع سواء على الحدود الدولية أو على مقربة منها، أو على الحدود الطبيعية للأقاليم، أو على حدود الأقاليم الاقتصادية...

كل ما ذكر يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في حياة المدن، أو يساعد على نشوء مدن جديدة، أو يسهم أحيانًا في انحطاط المدن القديمة الواقعة في مثل هذه المناطق.

فالحدود السياسية يمكن أن تكون عائقًا منيعًا في وجه إقامة علاقات المدينة المتنوعة مما يحد من نموها، لأن هذه الحدود تقلص من منطقة نفوذ المدينة، ومثال عن ذلك مدينة حلب السورية التي كانت من أهم العواصم الاقتصادية ومن الاحتلال التركي للبلاد العربية، إذ كانت منطقة نفوذها يتوغل في أعماق بلاد الأناضول، ولكن بعد طرد الأتراك من سورية تقلصت منطقة نفوذ مدينة حلب كثيرًا بسبب العائق الحدودي، ومن جراء ذلك تقدمت عليها مدينة دمشق[١]، وفي أحيان أخرى تكون الحدود نعمة للمدينة ولاسيما في حال وجود اختلاف في مستويات التطور وفي التخصص الاقتصادي، إذ تجري المبادلة في شروط حسن الجوار وفتح الحدود أمام سلع ومنتجات الدول المجاورة وبأقل قدر من الإعاقة الجمركية، مما يؤدي إلى ازدهار المدن المجاورة للحدود.

تقوم على الحدود مدن تشكل غالبًا بوابات عبور حدودية وتوفر خدمات متنوعة للمسافرين والقادمين إلى الدولة والقوافل، مستفيد من الفارق في الأسعار أحيانًا بين الدولتين المتجاورتين، وفي معظم الأحيان يعمل سكان هذه المدن في السياحة التجارية، أو في تهريب البضائع إذا كانت القوانين لا تسمح بحرية التجارة للأفراد.

تؤدي الحدود في كثير من الأحيان دور المرشح (الفلتر) حيث تمرر بعض المنتجات مرة بسهولة وثانية بصعوبة وثالثة تمنعها منعًا باتًا، يرتبط هذا بسياسة كل دولة ومصالح حكامها وسكانها ونوعية العلاقات التي تربط بين الدواتين المتجاورتين.

---

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٢.

كما يجب أن نشير إلى أهمية نشوء المدن ونموها في مناطق التماس الحدودية مثل المناطق التي يحصل فيها تماس بين البر والبحر حيث تزدهر الموانئ والمدن المينائية والسياحية والتجارية والصناعية، وفي مناطق تماس البر مع الفضاء حيث تنشأ البلدات أو المدن قرب الموانئ الجوية (المطارات)، كما أن المناطق الإنتقالية أو التي تقع على حدود المناطق أو الأقاليم متنوعة التخصص والإنتاج الاقتصادي التي غالبًا ما تكون قائمة أساسًا على الاختلاف في الأقاليم الطبيعية مثل المنطقة الإنتقالية بين السهب والغابة أو بين البادية والمعمورة أو بين مناطق التعدين ومناطق الصناعات التحويلية أو بين مناطق تماس السهل مع الجبل أو بين مناطق الاصطياف ومناطق الطلب العالي على الترويح...

في مثل هذه المناطق تنمو المدن وتزدهر بشكل كثير متعدد الأنماط والوظائف، ولكن تبقى الوظيفة التجارية الأكثر بروزًا أحيانًا، إذ تقوم هذه المراكز الحضرية بنشاط تبادلي واسع للمنتجات ومختلف الخدمات التي تنتج في جهاتها الأربعة، حيث تشكل أسواق تبادل بين الأقاليم[١].

### ٣- دور الدولة وسياسيها الطوعية وخططها التنموية وأثرها في نمو وتطور المدن:

إن العلاقة بين الدولة والمدينة كانت علاقة شديدة القوة على مر العصور، فمنذ الألف الرابعة قبل الميلاد وفي الألف الثالثة والثانية والأولى قبله، ثم بعده وحتى منتصف الألف الثانية بعد الميلاد كانت هناك مدن قوية وكبيرة في بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام ومصر والهند والصين وأمريكا الوسطى "ميزو أمريكا"، وكانت أغلب المدن على شكل دولة لها جيش ورئيسها وكهنتها وعملتها

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٧٦.

ومساحتها وحدودها وقوانينها...، وكانت بعض المدن ذات حجم كبير وتهيمن على مجال واسع لدرجة تكوين الإمبراطوريات الكبرى لاسيما في بلاد اليونان والرومان.

قامت هذه الإمبراطوريات الكبرى بإنشاء وتطوير شبكات واسعة من المدن متنوعة الأحجام متعددة الوظائف، وكانت الحروب ولم تزل عامل تدمير كبير وقوي وسريع للمدن، فمن المعروف أن "جنكيز خان" كان يلقب بـ "مدمر المدن" لكثرة ما هدم منها وخرب، وفي الصين والهند كانت تشاد مدن في وقت السلم ثم يعاد تدميرها في وقت الحرب ولكن بزمن أقل ولا يقارن بطول مدة البناء والتشييد.

إن تدمير المدن خلال القرن العشرين يُعد سمة لهذا القرن وبخاصة ما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما جرى من تدمير متعمد أحيانًا في النزاعات التي كانت وما تزال تجري هنا وهناك في أنحاء عدة من العالم خاصة في آسيا وإفريقيا. لقد دمرت مدن أوروبية ويابانية وروسية تدميرًا كاملاً ولحق الخراب بمدن أخرى كذلك، لهذا فإن وجود الدولة القوية التي تفرض سلطتها على أرضها تطبيق القانون وتحقق الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كان وسيبقى من العوامل التي تساعد وتدعم وتطور المدن في كل مكان أو زمان كان. وهناك علاقة طردية بين مستوى التطور الاجتماعي ومستوى التمدن، وهي علاقة طردية موجبة، فالدول التي يرتفع فيها الدخل الفردي ومتوسطات الأعمار وتقل فيها الوفيات (وخاصة وفيات الأطفال) وتزداد فيها نسب المتعلمين، وتكون القدرة الشرائية فيها عالية، وكذلك الاستهلاك لمختلف السلع والخدمات، ويرتفع المستوى الثقافي...، فإن هذه الدول يفترض أن تكون ذات مستوى عال من التمدن، ومدنها متطورة ونامية

وناضجة إلى حد كبير أي هناك ازدهار شامل ورفاهية سكانية وانتشار لنمط الحياة المدني، وهذا ما تؤكده مؤشرات التمكن المعاصر ونسبها في العالم وأقاليمه ودوله، تؤدي قرارات الدولة السياسية، أو السياسة الاقتصادية في كثير من الحالات دورًا مهمًا في نشوء ونمو المدن وتوعها، سواء في مجمل مساحة الدولة أو في بعض أقاليمها أو بالنسبة لبعض المراكز العمرانية فيها، فمثلاً عندما تتخذ القيادة السياسية في دولة ما(زراعية كانت أو صناعية أو زراعية رعوية أو صناعية متخلفة) قرارًا بتصنيع هذه الدولة أو تحديث تصنيعها، فإنها (أي القيادة السياسية) تدفع كثيرًا من المدن للنمو، كما أنها تُوجد مدنًا كثيرة جديدة، لأنه من المعروف بأن الصناعة هي أم المدن وتلدها وتوائمًا أحيانًا، وينطبق هذا الأمر أيضًا على القرارات والإجراءات التي توجه لتطوير أحد أو بعض أقاليم الدولة، وهناك حالات يكون فيها القرار السياسي مخصصًا لبعض المراكز العمرانية الريفية أو المدن الصغيرة، وذلك إما بتسميتها مدنًا لأول مرة أو مراكز إدارية (منطقة- ناحية- بلدة) أو لرفع مرتبتها في سلم المراتب الإدارية (مركز محافظة/ ولاية مثلا) وتصبح هذه المراكز عواصم إدارية أو إقليمية فيها العديد من المؤسسات الإدارية والخدمية الجديدة، مما يجعلها مراكز جذب للسكان والمؤسسات ولذلك يكون نموها سريعًا أو سريعًا جدًا بالمقارنة عما كانت عليه الحال سابقًا.

تقوم الدولة في بعض الأحيان بنقل جزء من سكان بعض الأقاليم المكتظة بهم إلى أقاليم أخرى أكثر مواردًا وأقل كثافة سكانية، وذلك بإعطائهم الحوافز المادية أو العينية من أجل إعمار وتطوير تلك المناطق النائية أو غير الملائمة مثل غيرها من مناطق لسكن الإنسان وتلبية حاجته ورغباته، هذه العملية تساعد على نشوء ونمو مدن في تلك المناطق وكذلك على تنمية وتطوير المدن القائمة

فيها، وقد تؤثر بالوقت ذاته في المناطق التي تم نقل بعض سكانها أحيانًا.

وتؤدي السياسة التي يمارسها حكام الدولة أدوارًا غير إيجابية أحيانًا بالنسبة إلى المدن مثل اِتخاذ القرارات غير السليمة لدوافع شخصية أو بسبب تضليل المستشارين أو عدمن كفاءتهم ودرايتهم بما يفعلون، أو من خلال إيجاد حالة الحرب أو افتعالها وتسخير موارد الدولة البشرية والمادية والفكرية للحرب التي كانت وستبقى لعبة شيطانية بيد بعض أعداء البشرية والإنسانية كذلك وكذلك أعداء المدن والتمدن والمدينة، فالمدن تصاب بأمراض عضالية من جراء ذلك وتنمو أحينًا ولكن ليس على نحو سليم معافى، لأن الموارد التي تخصص للحرب سواء في الدول ذات الحكومات الشريرة أو للدفاع عن أو للدفاع عن الوطن في الدول المعتدى عليها أو التي في خطر من الأعداء، تحرم أوجه النشاط البشري الأخرى من الموارد وتحكم عليها بالتخلف، فتعيق نمو وتطور المدن وتصبح نسبة سكان المدن على شكل أرقام جوفاء لان جزءًا كبيرًا من سكان المدن يعيشون نمط حياة غير مدني، وهذا ما يدعى بـ "التمدن الكاذب"، حيث يمكن أن نجد مدنًا رعوية أين تسرح قطعان الماشية ضمن أحيائها، أو مدنًا قبلية من حيث علاقات سكانها بعضهم ببعض أو من حيث نمط حياتهم.

### ٤- توافر الخدمات ومصادر الإمداد والتموين أثره في نمو وتطور المدن:

هناك أهمية كبيرة في حياة المدن تعود لتوافر المؤسسات الخدمية ولحجم الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ونوعيتها، فكلما تنوعت الخدمات التي تقدمها المدينة وزادت من حيث الكم والكيف أضحت المدينة أكثر جاذبية سواء لسكانها أو لسكان بقية المراكز العمرانية، مما يؤدي إلى نموها وذلك

بسبب تعلق سكانها بها من ناحية وقدوم سكان آخرون من خارجها للعيش فيها من ناحية أخرى، والعكس أيضًا صحيح أي عندما تفتقر المدينة لبعض الخدمات أو لأغلبها أو تكون خدماتها متخلفة وغير ملبية لحاجات سكانها الأصليين تصبح منفردة، بل وطاردة للسكان أحينًا، أو قليلة الجاذبية لسكان ضواحيها والأقاليم البعيدة عنها، وذات نمو بطيء أو في حلة تناقص سكاني أحيانًا أخرى.

وهناك مؤشرات كثيرة تستخدم لقياس مدى توافر الخدمات في المدن، وما مدى تطورها وتلبيتها لحاجات سكان هذه المدن، ومن هذه المؤشرات نذكر:

- السكن.
- الخدمات التجارية.
- الخدمات العامة.
- الخدمات التعليمية.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات الترويحية.
- الخدمات الثقافية والرياضية.
- الخدمات المالية.
- خدمات الاتصالات.
- خدمات النقل.



# الفصل الثامن

## المدينة الحديثة والاِقتصاد الحضري

# الفصل الثامن

# المدينة الحديثة والاِقتصاد الحضري

## مقدمة:

يعتبر موضوع الإقتصاد الحضري والدراسات التي تبحث فيه من المواضيع الحديثة جدًا في معظم دول العالم، وقد عرف إنتشارًا منذ بداية الستينات.

يبحث هذا الموضوع في مختلف جوانب إقتصاد المدينة أو النظام الحضري بطرق غير رياضية بإعتماد أسلوب (حل- المشاكل) مع محاولات لإقتراح الحلول الممكنة لسلسة من الأزمات التي تتخبط فيها المدن المعاصرة، وهو ما سنتناوله بالتحليل والتوضيح في هذه المحاضرة.

### ١- المدينة الحديثة:

تتعدد المشاكل الحضرية في مدن العالم في الوقت الحاضر، ويبدو أن الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي يواجهها السكان أكثر تعقيدًا ويصعب معالجتها، فقد إزداد عدد سكان العالم بسرعة خلال القرن الماضي ورافق هذه الزيادة إرتفاع درجة التحضر التي نتج عنها مشاكل خطيرة في مجال النقل داخل المدن والجرائم والسكن والتعليم وتلوث البيئة والحاجة إلى تقديم خدمات عامة متنوعة جدًا، إضافة إلى مشكلة البطالة في المناطق الحضرية.

وبالرغم من إختلاف حدة هذه المشاكل وصفاتها الخاصة، فهي تعتبر عامة وشاملة في كل الدول المتقدمة والنامية، والتي يبدو أنها تتزايد في عددها وحجمها بدلاً من تناقصها.

كان حوالي ١٪ من سكان العالم يعيشون في المدن التي يزيد عدد الساكنين فيها عن مليون نسمة في سنة ١٨٧٠، وقد ازدادت هذه النسبة منذ ذلك الحين بعشر مرات على الأقل، ويبلغ مؤشر الهجرة من الريف إلى المدينة أعلى قيمة له عندما تؤخذ الهجرة إلى المدن الصغيرة.

وتواجه حاليا مدن العالم الثالث مشكلة الضغط السكاني وقد لا يثير الإستغراب بأن سكان بعض مدن أمريكا الجنوبية قد إزداد بمقدار (١٥٠٪) أو أكثر خلال العقد الماضي.

وتتميز دول أوروبا الغربية التي حدثت فيها الثورات الصناعية وفي كثير من الدول بما في ذلك إنجلترا بإستقرار حجم السكان فيها بدرجة معقولة وهناك إحتمال صغير بزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة.

تنحصر المشاكل الحضرية لهذه المجموعة الأخيرة من الدول بالدرجة الأساس في كيفية تلبية حاجات المقيمين الموجودين وإستبدال الخدمات القديمة خاصة السكن الذي سبق وأن شيد للعاملين خلال المراحل الأولى لتطور هذه الدول، ومن ناحية أخرى فإن على الدول النامية أن تخصص إستثمارات كافية لكي تواجه بها الحاجيات الأساسية لمتطلبات المهاجرين المتزايد تدفقهم إلى مدنها لتبني لهم مساكن وتقدم خدمات لم تكن موجودة من قبل. فإذا كانت المشكلة الحضرية في العالم المتقدم مشكلة تخصيص موارد (Resource Allocation) ففي العالم النامي تُصبح مشكلة خلق موارد (Resource Creation).

وقد أشارت Ursula HICKS بأنه لا يمكن إعتبار مشاكل التحضر في العالم الغربي مشاكل مدن: لأنها أكبر من هذا بكثير فهي بالأمرين مرتبطة إرتباطًا وثيقًا بالتجمعات الحضرية المتلاحمة Counurbation وبمناطق المدن الواسعة

Metropolitan areas الموجودة في الوقت الحاضر. و على الرغم من أن الفترة الرئيسية للتحضر قد مضى عليها زمن طويل في انجلترا فإننا لم ندرك أهميتها وما نتج عنها من مشاكل اِقتصادية معقدة وخطيرة بصورة جدية، إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن. وفي الحقيقة أنه فقط خلال السنوات القليلة الماضية تم ضم التجمعات الحضرية الرئيسية خارج مدينة لندن الكبرى في إطار إداري شامل حيث كان الحكم المحلي والسياسات المتبعة في تلك المناطق محصورة بأيدي عدد من السلطات المحلية الصغيرة(١).

لقد تغير الأسلوب التقليدي في تخطيط وتسيير الأنشطة الحضرية بصورة جذرية في العقود الماضية، بعد أن أصبحت المشاكل الحضرية المتوارثة أكثر وضوحًا. ولم تعد المدينة تُعامل على أساس كونها قطعة من الأرض تُقام عليها المصانع والمتاجر والمسارح والمساكن والمنتزهات والطرق بشكل مبعثر، بل أصبحت المدينة تعرف كنظام حي يعيش فيه سكان دائمي الحركة، وأن إدراك هذه المعايير الإنسانية والإجتماعية تمخض عن تطور جديد في مجموعة من الدراسات مثل علم الإجتماع الحضري وعلم النفس الحضري إضافة إلى الإقتصاد الحضري.

## ٢- الاِقتصاد الحضري:

### ٢-١- أهمية علم الاِقتصاد الحضري:

يعد الإقتصاد الحضري أحد الإختصاصات الجديدة السريعة النمو من فروع الإقتصاد، وعلى الرغم من أنه يمكن تتبع أسس هذا الموضوع وتعيين جذوره في دراسات اِقتصاد الأرض الحضرية Land Economy Urban في العشرينيات من

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ٥٩.

القرن الماضي، وما تم دراسته بصورة واسعة عن المشاكل الحضرية في الدول الناطقة بالألمانية في فترة الحرب، فإن الإقتصاد الحضري الحديث يرتبط بصورة أكثر بالإقتصاد الإقليميRegional Economics والذي تفرع عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية، لقد كان الأمريكيين من السباقين بأعمال مبتكرة في هذا الميدان حيث قدم الرواد دراسات عن هيكل المدينة الداخلي لمدن أمريكية نامية ومنها ما قدمه Burgess (١٩٢٥) و Haig (١٩٢٦) و Hot (١٩٣٣) واستمرت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب برفد معظم الدراسات وبالذات ما قدمه Walter Isard (١٩٥٦) وآخرون من دراسات في تطبيقات التحليلات الإقتصادية على القرارات المتعلقة بالموقع ضمن المناطق الحضرية فضلا عن الدراسات الخاصة بنظريات إستعمالات الأرض التي قام بها Lowdon Wingo (١٩٦١) و William Alonso (١٩٦٤)[1].

ومع ذلك لم يعتبر الإقتصاد الحضري كموضوع يجدر الإهتمام به على أعلى المستويات إلا من خلال العقد الماضي، فلم يتم منح شهادة جامعية بهذا الإختصاص الجديد وعلى هذا المستوى إلا في الستينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية (Perllof سنة ١٩٧٣)، كذلك لم يظهر أول كتاب منهجي في هذا الحقل إلا في منتصف هذا العقد وكان في مجلدWiblur Thompson والموسوم بـ"مقدمة للإقتصاد الحضري" في سنة ١٩٦٥، وحتى الوقت الحاضر يعد تدفق الكتب المنهجية عن الإقتصاد الحضري تدفقًا بطيئًا جدا، ويعود السبب في هذا جزئيًا إلى العدد القليل نسبيًا من الإختصاصيين بهذا الحقل مقارنة بالفروع الأخرى من الإقتصاد من جهة، وبسبب المعرفة الحالية

(1) DUMONT G.-F., Economie urbaine: villes et territoires en compétition, Ed LITEC, Paris, 1993, P. 21.

بهذا العلم من جهة أخرى، وفي الحقيقة كان هناك مؤلف واحد أثار مسألة إمكانية إعداد كتاب شامل في هذا الموضوع في ضوء معطيات المعرفة الحالية وهو المؤلف Rasmussen سنة ١٩٧٣، ومقابل الندوة النسبية في الكتب التدريسية بهذا الإختصاص، فقد اِرتفع عدد البحوث عن الظواهر الحضرية اِرتفاعًا كبيرًا في العقد الماضي، وتماشيًا مع الإهتمام المتزايد بالتعرف على آلية عمل المدن والتجمعات الحضرية ظهرت مراكز للبحوث المتخصصة في هذا المجال (مثال عن ذلك مدرسة الإقتصاد في لندن وفي جامعة Bristol)، إضافة إلى المجلات الأكاديمية التي ترصد الإكتشافات الأخيرة كمجلة الدراسات الحضرية والعلوم الإقليمية والإقتصاد الحضري ومجلة الإقتصاد الحضري، بالإضافة إلى تزايد اِهتمام الإقتصاد بالمشاكل الحضرية، وأصبح الإقتصاد الحضري الآن يُشكل جزءً أساسيًا للعديد من الدراسات الأكاديمية في حقول الجغرافيا والإجتماع، كذلك أدخل الموضوع في عدد كبير من الإختصاصات الفرعية الأخرى والأقسام التخصصية للتأهيل في مواضيع ذات العلاقة خاصة بتخطيط و تسيير المدن[١].

## ٢-٢- الأبعاد التاريخية لمفهوم علم الإقتصاد الحضري:

على الرغم من هذا التوسع السريع في الإهتمام بموضوع الإقتصاد الحضري فإنه لم يتم التوصل لحد الآن إلى اِتفاق حول نطاقه. لأن هناك ثلاث مشاكل واضحة تصادفنا عندما نحاول وضع تعريف شامل إجرائي للإقتصاد الحضري.

أولاً، وربما الأكثر أهمية هو اِستحالة دراسة الإقتصاد الحضري بالتعبير الإقتصادي البحث حيث يجب الأخذ في الإعتبار الجوانب التاريخية

(1) POLESE M., SHEARMUR R.، Economie urbaine et régionale, 2e édition, ECONOMICA, Paris, 2005, P. 12.

والسياسية والإجتماعية والتخطيطية والأبعاد الجغرافية للأنشطة الحضرية في دراسة المدن، وبمقتضى طبيعة التكتلات الحضرية يجب أن تمتد لتشمل تخصصات متعددة، وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نركز اِهتمامنا على الأوجه الإقتصادية، ولكن علينا أن نتذكر دائمًا بأنها تتضمن أبعادًا أوسع من ذلك.

ثانيًا، تشكل المدن جزءً من نظام اِقتصادي كبير فمعظم المدن تلعب دورًا مهما في الأنشطة الإقليمية، في حين أن المدن الكبرى تؤثر على مجمل الإقتصاد الوطني (National Economy) وبالتالي فإن العديد من المشاكل الحضرية لا يمكن معالجتها بمعزل عن الظروف المحيطة بل يجب وضعها في محيطها الأوسع.

وأخيرًا، هناك مشكلة تحديد الحدود المادية (Physical Limites) للاِقتصاديات الحضرية والتي هي بالتأكيد أقل تعقيدًا من المشاكل أعلاه بصورة عامة فإن الرأي المتفق عليه هو أن الإقتصاد الحضري يتميز بالتقاربية (Proximity) وبالتخصيص في الإنتاج والتقدم التكنولوجي حسب رأي Hirsch سنة ١٩٧٣، لكن هذا الرأي لا يقدم إلا القليل عن حل مشكلة تعريف الحدود الجغرافية للتجمعات الحضرية، الأمر الذي يجعل المختص بالإقتصاد في وضع صعب مقارنة بأقرانه المهتمين بالمشاكل الاقتصادية الوطنية أو الصناعية.

وفي ضوء هذه الصعوبات، لا تزال هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الإختصاص، فمثلاً قدمMackean سنة ١٩٧٣ تعريفًا عامًا للاِقتصاد الحضري بـ"أنه تطبيق التحليلات الإقتصادية على المعلومات المتطورة ذات العلاقة بالمشاكل الحضرية"(١)، لكن ما يحول دون إمكانية حصر أبعادها، هو صعوبتها وغموض مضامينها.

(1) MACKEAN N., ‹An Outsider Looks at Urban Economics›. Urban Studies PP. 19-37 (February), 1973, P. 20.

وقد تم تطوير أسلوب آخر، والذي يعد أكثر قبولا من الناحية العملية ويُسهل تحديد مختلف مناهج الدراسات الإقتصادية الجامعية قدمه Hugh Nourse سنة (١٩٧٠-١٩٧١) يهتم بتوضيح سبب تأخر الإقتصاديين لفترة طويلة من الزمن للولوج في مشاكل مدننا، والذي ميز فيه بين الإقتصاد الإقليمي والإقتصاد الحضري، والذي سيركز إهتمامه على التحليلات المكانية للأنشطة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في المدن، أما دراسة المدينة ضمن إطار الإقتصاد الوطني فإنها تترك لعلم الإقتصاد الإقليمي، أما الجوانب الكمية في إهتمامات القطاع العام فإنها تترك لعلم الإقتصاد الإقليمي، أما الجوانب المكانية في إهتمامات القطاع العام فإنها سوف تناقش ضمن مفردات الإقتصاد العام الحضري، مثل هذا التمييز قد يكون مفيدًا ومهمًا للأغراض التدريسية، غير أنه لا يخلو من محددات، مع تأكيد هذا الأسلوب على التشديد بين علاقة الإقتصاد الحضري مع الإقتصاد الإقليمي وإقتصاد القطاع العام. لكن بغض النظر عن العلاقات الموجودة بين النشاطات الإقتصادية ضمن المدينة وإعتمادها على بعضها مثل النقل والسكن أو حتى التلوث بأشكاله داخل المنطقة الحضرية (برغم أن نشاطات وفعاليات السلطة المحلية تجعلها تظهر وكأنه لا يمكن فصلها عن القطاع العام الحضري)، فإن دراسة حركة العمال ورؤوس الأموال تبقى ضرورية لغرض تكوين تصور كامل عن كيفية عمل هذه النشاطات والفعاليات داخل المدينة، وبنظرة نقدية فقد رأى بعض الباحثين بأن هذا التعريف الذي وضعه Hugh Nourse يعتبر غير مقبول، وذلك لسبب بسيط وهو محاولته تقييد موضوع يتصف بطبيعة مسهبة، إلا أن الأسلوب الأكثر واقعيًا في هذه المرحلة هو إعتبار أية محاولة نظامية لتطبيق المبادئ في حل المشاكل الحضرية بذاتها إقتصاد حضري، ونعني بالمبادئ الإقتصادية تطبيق

مجموعة من الإستنتاجات المنطقية التي في ظل ظروف وإفتراضات معينة تعطي تفسيرات لسلوك السكان الموجودين في المدينة وتجعل من المستحيل ظهور نظرية عامة في الإقتصاد الحضري في الوقت الحاضر.

وقد حاول هؤلاء الباحثين تبرير موقفهم من هذا التعريف من خلال أربعة (٤) أسباب:

فالسبب الأول يعود إلى أن انجلترا التي ساد فيها لعدة قرون إتجاه قوي ضد التحضر نتج عنه الإبتعاد عن مناقشة المواضيع الحضرية ما عدا السلبية منها. منذ فترة كان الإتجاه يتمثل في قبول المدن على أنها ضرورة إقتصادية غير مرغوب فيها وكان التركيز يتم فقط على المشاكل الأكثر أهمية مثل الزراعة والحياة الريفية، وقد لوحظ هذا في الأولويات التي كتبت عن الإقتصاد والإجتماع وتخطيط المدينة قبل القرن العشرين، حيث عبر Glass في سنة ١٩٧٢ عن رأيه بالآتي: "إن غياب مرجع إنجليزي علمي يبحث في موضوع التحضر كان ناتجًا دون شك عن عدم الإعتراف بالمدينة كضرورة له".

والسبب الثاني هو تباطؤ الإقتصاديين في الإهتمام بالشؤون الحضرية، إذ يكمن ذلك في عدم إعتراف مخططي المدن السابقين بأهمية العلوم الاجتماعية في العملية التخطيطية، فحتى الستينات كان التخطيط الحضري عبارة عن ممارسات عمرانية، وكانت خطة المدينة تتضمن إعداد خرائط لغرض معرفة الكيفية التي بموجبها يجب تطوير نمط إستعمالات الأرض في المدينة، هذا الوضع حال دون المشاركة الفعلية للإقتصاديين والإجتماعيين في وضع السياسات الحضرية، لذلك لم تكن عملية كتابة البحوث الأكاديمية في مشاكل الإقتصاد الحضري مشجعة في ذلك الحين، ويمكن القول بأن هناك إرتباط بين التغير في موقف المخططين والتوسع في الإقتصاد الحضري.

أما السبب الثالث فإن الإقتصاد الحضري يقوم على أساس مبدأ الكفاءة (Efficiency) ومبدأ العدالة (Equity)(١)، وهو ما سمح لعلم الإقتصاد الحضري بأن يركز على وضع قوانين تتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل للموارد، وبعبارة أخرى إنصب الهدف على رفع كفاءة الإنتاج، إن محتوى الإقتصاد الحضري تقترب من الإقتصاد السياسي لأنه يتعامل مع الإسكان وتلوث البيئة والجرائم والتمييز العنصري والفقر والتي لا يمكن معالجة كل منها بطريقة موضوعية صرفة قبل أن يظهر الإقتصاد الحضري كحقل دراسي حيوي، وكان على الإقتصاديين أن يتصوروا إطارًا سياسيًا وإجتماعيًا أوسع يقوموا من خلاله بتطوير نظرياتهم حول المنطقة الحضرية.

يبقى السبب الأخير هو الأكثر وضوحًا، لأن الأساليب الأساسية في تحليل الإقتصاد الجزئي تركز على أسواق المنافسة التامة والحد الأدنى من التدخل الحكومي، ليس فقط ضمن النطاق الحضري بل خارجه كذلك.

### ٢-٣- علم الإقتصاد الحضري والنظرية الإقتصادية:

تتضمن دراسة المدينة دراسة الحيز الجغرافي، لكن النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن لم تعط مجالا لهذا البعد الجغرافي، فهي أعدت بالأساس للتعامل مع محددات الأسعار والإنتاج في مواقع محددة مسبقًا وهذا التأكيد لم يكن يثير أي إستغراب، فخلال الثورة الصناعية كانت الصناعة في انجلترا تعتمد على المواد الأولية المتوافرة موقعيا كالطاقة والمواد الأولية الخام، ويحدد الموقع في الغالب بعوامل جغرافية مسبقا، وبالرغم من إمكانية حصر هذه المشكلة من خلال تعديل بعض

(1) GHINITZ B., Urban Economies: New Approaches›. In Regional Economic Development, ed D.J. Firestone (University of Ottawa Press), 1974.

المفاهيم الأساسية في نظرية الموقع كان تعامل المسافة بدلالة الكلفة لعملية الإنتاج أو الإستهلاك، فإن صعوبة معالجة المشاكل الأخرى تبقى قائمة.

إن شطرًا كبيرًا من التحليلات الإقتصادية الكلاسيكية الحديثة تم صياغته بإفتراض وجود أسواق المنافسة التامة والتي مفادها أن جميع المنتجين والمستهلكين يتمتعون بمعرفة تامة بجميع الأسعار ونشاطات بعضهم البعض، وعدم قدرة أية منشأة بمفردها في التأثير على السعر السائد، وتتم التبادلات (المتاجرة) بكل أشكالها على أساس الأسواق المفتوحة بحيث يتحمل المنتج إجمالي الكلفة لنشاطاته ولا يلحق المستهلك أي ضرر نتيجة للتلوث أو الضوضاء من دون أن ينال تعويضًا عن ذلك، وأكثر من ذلك فإن هذه التحليلات تفترض أن المؤسسات تحاول دائما رفع الأرباح ويحاول المستهلكون تعظيم الرفاهية وأن كل وحدة إقتصادية غير قابلة للتجزئة ويمكن لها أن تنتج وأن تستهلك.

في مقابل ذلك نجد أن الإقتصاد الحضري هو علم غير تام، يتميز بالوفورات الخارجية الواسعة الإنتشار (أي التكلفة والمنافع التي لا تنعكس في الأسعار التي تشتري وتباع بها السلع)، إن وجود هذه الوفورات الإقتصادية تجعل من الصعب إن لم يكن مستحيلا تخصيص الموارد الإقتصادية بصورة مثلى، أضف إلى ذلك أن الإستثمارات تميل إلى الضخامة وغالبًا ما تتسم بوفرات الحجم التي تجعل التحليل الحدي التقليدي غير ملائم، إن الإفتراضات المتصلة عمومًا بالتحليل الاقتصادي الجزئي المتعارف عليه لمواجهة المشاكل مثل الدخول المتماثلة لجميع الأسر ذات المنفعة المتوحدة ومردودات الحجم الثابتة التي لا يمكن تطبيقها على الإقتصاد الحضري.

وفي الواقع فإن سمة الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر أحسن السمات الفريدة

في الإقتصاد الحضري، ممكن تطبيقها هنا فقط في حال خرق جميع هذه الإفتراضات، فالإفتراضات الرئيسية للتحليلات الكلاسيكية الحديثة تعتبر إفتراضات عالم خيالي ذات تحركات خالية من العقبات وذات معرفة تامة بأحوال السوق وهي إفتراضات لا تنسجم مع واقع إقتصاد المدينة الحديث والواسع.

### ٢-٤- علم الإقتصاد الحضري ونظرية الموقع الإقتصادية:

كل هذه المشاكل الحضرية الكثيرة التي عجزت التحليلات الكلاسيكية الحديثة في حلها، أدت إلى ظهور نظرية إقتصادية عن الموقع (Location Theory) في المجالات التي لها علاقة كالإقتصاد الإقليمي بهدف توفير قواعد نظرية في مجال الإقتصاد الحضري الحديث، وبشكل متزامن مع ظهور التحليلات الإقتصادية المكانية، فقد ظهرت أساليب جديدة لتقييم الإستثمارات تعتمد على مبادئ نظرية فائض المستهلك مثل تحليل الكلفة-المنفعة التي مكنت المحليين من أن يأخذوا في الإعتبار وبشكل جدي تحقق الوفورات الإقتصادية الخارجية، ويُعبر فائض المستهلك كمفهوم عن رفاهية المستهلك من المنافع التي يحصل عليها نتيجة الإستهلاك فوق الأسعار الحقيقية التي يتحملها عند إقتنائه للسلع.

وقد مكنت هذه الأدوات أي الأساليب الجديدة والفعالة من حدوث تقدم في دراسة الإقتصاد الحضري، لكن تعقيد الحياة الحضرية حالت دون الإستخدام الواسع للأساليب الرياضية المعقدة في خلق نظرية عامة عن الإقتصاد الحضري، ولحد الساعة فإن النماذج الرياضية قد أثبت عدم قابليتها في تجسيد الأبعاد الأخرى لاقتصاد المنطقة ، إضافة إلى ما طرحه Lowdon WINGO (سنة ١٩٦١) خلال قرن مضى من أن العديد من العوائل التي تؤثر

على النشاطات الإقتصادية أنها غير قابلة للقياس الكمي أو أنها غير ملموسة، وأن أي محاولة لبناء نموذج رياضي شامل ستتضمن حتمًا عددًا كبيرًا من المتغيرات التي لا يمكن الإستغناء عنها أو حذفها، وأخيرًا فإن النماذج تستند على المفهوم، وليس على قوتها في التنبؤ للمستقبل فقط وهكذا فهي لا تنفع متخذي القرار والمسئولين عن مستقبل الإقتصاد الحضري إلا قليلاً(١).

**٢-٥- علم الإقتصاد الحضري وتخطيط المدن:**

يعتبر تخطيط المدينة موضوع واسع جدًا، وتم تعريف التخطيط الحديث كعملية مستمرة تهدف عن طريق البحث إلى ابتكار طرق ملائمة للسيطرة على النظام الحضري، وأنه عن طريق مراقبة التأثير يمكن الاطلاع إلى أي مدى كانت السيطرة فعالة وإلى أي مدى ستحتاج فيه إلى تحويرات لاحقة.

هذه النظرة إلى التخطيط تختلف كليًا عن الطريقة التقليدية القديمة التي تتضمن وضع خطة خرائطية، تصور لنا النمط المستقبلي لاستعمالات الأرض ستحدث عبر فترة زمنية معينة، وهذا التغيير يعتبر جديدًا وقد حدث في الخمس عشرة سنة الأخيرة أو ما يقارب ذلك.

ويعتبر الدور الذي بدأ يلعبه على الاقتصاد في نهج التخطيط الحضري حديثًا نسبيًا أيضًا، ولقد عبّر العديد من المخططين العمرانيين في السابق عن عدم ثقتهم بصورة عامة بالمبادئ والمذاهب الاقتصادية، فقد صرح ديفيد دونسون David DONNISON سنة ١٩٧٢ موقف هذه الجماعة بما يلي: "كان تخطيط المدن لا يعتبر ضمن إطار الاقتصاد بل أنه كان ضد المبادئ الاقتصادية، ولقد رفض باتريك أبريرومبي Patrick ABERCROMBE الفكرة

(1) AYDALOT P., Economie régionale et urbaine, Economica, Paris, 1985, P. 153-154.

بأن الاقتصادي يعمل بطريقة مهمة ويتكلم عن قانون العرض والطلب وحرية الأفراد". إن قسما من هذه المعارضة للاقتصاديين كان يتسم عن سوء الفهم المشترك بين المخططين الذين رأوا أن علم الاقتصاد هو كشكل ضيق جزئيًا من علم الرياضيات، بدلاً من أنه طريقة لحساب الموارد وكوسيلة لصنع القرار عند مواجهة سياسات بديلة، وظلت هذه الحالة قائمة بسبب موقف الكثير من الاقتصاديين الذين رأوا أن المخططين كالمتطفلين يتدخلون بالقوى الاقتصادية الطبيعية أي العرض والطلب.

وفي أوائل الستينات لم يرحب بفكرة اقتران الاقتصاد بالعملية التخطيطية عندما أخذت تتراكم فيها الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى حد أصبح إبعاد الاقتصاديين عن العملية أمرًا مستحيلا، فحجم وطبيعة تداخل العديد من المشاكل الحضرية خصوصًا تلك المتعلقة بالنقل، التي اقترنت بالتفاعل الكبير بين القطاع الخاص والعام في أمور الاقتصاد الحضري، أكدت على ضرورة عدم تجاهل الاعتبارات الاقتصادية عند التحضير لمخطط أية مدينة وأن دمج التحليل الاقتصادي بالعملية التخطيطية أصبح أمرًا ضروريًا بعد سنة ١٩٦٨ عندما صارت السلطات المحلية مضطرة لتقديم خطة هيكلية تضم أهدافًا وإستراتيجيات تخطيط بديلة مع تقييم للمقترحات النهائية.

في نفس الوقت الذي بدأ فيه المخططون يدركون الدور الهام الذي يجب أن يلعبه الاقتصاد في عملهم، بدأ الاقتصاديون كذلك ينظرون إلى التخطيط العمراني نظرة مختلفة، فأصبح من المسلم به أن التحليل الاقتصادي المألوف لم يصلح للتطبيق في محيط يتسم بوجود الوفورات الخارجية، وعدم قابلية الانقسام والقوى الاحتكارية ووجود السوق غير التام سيحول دون توزيع أمثل للموارد ما لم تكن هناك درجة من التدخل الحكومي المباشر. لقد أدرك

الاقتصاديون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنسيق العديد من القرارات الخاصة بالأفراد ضمن الاقتصاد الحضري لضمان رفاهية أعظم للمجتمع هي في تخطيط فعال لمعظم النمو الحاصل في المدينة، وان توزيع الموارد لن يكون الأمثل دون درجة كبيرة من التخطيط العمراني.

وقد أضاف ظهور القطاع العام بصورة واسعة في القطاع الحضري سببًا آخر للتوسع الحضري في التخطيط الحضري. فإن كثير من الخدمات التي جهزتها الدولة تم توفيرها بشكل مجاني أو بأسعار غير مرتبطة بالتكلفة، وبناءً على ذلك فهي تتطلب إيجاد طريقة ما لتقدير الكمية الواجب توفيرها للسكان، وهنا تظهر الحاجة لشكل من أشكال التخطيط المباشر وهذا لا يلغي أهمية على الاقتصاد الذي لا يزال مطلوبًا لغرض تقييم المقترحات التخطيطية البديلة.

**يمكن للاقتصادي أن يساعد المخطط بصورة مفيدة بعدة طرق:**

- يمكن أن يقدم نظامًا للاسترشاد يعكس رغبات المستهلكين بالنسبة للموارد الاقتصادية المتوافرة، وبهذه الطريقة يستطيع الاقتصادي أن يكون كالمراقب، فيشير إلى الخطط الطموحة جدًا التي لا تتوافر لها الموارد الاقتصادية المطلوبة.
- يكتسب الاقتصادي أدوات وخبرات يمكن أن يعالج بها مشاكل تخطيطية معينة، وقد يكون قادرًا على اقتراح حلول اقتصادية كفؤة أكثر وأن لا يكون قد تم التغاضي عنها إذا تم اعتبار السيطرة المادية فقط، والتي بطريقة أخرى سيجري تفحصها ودراستها عند دراسة المحددات الطبيعية.
- يمكن للاقتصادي أن يساعد في عملية صنع القرار عن طريق استخدام

الأساليب المتخصصة في تقييم الاستثمارات فيمكنه أن يساعد في ضمان كون الخطط المقبولة في نهاية الأمر هي الأكثر ملاءمة، فالاقتصادي يتصرف كحلقة وصل بين أولئك الذين يقومون بتطوير وتحضير الخطط وبين أولئك الذين يكونون مسئولين عن تخطيط الأموال العامة من الحكومة، وأنه بوساطة ترجمة الخطط العمرانية إلى مصطلحات المالية، يتصرف الاقتصادي كوسيلة بين هاتين الجماعتين.

ويكمن الدور الرئيسي للاقتصادي في عملية التخطيط الحضري في الوقت الحاضر في إنجاز التقييم النهائي للاستراتيجيات البديلة الموضوعة من قبل المخططين، فهو مسئول عن اختيار أهم مجموعة للاستثمار والسياسات، وبسبب أهمية هذا الجزء من الإجراءات التخطيطية كان هناك رغبة في الحفاظ على العملية الاقتصادية النهائية بصورة مستقلة عن بقية مراحل إعداد الخطط، فتكون مرحلة التقييم الاقتصادي آخر مراحل العملية كلها، في حالة الخطط الصغرى يمكن تبرير هذه الفكرة، لكنه عند الممارسة التخطيطية الحضرية الكبرى يجب على الاقتصادي أن يوجد دائمًا لعرض المساعدة في التخلص من أو إزالة البدائل غير الواقعية في المراحل المتقدمة من العملية التخطيطية، وبصورة عامة يساعد الاقتصاد المخطط في دراسة ما تعنيه مسودات الخطط المختلفة من وقائع وحقائق اقتصادية[١].

## ٣- إشكالية علم الاِقتصاد الحضري وفروعه:

مما سبق، كيف يمكن للاِقتصادي أن يُساهم في المناقشات التي تدور حول الأمور الحضرية؟ فبدلاً من محاولته اِستحداث نظرية شاملة تضم كافة مجالات

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، الإقتصاد الحضري: نظرية وسياسة، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٨، ص. ٢٨١- ٢٨٢.

إقتصاد المدينة يتعين عليه أن يعتمد على ما أسماه Needhman (سنة ١٩٧٤) بالأسلوب الجزئي (Partial Approach) الذي يعني أن المحلل يفترض علاقات معينة داخل النظام الإقتصادي مقابل إخضاع علاقات أخرى للتغير، بإستخدام أساليب العرض والطلب الكلاسيكية الحديثة التي تتمحور حول حل المشاكل بدلاً من إعداد تحليلات شاملة لها، ومع ذلك فهو يظهر في الوقت الحاضر وكأنه الطريقة العملية الوحيدة التي تعترف بوجود الإقتصاد الحضري.

وبقبولنا لضرورة إستخدام هذا الأسلوب، فإنه لا يزال يساعدنا في إجراء تمييز واضح بين:

- الإقتصاد الكلي الحضري (Urban Macroeconomics)
- الإقتصاد الجزئي الحضري (Urban Microeconomics).

فالأول يهتم بالمشاكل التي تخص المدينة كلها وعلاقتها مع الإقتصاد الإقليمي والوطني، والتي تعتمد على أساليب الملائمة الإقتصادية عند التعامل مع المشاكل الخاصة بالنمو الحضري.

أما الثاني فيهتم بصورة أساسية بالمشاكل الداخلية للمدينة، ويعتمد أساسًا في تحليلاته على نظرية الأسعار، فالإقتصاد الجزئي الحضري قد نشأ ليتعامل مع نشاطات الأفراد، الأسر والمنشآت، ويمكن أن يسلط الضوء أيضًا على القرارات الخاصة بالموقع وميكانيزمات عمل الأسواق الحضرية الخاصة بالأرض والنقل والسكن(١).

يختلف الإقتصاد الجزئي الحضري عن الإقتصاد التقليدي الجزئي الكلاسيكي الحديث من عدة جوانب، فهو يتعامل مع معامل المسافة الذي يؤثر

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٢٤.

على عدة قرارات، كذلك تأثير العوامل الإحتكارية التي تعتبر فعالة حتى في حالة المدن الصغيرة.

وأخيرًا فإن الإقتصاد الجزئي الحضري يعترف ضمنيا بالدور الأساسي الذي يلعبه القطاع العام في مناطق المدن الكبرى خاصة أهمية الحكومة المحلية في مجال تخطيط المواقع الصناعية والسكنية وتوفير الخدمات الإجتماعية.

## خلاصة:

يعتبر الإقتصاد الحضري من العلوم الحديثة التي بدأ الإهتمام بها منذ مطلع الستينات، أين بدأت تتراكم بالمدن العديد من العديد من المشاكل الحضرية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

وهو مرتبط بالإقتصاد الإقليمي لأنه متزامن مع ظهور التحليلات الإقتصادية المكانية، ورغم التوسع السريع بموضوعه إلا أنه لم يتم التوصل إلى إتفاق حول تعريف موحد له، دون أن ننفي بأن هناك محاولات عديدة لتعريف هذا الإختصاص.

يقوم الإقتصاد الحضري على أساس الأنشطة الإقتصادية بالمدينة، ويتميز بالوفورات الخارجية الواسعة الإنتشار، والتي ساهمت في حدوث تقدم سريع في دراسة الإقتصاد الحضري، وجعله ينقسم إلى فرعين رئيسيين هما:

- الإقتصاد الكلي الحضري.
- الإقتصاد الجزئي الحضري.

# الفصل التاسع

## الأساس الاقتصادي للمدن

# الفصل التاسع

# الأساس الاقتصادي للمدن

## مقدمة:

يشكل الإقتصاد قاعدة أساسية للمدن، ويعتبر الحجم السكاني اِنعكاسًا مهمًا للتركيب الوظيفي وعدد الوظائف التي تقدمها هذه المدينة، وعليه فإن أي تغيير في أحجام المدن هو اِنعكاس لمختلف التغيرات التي تحدث في وظائف المدن[١].

المدن لا يمكن أن تعيش لذاتها، وإنما تخدم المناطق الأخرى المحيطة بها (الظهير) الذي يمكن أن نطلق عليه تسمية "إقليم السوق" والذي تنشأ بينهما علاقات متبادلة، تتحدد درجة تلك الأنشطة الاقتصادية التي توفرها المدينة من نوعية متخصصة وذات درجة مركزية عالية بحيث تسوق معظمها أو جميعها إلى الإقليم المحيط بها، سميت تلك الفعاليات بالفعاليات الأساسية لكونها تجلب دخلاً إلى المدينة يساعد على تطورها ونموها الاقتصادي والمعاشي، أما إذا كانت تلك الأنشطة الاقتصادية تقدم لسكان المدينة نفسها، بحيث تؤدي إلى خدمتهم أو توفير ما يحتاجون إليه من بضائع فإنها تسمى بالفعاليات غير الأساسية، وذلك لكونها لا تجلب دخلا إلى المدينة من خارج حدودها، ورغم أهميتها إلا أنها لا تعمل على تطوير المدينة لكونها لا تزيد من دخل المدينة[٢].

---

(1) LABORDE P., Les espaces urbains dans le monde, 2e édition NATHAN, Paris, 1997, P. 115.

(٢) صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠، ص. ٢٠٩.

تندرج هذه العلاقات ضمن إقتصاديات المدن وبالنماذج والنظريات الاقتصادية التي تساعد على تفسير عملية نمو المدن وتطورها.

وفي ما يلي سنتطرق إلى دراسة المفاهيم الإقتصادية وأثرها على نمو المدن وتطورها.

## ١- أهمية دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة:

تعتبر دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة ذات أهمية كبيرة في تخطيط المدن، والتعرف على الأنشطة الاقتصادية بها وكذلك علاقاتها الاقتصادية من حيث الخدمات والسلع مع أقاليمها، ويمكن حصر هذه الأهمية فيما يلي:

- التعرف على الروابط التي تخلقها الأنشطة الاقتصادية بين المدينة وإقليمها بشكل تفصيلي يظهر الجوانب الإيجابية التي تستثمر للاستفادة منها لتطوير مردودات الأنشطة الاقتصادية، والسلبية للعمل على تلافيها أو معالجتها، ويتم ذلك وفق تصور أن الدولة هي عبارة عن حلقات متداخلة أو متكاملة بين المدن وأقاليمها التي تمثل الأرياف والقرى جزء منها، ولهذا فعن طريق دراسة هذا الجانب يمكن التعرف على عدد العمال الذين يسدون حاجة سكان المدن وغيرهم الذين يقومون بخدمة خارج حدود تلك المدن.
- تسمح الأنشطة الاقتصادية الأساسية للمدينة بالعمل على تطوير المدينة كونها تجلب الدخل إليها من خارجها، حيث يمكن الاستفادة من هذا الدخل الخارجي ضمن خطة محكمة في نمو الاقتصاد الوطني.
- يمكن التمييز بين عدد من المدن على أساس الاختلاف في نسب الفعاليات الأساسية إلى غير الأساسية، وبذلك نتمكن من قياس الدور

الذي تقوم به المؤسسات على اختلاف أصنافها بصورة منفردة في الحركية الاقتصادية للمدينة[١].

- يسمح هذا المفهوم بدراسة وتقدير نمو سكان المدن والمناطق الحضرية في المستقبل والتنبؤ عن المتطلبات التي تحتاجها الأرض للاستعمالات الحضرية المتنوعة، إذ أن التعرف على العلاقة بين الفعاليات الأساسية وغير الأساسية، وهي التي تحد نسبة الأساس الاقتصادي للمدينة، والتي يمكن من خلالها معرفة توزيع اليد العاملة بين كلا الفعاليات.

## ٢- مفهوم الاِقتصاد الأساس وغير الأساس:

من الأسباب الرئيسية للتفاعل المكاني والاِتصال والعلاقات التي تحدث بين المدن، الحركة بجميع أشكالها هو تخصص المدن في أنشطة ووظائف مختلفة، الأمر الذي يوّلد أنماط الحركة والاِتصال، كما يؤدي كذلك إلى تقسيم العمل مكانيا.

تعتبر المدن مراكز تبادل السلع والخدمات فيما بينها، وحتى تعيش المدينة يجب أن تُصدر جزءًا من إنتاجها إلى الخارج من أجل الحصول على عائد لسد حاجيات سكانها وكذلك من أجل الحصول على المواد الخام اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، إلا أن المدينة لا تصدر جميع ما تنتجه داخلها، وإنما يستهلك جزءًا مما تنتجه داخلها، وبالتالي فإن هذا الجزء المستهلك محليًا لا يُمثل دخلاً للمدينة من الخارج، وإنما الجزء الذي يُصدر خارج المدينة هو الذي يشكل دخلا إضافيًا من خارجها.

إن هذا التمييز بين ما ينتج داخل المدينة من سلع وخدمات ويُصدر خارج

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٢١١.

حدودها، وبين ما ينتج في المدينة ويستهلك داخلها يُشكل أساسًا للتمييز بين مفهومي الإِقتصاد الأساس وغير الأساس.

**٢-١- معنى الاِقتصاد الأساس وغير الأساس:**

يجب أن تنمو المدن وليس لتعيش، وبالتالي لا بد أن تبيع المدينة جزءً مما تنتجه من سلع وخدمات خارج حدودها، وكلما زاد حجم السلع والخدمات التي تصدر خارج حدود المدينة، كلما كان حجم الدخل الذي تحصلت عليه أكبر، وبالتالي تصبح المدينة أكثر حيوية ويكون معدّل نموها أكبر.

يمكن تقسيم اِقتصاد المدينة إلى قسمين:

- اِقتصاد أساس: أي الاِقتصاد الذي يُساهم في تشكيل المدينة وهو المسئول عن نموها.
- اِقتصاد غير أساس: يشير إلى السلع والخدمات التي تساهم في خدمة المدينة، والتي تنتج دخلها وتستهلك محليًا.

وبالتالي:

النشاط الكلي للمدينة = أنشطة أساسية + أنشطة غير أساسية

مجموع دخل المدينة = الدخل الناتج عن الأنشطة الأساس + الدخل الناتج عن الأنشطة غير الأساس

تظهر العلاقة بينهما في شكل نسبة، فإذا كان نصف دخل المدينة يأتي من أنشطة أساس، فإن نسبة الاِقتصاد الأساس لغير الأساس تكتب على الشكل التالي: (١ : ١)، ولو كان ربع دخل المدينة ينتج عن الاِقتصاد الأساس تكتب نسبة الاِقتصاد الأساس لغير الأساس على الشكل التالي: (١ : ٣)، يُشير

المكون الأول للاِقتصاد الأساس والمكون الثاني للاِقتصاد غير الأساس.

**٢-٢- تقدير الاِقتصاد الأساس وغير الأساس:**

يعتبر الاِعتماد على الدخل أمرًا صعبًا نظرًا لندرة البيانات الإحصائية، لذلك يُعتمد على حجم التشغيل الكلي في المدينة الذي يساوي مجموع حجم التشغيل في الاِقتصاد الأساس وحجم التشغيل في الاِقتصاد غير الأساس[1].

٢-٣- أهمية نسبة الاِقتصاد الأساس لِـ غير الأساس:

يمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي:

- يؤكد هذا المفهوم على العلاقات والروابط الاِقتصادية بين المدن والأقاليم، إذ يختلف التركيب الاِقتصادي للمدينة عنه في الإقليم بشكل عام، وقد يختلف القطاع الاِقتصادي الأساسي للمدينة عنه في الدولة ككل، وربما أن النشاط الأساسي هو المهم لعملية النمو، فإن تحديد هذا النشاط يعتبر مهما للتمييز بين أنواع المدن والأقاليم.
- يجعل المفهوم موضوع تصنيف المدن، حيث تعتبر الأنشطة الأساس عن الروابط بين المدن والأقاليم المحيطة بها، وبالتالي فإن تحديد هذه الأنشطة يقدم أساسًا أكثر واقعية لتصنيف المدن حسب تخصصها الوظيفي.
- يقدّم المفهوم أساسًا لتصنيف المؤسسات الفردية، فعلى سبيل المثال قد تعمل مؤسسات في صناعة معينة إلا أنه وبسبب موقع أسواقها، فقد تعتبر الصناعة التي تقع أسواقها خارج حدود المدينة ضمن الاِقتصاد الأساس وتعتبر الصناعة الثانية ضمن الاِقتصاد غير الأساس.

---

(١) كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، ص. ٢٤١.

## ٣- مفهوم الأثر المضاعف:

يشكل المضاعف جزءً مهما في عملية النمو الحضري، ويعتمد مفهوم "الأثر المضاعف" على حركة الأموال الدورانية بين المدن في النظام الحضري أي مجموعة المدن في الإقليم أو الدولة.

يمكن توضيح الأثر المضاعف كما يلي:

إذا إفترضنا وجود نقطة توازن أو تعادل بين الدخل الذي يدخل المدينة وبين النفقات التي تدفعها المدينة، وتم بعد ذلك تأسيس مصنع جديد في المدينة، وقد انفق في إنشاء هذا المصنع ٣ ملايين دولار، يدفع جزء من هذا المبلغ رواتب الموظفين والعمال، فيتبع ذلك زيادة في النفقات المحلية للمدينة لأن جزء من دخول العمال والموظفين سوف ينفق للحصول على سلع وخدمات من المدينة، وعليه سيعود جزء من مدخولهم إلى إقتصاد المدينة نتيجة لإستهلاكهم.

فنتيجة لتأسيس المصنع في المدينة سوف تحدث دورات متعاقبة لزيادة الدخل والنفقات في المدينة، وسيعمل المصنع من خلال هذه الدورات المتعاقبة على مضاعفة نفسه في الإقتصاد المحلي، وفي نفس الوقت تُسحب مبالغ من الأموال من إقتصاد المدينة، إما بواسطة التوفير أو بواسطة دفع الضرائب وشراء المستوردات من خارج المدينة، وسوف تصل المدينة في النهاية إلى نقطة يحدث فيها تعادل بين ما يدخل المدينة من دخل وما ينفق فيها، فعندما يصل حجم الأموال الخارجة من المدينة إلى ٣ ملايين دولار يتوقف الأثر المضاعف.

وخلال هذه العملية فإن نمو دخل المدينة من خلال إنشاء المصنع الجديد

يتزايد بكميات غير محدودة، فإذا اِفترضنا أن النمو في الدخل وصل إلى ٤،٢ مليون دولار، فإن قيمة المضاعف تساوي ١،٢ مليون دولار نتيجة لدوران الأموال عدة دورات في اِقتصاد المدينة.

### ٣-١- الاِقتصاد الأساس للمضاعف:

إن عملية حساب المضاعف اِعتمادًا على الدخل والنفقات في النظام الحضري معقدة جدًا، ويزيد من صعوبة هذه العملية عدم توفر المعلومات اللازمة عن حركة الأموال.

ونتيجة لذلك فقد تمت محاولات لحساب مضاعفات بسيطة باِستخدام أرقام تتعلق بحجم التشغيل، وكانت أسهل هذه المحاولات تلك التي تعتمد على نسبة الاِقتصاد الأساس لغير الأساس في المدن، فإذا اِفترضنا أن العلاقة بين نسبة الاِقتصاد الأساس لغير الأساس ثابتة، فإن زيادة في النشاط الأساس بمقدار معين تؤدي إلى زيادة في حجم التشغيل الكلي تساوي مجموع مكوني النسبة مضروبًا في الزيادة.

فإذا كانت نسبة الاِقتصاد الأساس لغير الأساس تساوي (١ : ٣) فإن زيادة ١٠ وحدات في الاِقتصاد الأساس تؤدي إلى زيادة تساوي ٤٠ وحدة في حجم التشغيل الكلي في المدينة أو ١٠ × ( ١ + ٣) = ٤٠ وقد عرفت هذه بمضاعف أساس التصدير أو باِسم مضاعف الاِقتصاد الحضري.

ويعتمد صدق هذا الشكل من المضاعف على اِفتراض أن حجم التشغيل في الاِقتصاد غير الأساس يتأثر بحجم التشغيل الكلي في المدينة.

حجم التشغيل في القطاع غير الأساس = حجم التشغيل الكلي × $NBE = V(TE)$

$$NBE = (TE)\ V$$

حيث: NBE: حجم التشغيل في القطاع غير الأساس.

TE : حجم التشغيل الكلي.

V : مؤشر للعلاقة بين الإقتصاد الأساس وغير الأساس ومجموع التشغيل الكلي في حالة نسبة الإقتصاد لغير الأساس تقدر بـ ١ : ٣، تكون قيمة V = ٣/ ٤ = ٠,٧٥

تُعاد كتابة المعادلة كما يلي:

$$TE = \frac{1}{V} (NBE)$$

$$TE = \frac{1}{1 - V} (BE) = m\ (BE)$$

حيث أن m = ٤ (١ + ٣) في المثال السابق، وهي تمثل المضاعف m.

m = ٣ + ١ = ٤

ويربط مكون الإقتصاد الأساس مع مكون النشاط الكلي، كما أن V تربط المكون غير الأساس بمجموع التشغيل وما يتضمنه أن التغير في حجم التشغيل الأساس يؤدي إلى تغيير في حجم التشغيل الكلي(١).

**٣-٢- أهمية الأثر المضاعف:**

يفيد الأثر المضاعف في :

- التوقع المستقبلي لنمو الأنشطة في المدينة: حيث إستخدم بعض الباحثين مضاعف الإقتصاد الأساس من أجل التوقع المستقبلي لنمو الأنشطة في

---

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٠-٢٢١.

مدينة ما، وتطبيق المضاعف المشتق من نسبة الإقتصاد الأساس لغير الأساس المحسوبة من خلال التركيب الصناعي، فإنه يمكن التنبؤ بأثر النمو في قطاع الإقتصاد الأساس على النشاط الكلي في المدينة.

- حساب الحجم السكاني المستقبلي للمدينة: إذ يمكن الإستفادة من مضاعف الأساس في حساب حجم السكان للمدينة في المستقبل، فإذا أقيمت مؤسسة جديدة في مدينة ما، وبلغ مجموع العاملين في قطاع الأساس ٢٠٠٠ عامل، وكانت نسبة الإقتصاد الأساس لغير الأساس تساوي ١ : ٢،٥، فهذا يعني لأنه يعمل في قطاع الإقتصاد الأساس ٢٠٠٠ عامل وفي قطاع غير الأساس ٥٠٠٠ عامل ويكون المجموع ٧٠٠٠ عامل، يعني ذلك دخول ٧٠٠٠ عامل إلى المدينة، فلو اِفترضنا أن نصف هؤلاء العمال متزوجين، وبِافتراض أن معدل حجم الأسرة في الإقليم ٣،٢ فردًا أي ٢،٢ معالاً، فهذا يعني أنه سيضاف أيضًا إلى سكان المدينة ٣٥٠٠ × ٢،٢ = ٧٧٠٠.

إذن ٧٧٠٠ + ٣٥٠٠ = ١١٢٠٠ بالإضافة إلى النصف الآخر وهو ٣٥٠٠ عامل، سيكون قد دخل المدينة ١٤٧٠٠ شخص، وبالإضافة إلى حجم السكان فيها، وستؤثر هذه الزيادة في حساب الاِحتياجات إلى مساكن وخدمات...

- يندرج في عملية تخطيط المدن: يعتبر أمرًا مرغوب في عملية التخطيط للمدن، فمعرفة حجم التشغيل في المؤسسات الجديدة من أجل الأخذ بعين الاِعتبار ما يحتاجه هؤلاء وأسرهم من خدمات ومرافق إضافية في المدينة، ويمكن أن يقدم تطبيق مفهوم الإقتصاد الأساس مساعدة مهمة في هذا المجال.

## ٤- طرق قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية:

من أجل قياس الفعاليات الأساسية وغير الأساسية في مدينة ما، والتفريق بينهما تستخدم العديد من الطرق التي ابتكرها الباحثون الذين اهتموا بهذا المفهوم الاقتصادي وحاولوا تطويره وتطبيقه بما يخدم المجالات التخطيطية العملية معتمدين في طرقهم على العديد من المعايير.

ويمكن ذكر أهم تلك الطرق فيما يلي:

### ٤-١- الطرق الوصفية التقليدية:

لعل أهمها نذكر:

**نظرية توافر الأيدي العاملة:**

تمثل هذه النظرية إتجاهًا يربط عملية نمو المدن بالتطور الإقتصادي الذي يحدث نتيجة التصنيع في مناطق ريفية بالإعتماد على الأيدي العاملة المتوافرة.

وتقدم نظرية الإقتصاد الأساس وسيلة بسيطة نسبيًا، من أجل توقع النمو الكامن للمدن في المستقبل، كما تقدم تفسيرًا لتقييم آثار أنشطة محددة على الإقتصاد المحلي، وقد أثارت نقاط الضعف المتعلقة بمحدودية هذه النظرية وعدم ثباتها تساؤلات تتعلق بأهميتها كوسيلة لعملية التخطيط.

لذلك طرحت فلسفة بديلة لنظرية الإقتصاد الأساس من أجل تفسير النمو الحضري والتطور الإقليمي، عرفت بنظرية توافر الأيدي العاملة، تعتمد أساسًا نظريًا، وأمكن إشتقاقها من نموذج تجارة دولية، حيث يعمل تجمع العمال في هذا النموذج قطب جذب يؤدي إلى النمو والتطور.

وتعتمد هذه النظرية على فرضية أن التشغيل في الصناعة ينمو بسرعة في

مناطق تتميز بمعدلات أجور منخفضة، ويعمل جزء صغير من الأيدي العاملة في الصناعة، وإذا أقيمت صناعة جديدة في هذه المنطقة، فإنها تدفع أجور العمال أعلى من الأجور التي كانت تدفع لهم سابقًا، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل الدخل لدى الأفراد، مما يشجع على قدوم عمال (وهجرتهم) إلى هذه المنطقة للإِستفادة من الأجور المرتفعة بسبب الصناعة الجديدة، مما يضيف بعدًا جديدًا لعملية النمو في هذه المنطقة.

وتتميز نظرية توافر الأيدي العاملة بتوفير جانب آخر يتعلق بأن أصحاب المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال يرغبون في اِستثمار رؤوس أموالهم في مناطق تتميز بأجور منخفضة بسبب إمكانية حصولهم على أرباح عالية[١].

إن نظرية توافر الأيدي العاملة للتطور الإقتصادي لا تبين أهمية الإقتصاديات المختلفة التي تقدمها الحواضر الكبرى، وقد وُجه نقد لهذه النظرية يتعلق بهذه النقطة، حيث الصناعات التي تتجه للمناطق الريفية وهي الصناعات التي لا تدفع أجورًا عالية في العادة، كما أن الأنشطة التي تفضل المواقع النامية غالبًا ما تكون صغيرة وأرباحها صغيرة.

ويظهر أن الصناعات التي تعمل على التطور والتنمية تقوم بإنتاج سلع ومنتوجات يزداد الطلب عليها مع زيادة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى اِستمرار العملية، أي عملية النمو مع التطور الصناعي. وعادة فإن المناطق المتخلفة التي تتوافر فيها أعداد كبيرة من الأيدي العاملة تجذب صناعات لا تستجيب لزيادة الدخل، وبالتالي فإنها لا تتطور مع مرور الزمن وتعمل هذه الأنشطة على كبح الصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في الركود المستقبلي بسبب عدم إيجاد نمو إضافي.

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٢-٢٢٣.

## نظرية نمو القطب أو المركز:

تُساهم نظرية نمو القطب في إلقاء الضوء على أهمية المدينة في عملية التنمية والتطور الإقتصادي، وتضم نظرية القطب أو المركز مجموعة مفاهيم ترتبط بالتنمية والتطور الإقتصادي أكثر مما تشكل نظرية متكاملة.

وقد عملت التطبيقات التخطيطية لهذه النظرية في عدة مناطق على إيجاد تغيرات مهمة في السياسات التنموية والتطور الإقتصادي في هذه الدول، وتعتبر النظرية بأنها ديناميكية وممكنة للتطبيق خلال مراحل عملية التطور والتنمية.

وقد ناقش F. Perroux نظرية نمو القطب أو المركز مشيرًا إلى دور المدن في التنمية الإقتصادية منتصف الخمسينات، ولم يكن المخططون الفرنسيون مقتنعون آن ذاك بأفكار النظرية الإقتصادية التقليدية في تفسير نمو المدن لعدم ملائمة تلك النظريات للتجربة الفرنسية، وقد سبق مناقشة هذه النظرية في الفصول السابقة.

وتعتبر نظرية نمو القطب أكثر واقعية وتتضمن بعض التطبيقات السلوكية من خلال الأولوية لتحديد المواقع، وقد إعترف F. Perroux أن النمو غير متوازن ويتركز بشكل غير مناسب في نقاط محددة.

إذ يمكن تنمية وتطوير المركز أو القطب بإعتماد الصناعة المصنعة التي تولد النمو من خلال مشترياتها ومبيعاتها الخاصة، فكلما كان النمو أكبر وأسرع كلما كان تأثيرها أكبر، كما أن مستوى مرتفعًا من البيع والشراء مع مؤسسات أخرى يعمل على زيادة النمو.

وقد أطلق على هذه العملية السبب الدوراني التراكمي وعلى مستوى آخر قد يكون المركز حوضرة كبرى مثل باريس الكبرى، أين تتوفر بها الخدمات والبنية

التحتية والتي تعتبر عوامل مهمة في تشجيع تجمع الأنشطة وتركزها[(١)].

تعتبر عملية نمو المدن معقدة جدًا، تتباين وتختلف تفاصيلها مكانيًا وزمنيًا، أي من فترة زمنية لأخرى، من مكان لآخر، كما تتضمن عوامل وآليات غير معروفة بشكل تام في الوقت الحالي، إلا أنه ومن خلال تطبيق بعض المفاهيم التي سبق ذكرها مثل مفهوم الأثر المضاعف فإنه يمكن تفسير عملية نمو المدن.

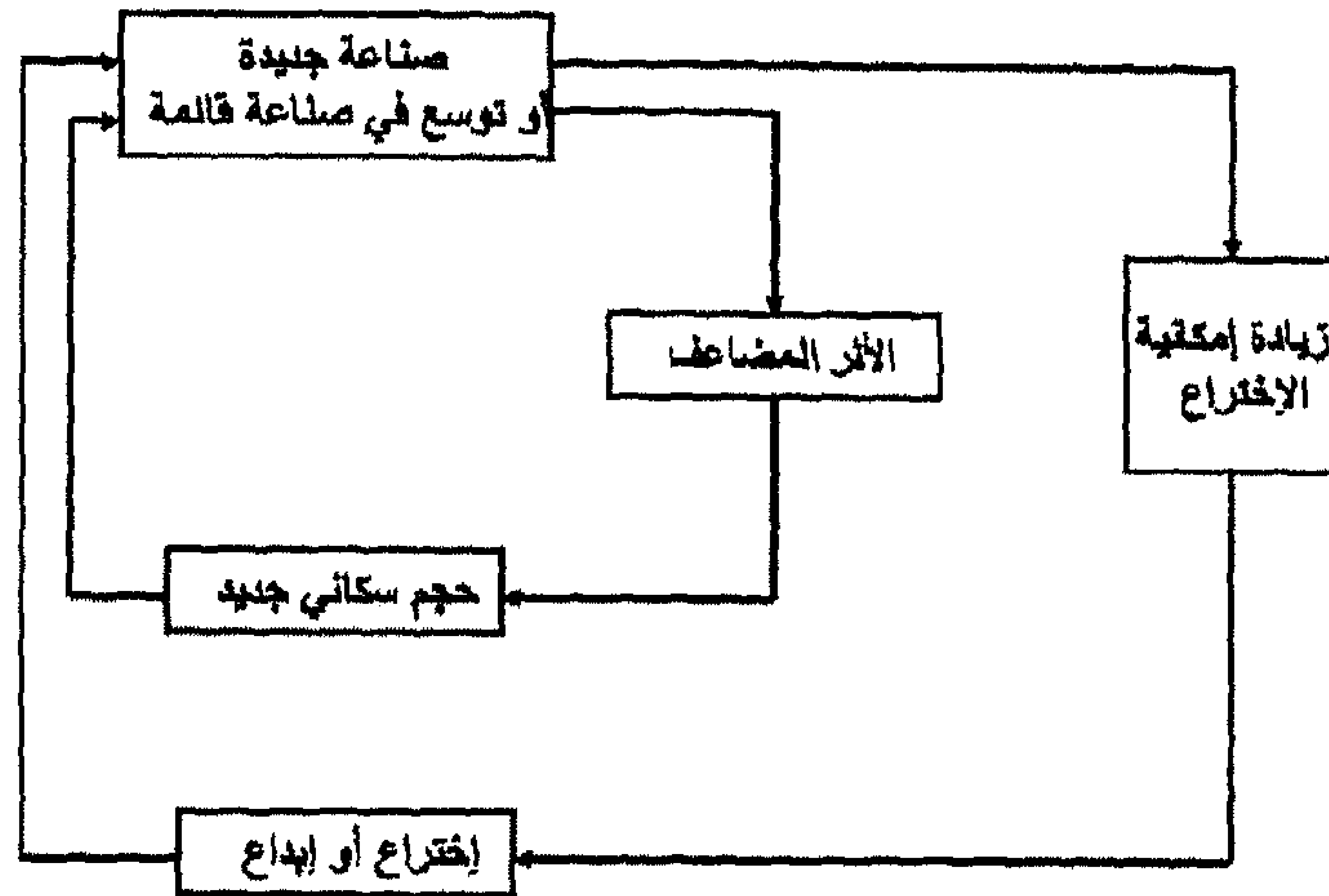
يوجد عنصر مهم في عملية النمو أطلق عليه Myrdal سنة ١٩٥٧ مبدأ السبب الدوراني التراكمي، ويتضمن هذا المبدأ أن أي تغيير في التركيب الوظيفي للمدينة يؤدي إلى حدوث تغييرات تدعم التغير الوظيفي ولا تتناقض معه، فعند بداية عملية النمو في المدينة، تتدخل قوى تعمل على تشجيع النمو من خلال جذبها لأنشطة إضافية أخرى، وفي النهاية تكون عملية النمو تراكمية وغالبًا ما تعمل على التسارع وبإختصار فإن النمو يولد النمو.

لوحظ أنه من أهم الوظائف التي تؤدي إلى تطور المدن ونموها هو تطور الصناعة، فمعظم الحواضر الكبرى قد شهدت خلال نموها إلى التطور الصناعي المبكر الذي حصل خلال فترة التصنيع السريعة، وقد إستخدم Pread سنة ١٩٦٥ فكرة النمو لتفسير نمو المدن على الشكل التالي:

تصور Pread وجود مدينة منعزلة يعتمد إقتصادها على التجارة، وتقوم بإستيراد السلع التي تحتاج إليها من أماكن أخرى، ثم تصور بعد ذلك بناء مصنع كبير في هذه المدينة، سيعمل هذا المصنع عاجلاً أم آجلا على إيجاد سلسلة من ردود الفعل.

---

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٥.




شكل(٠٥) نموذج Pread لتفسير عملية نمو المدن حسب مبدأ النمو التركمي

المصدر: كايد عثمان أبو صبحة ٢٠٠٣. ص. ٢٢٨.

يظهر أول رد فعل من خلال الأثر المضاعف، فيؤدي تأسيس مصنع جديد أو توسع في صناعة قائمة على زيادة القوة الشرائية للعمال، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب المحلي، التي ستؤدي إلى تطوير أعمل تجارية وخدمات وبناء ومواصلات و مهن وأعمال مختلفة بحيث تكون المحصلة النهائية والنتيجة الصافية زيادة حجم سكان المدينة، بحيث يصبح حجم المدينة كبير يكفي لدعم نشاط صناعي جدبد متخصص آخر أو توسع في صناعة قائمة وحين حدوث ذلك سوف تبدأ دورة ثانية جديدة وتستمر العملية على شكل تراكمي دوراني حتى تتدخل قوى تعيقها أو توقفها.

ويتمثل رد الفعل الثاني الذي يحدث بشكل موازي لرد الفعل الأول ويعمل على تعزيزه، يتمثل في زيادة التفاعل والإتصال المكاني بين السكان نتيجة لإرتفاع حجمهم ومجيء أعداد جديدة من العمال للعمل بالصناعة الجديدة،

مما يسمح بإمكانية التطوير والإختراعات من خلال إنشاء معاهد فنية إدارية والعمل على تسهيل إنتشار الأفكار لاسيما تلك التي يجلبها معهم المهاجرون.

وخلال تبني هذه الأفكار والإختراعات تبنى وتنشأ مصانع جديدة وتتوسع الصناعات القائمة، مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان وتستمر هذه العملية بشكل تراكمي دوراني حتى تعاق أو تتوقف.

على الرغم من أن النموذج يعتمد على النشاط الصناعي ويطبق من خلال عملية التصنيع إلا أن خصائصه العامة تقدم أساسًا لفهم عملية نمو المدن تحت ظروف أخرى مشابهة، وإذا إستمرت عملية النمو الدورانية التراكمية ، ستنمو المدينة بشكل مستمر أو حتى تنفذ الموارد الطبيعية، إلا أنه من دراسة عملية نمو المدن وإنتشارها أن بعض المدن نمت بمعدلات سريعة إبان عهد الثورة الصناعية، كما أن بعضها بمعدلات نمو متوسطة في حين تدهورت مدن أخرى، وعليه فإن عملية النمو الدورانية التراكمية للمدن لا تستمر إلى مالا نهاية حتى تتدخل عوامل توقفها أو تغير إتجاهها.

**نظرية Ratchet لحجم المدن:**

هناك عامل مهم يعمل على تعزيز عملية نمو المدن الدائرية التراكمية، هو أحجام المدن نفسها، ويبدو أنه عندما يصل حجم المدينة إلى رقم معين، وقد ذكر الرقم ٠٠٠ , ٢٥٠ من قبل Ratchet لأن إحتمالات نمو المدينة تتحسن وإحتمالات تدهورها تنخفض، أو تصبح غير ممكنة ويبدو وجود عدّة أسباب تجعل من حجم Ratchet للمدن يعمل، ومن بين هذه الأسباب[1]:

إرتباط حجم المدينة بزيادة في تنوع التركيب الاقتصادي لها، الذي يجعل

(١) نفس المصدر السابق، ص. ٢٢٩.

معدّلات النمو المحلية على الأقل مساوية لمعدلات النمو الوطنية.

اِرتباط حجم المدينـة الكبير بزيادة القوة السياسـية للمـدن، فكلما كان حجم المـدن أكبر كلمـا اِسـتطاعت المدينة ممارسـة ضغط مـن أجل الحصـول على مساعدات أكبر من الحكومة.

اِسـتثمار مبالغ كبيرة من الأموال في توفير البنية التحتية في المدن الأكبر، مما يشجع على اِستقطاب المؤسسات والأعمال للاِستقرار فيها.

وكما تقدم Pread في نموذج فإنه يتوقـع أن الصناعة في المدن الكبرى تعمل على جذب أنشطة جديدة.

من خلال الأسـباب السـابقة يبدو أن حجم المـدن الأكبر يتضمـن إمكانيات للنمو، والاِسـتقرار فـي عملية النمـو، فعلى الرغم مـن أن حجم هـو Ratchet رقم اِفتراضي، إلا أن تدهور المدن بعد وصولها إلى حجـم كبير، يعتبر أمرًا غير ممكـن، إلا أن هذا لا يعني أن المـدن كبرى الحجم تنمو بمعدلات متسـاوية أو أنها ستسـتمر في عمليـة النمو إلى مـا لا نهاية، فهنـاك عوامل أخـرى تحكم في عملية النمو إلى جانب حجم السـكان فيها، بـل على العكس مـن ذلك نجد أن معدلات نمو المـدن الكبرى أصغر مـن معدلات نمو المـدن الصغرى، ولذلك فإن عملية نمو المدن تعتمد على توازن دقيق بين الفوائد الناتجة عن التجمع من جهة وبين كلفة الاِزدحـام والاِكتظاظ أو السـلبيات الناتجة مـن التجمع، وتتأثر عملية نمـو المدن بشـكل عام بعـدّة عوامل منهـا: درجة عزلـة المدينـة وطبيعة الإقليم أو الظهير التابع لها وعوامل ثقافية ومستوى التطور الصناعي في القطر.

وهناك عوامل أخـرى تؤثر في تباين مسـتويات نمـو المـدن واِختلافها، ومن هـذه العوامل ما عـرف باِسـم الفائـدة الأولية فقد تكـون خصائـص طبيعية مثل

خصائص الموقع والموضع الجغرافي، مثل وقوع المدينة على ساحل البحر مع وجود ممر مائي يسهل إمكانية وصول المدينة إلى إقليمها، كما هو الحال بالنسبة لموقع مدينة نيويورك على خليج هدسن، ووجود ممر مائي يربطها بداخل القارة هو ممر هدسون موهوك (Hudson– Mohowk) ساعد في بناء مدينة نيويورك ميناء للتصدير والإستيراد، تزايدت أهميته ونموه مع إنتشار العمران الأمريكي إلى الغرب، وقد تكون الفائدة الأولية مشروعًا بشريًا مثل بناء طرق المواصلات لتسهيل وصول المدينة إلى إقليمها أو ظهيرها، مثل بناء السكك الحديدية لتربط ميناء فيلادلفيا وبلتيمور بالداخل الأمريكي، بعد أن كانت جبال الأبلاش تقف حاجزًا طبيعيًا أمام وصولهما إلى الداخل، فإنتهت عزلة المدن الساحلية الأمريكية ونمت بمعدلات سريعة بعد بماء طرق السكك الحديدية التي تربطها بالداخل.

وقد عملت طرق المواصلات على توفير سهولة وصول المدن إلى أقاليمها كما لعبت الممرات المائية في وقت مبكر دورًا مهما في ذلك، فكانت تمثل الأماكن المفضلة لمواقع المدن، ولكن بعد تطور السكك الحديدية أصبحت تمثل مواقع مرغوبة للمدن، ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين، أصبح أثر الصناعة من خلال الأثر المضاعف عاملا مهما في تفسير عملية نمو المدن وتطورها.

### ٤-٢- الطرق الكمية:

### طريقة Murphy:

هذه الطريقة اشتقهاMurphy انطلاقًا من أعمالHomer Hot ، وتقوم هذه الطريقة على أساس المقارنة بين عمال المدينة التي يراد تحديد أساسها الاقتصادي وعمال الدولة التي توجد بها المدينة.

تفترض هذه الطريقة بأن كل سكان مدينة في الدولة يستهلكون حصتهم من البضائع والخدمات المتوفرة في هذه الدولة، وما زاد عن ذلك من إنتاج المدينة يعتبر أساسًا اقتصاديًا لها.

وقد توصل إلى المعادلة الآتية لتحديد عدد العمال الصناعيين في القطاع الأساسي للمدينة:

**عدد الأيدي العاملة الصناعية الأساسية للمدينة = عدد الأيدي العاملة في الصناعة في المدينة – (مجموع سكان المدينة ÷ مجموع سكان الدولة) × عدد الأيدي العاملة في الصناعة بالدولة**

ويمكن إتباع نفس الطريقة لمعرفة عدد العمال الأساسيين في بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

**طريقة MAttila &Thompson:**

وهي طريقة تهتم باستخدام عمال الصناعة كمعيار لاستخراج عدد العمال في القطاع الأساسي للمدينة فيما يخص بالصناعة، وقد استخدمت المعادلة التالية للتوصل إلى الاقتصاد الأساسي للمدينة في هذا النشاط الاقتصادي، وذلك كما يلي:

**عدد العمال في القطاع الأساسي = العمال الصناعيين المستخدمين في الصناعة المعنية – (مجموع العمال المستخدمين في جميع الصناعات الإقليمية وفي النشاط الاقتصادي ÷ مجموع عمال الدولة في الصناعات وفي النشاط الاقتصادي) × مجموع العمال الصناعيين في الصناعة المعنية في الدولة**

**طريقة Channcy &Harris:**

جاءHarris بهذه الطريقة لدراسة الأساس الاقتصادي للمدن مطبقًا ذلك

على مدينـةSalt Lake عاصمـة ولاية يوتـا الأمريكيـة، وقد اسـتعمل معيارين للتوصل إلى نوع النشاط الاقتصادي الأساسـي، الأول هو تقدير الأيدي العاملة في الحرفة أو الفعالية التي تزيد عن حاجة سـكان المدينة، أما الثاني فإنه يتكون من نسـبة مجموع الأيدي العاملـة في المدينة التي درسـها إلـى مجموع الأيدي العاملة في الولاية، وبعـد الحصول على توزيع عدد الأيـدي العاملة لكل فعالية في المدينـة، وقد أعـد جـدولاً بذلك اتضـح منه بـأن عـدد العمال فـي المدينة لمختلف الفعاليات هو ٠٦٩ , ٥٤ منهم ١٠٠ , ١٠ عامل في القطاع الأساسي.

**طريقة التعرف على دخل المدينة ومصروفاتها:**

تعد هذه الطريقة من الطرق التي يعتمد عليها في التعرف على نسبة الفعاليات الأساسـية فـي المدينـة، وتهـدف إلى احتسـاب دخـل المدينـة ومـا تصرفه من النقود، ويتم التعرف أو الحصول على تلـك المعلومات التي تخص مدخولات ومصروفات المدينة بواسـطة المقابلات الشـخصية والاسـتجوابات التي توجه إلى أصحاب المعامل والمؤسسات والشركات الحكومية.

وقد اسـتخدمت هذه الطريقة سـنة ١٩٣٨ على مدينة أوسـكولوزا الأمريكية، حيث تم التعرف على دخل المدينة فوجد أنه يبلغ ١٣،٩ مليون دولار منها ٨،١ مليـون دولار كان مصدره مشـترين مـن خارج المدينـة وهي ما تمثـل الاقتصاد الأساسـي للمدينة، كما وجد مضاف إليـه، أن ما يقرب مـن ٠٠٠ , ٨٠٠ دولار تدخل المدينة من خارجها بطرق فردية، وبذلك تصبح نسبة الاقتصاد الأساسي هي ١٠٠/ ٦٢.

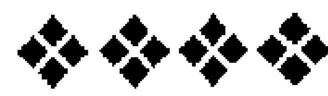
وينبغي الإشـارة إلـى أن هـذه الطريقة تأخـذ في الاعتبـار جميـع المعاملات المالية الداخلة غلى المدينة والخارجة منها، ولذا فهي تعتبر من الطرق الشـاملة إلا أنها تتضمن العديد من النقائص، ومنها: صعوبة استعمالها في تحليل اقتصاد

المدينة وخاصة الكبرى منها نظرًا لتعقد مؤسساتها ومجالات مدخولاتها، كما أن الحصول على المعلومات المطلوبة يستغرق تطبيقها زمنًا طويلاً ويتطلب جدًا كبيرًا، وتحتاج إلى فريق عمل حتى يتمكن من الإحاطة بكافة المعلومات المطلوبة وعلى الأخص في الدول النامية التي تفتقر إلى المعلومات والإحصاءات التي تخص المجالات الاقتصادية ومجالات توزيعها لكي يمكن التعرف على مدخولات المدينة ومصروفاتها[(١)].

## خلاصة:

وُجدت العديد من النظريات الإقتصادية لتفسير عملية نمو المدن وتطورها، لعل أهمها تلك المتعلقة بالأثر المضاعف الذي يعتمد على الحركة الدورانية للأموال بين المدن ضمن نظام حضري، ولحسابه تؤخذ في الإعتبار العديد من العوامل الإقتصادية كحجم التشغيل، حجم الأموال...

بالإضافة إلى نظرية توافر الأيدي العاملة والتي تربط نمو المدن بالتطور الإقتصادي الذي يحدث نتيجة التصنيع في المناطق الريفية إعتمادًا على الأيدي العاملة المتوافرة، كما تُساهم نظرية نمو القطب أو المركز في توضيح دور المدن في عملية التنمية والتطور الإقتصادي بتبني الصناعات المصنعة التي من شأنها أن تولد النمو، كما تدعمت هذه النظرية بمبدأ السبب الدوراني التراكمي وكذلك نظرية أحجام المدن.



(١) صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص. ٢١٥- ٢١٧.

# الفصل العاشر

## التغيرات الاِقتصادية وعلاقتها

## بالتركز والتكتل الحضري

# الفصل العاشر

## التغيرات الاِقتصادية وعلاقتها بالتركز والتكتل الحضري

### مقدمة:

إن عملية التحضر في كل من العالم الغربي المتقدم وفي المناطق الأقل تطورًا في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية، قد خلقت مشاكل كبيرة جدًا للسلطات الحضرية المحلية.

حيث يسجل ميلاً متزايدًا من قبل القطاعين الخاص والعام لتفضيل التركز في المناطق الحضرية، فعندما يتركز السكان والصناعة جغرافيا في المناطق الحضرية يصبح بالإمكان توفير الخدمات العامة بكلفة أقل مما لو اِنتشر السكان بصورة متساوية على أنحاء الدولة كلها، فبالنسبة للسكان تقدم لهم المدينة مجالاً أوسع من الخدمات ووسائل الراحة التي لا يمكنهم الحصول عليها في المناطق الريفية أو أنها تقدم لهم بأسعار أعلى بكثير، وبالنسبة للمنشآت فإن الإنتاج يتحقق بكلفة أقل كثيرًا مقارنة بالأماكن الأخرى، ويؤدي هذا إلى الاِنجذاب نحو المدينة عند اِتخاذ قرار يخص تحديد الموقع.

### ١- سيرورة التحضر:

يمكن تعريف المدينة بعدة طرق منها: رسمية حسب السكان، جغرافية أو اِقتصادية، حيث تتسم جميع التعريفات بسمة رئيسية مشتركة في كون المدينة مكانًا لتركز السكان والأنشطة الاِقتصادية. فبالنسبة للمفاهيم الاِقتصادية فالمدينة ينظر إليها كشبكة متداخلة من الأسواق الاِقتصادية: السكن، العمل،

الأرض، النقل وغيرها ...، هذه الأسواق تحتل مكانًا محددًا في المجال الحضري، وللأغراض الإدارية فإن الحكومة المركزية غالبًا ما تجد أنه من المناسب تحديد مستويات دنيا لعدد السكان أو تتخذ إجراءات قانونية أخرى بشأن هذه المدن، هذه الإجراءات لا تستند إلى أساليب اِقتصادية، لكن علم الاِقتصاد الحضري يعامل أي تركز جغرافي كبير للعناصر الاِقتصادية كمدينة(١).

يدور جدل كبير حول تاريخ ظهور أولى المدن، لكن هناك براهين قوية تدعم المدرسة الفكرية التي ترجع هذا التاريخ إلى ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد وتعتمد ذلك كبداية للتحضر، لا يوجد إجماع حول نشوء أول مدينة على الرغم من أن اِكتشاف Catal Huyuk الذي يدل على حدوث أول تطور حضاري في السهل الأناضولي في تركيا، فبصرف النظر عن هذا التاريخ البعيد، لم يكتسب التحضر توسعًا إلا في الـ (١١٨-١٦٨) سنة الأخيرة، واليوم نجد حوالي ٨٠٪ من سكان انجلترا وأكثر من ٧٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يعيشون في مجتمعات حضرية والعملية ما تزال مستمرة.

إن توسع الحياة الحضرية يثير سؤالين رئيسيين، الأول ما هي جذور أو أصول المدينة؟ وما هي العوامل التي ساعدت في التوجه نحو الحياة الحضرية؟ ثانيًا لماذا تسارعت عملية النمو الحضري بهذه السرعة خلال القرن التاسع عشر؟ مثل هذه الأسئلة تعتبر مواضيع مهمة بحد ذاتها، وفي الحقيقة لم تكن هناك حركة مستمرة متصاعدة بِاتجاه التحضر لكنها كانت على خطوات منفصلة أو مراحل تتم بزيادة سريعة في حجم المدينة وعدد المدن الذي لم يسبق له أي مثيل من قبل.

(1) PELLETIER J., OP-CIT, P. 11.

تنشطر وجهة النظر حول سبب بدء عملية التحضر إلى مجموعتين:

فالنظرية التقليدية تعتقد بأن التحضر اِبتدأ كعملية بطيئة بتطور الحياة الريفية، وأن اِستحداث الزراعة واِستبدال الحياة البدوية في العصر الحجري بحياة زراعية تطلب تأسيس مستوطنات ثابتة أكثر ديمومة، تلي هذه الفترة حياة تعتمد على تزايد الاِتجاه الذي تم تعجيله عندما نما حجم القوى والاِقتصاديات المتخصصة بدرجة كبيرة، فحيثما تبدأ عملية التحضر تميل قوى السوق إلى جذب عدد أكبر من السكان والصناعة إلى المدينة، لقد تم اِجتذاب الصناعة إلى المدينة لأنها تقدم لها اِقتصاديات التكتل في شكل سوق محلية واسعة، وتجهيزها بالعمل الماهر وغير الماهر وتوفر الصناعات المكملة(١)، بالنسبة للسكان فإن المدينة توفر لهم مجالا واسعا من الخدمات، وبشكل عام، الضمان والاِستخدام بأجور جيدة، حينما تبدأ عملية التحضر، فإنها تعزز نفسها لعدة أسباب، فقوى السوق تدعم التدفق المستمر لعناصر الإنتاج والسكان إلى المدينة، وغالبًا ما كان يعتقد بأن الحياة الحضرية لم يكن نشوؤها ممكنا دون وجود فائض زراعي تدعم السكان من ناحية وان المدن تتصف بقدرتها على اِستيعاب تخصصات غير زراعية من ناحية أخرى(٢).

اِنتقد هذا الأسلوب Jane Jacobe سنة ١٩٧٢، التي ترتئي بأن نشأة المدن وحياة التحضر سبقت التطور الريفي، فتنص رسالتها على أن المدن اِنبثقت من مراكز تجارية حيث يتقابل الصيادون الرحل مع الساكنين في المنطقة ليستبدلوا المواد الأولية والمعادن بالطعام وجلود الحيوانات، ويتم هذا النوع

(1) BLOC-DURAFFOUR P., Les villes dans le monde, Armand Colin, Paris, 2003, P. 7.

(٢) عادل عبد الغني وسهام صديق خروفة، مرجع سابق، ص. ٣٤.

من المتاجرة في الأماكن الغنية بالعناصر الطبيعية والمعادن النفيسة أو مصادر أخرى من الثروة الطبيعية التي كان يقيم لها الصيادون وزنًا. وبعد مرور فترة زمنية، اِنجذب التجار نحو المراكز التجارية واِنقلب بعض المنتجين المحليين إلى مساهمين في عملية الشراء والبيع، واندمجت هذه المجموعة فخلقت طبقة التجار، وتضمنت المرحلة الثانية نشوء الصناعة في تلك المنطقة. في بادئ الأمر كان المقيمون يصنعون بعض المواد الأولية المتوافرة والمصادر التي حصلوا عليها نتيجة المتاجرة بغية إنتاج السلع كالملابس والحقائب الجلدية التي يتاجرون بها مع البدو للحصول على أسلحة وبعض أدوات الطبخ المعدنية. يُشارك في هذه العملية التجار والحرفيون للحصول على الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى كجزء من تجارتهم مع البدو لكن في نهاية المطاف شجع توسع المدينة هذا على تأسيس وتطوير مجتمعات زراعية ومناطق ريفية تجاور المراكز الحضرية. والمدينة نفسها استمرت بالنمو والتوسع بسبب التفاعل بين قاطنيها بصورة أساسية، هذا التفاعل ولد منتجات وأفكارًا جديدة وبالتالي أدخل عنصرًا ديناميكيا اِبتكاريًا جديدًا في الاِقتصاد المحلي، وبصورة واضحة فإن هذا الأسلوب قدم رأيًا بأن الحياة الحضرية سبقت الزراعة وكانت شرطًا ضروريًا لها.

يبدو لأول وهلة أن هاتين الفكرتين بشأن الأسباب الأساسية للتطور الحضري تتصفان بـ "تنافي الوقوع" أي أن سريان مفعول إحدى النظريتين يحول دون قبول الأخرى، فمن الواضح إذا كانت الزراعة قد سبقت التحضر كما هي الحالة في Catal Huyuk، فعندئذ لا يمكن لها أن تكون ناتجة منها أيضًا، وفي الواقع أنه لمن المقنع جدًا أن يكون الرأيان صحيحان (وقد تكون هناك تفسيرات أخرى حول ظهور المدن صحيحًا) وقد أشار بعض الباحثين

إلى الطبيعة المستقلة غير المرتبطة بالتطور الحضري للأقاليم المنفصلة جغرافيًا والمثال الكلاسيكي بهذا الصدد هو ما يخص وجود المدن في العالم الذي سبق القرن السادس عشر والذي كان خاليًا تمامًا من أي مصدر للتدخل الأوروبي أو الآسيوي، لهذا فإنه لمن المحتمل جدًا أن نمو المدن في الأقاليم المتخلفة كان لأسباب مختلفة كليًا، ومن غير المحتمل أن يكون هذا الرأي أو أي أسلوب آخر قد تم اِختباره بصيغ اِقتصادية وحدها يمكن التحقق عنه بوساطة تقصي الآثار القديمة لكن من المحتمل التحري عن أصل الإنسان بإستخدام العلم الذي يبحث عن أصل الجنس البشري وتطوره الإجتماعي

ويعتبر الجواب الثاني الخاص بالتوسع السريع للحياة الحضرية منذ منتصف القرن التاسع عشر مهما جدًا للإقتصادي إذا أراد تفهم المشاكل الحضرية المعاصرة، فالفترات المبكرة للتحضر نشأت بشكل عام، إما عن التوسع الإستعماري، مثل تلك التي صاحبت الإمبراطوريتين (الفارسية والرومانية) أو عن طريق النمو في التجارة مثل مدن الواحات الشهيرة التي نشأت على طول "الطريق العظيم" في تركستان. نشأت هذه المدن في مثل هذه الحالات لتكون إما مراكز للجيش، لغرض حماية المقيمين أو كوسيلة للسيطرة عليهم، أو كمراكز وسيطة بين مكان وآخر تخدم التجارة للراحة فيها والتزود منها بالمعدات اللازمة. لكن الزيادة السريعة في الفترة الأخيرة نحو التحضر تعتبر ظاهرة مختلفة اِختلافًا كبيرًا، فالإقليم الذي شهد مثل هذه الزيادة في شمال غرب أوروبا لم يمتلك تراثًا للتحضر وكان في الواقع إستثنائيًا بسبب طبيعته الريفية في الماضي ويرجع سبب ذلك في الأساس إلى حدوث ثورة تحضرية في الإقليم، وقد ساهم إفتقار المدن القديمة في خلق موجة جديدة من التحضر لم تكن كافية أو لم يصاحب ذلك حافز لتطوير المدينة من خلال تحويل

الطبيعة الزراعية السائدة في اِقتصاد المنطقة، لأن ظهور الصناعة يتطلب توافر المستخدمات الضرورية في عملية الإنتاج.

لقد تميزت نهاية القرن الثمن عشر بالزيادة السريعة في عملية التصنيع، فنمت مدن في شمال انجلترا حيث كان التحضر فيها بأدنى درجة في حين كانت المدن المهمة في تلك الفترة في الجنوب مثل London و Norwich بعد سنة ١٧٥٠م تغير النمط وأخذ التحضر يظهر في المقاطعات الشمالية خصوصا غرب Lancashire وYorkshire .

وقد صاحب توافر مصادر جديدة من الطاقة في بداية القرن الثامن عشر اِختراع المكنات البخارية التي سمحت بظهور سريع للمعامل ذات الإنتاج الواسع النطاق وزامن ذلك توسع قطاع التجارة أولا وزيادة في المهارات المتخصصة ثانيًا وصار إنتاج المصانع التي تضم مكنات جديدة يتسم بوفرات الحجم مما أدى إلى زيادة في حجم المنشآت الصناعية، لكن التوزيع غير المتساوي للمواد الأولية (خصوصًا الفحم وخامات الحديد) و خصوصيات المناخ المحلي التي لها أهمية في الصناعات النسيجية و الكلفة العالية للنقل قد أحدثت كلها تركزًا صناعيًا في مناطق معينة ذات مميزات ملائمة، وأن التوسع في القوة العاملة في الصناعة تطلب سكنًا وخدمات أخرى لا يمكن توفيرها إلا في بيئة حضرية، نتيجة لهذا، نمت مدن وقرى وقد عزز هذا النمو والتوسع النشاط التجاري والبيع بالتجزئة لسد الطلب المتزايد من طرف المقيمين والمنشآت.

كما أحدث هذا الإنفجار الحضري جذب العمال من أراضيهم و في نفس الوقت زاد الطلب على الإنتاج الزراعي، ولم يكن ذلك ممكنا دون حدوث تغيرات مهمة في القطاعات المكملة الأخرى في الإقتصاد، فرافق التحول إلى الطرق التقنية الجديدة في الصناعة، تقدم في الطرق التقنية الزراعية مثلا،

كذلك في طرق حفظ المواد الغذائية فضلا عن تحسينات في النقل، بالإضافة إلى التحسينات الكبيرة في الإنتاج الزراعي الوافدة من المستعمرات الإفريقية والآسيوية بإعتمادها على طرق النقل السريعة مع تطور وسائل التخزين مما ساهم في تسارع عملية التحضر وبالتالي زاد نمو المدن الصناعية لتتحول إلى مدن كبرى حديثة كما في أمريكا وانجلترا.

ومنذ الخمسينيات من القرن العشرين كان هناك إنخفاض معتدل مطلق في حجم السكان في معظم التجمعات الحضرية الرئيسية في انجلترا وذلك بسبب زيادة دخول السكان من ناحية كهدف لبعض السياسات التخطيطية من ناحية ثانية حيث انتقل بعضهم إلى عقارات جديدة في ضواحي المدن الكبرى أو في مدن أخرى حديثة النشأة.

إن ما يميز فترة ما بعد الحرب عن الفترة التي سبقت الحرب هو تدخل السلطات المركزية والمحلية في السيطرة على هذه الأنماط، فحينما تم تشجيع التحضر وضعت شروط لإنتشاره وتوزيعه على عدد كبير من المراكز(١).

## ٢- دور التغيرات الإقتصادية في عملية التحضر:

تحتل التغيرات الإقتصادية مكانة مركزية بين القوى والعوامل التي تؤدي إلى عملية التحضر وتشكيلها، كما أن تتابع التغيرات الإقتصادية وقوتها تعتبر مهمة في سيرورة عملية التحضر وإستمرارها، وقد ساهم تطور الرأسمالية في تطور النظام الحضري بشكل خاص، حيث شهدت كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تغيرات في المنتوجات وطريقة الإنتاج، وتطلب ذلك نوعًا جديدًا من المدن أو تعديلا في المدن الموجودة فعلا، من أجل تلبية وضمان

(1) MARIO P., RICHARD S., Economie urbaine et régionale – Introduction à la géographie économique, Economica, 2005, P. 236.

الإحتياجات التي تتطلبها مراحل تطور النظام الرأسمالي، كما ساعد تطور النظم التقنية من المكننة المبكرة التي إعتمدت على الآلة البخارية، إلى الإعتماد على الفحم الحجري لتوليد الطاقة وإستخدام الحديد وتطور السكك الحديدية والنقل البحري وتطور الآلة ذات الإحتراق الداخلي ثم الطاقة النووية، وأخيرًا تطور نظم المعلومات والإلكترونيات والإتصالات الرقمية، فقد ساعد هذا التطور على تشكيل وتوجيه الإقتصاد الوطني الذي أثر على خصائص عملية التحضر وتسارعها[١].

وخلال عملية التطور الإقتصادي تحدث عناصر جديدة تشكل جوانب أساسية لجغرافية المدن، كما يؤثر مراحل التطور الإقتصادي على عدة جوانب أخرى مثل التنمية الإقتصادية وحجم الإستثمار وتطوير وسائل المواصلات وبناء المدن.

نمت إقتصاديات المدن خلال الثمانينات ومطلع التسعينيات، فكانت المدن تمثل مراكز للتجمعات الإقتصادية، حتى أن معدل الإنتاج الإقتصادي في المدن كان يفوق معدل نمو السكان فيها، ويعود سبب ذلك إلى إرتباط إرتفاع مستويات التحضر بالتطور الإقتصادي وتنوعه، وتظهر هذه العلاقة بوضوح من خلال وقوع المدن الكبرى في أقاليم الإقتصاد المتطور، فحسب إحصائيات ١٩٩٠، يوجد حوالي نصف عدد المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة في أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا وفرنسا، وعلى عكس ذلك فإن إرتفاع معدلات التحضر في الدول النامية لم يصاحبه نمو إقتصادي أو تصنيع أو حتى إرتفاع في الإنتاج الزراعي، لذلك لا بد التعامل وبتحفظ مع المعطيات الواردة سابقًا بالنسبة للدول النامية.

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٤٠.

## ٣- اِقتصاديات التكتل:

تتصف المناطق الحضرية بتركز مختلف الأنشطة الاقتصادية، وقد تكون بعض المدن متميزة بتخصص في صناعة معينة، ويمكن توضيح هذه الظاهرة الأخيرة جزئيا بوساطة توافر المواد الأولية كما هو الحال في المدن الموجودة فيها مناجم الفحم، لكن هذا التغيير أصبح أقل شيوعًا اليوم عما كان عليه قبل قرن، وقد اِستمرت عدة مدن في تخصصها في إنتاج سلعة معينة بغض النظر عن حقيقة اِستنزاف ما هو متوافر محليًا من المواد الأولية بعد فترة من الزمن واضطرارها إلى اِستيرادها من خارج المنطقة، وبالمثل وجود تركز عال لنوع واحد من الصناعات (في بعض المناطق الحضرية) القادرة على الإنتقال والحركة التي لا تتقيد أبدًا بمورد من المواد الأولية مثل صناعة السيارات.

نعني بمصطلح التركز بالنسبة للاِقتصاد الحضري أن التركزات الحضرية الصناعية تشير إلى التركزات الجغرافية للصناعة في منطقة معينة أو مدينة، وبالنسبة للاِقتصادي الصناعي فإن المصطلح نفسه يشير إلى قيادة الصناعة من قبل عدد محدد من السكان.

إن أحد الأسباب الرئيسية لتركز الصناعة جغرافيا هو وجود ما يعرف بـ "اِقتصاديات التكتل" التي تستفيد منها الصناعة، هذه الاِقتصاديات تضم بصورة رئيسية ما يسميه الاقتصادي بالوفورات أو بصورة أدق الوفورات الاقتصادية الخارجية.

بصورة عامة فإن الوفورات الاقتصادية يمكن أن تعرف بدلالة اِستجابة منتوج منشأة ما إلى نشاط منشآت أخرى، هذا التعريف يحمل فكرة نشاط منشأة واحدة وتأثيره على الأخريات وهو تعريف غير مقنع تمامًا.

هنـاك تعريف أكثـر وضوحًا بالنسـبة للوفـورات قدمـه Ralph Turvey سـنة ١٩٦٧ الذي وصفهـا كتأثيرات لفعاليات أرباب الأسـر والمؤسسـات العامة أو المشـاريع الأخرى بدلا مـن أن تكون متحققة من خلال السـوق، وهـي بطريقة أخرى علاقات غير تلك العلاقات الموجودة بين البائع والمشـتري، ويمكن أن تتحقق اِقتصاديات التكتل عندما يكون هناك تقارب جغرافي يولد منافع خارجية للمنشآت والصناعات ذات العلاقة.

لا يمكـن اِعتبـار أن لجميـع اِقتصاديـات التكتـل وفـورات خارجيـة، فعندما تكون هناك منافع تتمتع بها المنشـأة نتيجة توسـعها في منطقـة معينة، فإن بعض الوفـورات الاِقتصادية مثـل تلك التي تنتـج عـن الاِقتصاديات الواسـعة النطاق ستكون داخلية.

لا توجـد قاعـدة ملزمـة لتصنيـف اِقتصاديـات التكتـل، فطبيعتهـا وتأثيراتهـا تختلف مع حجم وموقع المدينة ومع نوع المنشـأة، لكـن يمكننا التمييز بين ١٠ أنواع من المنافع المكتسـبة من التكتلات والتي يمكن بدرجات مختلفة أن تؤثر على صانعي القرارات في اِختيار الموقع القريب.

١- الحجـم المحتمـل للسـوق المحلـي: إن التركـزات الكبيـرة للسـكان والصناعة تخلق اِقتصاديات التسـويق، وقد أوضح Ullman سـنة ١٩٦٢ لأنه بزيـادة حجم سـكان المدينة تـزداد درجـة الاِكتفاء الذاتـي وبدورها تزيد من عـدد الأسـواق المحتمـل قيامهـا والتـي تعتمد على المنشـآت والأعمال الموجـودة محليًـا، فيفضل التوسـع في السـوق المحلي على التوسـع في الأسـواق الخارجية، لأن ذلك يحقق كلفة نقـل أقل وبدوره يؤدي إلى تخفيض مجموع تكلفة الإنتاج والتوزيع، ويسـاعد هذا كذلك في تخفيض تكاليف التسـويق بسـبب سـهولة نشـر المعلومات الخاصة

بالمنتوجات المختلفة داخل المنطقة الواحدة بالنسبة إلى نشرها بين المناطق المختلفة.

٢- السوق المحلي الكبير: يُسهم السوق المحلي الكبير في خفض التكلفة الفعلية للإنتاج لأنه يزيد من درجة التخصص من جهة ويزيد من اِحتمال قيام اِقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق من جهة أخرى، وكان Adam Smith أول من أشار إلى مزايا التخصص قبل ٢٢٠ سنة بمثاله عن مصنع الدبابيس ومازالت آراءه الأساسية صحيحة حتى يومنا هذا، فإنه عن طريق اِتخاذ موقع في منطقة حضرية كبيرة، يضمن المنتج سوقًا كافية لسلعة ويستطيع اِستخدام مكنات أكبر عدد وأكثر كفاءة، وأنه عندما تكون السوق المحلية صغيرة، فإنه مثل هذه الوفورات يمكن جنيها فقط إذا كانت هناك سوق تصدير واسعة إلى المناطق الحضرية الأخرى وأن مثل هذا يمكن تحقيق عادة فقط بوساطة تحمله تكاليف نقل عالية.

٣- إن شرط تعيين مستوى محدد من السكان له علاقة وثيقة جدا باِقتصاديات الحجم قبل أن تتم عملية توفير خدمات معينة من فبل القطاع العام، وهذا يصح بالنسبة لعدد كبير من الخدمات العامة المختلفة، وبصورة خاصة المتعلق منها بالنقل، ففي المناطق الحضرية الكبرى فقط توجد المطارات التي يتطلب وجودها حدًا أدنى من السكان، كذلك بالنسبة لتوفير خطوط رئيسية للقطارات، فالنقل الجيد داخل المدينة يزيد من الأسواق المحتمل قيامها في المنطقة وبالنسبة للمنشأة فإنها تستطيع أن تقوم بأعمالها بصورة اِقتصادية وفي نفس الوقت تقلل من التكلفة الخاصة باِستيراد المواد الخام ومكوناتها إلى المنطقة.

٤- إن التركز الجغرافي لنوع معين من الصناعة في موقع خاص يشجع على إقامة صناعات تكميلية تسهم في سد الطلب الواقع على إستيراد المواد الخام وتقدم التسهيلات إلى السوق وتنقل المنتوج النهائي.

٥- هناك إقتصاديات أخرى للتكتل تصاحب التركز الجغرافي للمنشآت المتماثلة، كمصادر للعمل الماهر تميل للتراكم ونظام إحلال العمل المتصل بحاجات الصناعة المحلية.

٦- يرافق تطور روافد العمل الماهر تطور روافد المقدرة الإدارية والتنظيمية، ولا ينطبق هذا على من له علاقة مباشرة بالصناعة فقط وإنما ينسحب ذلك على بقية الإداريين مثلا المحاسبين وغيرهم.

٧- الخدمات المالية والتجارية، تزدهر بكثرة في المدن الكبرى فهي تتناغم أكثر من الحاجات المحلية التخصصية للصناعة في المنطقة وبالتالي فإنها تتمكن من تقديم مساعدة أعظم في التمويل والسيطرة الإستثمارية.

٨- إن التركزات الحضرية تستطيع عادة تقديم مدى أوسع من الخدمات الترفيهية الإجتماعية والتعليمية من المراكز الصغيرة الأمر الذي يؤدي إلى جذب الإدارات الجيدة إليها، وغالبًا ما تكون وسائل الراحة المتوافرة في المنطقة العامل الذي يجذب الإدارات العليا إضافة إلى الرواتب العالية.

٩- يفضل رجال الأعمال التركز في منطقة واحدة لأن ذلك يمكنهم من الإتصال بينهم وجها لوجه، وهذا يمكنهم من إجراء عمليات إدارية ذات كفاءة أكثر كما يدعون، تعزز من ثقتهم وتمكنهم من تبادل الأفكار دون أية إعاقة، فبغض النظر في التحسينات في وسائل الإتصال تظهر

حقيقة رغبة رجال الأعمال في معرفة الأشخاص الذين يتعاملون معهم شخصيا.

١٠-هناك نوع أخر أكثر ديناميكية في إقتصاديات التكتل ألا وهو الحاجز الأكبر للمنشآت للإبتكار في ظل التركز الجغرافي، حيث أكد كلا من Ogburn و Duncan سنة ١٩٦٤ خلال الفترة ١٩٠٠-١٩٣٥ أن أكثر من نصف الإبتكارات المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها ٦٠٠ إبتكار تحققت في المدن التي يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، هناك عدة أسباب تؤيد وجود إرتباط بين الإبتكارات والتركز فوجود عدد كبير من المنشآت التي تنتج سلعًا متشابهة في المدينة يحفز ويحث على المنافسة ويشجع على إبتكار طرق جديدة في الإنتاج، وأن التركيز الجغرافي نفسه يميل إلى حدوث تدفق في المعلومات بحرية أكثر بين مصنعي السلعة وبين المجهزين والمستهلكين، فالإختراعات الكثيرة هي نتيجة للمعرفة التامة بما يحتاجه المستهلك إضافة إلى تشخيص المشاكل المتعلقة بالتجهيز، أخيرًا فإن وسائل الإتصال بصورة عامة هي كثيرة جدا في التركزات الكبيرة مما يساعد على نشر الأخبار عن الإبتكارات الجديدة بسرعة ليتم إعتمادها من قبل جميع المنشآت في المنطقة[1].

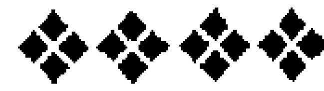
**خلاصة:**

تتزايد المدن من حيث العدد والحجم فبالنسبة للمنشآت يعتبر ذلك ميزة إيجابية لمواقع التجمع سواء مع منشآت متشابهة أو منشآت تكميلية بطبيعتها.

(1) DUMONT G., OP- CIT., P. 92.

ويوفر التركز الجغرافي منافع التكتل وتحقيق وفورات الحجم مع تعديلات سريعة تقريبًا بين فرص العمل وزيادة السكان، فبالنسبة للأفراد فالمدن توفر لهم مجالا واسعًا من الخدمات وتسمح بالتمتع بمستوى أعلى من المعيشة وهناك علاقة واضحة بين جاذبية المدن لكل من الأفراد والمنشآت.

إن وجود سوق وتوفير الأيدي العاملة في المناطق الحضرية الكبرى هو بذاته منفعة للمنشآت، مما يجعلها تختار موقعها هناك، لكن الأفراد كذلك يكسبون دخلا أعلى نتيجة حصولهم على مجال أوسع من فرص الإستخدام ومجال أوسع للإختيار بين الوظائف والتطلع نحو دخل أعلى.



# الفصل الحادي عشر

## الأنشطة الاقتصادية في المدينة

# الفصل الحادي عشر

# الأنشطة الاِقتصادية في المدينة

## مقدمة:

يرتبط حجم المدينة بنوع وعدد الوظائف الحضرية التي تؤديها، فبالرغم من أنها تتشكل من مجال مبني وآخر غير مبني، إلا أن بنيتها الإقتصادية تعتبر جد معقدة، لأن المدينة تؤدي بالدرجة الأولى دورًا تجاريًا، وتقدم العديد من الخدمات وبإمكانها أن تضم صناعات متنوعة.

وتكمن أهمية هذه الوظائف الحضرية بمدى نفوذها المحلي، والإقليمي وحتى الوطني، كما أنه يمكن للمدينة أن تتخصص إِقتصاديًا كأن تكون مدن إدارية، مدن صناعية، مدن سياحية...، مما يجعل التركيب الإقتصادي والاِجتماعي للسكان متباين في كل واحدة من هذه المدن.

وتسمح دراسة توزيع الوظائف الحضرية داخل المدينة بتوضيح مختلف الأنشطة الاِقتصادية ودورها في رسم البنية الإقتصادية للمدينة، لكن بصفة عامة فقد أثبتت الدراسات السابقة أن الأنشطة الاِقتصادية في المدينة تتوزع في شكلين[1]، هما:

- قطاع الخدمات.
- قطاع الصناعة.

(1) Laborde P.OP- CIT, P. 115.

وعليه سنحاول فيما يلي توضيح مختلف الأنشطة الإقتصادية التي تنتمي إلى هذين القطاعين وعلاقتها بالبعد الحضري ودورها في التنمية الحضرية للمدينة.

## ١- نشاط التجارة والخدمات:

تنتشر التجارة والخدمات بشكل أوسع في النظام الحضري، أي في المدن جميعًا ، كما تتوافر هذه الخدمات في المدن بدرجات متفاوتة، وأكثر الخدمات شيوعًا وإنتشارًا في المدن تلك المرتبطة بتوزيع وتبادل السلع والخدمات، حيث تعتبر المدن دون إستثناء مراكز تسويق أو مراكز تجارية، تهتم بتجميع السلع من السكان وتوزيعها عليهم من خلال عمليات البيع والشراء، وتهتم أيضًا بتقديم الخدمات لسكان المدن وللسكان القاطنين في الأقاليم التابعة لها.

وعلى الرغم من ذلك، نجد أنه في بعض المدن أن الوظيفة التجارية لا تظهر بوضوح حيث تخفيها وتغطيها وظائف متخصصة أخرى تتميز بأدوار أكثر أهمية في التنظيم الإقتصادي لسكان المدينة، وربما يكون هذا هو السبب في إيجاد العديد من مراكز الإستقرار البشري في الأقاليم الزراعية، وقد أطلق على هذه المراكز بالأماكن المركزية.

وبصفة عامة فإن المدن تنشأ لأسباب إقتصادية، حيث تحتل نقاطًا تعمل على تسهيل تبادل السلع والخدمات، ويجتمع السكان في المدن لتبادل السلع والخدمات والأفكار. وتشكل المدن في الوقت الحاضر مراكز للقوة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[(١)].

تلعب التجارة والخدمات دورًا كبيرًا في المجال الحضري، وتختلف أهمية قطاع التجارة والخدمات من مدينة لأخرى، وتقف عوامل مختلفة وراء تباين

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٥.

الدور الذي يلعبه هذا القطاع في إِقتصاديات كل منها.

وقد تبلور تفاعل تلك العوامل في بيئة المناطق الحضرية وتم ترجمته في أشكال توطينية مختلفة للأنشطة التجارية والخدمية داخل المدن، كما يتم هذا التفاعل من خلال عدة عمليات عمرانية بتلك المناطق الحضرية، وإختلاف طبيعة العمليات الحضرية التي تسودها والمراحل التي وصلت إليها في التنظيم الحضري(١).

تندرج التجارة في وظيفة رئيسية للقطاع الخدمي وهي وظيفة التوزيع، لأنها الوسيط بين الإنتاج النهائي والإستهلاك، ويغطي التوزيع أنواع عديدة من المواد، فهناك مواد وسلع يشترونها التجار ويعيدون بيعها على حالها بالتجزئة أو بالجملة، وهناك مواد وسلع أخرى تخضع إلى تحويل قبل أن تدخل إلى مرحلة التوزيع (الجزار، المخبزة...)، وهناك أيضًا أنشطة تجارية ذات طابع خدمي لأنها ليست ناتجة عن صفقة وليس لها طابع التوزيع مثل محلات التصليح (آلات التبريد، المحركات...) الفنادق، المطاعم، الأطباء، المحامين... وكل هذه الأنشطة التجارية والخدمية ذات دور إقتصادي مجالي حقيقي بالمدينة.

### ١-١- عوامل توطن التجارة والخدمات بالمدينة:

تحتل المنشآت التجارية والخدمات الأماكن المركزية داخل المدينة، وذلك لمجموعة من العوامل، والمتمثلة في:

- إِنخفاض تكلفتها عامة، حيث لا تتطلب التجارة والخدمات عمالة كبيرة

---

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص. ٣٢٣.

أو طاقة، كما تنخفض تكلفة إنشاءها لقلة المساحات التي تشغلها، حتى أن تكلفة التشغيل تتضاءل في قطاع الخدمات خاصة، بينما ترتفع نسبيًا في قطاع التجارة، ولكن ظهرت طرق كثيرة نحو تخفيضها مثل تأجيل دفع معظم قيمة السلع المباعة حتى الفراغ من بيعها.

- المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع التجاري والخدمي، فيتم تشغيله في مساحات محدودة، ويمتد رأسيًا في الطوابق العليا، وذلك عكس الخدمات الصحية والتعليمية والصناعة التي تتطلب إمتدادًا أفقيًا في مساحات كبيرة لا تتوفر إلا في المناطق الهامشية وتعجز عن تقديمه المناطق المركزية من المدينة.
- تتميز بإرتفاع عوائدها الصافية في مقابل الإنخفاض الكبير لعوائدها وقدرتها على المنافسة على المجال، ولكن لا تجد حاجتها من الأراضي الواسعة اللازمة للإستخدام الصناعي في المنطقة المركزية لكي تتنافس عليه.

وبمراعاة النظام الإقتصادي السائد في المدينة نجد في المدن الرأسمالية أن التجارة والخدمات نشاط مفتوح للتنافس فتوقيعها يخضع لقواعد المردودية، أما في المدن الإشتراكية فتوقيع التجارة والخدمات محدد بتلبية الإحتياجات الآنية والمتوقعة للسكان، لكن في كلتا الحالتين يجب أن تأخذ في الإعتبار المتغيرات التالية(1):

- الزبائن: عددهم، قدرتهم الشرائية، عاداتهم الإستهلاكية...

(1) MERENNE-SCHOUMAKER B, Géographie des services et des commerces, Presses universitaires de Rennes, Rennes، 2003, P. 85- 86.

- صفات المنشآت التجارية وطبيعة المواد المباعة التي تحدد كثافة التردد عليها: مواد إستهلاكية يومية (خبز، حليب...)، مواد بالمناسبة (أثاث، ألبسة، أحذية...) ومواد خاصة الذهب، روائح...
- نوعية المواد وسعرها.
- سهولة الوصول إليها.

### ١-٢- تصنيف الأنشطة التجارية والخدمية:

تختلف الأنواع التجارية والخدمية التي يحتاجها سكان المدينة في عدد من الخصائص المترابطة، تجعلنا نقسمها أو نصنفها إلى مجموعات أو مستويات التجارية:

### تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي وغير الغذائي:

يعتمد هذا التصنيف على تحديد عدد المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي وعدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي، والذي من شأنه توضيح قيمة الجذب التجاري للمدينة، وهي حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية، حيث تنحصر النتيجة بين ٠ و١، وكلما اقتربت القيمة من ١ تميزت المدينة بقوة جذبها التجاري باحتوائها على أنواع تجارية يندر تواجدها في مدن أخرى، أما إذا إقتربت القيمة من ٠ فإن المدينة تفتقر لأغلب الأنواع التجارية وتسود بها فقط التجارة الغذائية، مما يجعلها تابعة للمدن ذات الجذب التجاري المرتفع.

وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي تضم محلات المواد الغذائية، والخضر و الفواكه، والخباز، واللبان، والسميد ومشتقاته، وحلويات، والمطعم...، أما المحلات التجارية ذات النشاط غير

الغذائي فتضم محلات الأثاث، والألبسة و الأحذية، والأجهزة الكهرومنزلية، والنجارة، والميكانيك، والوكالة العقارية، والترصيص الصحي...

**تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة اقتصادية:**

يحمل هذا التصنيف بعدًا جغرافيًا، لأنه يسمح بالكشف عن العلاقات التي تربط بين مختلف المدن فيما بينها من حيث توفرها على أنواع من الأنشطة التجارية.

وتتوزع الأنشطة التجارية في هذا التصنيف في ٠٣ مجموعات:

- **محلات التجارة الصافية**: تضم هذه المجموعة ٠٣ أصناف من الأنشطة التجارية:
- صنف التغذية: مواد غذائية، وخضر و فواكه، ومخابز، وجزار، وحلويات ومرطبات...
- صنف الملابس: ملابس جاهزة، وأقمشة، وألبسة رياضية، ولوازم الخياطة، وأحذية...
- صنف التجهيز المنزلي: أدوات كهرومنزلية، وأواني، وأثاث...
- **محلات التجارة الحرفية**: تتضمن هذه المجموعة (٠٢) صنفين هما:
- صنف الحرف الإنتاجية: النجارة، والحدادة، والصياغة،و المطاحن...
- صنف الحرف الخدمية والصيانة: ميكانيك السيارات، وتصليح الراديو والتلفزيون، وتصليح المحركات الكهربائية...
- **محلات التجارة الخدمية**: تتضمن هذه المجموعة:

مطاعم، مقاهي، محامي، طبيب، كاتب عمومي...

## ١-٣- الأنشطة التجارية والخدمية وإستخدامات الأرض:

تتخذ الأنشطة التجارية والخدمات الخاصة أماكن مركزية المجال الحضري، وذلك لعدة عوامل(١):

- إنخفاض تكلفتها عامة، فلا تتطلب التجارة والخدمات عمالة كبيرة أو طاقة، كما تنخفض تكلفة إنشائها لقلة المساحات التي تشغلها، حتى تكلفة التشغيل تتضاءل في قطاع الخدمات الخاصة، بينما ترتفع نسبيًا في قطاع التجارة، ولكن ظهرت سبل كثيرة نحو تخفيضها مثل تأجيل دفع معظم قيمة السلع المباعة حتى الفراغ من بيعها.
- المرونة الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع التجاري والخدمي، فيتم تشغيله في مساحات محدودة، ويمتد رأسيًا في الطوابق العليا، وذلك عكس الخدمات الصحية والتعليمية والصناعة التي تتطلب إمتدادًا أفقيًا في مساحات كبيرة لا تتوفر إلا في المناطق الهامشية وتعجز عن تقديمه المناطق الوسطى المركزية القديمة.
- تتميز بإرتفاع عوائدها الصافية في مقابل الإنخفاض الكبير لعوائد الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية، حتى الصناعة رغم إرتفاع عوائدها وقدرتها على المنافسة على المجال، ولكن لا تجد حاجتها من الأراضي الواسعة اللازمة للإستخدام الصناعي في المنطقة المركزية لكي تتنافس عليه.

ونتيجة لذلك تجد التنافس على حيازة المجال بالإمتلاك أو التأجير يتحدد طبقًا لقدرة تلك الإستخدامات على الدفع، وقد رتبت نظرية عارض الإيجارات

(١) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. ٣٦٤.

Bid Rent الإستخدامات الحضرية على التوالي من المنطقة المركزية، حيث نجد التجارة ثم الإستخدام الصناعي في القطاعات الوسطى، وأخيرًا الإستخدام السكني في مناطق الأطراف والهوامش الحضرية.

وبناء على متغير التكلفات والعوائد الإجتماعية يتعدل هذا التوزيع الأفقي للإستخدامات الحضرية فتلجأ الصناعة إلى المناطق الهامشية وتستغني عن مكانها بالنطاق الثاني الأوسط التالي للمنطقة المركزية للإستخدام السكني، وهذا التغير جاء نتيجة محاولة تقليل التكلفات الإجتماعية التي يتحملها السكان إلى أدنى بإبعاد المواد الغبارية والملوثات والإختناقات المرورية التي يمكن أن تحدثه الصناعة لو قامت في المناطق المأهولة.

وفي مقابل ذلك نجد تجاهد الإستخدامات التجارية والخدمية الخاصة من أجل التوطن بالمناطق الوسطى المركزية لتقليل رحلة السكان التسويقية من جميع أجزاء المدينة إلى أدنى حد، وهناك إتجاه آخر يتمثل في زيادة العوائد إلى أقصى حد ممكن بالتعامل مع السوق المركزية، ومعرفة ظروف المنافسين والتغيرات التي تطرأ على السلعة وسلوك المستهلكين.

وتعد الصناعات اليدوية والخفيفة القائمة حول المنطقة المركزية للمجال الحضري بقايا النطاق الصناعي التي هجرته الصناعات إلى المناطق الهامشية، وساعد على بقاء الصناعات الحرفية واليدوية والخفيفة في النطاق الإنتقالي التالي للمنطقة المركزية إرتباطها بالسلع التجارية المعروضة بالمنطقة المركزية من ناحية ومرونتها التي تظهر في شغلها مساحات محدودة، والتلوث البيئي المحدود التي تحدثه إذا قورنت بالصناعات الثقيلة والأساسية.

وتسجل النظريات والنماذج التي تقنن التنظيم المجالي لاستخدامات الأرض في المجال الحضري إتجاهات توطن تلك الأنشطة والإستخدامات

داخل المنطقة الحضرية، وتتفق تلك النماذج والنظريات، كما تختلف في عدة حقائق هامة:

**أولاً:** وجود منطقة أعمال وتجارة مركزية تتوسط المجالات الحضرية، ولكن تختلف في درجة توسطها لتلك المناطق الحضرية:

- التوسط الهندسي للرقعة المساحية للمجالات الحضرية، كما هو الحال في نموذج Burgess ، وأن النطاقات المركزية المنتظمة مرسومة من مركز المنطقة المركزية، وكما هو الحال أيضًا في نموذج المدينة البريطانية المتوسطة الحجم.
- التوسط الجغرافي للمنطقة الحضرية وقطاعاتها المختلفة، كما هو الحال في نموذج Hoyet القطاعي، ونموذج Ullman و Harris المتعدد النويات التي تظهر فيهما الرقعة المساحية للمدينة غير الدائرية تمامًا، ولا تتوسط المنطقة المركزية للمدينة هندسيًا.

**ثانيًا:** يظهر في نموذج Ullman و Harris للمدينة المتعددة النويات منطقة أعمال وتجارة أخرى في أطراف المدينة، بجانب منطقة الأعمال والتجارة المركزية.

ويرجع عدم توسط منطقة الأعمال والتجارة هندسيًا للرقعة المساحية للمدينة إلى عدم تجانس توزيع كثافة السكان بها أو تفاوت النمو العمراني من نوية واحدة إلى جميع الإتجاهات، بينما يرجع ظهور مناطق أعمال وتجارة أخرى بجانب منطقة الأعمال المركزية إلى عوامل أخرى مختلفة تختص بتفاوت طبيعة السلع التجارية والخدمات والكميات المعروضة والمطلوبة منها من ناحية، وإختلاف طول الرحلات التسويقية من أجل تلك السلع والخدمات من ناحية أخرى.

## ٢- النشاط الصناعي:

تعتبر الصناعة عنصرًا مهما للقاعدة الإقتصادية للعديد من المدن، كما لعبت الصناعة دورًا مهمًا في عملية نمو المدن بشكل خاص وعملية التحضر بشكل عام، فلا تعتبر أية مناقشة للمدن مكتملة دون الأخذ بعين الإعتبار دور هذه المدن كمراكز للصناعة[١].

تمثل الصناعة أهم القواعد الإقتصادية للتجمعات الحضرية، ولكن تختلف من مدينة لأخرى، وتتعايش الصناعة مع بقية الأنشطة الحضرية الأخرى داخل المنطقة المبنية على ضوء تفاعلها مع بعض تبعًا لمتغيرات التكلفات المنظورة (المادية) والتكلفات غير المنظورة (الإجتماعية) من ناحية، والعوائد النقدية والإجتماعية من ناحية أخرى، أي بناء على تحليل تكلفات الفائدة.

وينعكس هذا التفاعل بين الأنشطة الحضرية على التنظيم المجالي لإستخدامات هذه الأنشطة داخل المناطق الحضرية، والتي سجلته نظريات ونماذج التركيب الحضري، والتي لا نجدها قائمة بتفاصيلها في المدن المختلفة، لكن تختلف بدرجة أو بأخرى من حيث التفصيل أو التوجيه تبعًا لتغاير مركب العناصر البيئية في كل مدينة[٢].

### ٢-١- الصناعة ودورها في تنظيم المجال الحضري وإستخدامات الأرض:

أوضحت النظريات والنماذج المتعلقة بنمو وتركيب المدن وتقنين التنظيم المكان لأنماط إستخدام الأراضي على إختلاف تواريخ توقيعها، أن الصناعة

(١) كايد عثمان أبو صبحة، مرجع سابق، ص. ١٤٠.

(٢) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، مرجع سابق، ص. ٣٤٣.

إحدى الأنماط الرئيسية لإستخدامات الأراضي في المناطق الحضرية وذلك من خلال ما يلي:

- **الإمتداد داخل المجال الحضري:**

تتوقع الأنشطة الصناعية بالمدينة في منطقتين:

- منطقة الصناعات الخفيفة (الصغيرة) والحرفية في النطاق التالي لمنطقة الأعمال المركزية وإتفقت نظرياتR. W Burgess وH. Hoyt و Harris- Ullman على توقيع إمتدادها داخل هذا النطاق، ومن أمثلة صناعات هذا النطاق صناعة الأحذية والملابس والأزياء وورش الصيانة وورش إصلاح السيارات، وترتبط أهم تلك الصناعات بمنطقة الأعمال والتجارة، وتتميز الصناعة في هذا النطاق بعدة خصائص حيث ترتبط تلك الصناعة بتجارة التجزئة في منطقة الأعمال والتجارة، وتختلط بتجارة الجملة ومخازن المحلات التجارية بمنطقة الأعمال والتجارة، كما يتميز هذا النطاق بالمنازل المقسمة بين الصناعة والتجارة والسكن.
- منطقة الصناعات الأساسية والثقيلة، فهي تقع في هوامش المنطقة الحضرية، وقد سجل نموذجMann و Harris- Ullman إمتداد تلك المنطقة على أطراف المنطقة الحضرية أو في نويات منفصلة.

- **العلاقات داخل المجال الحضري:**

- توقيع الصناعة مرتبط بالخطوط النقلية السريعة والمجاري المائية(H. Hoyt) لأهمية الأولى الحيوية في تصريف الإنتاج ونقل الخامات، وأهمية الثانية في النقل المائي الرخيص وصرف النفايات الصناعية السائلة.

- مراعاة اِتجاه وحركة الرياح (Mann) فإذا كان مصدر الرياح من الجهة الغربية، فالصناعة لا بد من أن تقوم في المنطقة الشرقية لصرف النفايات الغازية بعيدًا عن المنطقة الصناعية.
- العلاقة العكسية لتوقيع كل من الصناعة والسكن الراقي، فكلاهما في صراع على الجبهات المائية والطرق النقلية السريعة المؤدية إلى منطقة الأعمال والتجارة.
- العلاقة الطردية في توقيع الصناعة والسكن ذا النمط المنخفض.
- تشكل الصناعة والموانئ نويات حديثة ومعاصرة منفصلة عن النويات القديمة وينمو حولها العمران.

بصفة عامة فإن توقيع الصناعة داخل المجال الحضري مرتبط بحجم الصناعة في حد ذاتها وذلك كما يلي:

- **الصناعات الصغيرة: هناك وضعيتان متباينتان بإمكانهما أن تحدث:**

١- إن الصناعة الصغيرة في اِقتصاد ذو نمو ضعيف لا تضمن سوى سد حاجيات بعض أنواع الإستهلاكات ذات الطابع المحلي أو الحضري، فتوقيع هذه المؤسسات يكون داخل المجال الحضري.

٢- أما إذا كانت الوضعية الإقتصادية ذات معدل نمو مرتفع، فالصناعة الصغيرة تلعب دور مكمل للأنشطة الإنتاجية الأخرى في حيز كبير، وفي هذه الحالة فتوقيعها يكون قرب مؤسسات ذات أهمية أكبر في الإنتاج والموقعة خارج الإطار الحضري أو على حافته.

- **الصناعات المتوسطة:** إن نفس الوضعيتين السابقتين تنطبق على الصناعات المتوسطة، فإذا كان منتوج هذه الصناعات موجه مباشرة

إلى الإستهلاك المحلي فبإمكانها أن توقع داخل المدينة، أما إذا كانت تشكل سندًا لصناعات أخرى أكثر أهمية فتوقيعها يكون خارج المدينة في المنطقة الصناعية في أغلب الحالات، لأن مثل هذه الصناعات على العموم يكون في مناطق التركز الصناعي.

- **الصناعات الثقيلة**: إن الشروط التي تحدد توقيعها بعد وجود الماء والطاقة هي:

١- شبكة طرق كثيفة للنقل ومحاور كبرى للمرور والإتصال.

٢- حوض كبير لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة من المجال الحضري القريب أو خارجه.

إن تحليل المؤسسات الصناعية يتركز من جهة على الصفات التقنية والإقتصادية، ومن جهة أخرى على الصفات المرتبطة بطرق تصرفاتها مع المؤسسات الأخرى الإقتصادية والصناعية.

- نفهم من الصفات التقنية والإقتصادية: الوضع أو الحالة القانونية للمؤسسة من حيث: كونها عمومية، خاصة، حجمها، وحجم التشغيل في مساق الإنتاج ودرجة هيمنتها على القطاع.
- نفهم من صفات تصرفها: وضع رصيد علاقتها مع قطب يوجه نشاطات المؤسسة ويحدد أهدافها على المدى القصير والطويل.

**٢-٢- المجال الصناعي المنظم والمهيكل والعوامل المتحكمة فيه:**

يخضع تحويل الأنشطة الصناعية خارج المجال الحضري لعدة عوامل:

١- السعر المرتفع للأرض داخل المجال الحضري.

٢- صعوبة السير والمرور بسبب التدفقات الكبيرة من كل نوع.

٣- التلوث الناتج عن هذه الأنشطة الصناعية.

وإن توقيع الأنشطة الصناعية خارج المجال الحضري يجلب لها الإستفادة من كلفة قليلة لسعر الأرض ووجود مساحات كبيرة وطرق كثيفة للوصول إلى المؤسسات الصناعية.

نمت فكرة المجال الصناعي المنظم والمهيكل وتطورت على أساس المبادئ التالية:

- إحتجاز مساحات خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بعد دراسة مثبتة في مخطط عام للتهيئة يرافقه قانون لإستخدام الأرض، هذا القانون يحدد نموذج الصناعة العلاقة بين المساحة المبنية والمساحة الحرة.
- المقاييس والأولويات التي يجب إحترامها (منشآت الطرق والسكك الحديدية) والخدمات المرافقة للأنشطة الصناعية والموجهة للعمال وأخيرًا المجالات الخضراء.

وعلى العموم فإن كل محاولة تصنيع ذات مستوى حضري أو جهوي يجب أن تخضع لمخطط وقانون مسبق بإمكانه أن يضمن المرونة والليونة والتكيف مع الحركية الإقتصادية كانت أم توقيعية للمؤسسة الصناعية.

يكون توقيع المجالات الصناعية المنظمة قرب الطرق الرئيسية والمحاور الكبرى للنقل كالسكك الحديدية ذات الطابع الجهوي ومرتبط مباشرة بالطرق السريعة المؤدية إلى المدينة عن طريق النقل الجماعي ذو القدرة العالية.

تتصرف هذه الصفات وكأنها عوامل مشجعة لمساق اللامركزية الصناعية، لا تجلب المؤسسات الصناعية لوحدها فحسب ولكن كذلك الخدمات المرافقة

والإعتمادات العامة كمكاتب الدراسات، المخابر، الوكالات وحتى الخدمات الجماعية كالمطاعم والتجهيزات الجماعية الإجتماعية التربوية والرياضية.

تقوم هذه السياسة على مبدأ المرونة في تقسيم الأرض إلى قطع صناعية تكون مرنة وتجعل من المؤسسة الصناعية غلافًا بإمكانه أن يأوي أي نشاط صناعي بغض النظر عن طبيعته وهذا النوع من التصور ينطبق خاصة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأن التجربة والدراسات أثبتت أن عدة أنواع صناعية لا تتطلب صفات خاصة لبنائها.

تسمح المرونة بتحديد التصور الجديد والمستقبلي للمجال الصناعي، فهذه المرونة تتعلق أولاً بالغلاف حتى يكيف للمتطلبات المختلفة وخاصة لِامتصاص التوسع المرتقب، وثانيًا بالنسيج الصناعي في حد ذاته وهذا يمكن المتعامل الصناعي من إِستعمال الغلاف الصناعي في أوقات قصيرة والشروع مباشرة في إِستثمار النشاط الإنتاجي، وهذا من شانه تشجيع الإنطلاق الإقتصادي للمنطقة والإقليم.

- إن الصناعة الجاهزة للمؤسسات الإقتصادية تشجع التوقيع وذلك عن طريق الصيغتين: الكراء أو الكراء مع الإلتزام بالشراء، لأن هذين الصيغتين تمثل أفضلية للمتعامل وتريحه من تجنيد أموال يتطلبها بناء مؤسسة.
- إن المتعامل الذي ينوي توسيع نشاطه الإنتاجي بإمكانه أن يتحصل على غلاف بدون أن يشتريه، فصيغة الكراء تجنبه من خسارة أموال وتمكنه من وقف قراراته إذا كانت الوضعية الإقتصادية غير جيدة.

## ٢-٣- مقاييس التقسيم إلى قطع أرضية للصناعة:

من بين المقاييس المطبقة هي وضع قطع متساوية ومتجانسة مثلما هو معمول به على العموم (قطع بـ ٢هكتار: ١٠٠م × ٢٠٠م) التي بإمكانها أن تجزأ إلى قطع صغيرة وتجمع مع قطع أخرى حتى تكون قطعة ذات أبعاد أكبر وتلبي حاجات المتعامل الصناعي، وبهذه الطريقة وبإختيار البناء الجاهز بالإمكان أن تحول أو تنقل مؤسسة إلى قطعة أخرى أكبر من القطعة التي هي عليها. إن هذا الإقتراح العمراني يجب أن يستعمل العناصر المهيكلة حتى يخلق إطار تتنوع داخله الوحدات الإنتاجية مهيكلة ومنظمة، لهذا تم توقيع مركزًا رياديًا أو إداريًا للمنطقة الصناعية وأدمجنا الخدمات العامة التي لها دورها الفعال على مستويين(١):

- من الناحية الوظيفية والإقتصادية: فالمركز الإداري يأخذ على عاتقه كل الأنشطة المتعلقة بعروض البيع والتبادل وتسيير المنطقة الصناعية والوحدات، كما يقوم هذا المركز بالأبحاث والدراسات للأسواق الإستهلاكية وخدمات تتمثل في تموين المؤسسات بالمواد الأولية والمحروقات والطاقة ويضمن تسيير وصيانة الشاحنات الصناعية.
- من الناحية الإجتماعية: فهذا المركز يقوم بتسيير الخدمات العامة (المطاعم، التجهيزات الصحية والرياضية والتربوية...)، فإشعاعه يمكن أن يتجاوز حدود المنطقة الصناعية.

أصبح دور هذه التجهيزات مهم جدًا في المناطق الصناعية بسبب تطور

(1) ZUCCHELLI A., Introduction à lurbanisme opérationnel et la composition urbaine, Tome 4,OPU، Alger, 1984, P. 246.

التكنولوجيا والآلية، حيث أن هذين العنصرين يشكلان عامل من أجل تخفيض المدة الزمنية للعمل مما يسمح بالقيام بأنشطة فردية أو جماعية (كالرياضة) تمكن العمال من الترقية والإنفتاح الإجتماعي، وعليه فإن إندماج التجهيزات الصناعية في المجال الحضري يكون له صدى عميق ومجدد، لأن إدماج هذه الوظائف ذات النوعية العالية يعطي قيمة للمجال الصناعي ويجعل من فكرة تضاد أو إزدواجية الأنشطة الحضرية والأنشطة الصناعية فكرة متجاوزة.

**٢-٤- توجيه المناطق الصناعية داخل المدن:**

يختلف توجيه المناطق الصناعية داخل المجالات الحضرية، ويرتبط ذلك بعدة عوامل: إقتصادية، وإجتماعية وبيئية، وبصفة عامة فإن أغلب المناطق الصناعية تقع في أطراف المناطق الحضرية ومناطقها الهامشية، لكن تختلف في درجة إتصالها بالكتلة العمرانية، حيث نجد:

- مناطق صناعية منفصلة تمامًا عن الكتلة العمرانية الرئيسية.
- مناطق صناعية واقعة في الأطراف الخارجية للمدينة ولكنها متصلة بإمتداد الكتلة العمرانية الداخلية.
- مناطق صناعية تتداخل مع الإمتدادات العمرانية السكنية للمدينة.

وفي جميع الحالات يفضل في توقيع المناطق الصناعية بالمناطق الهامشية للمجالات الحضرية أن تكون منفصلة عن الكتلة العمرانية بالمدينة لإبعاد الملوثات البيئية (الأدخنة، والأتربة والضجيج)، هذا فضلا عن الإختناقات المرورية عن المناطق السكنية بالمدينة، وربما يكون ذلك محل عناية وإهتمام لدى الهيئات المعنية بتخطيط المناطق الصناعية بالمدن.

ولكن يغيب عن أذهان تلك الهيئات المعنية مجموعة إعتبارات هامة،

تتعلق كلها بالمعرفة المفصلة بإمكانيات النمو العمراني الأفقي للأحياء الهامشية وضواحي تلك المدن والتي تقع فيها إحدى المناطق الصناعية، حيث لا تقطع معدلات النمو العمراني المنطقة الفاصلة بين المنطقة الصناعية والمناطق السكنية، وتحتوي المنطقة الصناعية في داخلها، خاصة في غياب أي خطة أو تخطيط، أو حتى في غياب القوانين الملزمة بتنفيذ المخططات -إذا وجدت- أو في حالة تعارض سلطات الهيئات المعنية بالمناطق الصناعية والمدينة والإقليم.

إنه في تخطيط وتوقيع المناطق الصناعية يجب أن تكون بعيدة عن المناطق السكنية بمساحات كافية من المناطق الخضراء المفتوحة، وأن تكون في أطراف المدينة غير النامية (المتجمدة)، والتي لا يتوقع أن تنمو أفقيا في إتجاه تلك المناطق الصناعية الوليدة النشأة، وأن تمنع الدولة والهيئات المعنية بقوة الامتدادات العمرانية العشوائية في تلك المناطق الفاصلة.

## ٣- تكلفة الإستخدامات الحضرية للأنشطة الاقتصادية:

لا يمكن تحليل توطن أي نوع من إستخدامات الأرض في المناطق الحضرية مثل الإستخدام الصناعي أو التجاري أو السكني على حدة إلا في حالة فحص هذه الإستخدامات في مجملها، لأن الصراع على أشده بين الأنماط المختلفة من الإستخدامات الوظيفية على شغل المجال في المكينة بالإيجار أو الملكية، ويشرح نموذج المزايدة الإيجارية Bid Rent هذا الصراع على المجال، والذي يقرر أن من يدفع أعلى ثمن يحصل على حق الانتفاع أو الإستخدام لهذه الأراضي في السوق الحرة.

ويحكم توطن الإستخدامات الوظيفية داخل المناطق الحضرية أو تنظيمها المجالي مجموعتين من المتغيرات: المجموعة الأولى تختص بتكلفة

الإستخدام الإجمالية وهي مجموع تكلفة الإنشاء والتجهيز والتشغيل، والمجموعة الثانية تختص بعوائد الإستخدام، ويُضاف إليهما التكلفات والعوائد الإجتماعية.

### ٣-١- تكلفة الإستخدامات الحضرية:

تتكون تكلفة الاستخدام من ثلاثة أنواع من التكلفات، وهي تكلفة الإنشاء وتكلفة التشغيل (التكلفة الجارية) والتكلفة الإجتماعية، ويتألف كل نوع أيضًا من تكلفات أخرى فرعية.

النوع الأول من التكلفات -التكلفة الإنشائية- تتألف من تكلفات الأراضي المطلوب أن يشغلها الإستخدام، وتكلفة التشييد (المباني)، وأخيرًا تكلفة التجهيزات (الآلات والطرق النقلية والمرافق)، أما تكلفات التشغيل فتتضمن تكلفة العمل وتكلفة الوقود والإنارة وتكلفة المواد الخام ، وأخيرًا تكلفة النقل، أما التكلفات الإجتماعية فتتمثل في التأثير السلبي لقيام الإستخدام في مجال ما على التجمعات البشرية مثل تلوث البيئة والاختناقات المرورية ....، ويحاول القائمون على كل نوع من الإستخدامات تقليل تكلفة الإستخدام إلى أدنى حد ممكن لزيادة عوائد الإستخدام إلى أقصى حد.

### ٣-٢- عوائد الإستخدام:

إن التقليل تكلفات الإستخدام إلى أدنى حد ممكن ليس هو السبيل الوحيد للوصول بالعوائد إلى أقصى حد ممكن (كما فعل فيبر وفون تونن في نظريتيهما مثلا في توطن الصناعة والزراعة)، بل يُضاف إلى ذلك الإتجاه نحو الإنتاج المتزايد من أجل التسويق الواسع، ويتبع في سبيل ذلك إتجاه الأنشطة والوظائف الحضرية نحو توسط السوق والبيع بالإستدانة وإتباع الأساليب

النفسية في عرض وبيع السلعة والدعاية وغيرها. أما العوائد الاجتماعية فتتمثل في التأثير الإيجابي لتوطن نوع معين من الإستخدامات في منطقة ما مثل تعمير منطقة غير جاذبة أو شق طرق جديدة.

ويلاحظ أن أغلب معايير التكلفة شبه ثابتة بالنسبة للنوع الواحد من النشاط والإستخدام عدا تكلفة الأراضي التي تتحدد بمعرفة المساحة المطلوبة للمشروع (وهي شبه ثابتة للنوع الواحد من الإستخدام أيضًا) وقيمة المتر المربع الذي يختلف حسب تباعده من مركز المدينة، وكذلك تختلف تكلفة النقل بإختلاف المسافة التي تبعد المشروع عن السوق والمواد الخام، كما تختلف الأنشطة الحضرية في قدرتها على التسويق الواسع لإنتاجها المتزايد، والذي يتوقف أيضًا على مدى توسط المنشأة للسوق أو السوق المركزي.

والأنشطة التجارية بنوعيها تجارة التجزئة والجملة مع الخدمات الخاصة (مثل عيادات الأطباء ومكاتب الإستيراد والتصدير والمحاماة ودور الخبرة والإستثمارات والبنوك وشركات التأمين وغيرها) تتفق في إنخفاض تكلفتها الإنشائية لقلة المساحات التي تُمارس بها، وإن هذه الأنشطة تنمو رأسيًا في الطوابق المختلفة كنمو ممارستها أفقيًا في المحلات، كما تنخفض تكلفة البناء وتكلفة التجهيزات (التأثيث والديكور).

وتتميز الخدمات الخاصة بإنخفاض تكلفة التشغيل إلى أدنى حد، بينما ترتفع نسبيًا تكاليف التشغيل في الأنشطة التجارية والتي تتمثل في قيمة السلع المعروضة (والتي ليست بالضرورة أن تكون مملوكة بالكامل أو مدفوعة قيمتها مقدمًا بالكامل).

أما الصناعة عامة والصناعات الثقيلة والمتوسطة خاصة فتتميز بإرتفاع تكلفتها الإنشائية للعوامل التالية:

- حاجتها إلى مساحات واسعة لميل الصناعة إلى النمو الأفقي للمصانع وحاجتها إلى المخازن ومستودعات الإنتاج والمواد الخام.
- اِرتفاع تكلفة بناء المنشآت الإدارية والأساسات العميقة للمصانع ورصف الطرق الداخلية.
- اِرتفاع قيمة التجهيزات الضخمة التي تتطلبها من آلات الصناعة ومرافق وأجهزة تحكم، كما ترتفع تكلفة التشغيل لحاجتها إلى كميات ضخمة من المواد الخام والعمالة والوقود.

وتعد الخدمات التعليمية والصحية والترويحية (الترفيه والعبادة) وظائف مكملة لحاجتها إلى مساحات كبيرة داخل المناطق الحضرية، وتكاليف البناء والتجهيزات الكبيرة، في مقابل ذلك ترتفع تكلفة التشغيل خاصة العمل والصيانة، ولكنها تعد أقل العوائد وخاصة في الدول الاشتراكية والنامية التي تعدها خدمات مجانية لسكانها.

لتقليل الأنشطة الحضرية إلى أدنى حد ممكن ورفع عوائدها إلى أقصى حد ممكن، تلجأ الإستخدامات والقائمون عليها إلى عدة اِتجاهات:

١- تتجه بعض الأنشطة والإستخدامات الحضرية إلى المناطق الهامشية للمناطق الحضرية، مثل الصناعة ومؤسسات الوظيفة التعليمية المركزية (الجامعات والمدارس العليا)، والصحية والترفيهية (الأندية والحدائق) لوفرة المساحات الكبيرة من الأراضي الرخيصة في هذه الهوامش والضواحي التي تتطلبها مؤسسات تلك الأنشطة المكلفة عامة.

٢- تنشأ عن بعض الصناعات بعض الظواهر والنتائج الجانبية السلبية التي تؤثر تأثيرًا ضارًا بالتجمعات البشرية التي توجد بها، مثل ما تنفثه

مداخنها من غـازات وأتربة تؤدي إلى تلوث البيئـة، ويصدر عنها ضجيج الآلات فتحدث تلوثًا للصوت، كمـا تحدث الصناعـة إختناقات مرورية في الحركة التبادليـة للعمالة الداخلـة والخارجة للمصانـع أثناء ورديات العمل، وتلك تكلفات إجتماعية لا تتحملها الصناعة والقائمون عليها بل يتحملها سـكان المنطقة الحضرية عامة، ولذلك تحـاول الدولة أن تنأى بالصناعة بعيدًا عن المناطق المأهولة.

٣- سـاعد على توطن الإسـتخدامات التعليمية والصحية المركزية، وكذلك الإستخدامات الترفيهية بالمناطق الهامشية رغبتها في بلوغ أقصى العوائد الإجتماعيـة، إذ تتميـز تلـك المناطـق الهامشـية بالهـدوء والهـواء النقي والمسـاحات الخضراء الواسـعة التي تتطلبهـا تلك الأنشـطة الحضرية، وهذا العائد الإجتماعي يقابل ما سبق الإشارة إليه بالتكلفة الإجتماعية.

٤- تتوطن الأنشطة التجارية والخدمات الخاصة بالمنطقة المركزية رغبة في زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن، ويسـاعدها على ذلك مجموعة من العوامل والأهداف:

- الرغبة في التعامل مع كل سـوق المدينة بهدف التسـويق الواسع المتزايد، لذلك تحـاول الإقتـراب حثيثًا مـن مركـز المنطقـة الحضرية الـذي يبعد مركز الثقـل السـكاني فـي المدينة، والـذي يتميـز أيضًـا بسـهولة اتصاله بأجزاء المدينة المختلفة لتقارب المسـافة من ناحية وكونه القلب الحركي للمدينـة، وتلـك خصائـص تتيح لـه التعامـل مع أكبـر حجم من السـوق الحضري.
- الرغبـة فـي التجاور مـع المنافسـين في نفـس قطـاع النشـاط للتحكم في أسـعار السـلعة والخدمة، ومعرفة التطور الذي يطرأ على السلعة، وأذواق

المستهلك، وكذلك الإستفادة من ترددات المستهلكين على السوق المركزي والذي تتميز بالتسويق المتعدد الأغراض.

- إن المنطقة المركزية تتميز بقلة مجالاتها وعدم ملائمة وحداتها البنائية والسكنية الصغيرة الحجم للإستخدامات الصناعية والتعليمية المركزية والصحية، في نفس الوقت تعد أكثر ملائمة للأنشطة التجارية والخدمية، وبالتالي ينحصر الصراع على المكان في المنطقة المركزية بين الأنشطة التجارية والخدمية من ناحية، والوظيفة السكنية من ناحية أخرى.
- تتميز الأنشطة التجارية والخدمية الخاصة بالمرونة الفائقة، إذ تنمو رأسيًا، ويمكن أن تُمارس في الوحدات السكنية بالطوابق العليا، ومع تلك المرونة الفائقة تتغلب على الوظيفة السكنية في المنطقة المركزية ما دامت قادرة على دفع أعلى القيم الايجارية لمسطحات أدوار الوحدات البنائية بالمنطقة المركزية، ومادام هناك متسع مجالي للوظيفة السكنية يمكن أن تشغله بدون منافسة كبيرة في المنطقة الوسطى من المنطقة الحضرية.



# الفصل الثاني عشر

## سوق العمل الحضري

# الفصل الثاني عشر

# سوق العمل الحضري

**مقدمة:**

تعتبر المدن مقر تجمع السكان، فإلى جانب تلبيتها للحاجيات الإجتماعية (السكن، التعليم، الصحة..)، فهي توفر لهم كذلك فرص العمل نظرًا لإحتواءها على أنشطة اِقتصادية (الصناعة والتجارة على وجه الخصوص)، وهو ما يسمى بسوق العمل الحضري، حيث أن هذه السوق هي التي تحدد معدل الأجر الذي سيدفع لهم، وفي هذا الإطار تبرز مشكلة توفير فرص عمل كافية للسكان الحضر الذين يتزايد عددهم بمعدلات مرتفعة في البلدان الأقل تطورًا، أما في العالم الغربي فتأخذ هذه المشكلة طابعًا مختلفًا يتعلق بضمان تدفق الأيدي العاملة بين المناطق الحضرية وبين الأعمال ضمن التجمعات الحضرية إلى جانب التباين الموجود في الأجرة بين الأنواع المختلفة للاِستخدام في مواقع مختلفة.

يعتبر سوق العمل ذو أهمية بالغة كجزء رئيسي من عمل السوق الحضري، وقد قدم Wilibaur Thompson في سنة ١٩٦٥ الآتي: "إن اِقتصاد المدينة قبل كل شيء، هو اِقتصاد عمل، والدور الذي يلعبه في ربط الكثير من الأجزاء المختلفة للنظام الإقتصادي المحلي"، وعليه فإن اِعتبارات الإستخدام تؤثر على قرارات الموقع للسكان فيما بين وضمن المناطق الحضرية، وبالتالي فهي كمحدد أو مستجيب للإسكان الحضري والوضع البيئي فضلا عن نظام النقل ويعتبر عنصر العمل فريدًا، بمعنى أن العمال ليسوا منتجين فحسب بل

مستهلكون للتسهيلات الحضرية وهم المقيمون والناخبون وغالبًا ما يكونون مستخدمين في القطاع الحكومي، فيتطلب هذا التعدد في الأدوار بذل جهد مكثف بغية معرفة الكيفية التي يعمل بها سوق العمل الحضري.

## ١- مفهوم سوق العمل المحلية:

لا توجد سوق عمل واحدة في المدينة، بل هناك عدة أسواق ثانوية، تتباين هذه الأسواق بموجب معايير مختلفة مرتبطة بإعتبارات تخص القدرة على الحركة جغرافيا ومهنيًا، وأن قسمًا من هذه الأسواق تمتد إلى خارج حدود المدينة الواحدة، وفي حالات معينة تكون أسواقًا وطنية أو حتى دولية إلى جانب الأسواق المحلية. وأن الحدود الجغرافية لأي سوق عمل تتحدد بصورة رئيسية بواسطة الكلفة المالية والنفسية للرحلات المتعددة من وإلى العمل إضافة إلى الكلفة البديلة للهجرة إلى المناطق الأخرى، ولكن ذوي الدخل المنخفض لا يستطيعون تحمل الرحلات الطويلة بين العمل والسكن، والفائدة التي تجنى من الإنتقال إلى مدينة أخرى من المحتمل أن تكون صغيرة نسبيًا. بينما نجد الذين يشكلون فئة الدخل المرتفع مستعدين لقطع مسافة ما بين محل العمل والسكن كل يوم، وفي كثير من الأحيان فإنهم ينزحون إلى مدن بعيدة من أجل الحصول على عمل أفضل.

وتنعكس هذه الظاهرة لأسواق العمل على أنماط إستعمالات الأرض المتعددة بصورة جزئية، إذ يعيش هؤلاء الذين يحصلون على دخل مرتفع في النطاق الخارجي للمدن الكبرى، بينما يسكن العمال اليدويون وذوو الأجور المنخفضة في مواقع قريبة من المنطقة المركزية[(١)].

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، مرجع سابق، ص. ٩١.

كما يعد عامل الإتصالات ذا أهمية كبرى في المحيط الحضري لأنه يعني أن مدننا الكبرى يمكن أن تكون بالضبط عبارة عن تجمعات سكنية منفصلة لأسواق عمل متجاورة تخلقها أنظمة اِتصالات مهنية محلية غير رسمية، هذا الوضع من المحتمل حدوثه بصورة جزئية عندما تتخصص أجزاء مختلفة من المدينة بعدة أنواع من الأنشطة الإقتصادية، الأمر الذي يخلق محلية غريبة في أنماط الطلب على العمل وعرضه.

وقد قدم كلا من Reid و Hunter تعريفًا لسوق العمل المحلي بأنها منطقة جغرافية تحيط بالمدينة المركزية (أو مدن منفصلة عن بعضها بمسافات قليلة) وتتسم بوجود تركز في الطلب على العمل وبها يمكن أن يغير العمال أماكن عملهم دون تغيير محل إقامتهم، وتتعلق النقاط الجوهرية لسوق العمل الحضري بحجم السكان الذين يبحثون عن فرص عمل في المنطقة، وأن أرباب العمل المحليين يختارون عمالاً من نفس المنطقة[1].

## ٢- نموذج الجاذبية لحركة الأيدي العاملة:

تفترض النظرية الكلاسيكية الحديثة أن معدل الأجر لأي وظيفة يتحدد من خلال التفاعل الحاصل بين العرض والطلب في سوق العمل، فكلما كان معدل الأجر أعلى كلما اِزدادت رغبة الناس الذين يبغون الإستخدام في عرض خدماتهم للعمل، لكن من ناحية أخرى يكون الطلب على خدماتهم أقل، ويستمر الناس في عرض خدماتهم حتى يكون الدخل الحدي للعامل معرضًا عن اللامنفعة الناجمة عن البطالة، ويستمر أرباب العمل من ناحية أخرى في تشغيل الناس حتى تكون القيمة المضافة لعمل العامل أي الإيراد الحدي لإنتاجه مساوية تمامًا لأجره، فعندما يكون عرض العمل مساويًا تمامًا للطلب

(1) DUMONT G., OP- CIT, P. 106.

على العمـل، يتحقق وضـع توازني حيـث فيه يتوقف اِسـتخدام العمـال بمعدل الأجر السائد ويتوقف كذلك عرض خدماتهم للعمل.

لا تختلف معـدلات الأجر لأية وظيفـة، بموجب هذه النظريـة إلا بين المناطق الحضرية ولفترات قصيرة من الزمن، فإذا كان معدل الأجر عاليًا في إحدى المدن سينجذب العمال من المدن الأخرى والمناطق الريفية إليه، وهذا يعني أن:

- زيادة عرض العمل في تلك المدينة يتسبب في اِنخفاض الأجر فيها.
- اِنخفاض عرض العمل في مدن أخرى يسبب اِرتفاع الأجور فيها.

وبالإشـارة إلى أنشـطة العمال في تغيير مواقـع عملهم، فإن المـدن المزدهرة تعرض أجـورًا أعلـى وتمتلك قـوة كقـوة المغناطيس في جـذب العمـال إليها، وفـي نفس الوقـت تكـون المدن الأخـرى المتسـمة بالركـود الصناعي وكسـاد مناطقها الريفية، عارضة لأجور أقل لأن الطلب على العمل ضعيف مما يتسـبب في اِبتعـاد أو طرد العمـل عنها كلمـا اِنخفض الأجـر المعطى فيهـا، وتعني هذه العملية (المغناطيسية) أنه في الأمد الطويل، يتم التوصل إلى وضع يتسم بتوزيع جغرافي أمثل للعمل لأن أي عامل لا يسـتطيع عند تغير موقعه تحقيق أي كسب نتيجة اِنتقاله إلى موقع جديد.

لكن الواقع أثبـت بأن معـدلات الأجور لن تتسـاوى بمرور الزمـن ، ففي أي دولـة تكـون العوامـل الاِقتصادية غيـر معتمدة علـى معدلات الأجور فحسـب وإنما على صعوبة مادية فـي إعادة التوقيع فالجاذبية النسـبية للمـدن المزدهرة، تكون أعظم في حالة كون كلفة الاِنتقال إليها والاِسـتيطان أو اِختيار الموقع فيها منخفضة جـدًا، لكن في معظـم الحالات تكون كلفـة الاِنتقال إلـى موقع جديد باهظة خصوصًا إذا أخذنا بعيـن الاِعتبار الكلفة الاِجتماعيـة الناتجة عن تفكيك

الروابط الإجتماعيـة القائمة في التجمعات السـكنية وتشـكيل روابط أخرى في الموقع الجديد.

ولتوضيـح حركـة العمـال وتنقلاتهـم فـي المناطـق الحضريـة طـور Reilly وآخرون في سنة ١٩٢٩ نموذجًا يسـمى بنموذج الجاذبية بالإستناد إلى الأسس الفيزيائيـة لقانـون نيوتـن، ولكن بصيـغ الجاذبيـة النسـبية للمـدن المختلفة وما يصاحب عملية الإنتقال فيما بينها من إحتكاك فيفترض النموذج بشـكله البسيط تفاوت الدخول كمتغير تقريبي للجاذبية النسبية بين المناطق الحضرية المختلفة من جهة وأن البعد الجغرافـي بين مدينتين يعتبـر عائقًا للإنتقـال بينهما من جهة أخرى، لكـن هذا النمـوذج يعاني مـن بعض العيـوب، فعامل الجـذب يتجاهل المعطيات الطبيعية وما يتعلق بأسباب وسـائل الراحة، فبينما العامل العائق على الرغم من كونه بديـلا معقولا لكلفة النقـل لا يعكس الكلفـة الإجتماعية لعملية الإنتقال على شـكل تام، فتبيّن الصيغة الأوليـة لنموذج الجاذبيـة أن الهجرة من المدينـة (x) إلـى المدينـة (y) سـتكون متناسـبة طرديًا مـع مسـتويات الدخول النسبية في المدينتين ومرتبطة عكسيًا مع المسافة بينهما.

وبعبارة أخرى يمكن توضيح الهجرة بين المدينتين كالآتي[١]:

$$Mxy = \frac{KA\,y^{a}}{dBx_{y}}$$

حين أن هو إحتمال إنتقال العامل من المدينـة (x) إلى المدينة (y)، وأن الرمز (Ay) يشـير إلى جاذبية (y) (الدخل الأعلى الذي يمكن الحصول عليه في هذه

(١) نفس المرجع السابق ص. ٩٤.

الحالة) وأن (dxy) هو البعد الجغرافي بين المدينتين المذكورتين، في حين الرموز (k) و(x) و(B) هي معاملات يمكن تقديرها رياضيًا.

## ٣- التباين في معدلات الأجور ضمن بالمجال الحضري:

لغرض تطوير نظريات عن الموقع ضمن المنطقة الحضرية، غالبًا ما يفترض بأن العامل الذي يشتغل في مهنته سوف يستلم نفس معدل الأجر، بغض النظر عن موقع إستخدامه ضمن المنطقة الحضرية وبعبارة أخرى يفترض بأن الأجور تختلف فيما بين المدن ولكن ليس ضمنها، ففي الدراسات الإقليمية أو فيما يخص المناطق الحضرية الصغيرة، يمكن تبرير إفتراض مستوى الأجر المكافئ الثابت عبر المدن لكن في حالة مناطق العواصم الكبيرة قد يكون هناك في الواقع تفاوتا في معدلات الأجر المكانية التي إستنادًا إلى ما وجد في الولايات المتحدة، لا يبدو من الممكن تضييقها عبر الزمن.

وأن الإفتراضات التي تخص معدلات الأجور عبر المناطق الحضرية هي من بقايا النظرية الكلاسيكية في الإقتصاد التي يعود تاريخها إلى زمن آدم سمث (Adam Smith) في سنة ١٧٧٦ في كتابه "ثروة الأمم" حيث يذكر مثلا: أن كل ما يتعلق بمزايا ومساوئ فرص الإستخدام المختلفة للعمل ورصيد العمالة، يجب أم يكون متماثلا تمامًا وان يميل بصورة مستمرة إلى التماثل في نفس التجمع السكني، فإذا وجدت فرص إستخدام في نفس التجمع السكني تعرض مزايا أكثر أو أقل من باقي فرص الإستخدام، فمن البديهي أن يندفع إليها العديد من الناس من جهة، ويبتعد عنها عدد أكثر من الجهة الأخرى، وبالتالي فإن مزاياها سوف تعود للتعادل مع فرص الإستخدام الأخرى[(١)].

(1) MARIO P., RICHARD S., OP- CIT, P. 281.

وبغض النظر عن مثل هذه الإتجاهات الطبيعية الإقتصادية الطويلة الأمد فإننا نلاحظ وجود تباينات في الأجر بين المهن المختلفة وللمهنة الواحدة ضمن المنطقة الحضرية، إذ تكتسب مجموعات مختلفة داخل المنطقة الحضرية مقادير مختلفة من الدخل بغض النظر عن مواقع العمل داخل المدينة، ويعود سبب هذه الفروقات ببساطة، إلى إِختلافات في المهارة وفرص التعليم، فالناس المتدربون يكونون عادة ذوي إنتاج أكثر من اللذين لا يملكون خبرة تدريبية، ولهذا السبب فهم يستحقون أجورًا أعلى. وعلى المدى البعيد، فإن العمال الذين يدفع لهم أجر منخفض سوف يباشرون بالتدريب لكي يدفعوا بأجورهم إلى الأعلى، لكن الكلفة الإبتدائية لهذه العملية تكون عالية مما يجعلها تتسم بالبطء، وأن قابلية الإنتقال فيما بين الأعمال، تميل لأن تكون ضئيلة جدًا، خصوصًا في الإقتصاديات المتخصصة جدا كما نلاحظ هذا في معظم المناطق الحضرية، لكن حتى عند قبول الإختلاف في الأجور بين المهن المختلفة فنحن لا نزال بحاجة إلى توضيح سبب تباين الأجور لنفس المهنة في الأجزاء المختلفة من المدينة الكبرى[1].

## ٤- التمييز في سوق العمل الحضري:

يأخذ التمييز عدة أشكال (عرقية، جنسية، دينية، إِجتماعية...) وهو ما يحدث في عدة أوجه من الأنشطة الحضرية (السكن، التعليم، المكانات الوظيفية، الصحة...)، ويظهر التمييز في سوق العمل على وجه الخصوص في شكل تمييز عنصري والذي بإمكانه أن يحدث:

- أولاً: خلال عملية البحث عن الوظائف عندما يستثني أرباب العمل

(١) نفس المرجع السابق، ص. ٩٧.

جماعـات عرقية معينة من المسـتطلعين نحـو وظيفة أفضل عنـد إعلانهم عن فرصـة العمـل أو إذا كان هذا غير قانونـي، فهم يعلنون عـن الوظائف فقط في المناطق التي يعيش فيها عنصرهـم المفضل.

- ثانيًا: يمكن التمييز أن يحـدث في مرحلة الإنتقاء حيـث يقابل المتقدمون للعمل ومن ثم يرفضون.
- ثالثًا: يمكـن أن يكـون التمييـز موجودًا فـي مكان العمل نفسـه، فيسـمح لجماعة معينـة أن تقوم بأعمال ذات مسـتويات منخفضـة أو تضع أمامهم عوائق للحصول على الترقية في عملهم.

لقد تـم توضيح هـذا النمط بدراسـة قام بهـا Cohen و Jenner سـنة ١٩٦٨ في مصانع يوركشـاير للأصواف كحالة دراسـة، وقد وجد أن العمـال الملونين اِستخدموا فقط في قـوة العمل فـي حالة إطالـة يوم العمـل الإنتاجـي أو تطبيق نظام المناوبـة أو في ظروف أخرى يصعب عليها الحصـول على عمال بالأجور السـائدة، وفي حالات أخرى نجد أن العمال الملونين قد اِسـتثنوا من الوظائف اليدويـة التي تدفـع فيهـا أجور كذلـك في صناعـة السـيارات بسـبب عنصرهم المرغوب تحوّلت هذه الوظائف إلى العمال البيض فقط.

عندما يأخذ التمييـز العنصري مكانه تنخفض كفـاءة الإقتصاد المحلي، حيث أن ذلك يعني ضمنا أن اِختيار العمال يقوم على أساس معايير غير تلك المتعلقة بإنتاجيـة العامـل، لأن التمييز عـادة يعني عـدم الإهتمـام بالكفاءة فلـم يكن من الضروري اِختيار أفضل العمال، أما المنشأة التي لا تعتمد التمييز فإنها ستتمكن من الإنتاج بكلفة أقـل للوحدة الواحـدة فتحقق ربحًـا أكثر الأمر الـذي يجعلها تبتعد عن التمييز أكثر، وفي ظل ظروف المنافسـة التامة يختفي التمييز مباشـرة، لكن من الناحيـة العملية هنـاك فروقات لمثل هـذه الظروف تعمـل على تعطيل

هـذه الفكرة، علـى الرغم مـن صحتها في الأمـد الطويل إستنادًا إلـى الخبرات والتجارب في الماضي.

إن سـوق العمل غير مثالـي، وإن أربـاب العمل لا يسـتطيعون طـرد أو تعيين العمال على هواهم بسـبب وجود النقابات العمالية من جهة ثم إنه سمة لدالات التكلفة لمعظم المشروعات من جهة أخرى، فبغض النظر عن قدرة العامل، فإنه ينبغي تدريبه وهذا يسـتغرق وقتًا طويلاً لكي يصبح كفؤًا تمامًا وبالنسـبة للعامل الجديد ينبغي إعداد برنامج كامل له بغية كسـب الخبـرة والمعرفة، لهذا نجد أن هناك إتجاهًـا للمحافظة علـى العامل من قبل المنشـأة بدلا مـن أن تتحمل كلفة إسـتقدام وتدريب عمال جـدد، حيـث أن العامل يصبـح أكثر إنتاجيـة في الأمد الأطول، تزداد كلفة التدريب بالنسـبة للوظائف التي تتطلب مهـارة أكثر، يمكن للمرء أن يتوقع بـان إسـتبدال العمال عند هذه المسـتويات يكـون أقل وبصورة واضحة يمكن ملاحظة حاجـة المهاجرين الجدد إلى وقت إضافي لكي يشـقوا طريقهم في القنـوات المختلفة، حتى فـي حالة غياب ظاهـرة التمييز العنصري، وفي الوقـت الحالي فإنهـم يشـتغلون بأجور منخفضـة ويكونون سـريعي التأثر بحالة البطالة خلال فترات الركود الإقتصادي(1).

ومن سـلبيات التمييز العنصري هو النتاج التبادل الحاصل بيـن القائمين بهذا الدور والسـوق في هذا النظـام، فـإذا كان العامل يسـتلم أجرًا أقـل نتيجة لكونه أسـود، فمن المحتمل أن أطفاله سـيتلقون تعليمًا أقل نتيجة لفقـر ذويهم إضافة إلى وجود فرق فـي فرص التعليم لكونهم من السـود فكلما قل مـا يحصل عليه أطفالهم من التعليم كلما إزداد التوقع في تحقيـق دخل أقل، الذي ينخفض أكثر نتيجة للتمييز نفسه الذي طبق على أبنائهم.

(1) AYDALOT P., OP- CIT., P. 79.

## خلاصة:

تختلف معدلات الأجور في المجالات الحضرية لأسباب متعددة تقليديًا، وإن الإختلاف في هذه المعدلات يصبح عاملاً مهما في تشجيع العمال للإنتقال إلى المكانات الوظيفية الأعلى إنتاجية وإلى السكن في المدينة حيث تكون منافعهم أكثر، وعند الحديث عن المناطق الحضرية فإن إختلاف الأجر مكانيا يمكن أن يظهر وكأنه أداة توازن تعوض العاملين عن الرحلة التي عليهم القيام بها للوصول إلى أماكن إستخدامهم، ولأن العاملين يأخذون بنظر الإعتبار عوامل أخرى غير الدخل عندما يتخذون قرار الموقع والمكانة الوظيفية، فإن هذه الأداة التوازنية تتأثر سلبيًا إلى حد ما، وعلى وجه الخصوص يحتاج المرء إلى أن ينظر إلى الخدمات الأخرى التي تقدم في موقع معين إلى جانب الدخل المرتفع، والمنافع الأخرى التي يمنحها المنصب الوظيفي إلى جانب الأجر. فالإختلافات الكبيرة في المدخولات يمكن أن تحدث بسبب الإختلافات الموجودة في جانب الطلب لسوق العمل الحضري. أصحاب العمل مثلاً عادة يكونون غير عارفين بالأجور التي تقدمها المنشآت المتشابهة في المدينة، وفي أحوال أخرى يمكن أن تكون هناك إتفاقيات ضد القرصنة حيث لا يمكن بموجبها أخذ عمال من منشآت أخرى أو وجود إجراءات قانونية للمساومة، في كل هذه الأمثلة يمكننا أن نحس بوجود ضغوط المنافسة لكن تأثيراتها قد تكون محددة.

وبغض النظر عما يشوب سوق العمل من تعقيدات، فإن موقعه المركزي في آلية عمل الإقتصاد الحضري يشترط بذل الجهود لغرض تكوين تصور كامل عن تعقيداته، فمن المؤسف أن يكون هذا الموضوع واحدًا من الحقول أو المجالات المهملة بمنظار الدراسات النظرية والتطبيقية في حقل الإقتصاد الحضري.



# الفصل الثالث عشر

## الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية

# الفصل الثالث عشر

# الأرض الحضرية وقيمتها الاقتصادية

## مقدمة:

ينطوي مصطلح الأرض على معان مختلفة لاختلاف مدى اهتمام الأفراد بها، فبالمعنى الشائع الأرض عبارة عن الجزء الصلب من سطح الكرة الأرضية والذي يعبّر عنه أحيانًا بالتربة، أو السطح الترابي، أو سطح الأرض، ويتحدث عامة الناس عن الأرض بأنها الشيء الذي يمكن أن يكون محلاً لمزاولة مختلف الأنشطة كالمشي وإقامة المباني وإنشاء الحدائق وتأسيس الحول والمزارع...

ومن الضروري التمييز بين المعنى العام للأرض ومعناها القانوني والاقتصادي، حيث يذهب الفقهاء إلى أن الأرض أو العقار هي عبارة عن أي جزء من سطح الكرة الأرضية، الذي يمكن أن يكون محلاً للحيازة والملكية اللتين لا تنحصران في مساحة الأرض السطحية فقط، بل تتعديانها لتشملا ما عليه من أشجار ونباتات طبيعية ومباني ومنشآت وتحسينات عامة مقامة من قبل الإنسان، أما الاقتصاديون فإنهم يختلفون في الرأي بشأن طبيعة ومفهوم الأرض، وإن كان الكثير منهم يذهب إلى القول بأن الأرض هي هبة الطبيعة، وأنها تشمل جملة الموارد الطبيعية والموارد المصنعة القائمة على سطح الأرض والتي يمكن السيطرة عليها عن طريق بسط حق الحيازة على هذا السطح.

ومن الطبيعي أن هذا المفهوم يجمع أنواعًا متباينة من الظواهر والأشياء المادية القائمة، الطبيعية وغير الطبيعية كالغابات والمعادن والمياه والبحار والطقس والرياح والمباني...، وهذا التعريف رغم كونه مفهومًا مترابطًا، إلا انه لا يساعد كثيرًا في تحليل خصائص الأرض وتحديد قيمتها (ريع الأرض).

## ١- استعمالات الأرض:

هناك العديد من الطرق والتقسيمات المختلفة لتصنيف الأرض من حيث استعمالاتها على الصعيد العالمي، وإحدى هذه الطرق تصنف استعمالات الأرض إلى: أرض محاصيل، أرض مراعي، أرض غابات، أرض معادن، أرض استجمام، أرض سكن، أرض تجارة وصناعة، أرض خدمات، أرض نقل، وأرض متروكة (قاحلة).

ولا يمكن تحليل توطن أي نوع من استخدامات الأرضي في المناطق المختلفة خاصة الحضرية منها الاستخدام الصناعي أو التجاري أو السكني على حدى، إلا في حالة فحص هذه الاستخدامات في مجملها، وذلك لأن الصراع على أشده بين أنماط الاستخدامات الوظيفية على شغل المكان في المدينة بالإيجار أو الملكية.

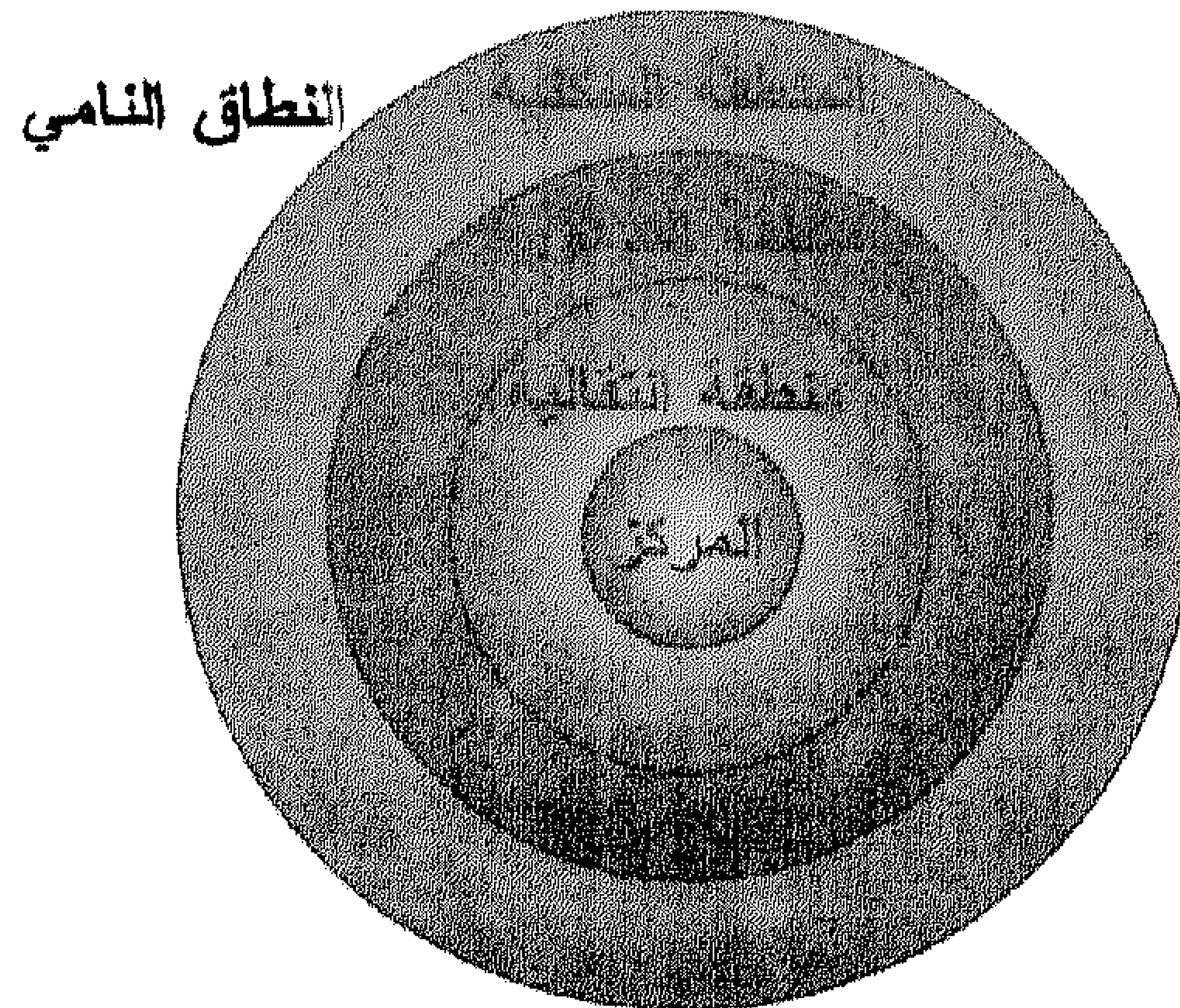
وقد ابتكر المختصون في الدراسات الحضرية عددًا من النماذج والنظريات الخاصة بتركيب المناطق الحضرية، وخاصة استعمالات الأراضي واستخداماتها المختلفة، ومن أمثلة تلك النماذج نتناول كل من النظريات التالية:

### ١-١- نموذج النطاقات المركزية:

حدد برجس Burgess سنة ١٩٢٤ عدة نطاقات أو حلقات تتألف منها المناطق الحضرية حول مركزها (شكل رقم: ٠٦)، وهي:

- المنطقة المركزية أو نطاق الأعمال المركزي والمركز الرئيسي لتجارة التجزئة والخدمات، وأغلب المؤسسات الحكومية والتجارية والمالية، وتتميز هذه المنطقة بأنها أقدم مناطق المدينة، وقد أزيلت المباني وحلت محلها مباني جديدة (ناطحات السحاب)، وتقوم في هذه المنطقة الوظائف التجارية والإدارية والثقافية.
- المنطقة الانتقالية وتمثل النطاق التالي والمحيط بنواة المدينة، والذي تختلط فيه الأعمال بالسكن، ويتألف النطاق من المنازل المقسمة (أحياء فقيرة).
- المنطقة السكنية الخاصة بالطبقة العاملة وهي نطاق سكن العاملين بالصناعة ويطلق عليه منطقة التدهور في المدينة.
- المنطقة السكنية أو نطاق المباني السكنية المتوسطة والعالية الطراز.
- النطاق النامي وراء حدود المدينة، وهي مناطق أو ضواحي شبه حضرية.

وكان هذا النموذج ما هو إلا نتيجة لملاحظات شخصية لبرجسBurgess طبقت على حالة مدينة واحدة هي مدينة شيكاغو.



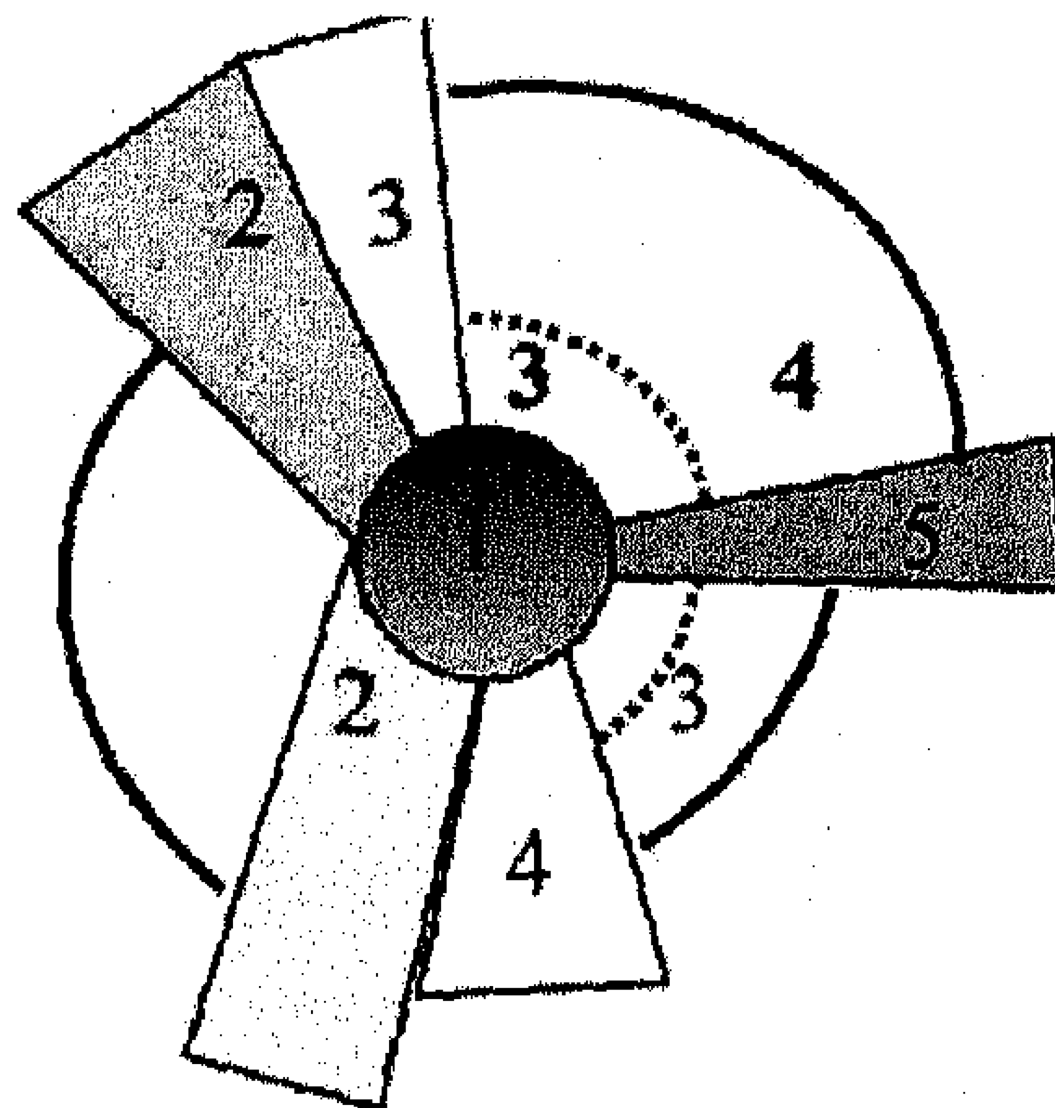

شكل (٠٦): نظرية الدوائر المتراكزة

### ١-٢- نظرية القطاعات:

قامت هذه النظرية على تحليل تجريبي واسع النطاق يتضمن ١٤٢ مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية، قام فيها هومر هوتHomer Hoyet سنة ١٩٣٩ برسم خرائط لثماني متغيرات لتلك المدن، وأهم ما تضمنته تلك المتغيرات القيمة الإيجارية للأرض، وتقول النظرية بأنه عندما يحدث وتتغير وسيلة استخدام الأرض بالقرب من المركز يتعمق ويمتد ويكون قطاعًا له صفاته المميزة، يكون هناك دائمًا ميل لوجود قطاعات متميزة في المركز حول شرايين المواصلات الرئيسة التي تمتد عبر المدينة.

يحتوي النموذج القطاعي القطاعات الخمسة التالية (شكل رقم: ٠٧):

- منطقة الأعمال والتجارة وتتوسط مركز المدينة.
- قطاع تجارة الجملة والصناعات الخفيفة.
- قطاع السكن منخفض الطراز.
- قطاع السكن المتوسط المستوى.
- قطاع السكن العالي الطراز والمستوى.




شكل (٠٧): نظرية القطاعات

### ١-٣- نموذج مان للمدينة البريطانية:

استخدم "بيتر مان P. MANN" سنة ١٩٦٥ كل من نموذج هوت وبيرجس ووضعهما في نموذج يقنن به تركيب المدينة البريطانية متوسطة الحجم (نوتنجهام وهديرزفيلد)، وافترض وجود مركز يسمح بالحركة التبادلية بينه وبين القرى المنفصلة خارجها، كما افترض أيضا وجود الرياح الغربية السائدة، ويتضمن النموذج خمسة نطاقات مرتبة كما في الشكل رقم: ٠٨، وهي:

١- مركز المدينة.

٢- المنطقة الانتقالية.

٣- نطاق المنازل الصغيرة ذات الشرفات في قطاعات(ج)، (د)، والمنازل الكبيرة القانونية في القطاعات (ب) والمنازل القديمة الكبيرة في القطاع (أ).

٤- المناطق السكنية التالية لسنة ١٩١٨، يتركز سكن ما قبل ١٩٤٠ على الأطراف.

٥- قرى نامية ومتباعدة.

مع الإشارة إلى أن:

أ- قطاع الطراز الأوسط

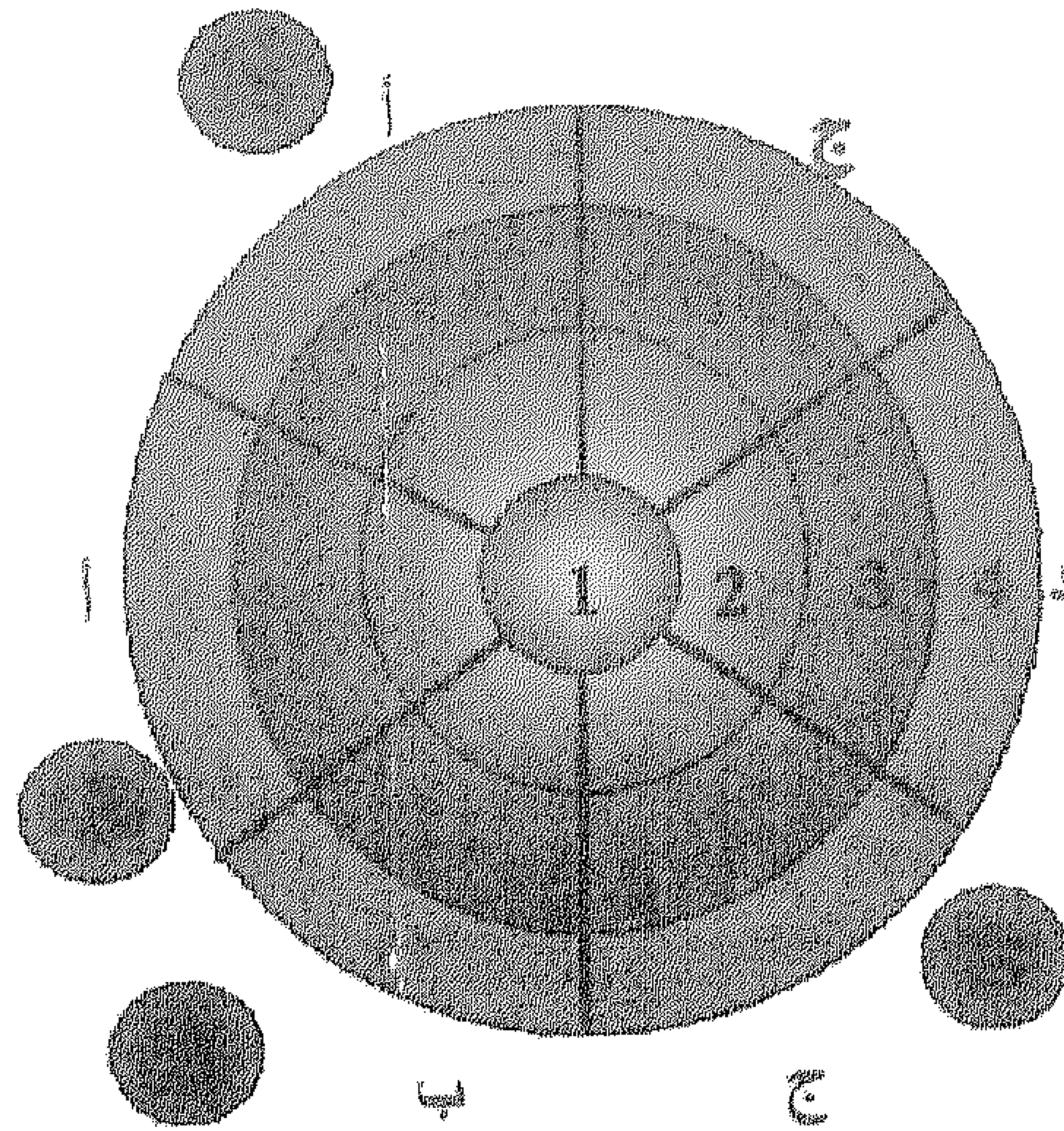
بـ- قطاع الطراز الأوسط المنخفض.

ج- مناطق سكن تابعة للبلدية.

د- مناطق الصناعات والطبقة العاملة المتدنية جدًا.

ويعد هذا النموذج محاولة واعية لصهر نموذجي برجس وهوت، ويتبين أن

أحسن المناطق السكنية على التخوم الغربية للمدينة في الجانب المقابل للقطاع الصناعي الواقع في القطاع الشرقي، للاستفادة من توجيه الرياح الغربية في الوظيفة السكنية العالية المستوى، وصرف مخلفات الصناعة بعيدًا عن المنطقة السكنية نحو الخارج.



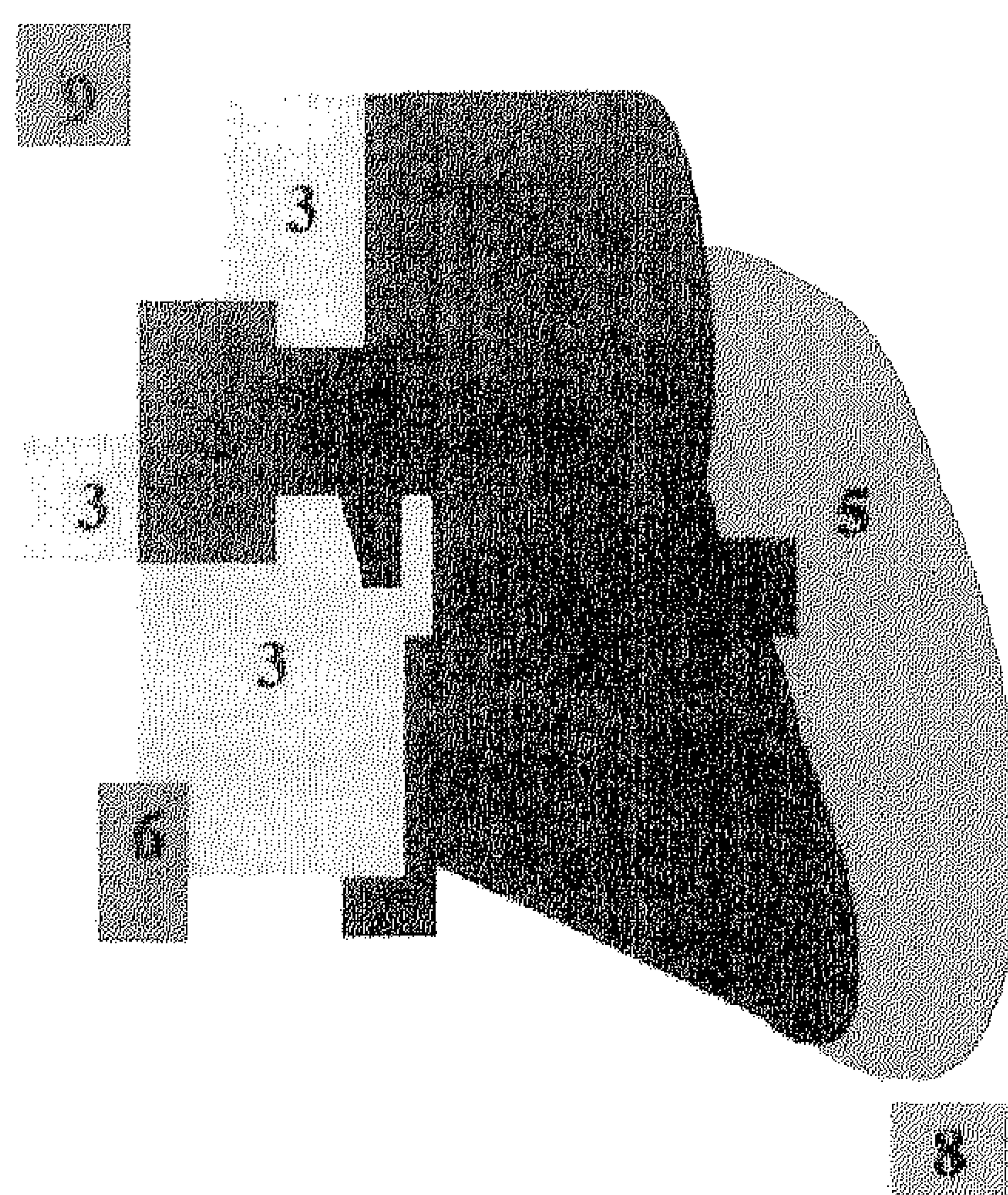

شكل (٠٨): نموذج MANN للمدينة البريطانية

### ١-٤- النموذج متعدد النوى:

قدم هاريس وأولمان Ulluann & Harris سنة ١٩٤٥ نموذجًا مخالفًا، ففي الوقت الذي ساد الاتفاق فيه على مفهوم النمو الحلقي والقطاعات المتغيرة، رأى كلا من هاريس وأولمان أن معظم المدن الكبرى تحتوي مراكز ثانوية يحد نموها الذاتي من دور النواة المركزية للمدينة التي تنمو حولها بقية الطاعات، وعليه فإن النموذج لا يجتمع فيه نمط استخدام الأراضي حول مركز واحد، بل حول نوى مركزية منفصلة، وتظل هذه النوى بعيدة عن بعضها البعض لعدة سنوات، ومن أمثلة ذلك أيضًا النوى في الضواحي السكنية للمناطق الصناعية

والموانئ، وتضمن هذا النموذج النطاقات والقطاعات التالية (شكل رقم: ٠٩):

- منطقة الأعمال والتجارة.
- منطقة السكن المنخفض والبيع بالجملة.
- المنطقة السكنية منخفضة الطراز.
- منطقة السكن متوسط الطراز.
- منطقة السكن عالي الطراز.
- منطقة الصناعات الثقيلة.
- منطقة أعمال واقعة على الأطراف.
- ضاحية سكنية.
- ضاحية صناعية.




شكل (٠٩): نظرية النوى المتعددة

## ٢- القيمة الاقتصادية للأرض بالمدينة:

### ٢-١- عوامل تحديد سعر الأرض:

إنها كثيرة ومتنوعة، وتدخل في تحديدها عدة اِعتبارات، نذكر منها :

- حجم المدينة: فهو يعكس بصفة جلية اِحتياجات السكان من الأرض للسكن والأنشطة المختلفة، فسعر الأرض يتناسب مع أهمية المدينة، ويرتفع مع اِرتفاع حجم المدينة و من أطرافها إلى مركزها.
- الموقع: إذا كانت الأرض في مركز المدينة أو في شارع تجاري أو في مفترق الطرق، فسعر الأرض هنا يتوقف كذلك على شبكة وكثافة المرور والنقل وخاصة بالنسبة للتجارة وكذلك فالخطوط الزمنية المتساوية والخطوط المعبرة عن الأسعار نجدها متشابهة.
- الخارجيات: هي كل ما يوفره المحيط القريب من علاقات، من فرص، ومن ظروف ملائمة للاِستخدام الذي نريده.
- القوانين: فهو يطرح في بعض الأحيان عقبات لبعض أنواع الاِستخدامات، فهو يمنعها أو يشجعها عن طريق تحديد المساحة وتحديد العلو بالعلاقة بين المساحة المبنية و المساحة الكلية تحديد بعض القوانين المتعلقة بمعامل إشغال الأرض، معامل الاستيلاء...(1)

### ٢-٢- ظاهرة القيمة الفائضة:

تعتبر القيمة الفائضة هي العامل الأساسي في حركية وتطور المجال الحضري، فهي وليدة قانون "العرض والطلب"، فالطلب يزداد يوم بعد يوم

(1) BASTIE J., DEZERT B. , Lespace urbain, Masson, Paris, 1980, P. 124.

بازدياد السكان والأنشطة، الشيء الذي يبحث إلى تكثيف المرافق وإستعمال أكثر للأرض الحضرية.

إن القيمة الفائضة ترتفع بسرعة فائقة عندما يصبح المجال الريفي مقتربًا أو ملاصقًا للمجال الحضري، لأن قيمة الأرض الفلاحية لا تصبح محسوبة بالهكتار وإنما محسوبة بالمتر المربع وخاصة إذا أنجز بها تجهيز معين كالمدرسة أو طريق...

إن القيمة الفائضة هي التي تخلق الإحتكار أو المضاربة، فالمضاربة قد تكون إرادية أو غير إرادية، فهي ممنوعة ومباحة في بعض الأحيان.

وتحسب القيمة الفائضة على مرحلتين كما يلي:

$$\text{La plus value} = \text{Prix actuel} - \text{Prix révolu}$$

$$\text{Prix révolu} = \frac{\text{Prix de référence (A)} \times \text{Indice de prix actuel}}{\text{Indice de prix de référence}}$$

### ٢-٣- التسليف على السوق العقارية والإحتكار:

التسليف هو نوع من المضاربة يتمثل في بيع أو شراء أراضي بثمن أو بسعر يعكس الاستفادة بالإستعمالات المستقبلية التي ستخلق محيط ملائم.

إن المتعاملين العقاريين هم الذين يعرفون حالة السوق وآفاق المستقبل، وبما أنهم يأخذون نسب مئوية على كل عقار (قطعة أرض)، ففي كل عملية بيع فهم دائمًا يرفعون القيمة إلى حدها الأقصى من أجل ربح أكبر.

فإذا كان هناك ملاك غير متطلع على الأسعار وطلب من مؤسسة أو وكالة ثمن منخفض، فهذه الوكالة لا تترك الفرصة فهي تشتري الأرض بإسم زبون خيالي وتقبض الفائض، وفي كلتا الحالتين فالنتيجة نفسها بالنسبة للمستعمل.

يتعمم التسليف ويستحيل أو يصعب وجود أراضي للتعمير بقيمة إستعمالها الحالي، فمن اللحظة التي يتم فيها بيع الأراضي على أساس إستعمالها المستقبلي المنتظر، فكل السوق تتبع ذلك وتأخذ نفس الوتيرة أي الأراضي تباع بقيمة الإستعمال المستقبلي، وهكذا يُصبح كل ملاك أرض (الوكالات) في وضعية احتكار.

يملك المحترفون المعرفة الكاملة لكل المشاريع العمرانية التي ستقام في آفاق ٨ أو ١٠ سنوات ومراحل إنجازها، فلهم قدرة قوية على نصيب كبير من السوق العقارية، فخارج هؤلاء المتعاملين الأرض تصبح نادرة والتنافس ضعيف، وفي هذه الحالة تؤدي إلى إرتفاع في الأسعار، وأمام هذا الوضع فالزبائن يتشكلون خاصة من المؤسسات القوية التي تبيع الخدمات (البنوك، مؤسسات التأمين ...) وهي الوحيدة التي بإمكانها إسترجاع نفقات النفقات من زبائنها، وبالتالي تضمن لنفسها مكان لائق ومميز في الحاضر والمستقبل.

### ٢-٤- الوسائل المستعملة للحد من ظاهرة الإحتكار والقيمة الفائضة:

مهما كانت الوسائل التي تستعملها السلطة العمومية فمفعولها يبقى محدود لأنه لا يقضي على الظاهرة تمامًا، فمن أهم الوسائل المستعملة نذكر:

**تكوين الإحتياطات العقارية:** الهدف منها هو تمكين البلديات من إنجاز برامجها العمرانية مع تحكم وتسيير ناجع داخل حدود محيطها، ولكن على العموم فهناك آثار غير مباشرة تزيد من سعر الأرض وتزيد من القيمة الفائضة

لأن الأراضي إِستصلحت وهيئت وجهزت.

**إِستعمال حق الشفعة وأفضلية الشراء:** إن ظاهرة التسليف على السوق العقاري والإحتكار لم تترك المشرعين بدون إِجتهاد، فلقد تصوروا مجموعة من القوانين تضع حد للمزايدات والربح عن طريق المضاربة، ومن أهم هذه القوانين نذكر حق الشفعة والإنتزاع اللذان تستعملهما السلطة العمومية لإنجاز البرامج التي لها طابع المنفعة العامة، فالدولة هي التي لها الأفضلية في الشراء وهذا طبعًا لمدة محدودة زمنيًا بـ ١٤ سنة، لذلك كان الإشهار إلزاميًا قبل أية عملية بيع فهي تدفع الثمن المتفق عليه والذي سيكون خاليًا من فعل التسليف والمضاربة وإذا كان ذلك فحق الإنتزاع يطبق على المالك أو البائع ويدفع ثمن الأرض إلى صاحبها محسوبًا على أساس الأسعار الظرفية الحالية الموجودة في السوق.

**تسليط الضرائب:** ففي الحالات التي لم تستطع الجماعات المحلية إكتساب أراضي، فهناك طريقة أخرى وهي فرض ضرائب عن القيمة الإضافية وهذا العمل على العموم لم يحد من إِرتفاع الأسعار وإنما يزيد في إثراء خزينة الدولة أو الجماعات المحلية.

**الحد من الكثافات:** هو العامل الوحيد الذي بإمكانه إبعاد المضاربين لأن المردودية ضعيفة، ولكن مجال تطبيقها ضيق جدًا.

لذلك فمحاربة التسليف على العقار والمضاربة تظهر في بعض الأحيان صعبة جدًا إن لم نقل مستحيلة، فالحد منها لا يكون إلا بفرض كل الإجراءات السابقة الذكر معًا.

### ٢-٥- آثار القيمة الفائضة:

تمثل الأرض الحضرية وقيمتها الفائضة التي تخلقها ثروة كبيرة لها صدى وأثر كبير في إقتصاد المدينة والسكن، فمن الناحية الإجتماعية فذوي الدخل المتواضع مرغمين على أن لا يقتربوا من الأماكن والمجالات التي سعرها يفوق دخلهم ومستواهم المعيشي، فهم يبحثون على أراضي أو مباني تناسب مداخيلهم مهما كانت الوظيفة أو الإستعمال الذي يريدونه من القطعة الأرضية أو المبنى ، فالأثر الأول هو الإقصاء الحضري.

أما الأثر الثاني فهو وليد الإقصاء، لأن السكان يجدون أنفسهم مرغمين على التجمع في مناطق تتلائم مع دخلهم ومستواهم المعيشي، ولذا فالمجال الحضري يطبع بصورة متأثرة بهذه الظاهرة التي تسمى بالتمييز الحضري، ونقصد من هذا المفهوم تنظيم المدينة أو المجال الحضري إلى مناطق ذات تجانس إجتماعي داخلي وذات تباين كبير بين بعضها البعض.

## ٣- نظريات الريع العقاري:

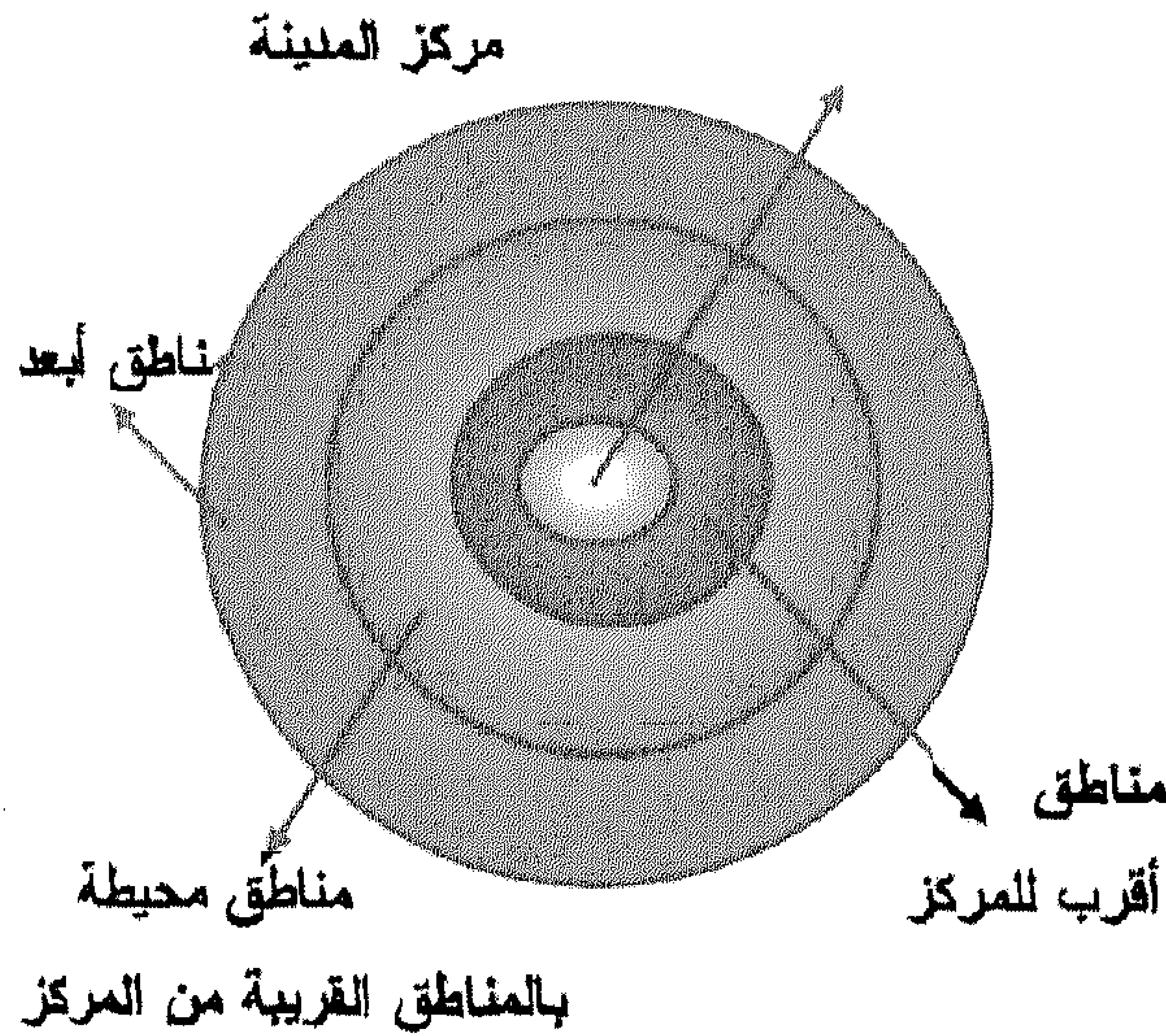
ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تفسير كيفية تحديد ريع الأرض، وهي كما يلي:

### ٣-١- نظرية ريكاردوRecardo :

نجده ينظر إلى الحيز المكاني من وجهة نظر الإنتاج الزراعي حيث كان الإنتاج الزراعي هو السائد في عهده، وهو بالتالي المحدد لحجم الدخل الوطني داخل الأقاليم المختلفة، جاء ريكاردو ليفسر اختلاف الريع بين المناطق، ولكي يستند إلى مبرر اقتصادي واضح استند على إنتاجية الأرض، حيث قال وبكل بساطة أن الأراضي الزراعية تختلف من ناحية خصوبتها،

وبالتالي من ناحية معدل إنتاجها الزراعي. وفي هذه الحالة لا بد أن يكون هناك اختلاف في ريع الأرض تبعًا لمدى ودرجة خصوبتها، فالشخص عندما يريد استئجار أرض ما فإنه يحاول الاقتراب بقدر الإمكان من المدينة ومراكز التوزيع بافتراض أن الأراضي جميعها متساوية الخصوبة والإنتاجية، وبذلك ستستغل جميع الأراضي المحيطة بالمدينة، فالمناطق المحيطة بتلك الأراضي، ثم المناطق التي تليها وهكذا... (شكل رقم: ١٠)

يفترض ريكاردو أن العامل الوحيد المحدد لاختلاف الريع بين الأقاليم المختلفة أو بين المناطق في نفس الإقليم يتمثل في درجة خصوبة الأرض. أما إذا افترضنا تساوي خصوبة الأرض فنجد أن المناطق القريبة من مركز المدينة ريعها يكون أكبر من سواها لتمتعها بميزة نسبية أكثر وهي قربها من المراكز والأسواق.




شكل (١٠): نظرية الريع العقاري عند Ricardo

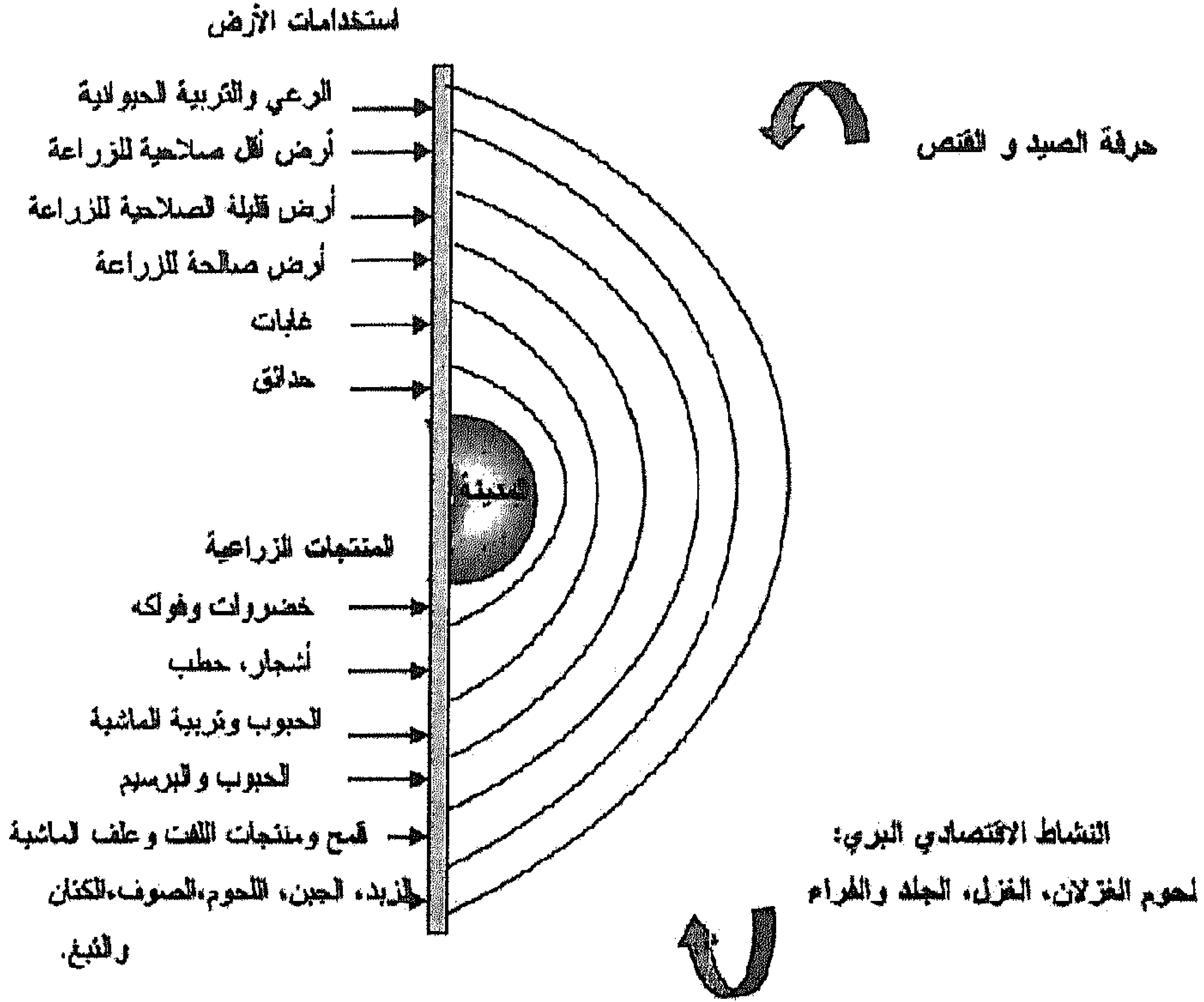
### ٣-٢- نظرية تونين Thunen J. H. :

أخذ تونين بنفس فكرة ريكاردو، ولكن بافتراض أن الأرض منبسطة متساوية الخصوبة في جميع المناطق، وأن هناك منطقة مركز المدينة ثم هناك المناطق الأخرى القريبة منها، والتركيز الاقتصادي كما يراه تونين يتشكل على هيئة أحزمة وظيفية تحيط بالمدينة وكل حزام يمثل نوعًا محددًا من الإنتاج الزراعي، تعتبر تكاليف النقل عاملاً مهمًا في تنظيم الحيز المكاني، قال تونين بأن استخدام الأرض وبالتالي ريع الأرض في المناطق المختلفة يعتمد على الفروقات الموجودة في المواقع، بمعنى أن الأشخاص الواقعين في المناطق البعيدة عن مركز المدينة يتحملون تكاليف نقل أعلى، تدخل ضمن تكاليف المشروع فينخفض الريع نتيجة لزيادة التكاليف الخاصة بنقل المنتجات من مواقع الإنتاج إلى مراكز التوزيع (مركز المدينة)(١).

فلو كانت كل الأراضي تستخدم للإنتاج الزراعي فنجد أن المناطق التي تبعد البعد نفسه عن مركز المدينة، يختلف فيها الإيجار عند اختلاف خصوبة الأرض، إذًا نسبة أو درجة خصوبة الأرض هي التي تحدد إيجار الأراضي، وأن الأراضي الأكثر خصوبة لا بد أن تكون أعلى ريعًا لزيادة الإيرادات وبالتالي الأرباح التي يحصل عليها المنتج نتيجة لبيع منتجاته.

والشكل رقم (١١) يبيّن أشكال الأحزمة الوظيفية لاستخدامات الأرض المختلفة حسب النشاط الاقتصادي كما يراه تونين.

(1) GARNIER J. B., Géographie urbaine, Armand Colin, Paris, 1980, P. 211.




شكل (١١): الأحزمة الوظيفية لاستخدمات الأرض عند Thunen

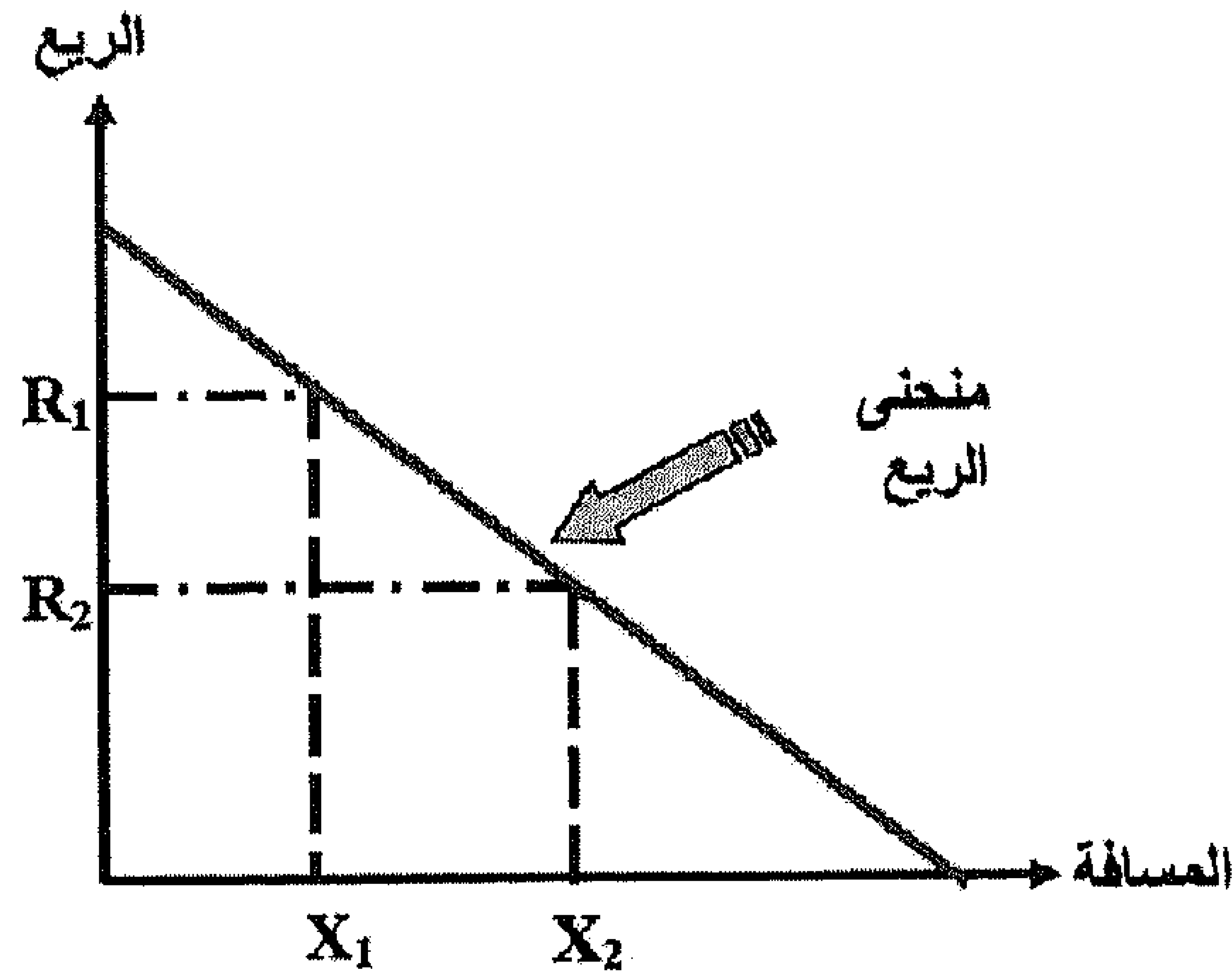
ويرى تونين أن منحنى الإيجار هو ذلك المنحنى الموضح للعلاقة بين الموقع وبين ريع الأرض، والذي كما يتضح من خلال الشكل رقم: ١٢ وجود علاقة عكسية بين البعد عن مركز المدينة وبين قيمة الريع، حيث تمثل نقطة الأصل في الشكل الموضح مركز المدينة، والمحور الأفقي يمثل المسافة بين الموقع ومركز المدينة، في حين يتمثل الريع بالمحور الرأسي.

ويقول تونين بأنه كلما كان المنحنى أشد انحدارًا كلما كانت الأراضي أكثر خصوبة، والعكس بالعكس.

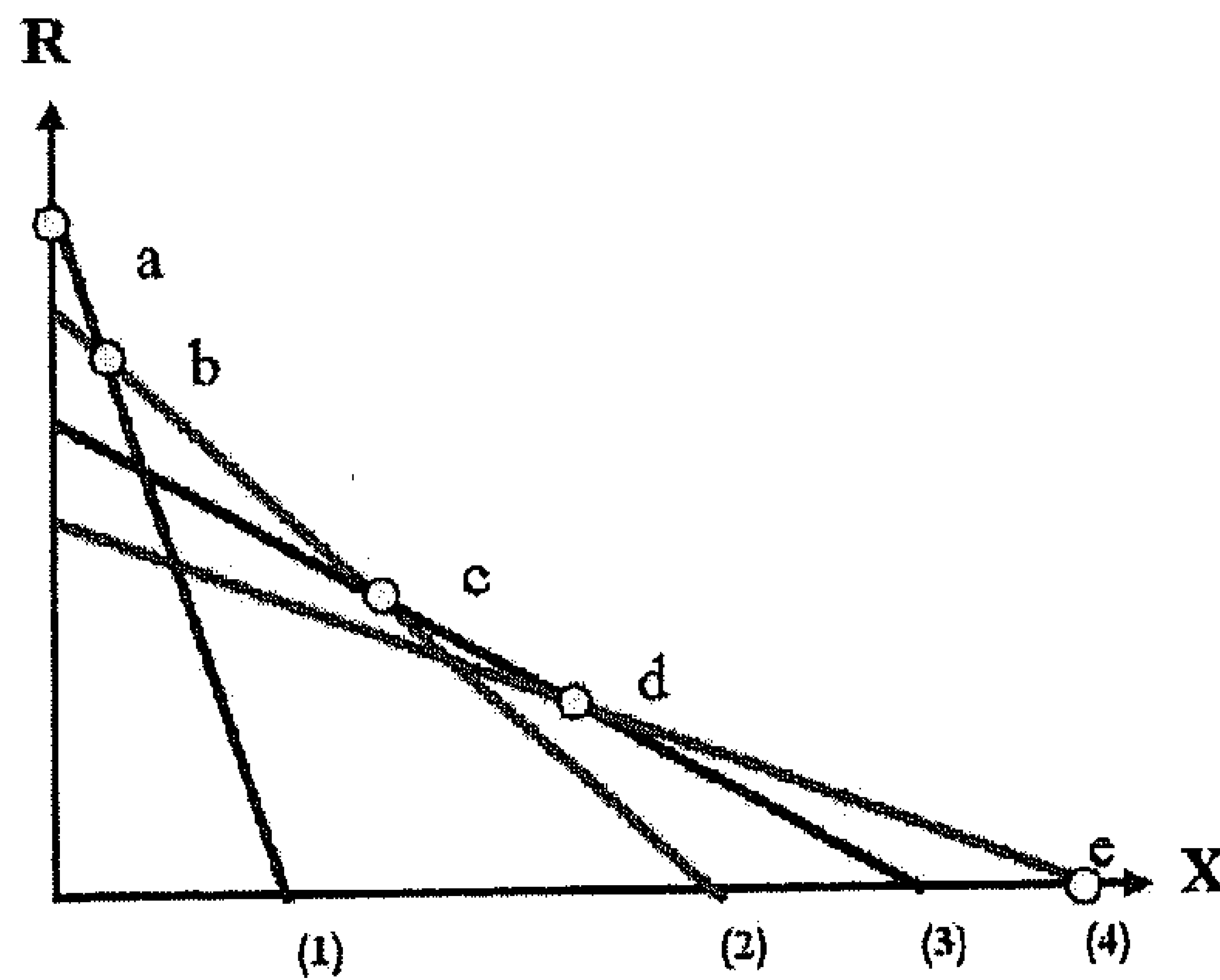
كما يتضح من خلال الشكل رقم: ١٣ أن المنحنى (١) يمثل الأرض الأكثر

خصوبة (أعلى ريعًا)، لأنه أكثر ميلاً أو أشد انحدارًا، يليه المنحنى (٢) ثم (٣)، ويكون المنحنى رقم (٤) هو الأقل خصوبة أو أقل ريعًا لكونه الأقل ميلاً.

وفي الدراسات التي تلت دراسة تونين تبين أن الجزء المظلل بالرسم (المنحنى abcde) هو منحنى الإيجار الخاص بالمناطق موجودة داخل المدينة (منحنى الإيجار المزادي).




شكل (١٢): العلاقة بين موقع الأرض والريع العقاري




شكل (١٣): علاقة الريع العقاري بخصوبة الأرض

### ٣-٣- نظرية هيرد:

جاء "هيرد" بنفس المفهوم الذي اتبعه "تونين" في تفسير ريع الأرض، لكنه أضاف أن الإيجار في المدينة يعتمد بالدرجة الأولى على مقدار المنافع المترتبة على الموقع والتي تختلف بالطبع من موقع لآخر، وعليه توجد أسعار مختلفة الموقع. وبذلك تطورت فكرة تونين والقائلة بأن الخصوبة هي التي تحدد قيمة الإيجار، إلا أن للأرض استخدامات أخرى غير الزراعة، وبذلك فإن هيرد يرى أن المنافع تتزايد كلما قرب الموقع من مركز المدينة وتكون الأراضي في المركز أعلى منفعة من المواقع البعيدة، والملاحظ أنه كلما ابتعد الموقع عن مركز المدينة كلما انخفضت المنافع التي تعود على الموقع، ولعل أهم هذه المنافع إنعدام تكاليف النقل أو تدنيها في مركز المدينة. بالإضافة إلى توافر الخدمات المختلفة وسهولة الاستفادة منها بتكاليف منخفضة قد تصل إلى الصفر.

ويضيف هيرد أيضًا أن مساحة أو حجم الأرض ليس هو المحدد الرئيسي لقيمتها إنما الموقع أولاً وقبل كل شيء.

### ٣-٤- نظرية هيج:

تناول "هيج" التكامل بين المواقع وتكاليف النقل كمحدد للريع، فقال أن هناك نوع من التكامل بين الريع وتكاليف النقل، فمثلاً لو كان هناك بـ ١٢ دولار في مدينة ما، وسعرها مناسب لشخص ما، ولكنها بعيدة عن مركز المدينة، فإن الشخص الذي يرغب في استئجارها لا بد أن يضع في اعتباره عدة عناصر، أولها تكاليف النقل التي سيتحملها للانتقال من شقته إلى مكان عمله، أو إلى مركز المدينة، وتدخل هنا عدة اعتبارات ضمن تكاليف النقل كتكلفة البنزين

واستهلاك السيارة، كما يضع في اعتباره أيضًا الوقت الضائع الذي يستغرقه في التنقل نتيجة لبعده عن الأسواق والخدمات المختلفة.

ومن أهم العيوب أو الانتقادات التي وجهت لنظرية "هيج" أن العلاقة التكاملية هنا قابلة للتغيير عبر الزمن، فالموقع منخفض الريع قد يتزايد ريعه بعد فترة زمنية معينة لانخفاض تكاليف النقل أو لتوافر الخدمات بالقرب من الموقع.

**٣-٥- نظرية أتكليف:**

جاء "أتكليف" محاولاً تفسير ريع الأرض بأن هناك عوامل مختلفة طبيعية واقتصادية واجتماعية تتداخل في التركيبة السكانية والحضرية للمواقع أو المناطق في داخل المدينة. لو أن هناك عدة مواقع في المدينة نجد أن العامل الاقتصادي يعمل بشكل كبير على التركز السكاني، حيث تكون هناك منطقة خاصة بالأغنياء ومنطقة لمتوسطي الدخل، وأخرى لذوي الدخل المنخفض.

كما أن هناك عوامل اجتماعية تتحكم في التوزيع السكاني، ونجد ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك مناطق للسود ومناطق للبيض أو مناطق لذوي الأصل اللاتيني وأخرى لذوي الأصل الصيني، وهذا ما يحدث عادة في المدن الكبيرة، وبدون شك فإن ذلك يؤثر على الريع ومستوياته بين المناطق، وعادة يكون مركز المدينة الأعلى ريعًا، حيث يمثل مركزًا حيويًا للشركات الكبيرة وذات القدرة على دفع إيجار أعلى[(١)].



---

(1) CASTELS M., Lère de l'information, La société en réseaux, Editions Fayard, Paris, 2001, P. 94..

# الفصل الرابع عشر

## اِقتصاديات السكن الحضري

# الفصل الرابع عشر

# اِقتصاديات السكن الحضري

## مقدمة:

إلى جانب كون المدن ممثلة لتركز عددًا من الفعاليات الاِقتصادية، فهي تمثل أيضًا مكانًا للتجمعات السكنية، وقد خلق التوسع الحضري منذ الثورة الصناعية الأولى في المملكة المتحدة سلسلة من الأزمات السكنية، وإن صعوبة الوضع في الوقت الحاضر يكمن في توفير مساكن ملائمة، وفي نهاية القرن التاسع عشر حصلت تغييرات في الهيكل السكاني مثل اِنخفاض عدد أفراد العائلة الذي أضاف بعدًا جديدًا إلى مشكلة السكن، وفي نفس الوقت أصبح الطلب على الخدمات الداخلية المرافقة للسكن (الكهرباء، الغاز، الماء الشروب...) مما جعل الضغوط تصل أوجها عند إعداد برامج الاِستبدال القومي التي ميزت سياسة الإسكان في فترة ما بين الحربين.

ومن الواضح أن حجم وطبيعة السكن في المدينة قد تغير بمرور الوقت، وكما أشار إليه Donnison سنة ١٩٦٧ "أن الحاجات الملحة التي تثير قلقنا بالنسبة للسكن، قد بقي أكثرها على حاله خلال القرنين الماضيين حيث كانت على شكل مساكن مزدحمة جدًا، يشترك فيها عدد من الأسر، تحوي الكثير من النقائص وغير مستوفية للشروط الصحية إضافة إلى حالة التشرد الموجودة"، وبالتالي المشكلة الأساسية باقية كما هي، ويبدو أن من الصعب حلها خلال الأمد القصير.

## ١- طبيعة سوق السكن الحضري:

تصنف الوحدة السكنية من نوع السلع المعمرة التي تعني بأن إستهلاكها يتم خلال الفترة التي يعيش فيها الإنسان، فهو بذلك يشبع حاجته منها، وهي معمرة (مستدامة) بمعنى أنها تمنح هذه المنافع لفترة طويلة من الزمن قبل أن تصبح متقادمة أو بالية وفي السوق الحر تتحدد جميع أسعار السلع بقيمتها المعمرة بقوى العرض والطلب، فسوق السكن يفي ببعض معايير السوق الحرة، لكنه يتصف بعدد من الصفات الخاصة التي تؤدي إلى بعض الصعوبات هذه الصفات الخاصة هي المسئولة عن مشكلة الإسكان الحضري وتجعل من حلها أمرًا عسيرًا.

يمكن توضيح خصوصية سوق السكن من خلال دراسة صفات العرض والطلب المصاحبة لقطاع السكن في المنطقة الحضرية:

### ١-١- إعتبارات العرض:

إن السكن لا يعتبر منتوجًا متجانسًا، لكن من الممكن تقسيمه إلى أقسام ثانوية بطرق عديدة. الأول، التقسيم حسب النوع مثل الوحدات السكنية المنفصلة وشبه المنفصلة، والشقق ووحدات سكنية متصلة على شكل صف ... وغيرها، والثاني، السقيم حسب الملكية، فمثلا مؤجر، ملك صرف، ومؤجر بعقد طويل الأمد ...وهكذا. أما الثالث، فهو التقسيم حسب الموقع مثل وقوعها قرب الضواحي أو مركز المدينة... وهكذا . الرابع يمكن أن تصنف من حيث طاقتها الإستعابية مثل عرف نوم واحدة أو غرفتين... وهكذا، إضافة إلى ذلك يمكن تقسيم قطاع السكن من ناحية الإدارة الرسمية خاص وعام.

إن عدم التجانس في جانب العرض في قطاع الإسكان يعني وجود عدة أسواق مترابطة ببعضها وأسواق ثانوية. هذه العلاقات المترابطة ناتجة عن

إمكانية الاِستبدال العالية بين أشكال السكن المختلفة التي تجعل من تغيرات الأسعار في إحدى الأسواق ذات تأثير بالغ على الأسعار في الأسواق الأخرى.

ولتوضيح ذلك سنقسم السكن بناء على الملكية، ملكية صرف وإيجار بموجب عقد خاص أو إسكان حكومي، هذا التقسيم لغرض تبسيط التحليل ويجب أن لا ننسى أنه لغرض التبسيط فقط وأنه يتجاهل وجود عدد هائل في الأسواق الثانوية.

إن صعوبة زيادة العرض الطبيعي للوحدات السكنية في فترة قصيرة يعتبر من السمات التي تشترك فيها جميع أشكال السكن، فالفترة التي يستغرقها تصميم وبناء السكن، تعني تباطؤًا، وبناءً على ما ذكر فإن العرض يتسم بعلم المرونة خلال فترة زمنية قصيرة. وبما أن عرض الوحدات الجديدة هو الذي يساعد على الحركة داخل سوق الوحدات السكنية المستعملة فإن أي تلكؤ في اِستجابة قطاع الوحدات السكنية الجديدة سينعكس بصورة أكبر على قطاع الوحدات السكنية المستعملة، لأن ٢٠٪ من الرصيد السكني يستبدل كل عام، وهذا يعني بأن العرض المتوافر من الوحدات السكنية لغرض الشراء أو التأجير في أي وقت هو حساس جدًا لأقل التغييرات.

لا تتأثر مساكن القطاع العام في سوق السكن مباشرة بقوى السوق، وإن المعروض من الوحدات السكنية فيه لا يتحدد بالأسعار السائدة. ولما كان المعروض من الوحدات التي يملكها القطاع العام لا يتأثر بالحوافز الإعتيادية لتعظيم الربح فإن الفكرة التقليدية لمنحنى العرض لا تنطبق عليه بصورة مباشرة فتتحدد كمية الوحدات السكنية الجديدة التابعة للقطاع العام بتوافر الأموال الكافية فيه كذلك بوساطة الضغوط السياسية على السلطات المحلية لتوفير وحدات سكنية أكثر.

**١-٢- اِعتبارات الطلب:**

إن شراء السكن، في أغلب الحالات يكون الإنفاق المالي الوحيد الأكبر للعائلة، وبالرغم من التكاليف العالية لشرائه، فقد كان هناك نمو مستمر في ملكية الوحدات السكنية منذ الحرب ولحد الآن إذ أن نصف الوحدات السكنية في مدن العالم هي ملك صرف لساكنيها.

وعلى العموم فإن سعر الوحدة السكنية يقدر بما يعادل أربعة أضعاف متوسط الأجر السنوي للعامل الصناعي، وبناءً عليه فقد نشأت أسواق مالية معقدة غرضها مساعدة المشترين وتوفير الأموال اللازمة لشراء الوحدات السكنية. فمعظم المشترين لا يدفعون الثمن ولكن يأخذون قرضًا يسددونه على مدى ٢٥ سنة أو ما شابه ذلك.

إن توافر الأموال اللازمة من هذا المصدر يعتبر محددًا مهما للطلب الإجمالي على الوحدات السكنية ويتأثر بتدفق الأموال اللازمة إلى جمعيات البناء والمؤسسات التمويلية الأخرى وكذلك عن طريق دخول المشترين المتوقعين الذين يجب عليهم تسديد قروضهم في نهاية الفترة.

وبالطبع فليست كل الوحدات السكنية ملك صرف، فالكثير منها وفرته السلطات المحلية، وهو ما يضيف تعقيدًا آخر لأن السلطات المحلية لا تستجيب للطلب بالمعنى الاِقتصادي التقليدي، لأنها لا تبني اِفتراضاتها في تقدير الطلب على الوحدات السكنية في المستقبل على الطلب الفعال ولكن على الأغلب على فكرة غير واضحة للحاجة، فالطلب في معناه الاِقتصادي المألوف يتقارب مع مفهوم الحاجة.

إن العلاقة علاقة السعر بالدخل في أي بلد تقرر بالطلب الفعال على

الوحدات السكنية، لكنها تشترط أيضًا وجود مفهوم إجتماعي للحاجة إلى حد كبير. فكلما كان المجتمع أكثر غنى، كلما تميل السلطات لوضع معايير مقبولة أعلى للإسكان وأن التمييز بين الطلب والحاجة هو أكثر أهمية على المستوى المحلي وبين الأنواع المختلفة من الوحدات السكنية من الإهتمام بالقضايا الوطنية الإجمالية في مجال السكن(١).

## ٢- السياسة الإسكانية:

لم يكن للسياسات التي حاولت حل مشكلة الإسكان الحضري على الرغم من تعددها طرقها، فالصعوبة الأساسية عند وضع سياسة إسكانية تكمن في العلاقات المعقدة الموجودة بين الأسواق الثانوية المتعددة للسكن، يضاف إلى ذلك التداخل الذي يمكن حدوثه بين تغير تدفق نوع السكن ورصيد الأنواع الأخرى. و بالتالي إذا تم تطبيق مبدأ تجميد الإيجار، أي المحافظة على مستوى للإيجارات أقل من ذلك السائد في السوق الحرة، فسيؤدي ذلك إلى ليس إلى تخفيض تدفق ما يعرض من الوحدات السكنية لغرض الإيجار في السوق فقط، لكنه أيضًا قد يزيد من أرصدة وحدات سكن الملك الصرف، وقد يبيع العقاري عقاره بدلا من عرضه للإيجار. فالسياسة التي تستهدف التأثير على تدفق الرصيد السكني أو رصيد السكن في إحدى الأسواق قد تؤثر إذن في كلا التدفق والرصيد في الأسواق الأخرى.

إن تطوير ساسة إسكانية ناجحة قد تتعقد أكثر بوجود شكل مزدوج لفعاليات الإدارة وعمليات إتخاذ القرارات. فالإسكان الحكومي لعب الدور الذي كان يقوم به المؤجر تدريجيًا وتمكن الصعوبة في أن بإمكان الإسكان الحكومي أن

(١) عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، مرجع سابق، ص. ٢٢٨.

يكون أفضل طريقة لسد حاجات فئات الدخل المنخفض إلا أن هناك سياسات في قطاعات أخرى تحول دون التوسع في ذلك.

وعلى الرغم من صحة كون كل مدينة تواجه مجموعة من مشاكل خاصة بها تتطلب خبرات ومعرفة للتغلب عليها، فإن وضع مجموعة عامة من الأهداف بدلالة عدد الوحدات السكنية المطلوبة ونوعيتها يجب أن يعمل على إزالة الفروقات بين المناطق الحضرية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يستهدف تدخل الحكومة المركزية في سوق السكن عبر وسائل لتحقيق بعض الأهداف الواضحة الشاملة بدلا من أن تكون مجزأة ومستهدفة لمجموعات معينة من الناس ضمن السوق.

### ٣- السياسة الإسكانية في الجزائر:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا في توفير السكن باختلاف أنواعه وأنماطه للقضاء على الأحياء الفوضوية لاسيما بالمدن الكبرى وتلبية الطلب المتزايد المرافق للنمو السكاني المرتفع.

وفي هذا الإطار وجدت عدة سياسات إسكانية متباينة منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي، أدرجت فيها العديد من المشاريع السكنية و تعددت بها المتدخلون والفاعلون في إنتاج السكن.

وسنحاول فيما يلي توضيح ذلك عبر مراحل مختلفة:

#### ٣-١- مرحلة الإستعمار الفرنسي (١٨٣٠-١٩٦٢):

طبقت في الجزائر خلال مرحلة الإستعمار الفرنسي العديد من المشاريع الإسكانية، والتي تباينت فيما بينها من حيث الهدف، والحجم، والموقع تبعًا للسياسة المتبعة في كل فترة من الفترات التالية:

### فترة ١٨٣٠ – ١٩٠٠:

غداة الاستعمار الفرنسي للجزائر لم تكن هناك سياسات إسكانية مطبقة من خلال مخططات مدروسة، وذلك راجع إلى عدم وجود فكرة لتجسيد سياسة إسكانية في تلك الفترة، حيث كان السكن يتمثل في التجمعات السكنية القبلية، وبالتالي لم تكن هناك بوادر لإقامة سياسات إسكانية إلا في بعض المناطق التي تواجد بها العثمانيون والتي كانت تتمثل في المدن العواصم لتقسيماتهم الإدارية[1]، حيث أن هذه الفترة تميزت بنسبة تحضر جد منخفضة قدرت بـ ٥ ٪.

وقد تميزت الفترة (١٨٣٠-١٨٧١) بنشوب ثورات شعبية كبرى على كامل التراب الوطني لكنها سرعان ما إنخمدت وقضي عليها، فقامت فرنسا بتشجيع الاستيطان وإلتحق ما يقارب ٢٧٢, ٠٠٠ مستوطن، وهنا بدأت أولى السياسات الإسكانية التي انتهجتها فرنسا لصالح المستوطنين، حيث تميزت بطابع السكن الفردي الحضري ذو تقنيات غربية حديثة.

### فترة ١٩٠٠ – ١٩٤٥:

تميز الاقتصاد خلال هذه الفترة بحالة من التوازن في قطاع التبادل الخارجي، رافقه ارتفاع حجم السكان وكذا الإنتاج، مما كان سببا مباشرًا في التغيير العميق، وامتازت هذه الفترة بهيمنة القطاع الزراعي على القطاع الصناعي رغم أن شروط المعيشة كانت متوفرة بالمدينة أكثر منها في الريف، أما الصحراء فاعتبرت امتدادا طبيعيا وهذا راجع إلى أن الاستعمار قد تركز في المدن مهيمنا على أحيائها، طاغيا على أنشطتها، مهمشًا الأرياف للدور الذي تلعبه في مقاومة

(1) BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OPU, Alger, 1984, P. 180 – 181 – 182

الاستعمار، أما الصحراء فلم تكن سوى مقر لبعض القبائل الصغيرة، كما أثر كل من قانوني Sinatus consult ) ١٨٦٣( و Warnier (١٨٧٨) على التغيير لأن هدفهما هو تشجيع الملكية الفردية لصالح المستعمر.

وقد شهدت هذه الفترة حصيلة سكانية قدرت بـ: ١٣ , ٧ مليون نسمة[1] أدت إلى ظهور نسيج عمراني كثيف برزت من خلاله مساكن جماعية والتي انتهجها الاستعمار الفرنسي لتغطية العجز على مستوى السكن وخاصة في المناطق ذات الأنشطة المختلفة خصوصًا المدن الساحلية: عنابة، سكيكدة، بجاية وظهرت أكثر بروزا في العاصمة وقسنطينة )الخدمات: الصحية، التعليم، الأمن....(، فقامت بعمليات تهديم لبعض الأنسجة القديمة مستبدلة إياها بمساكن ذات طابع أوروبي.

وبالتالي ظهرت أولى السياسات الإسكانية في الجزائر ذات طابع فرنسي، تتضح ملامحها بظهور سياسة الإسكان الجماعي والتي أوضحت وجود نوع من الاندماج بين المستعمر والشعب الجزائري في الحياة اليومية، وظهر هذا الاندماج بشكل أكبر في الفترة الممتدة بين ١٩٤٥-١٩٥٤.

**فترة ١٩٤٥ – ١٩٥٤:**

شهدت هذه العشرية تسارع في وتيرة إنجاز السكن رغم صعوبة التمويل الاقتصادي، حيث وصلت وتيرة عدد المساكن المنجزة إلى ١٥٠٠٠ سكن/ سنة وتضاعفت هذه الوتيرة بمقدار ٠٣ مرات عما كانت عليه في العشرية السابقة، وهذا راجع إلى المشاريع السكنية المسطرة من طرف الاستعمار لإعادة إيواء الجزائريين، لكن في الحقيقة لم يكن هذا الإيواء سوى عملية حشر

(1) BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OP- CIT, P. 130.

الجزائريين في محتشدات.

وكان من الأسباب المباشرة في زيادة وتيرة إنجاز المشاريع السكنية هي الهدم المسبق للأنسجة ذات الطابع التقليدي وإنشاء أنسجة حضرية ذات طابع أوروبي بدلا منها.

وقد رافق عمليات إنجاز المشاريع السكنية تزايد النزوح الريفي بحثا عن عمل يسير وسكن يتوفر على ظروف معيشة حسنة، فأظهرت فرنسا سياسة تسمى بسياسة الإدماج لإبداء نيتها في إعطاء الحق للجزائريين كمثيله عند الفرنسيين، ولهذا زاد الاهتمام بالتنظيم في قطاع الإسكان وأصبح له حصة من الدخل الاقتصادي، ويوضح الجدول رقم (٠٤) تطور حجم السكان وحجم الحظيرة السكنية في الجزائر خلال الفترة ١٨٨٦-١٩٥٦.

**جدول (٠٤): تطور حجم السكان وحجم الحظيرة السكنية في الجزائر (١٨٨٦-١٩٥٦).**

| السنوات | عدد السكان (مليون نسمة) | عدد المساكن |
|---|---|---|
| ١٨٨٦ | ٣,٨٠ | ٣٧٦٢٣٨ |
| ١٩٠٦ | ٥,٢٠ | ٥١٤٨٥١ |
| ١٩٢٦ | ٦,١٠ | ٦١١٧٧٨ |
| ١٩٣٦ | ٧,٢٠ | ٨٠٠٠٠٠ |
| ١٩٤٦ | ٨,١٠ | ٩٤١٨٦٠ |
| ١٩٥٦ | ١٠ | ١١٧٦٤٧٠ |

المصدر: BEN MATTI N.، L’habitat du tiers monde، cas de l’Algérie، P. 134

**فتـرة ١٩٥٤ – ١٩٦٢:**

تمثل هـذه الفترة أهـم الفتـرات في المرحلـة الإسـتعمارية لأنها تجسـد أكبر سياسـة إسـكانية بالجزائر تتضح من خلال مخطط قسـنطينة ) ١٩٥٩ – ١٩٦٣ ( والـذي تتضـح من خلالـه العديـد مـن المشـاريع الإسـكانية لإيـواء الأهالي الجزائريـن والقضـاء علـى الثـورة التحريريـة وإمتصـاص غضـب الأهالـي الجزائريـن، وتشـير الإحصائيات إلى أنه في سـنة ١٩٥٤ وصل عدد المسـاكن المنجـزة إلـى ١٨٠٠٠ مسـكن بكلفة تقـدر بـ: ٢١,٣ مليـار فرنـك، وكانت التوقعات تشير إلى أن الكلفة ستصل سنة ١٩٦٥ إلى ١٠٢ مليار فرنك بمتوسط ٦٢ مليار كل ١٠ سنوات، على أن يكون متوسـط وتيرة إنجاز المساكن يقدر بـ: ٧٠,٠٠٠ مسكن سنويا[1].

وقـد تم توزيـع المسـاكن المنجـز منهـا بنصيب حجم سـكاني قـدره ١٠٠٠ ساكن/ لكل ٥٠ مساكن ويستمر هذا المؤشر حتى يتم إسـكان كل السكان، ثم عرف هذا المؤشـر تغييـرا تبعًا للفئـات الاجتماعية للأهالي كما هـو موضح في الجـدول رقم (٠٥)، مع الإشـارة إلى عـدم الإسـتقرار في وتيرة الانجـاز نتيجة للطلب المتزايد على السكن وتدهور المساكن الأصلية من جراء الحرب.

**جدول (٠٥): نوعية المساكن المنجزة خلال فترة (١٩٥٤-١٩٦٢) حسب تكلفتها المالية.**

| نوع السكن | عـدد | | سعر الوحدة | السعر الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| | المساكن | النسبة ٪ | (ألاف الفرنك) | (مليار فرنك) |
| سكن راقي | ٣٠٠٠ | ٠،٤ | ٧٠٠٠ | سكن راقي |
| سكن برجوازي | ٢٠,٠٠٠ | ٢،٧٢ | ٤٥٠٠ | سكن برجوازي |

(1) Ben Matti N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, p : 158

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| H.L.M | ٤٠,٠٠٠ | ٥،٤٤ | ٢٥٠٠ | H.L.M |
| سكن اقتصادي | ٨٠,٠٠٠ | ١٠،٨٨ | ١٤٠٠ | سكن اقتصادي |
| سكن أوروبي | ١١٠,٠٠٠ | ١٤،٩٦ | ١١٠٠ | سكن أوروبي |
| سكن اقتصادي بسيط | ١٥٠,٠٠٠ | ٢٠،٤٠ | ٥٥٠ | سكن اقتصادي بسيط |
| سكن للأحياء الإسلامية | ١٧٧,٠٠٠ | ٢٤،٠٢ | ٣٥٠ | سكن للأحياء الإسلامية |
| مسكن جد بسيط | ١٥٥,٠٠٠ | ٢١،٠٥ | ٢٠٠ | مسكن جد بسيط |
| المجموع | ٧٣٥,٠٠٠ | ١٠٠ | - | |

المصدر: BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 159

نلاحظ أن عدد المساكن ذات النوع الراقي والبرجوازي منخفض جدا لأنها كانت موجهة إلى المعمرين، أما المساكن البسيطة فهي للجزائريين الذي كان عددها مرتفع وهذا ما يدل على إرتباط السياسة الإسكانية بنوعية السكن حسب حجم الأسرة.

**٣-٢- مرحلة الإستقلال (ما بعد ١٩٦٢):**

يعتبر السكن مؤشرا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان وذلك لما يوفره من راحة ،استجمام، عمل واستقرار، فهو يعتبر الحاجة الأساسية والأولية في حياة الإنسان ولأهمية السكن تطرقنا إلى معالجة وتحليل السياسات الإسكانية في الجزائر بعد الاستقلال، وذلك تبعًا للفترات التالية:

**فترة ١٩٦٣ – ١٩٦٦:**

تمثل هذه الفترة – غداة الاستقلال- أين تميز الاقتصاد الجزائري بالتدهور وعدم الاستقرار بعد أن كان مكملا للاقتصاد الفرنسي، فعلى الرغم من محاولة الإطارات الجزائرية المحدودة في ذلك الوقت من إحداث قطيعة مع المبادئ الاستعمارية وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية من شأنها خدمة المجتمع الجزائري وتطوير بنيته الاقتصادية، غير أن الوضعية التي كانت تميز الحظيرة السكنية تمثلت كما يلي:

- ٢٥ ٪ من السكان في وضعية اجتماعية واقتصادية متدهورة.
- ٣٠ ٪ من السكان فقط تتوفر مساكنهم على شبكات: الماء، الغاز، الصرف الصحي.
- ٥٠ ٪ من المساكن تحتاج إلى ترميم.
- ٨٠ ٪ من المساكن تحتوي على ٣ غرف، علما أن الأسرة الجزائرية تمتاز بارتفاع عدد أفرادها بمعدل شغل المسكن تقدر بـ: ١ ,٦ فرد/ المسكن، مما يفسر اكتظاظ المساكن.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المساكن المتدهورة (متهدمة جزئيًا) كان يقدر بـ ١١٦١٣٧١ مسكن، و٤٩٦٩٨٧ مسكن في المدن، و٦٦٤٣٨٤ سكن في الأرياف، وعليه كان العدد الإجمالي للمساكن يفي بالغرض إلى حد ما، ليس بالشكل الجيد وذلك لعدم توفر مختلف شروط المعيشة في كل هذه المساكن.

وبالتالي نجد أن الجزائر بحاجة ماسة إلى وضع سياسة لتسيير القطاع السكني.

وقد امتازت هذه الفترة:

- الفراغ والبحث عن نموذج للتخطيط والتهيئة العمرانية.
- إتمام عدد كبير من السكنات غير تامة الإنجاز في إطار إتمام مخطط قسنطينة.
- ميثاق طرابلس ١٩٦٢ الذي نص على إعادة إيواء الجزائريين المتضررين من الحرب.
- ظهور نزوح ريفي حاد باتجاه المدن الكبرى لإشغال المساكن التي هجرها المعمرين، وعودة الأهالي من تونس.

**فترة المخطط الثلاثي ١٩٥٤ – ١٩٦٢:**

اهتم المخطط الثلاثي بدرجة كبيرة بالقطاع الصناعي، واهتم أكثر بتوطين أهم المنشآت الصناعية بالمدن وخاصة الساحلية، حيث أهمل بقية القطاعات الأخرى ومن بينها قطاع السكن، وبالتالي فإن معظم مناصب الشغل كانت موجهة للقطاع الصناعي، الأمر الذي أدى إلى حدوث ظاهرة النزوح الريفي الحاد نحو المدن بهدف الحصول على منصب عمل دائم بالصناعة ثم الحصول على مسكن ملائم حتى تلتحق بهؤلاء النازحين عائلاتهم، وقد بلغ عدد المساكن المنجزة بـ ٢٠٥٤٨ مسكن بتكلفة قدرها ١٣٨ , ٩٣٠ مليون دينار، هذا ما أدى إلى ظهور عجز على مستوى السكن وتزايد مشكل الإكتظاظ داخل المساكن بسبب حجم النزوح الريفي إلى المدن الكبرى، مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية.

في المقابل كانت نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي في هذه الفترة تقدر بـ ١١ مليار دينار بنسبة تقارب ٨٤٪ .

**فترة المخطط الرباعي الأول ١٩٧٠ – ١٩٧٣:**

تضمن المخطط الرباعي الأول عدة برامج للتخفيف من مشاكل الأزمة السكنية التي ظهرت خلال المخطط السابق حيث لم يولى إليها اهتماما كبيرا، مما جعل الجزائر تعاني مشاكل عديدة بسبب التوافد الكبير للسكان إلى المدن الكبرى، فظهرت هناك دراسات خاصة للقطاع السكني سواء من حيث الإنجاز، التسيير أو السياسة وكانت هذه الدراسة تنحصر في منطقتين من أجل تحقيق توازن وتوزيع مجالي منتظم للسكان وهما: المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية.

– **المنطقة الحضرية**: تجلت الدراسة في هذه المنطقة كما يلي:

- وضع برامج سكنية كبرى في المدن الصناعية لإيواء جميع شرائح المجتمع، لأن المدن الصناعية كانت تعاني اكتظاظا سكانيا وإنتشار البناء العشوائي بها، فكانت هناك مشاريع إسكانية لتحقيق تنظيم وتسيير المدن والقضاء على الأحياء القصديرية والتعمير العشوائي.
- اقتراح إنجاز ٤٥٠٠٠ سكن حضري خلال هذه الفترة بقيمة مالية قدرت بـ ١٢٠٠ مليون دينار.

– **المنطقة الريفية**: وقد تضمنت المشاريع التالية:

- تطوير السكن بالقرى التي تعتمد على الزراعة بشكل أساسي في حياة القرويين خاصة القرى التي تقع في المناطق الداخلية، حيث ظهر قانون الثورة الزراعية الذي ساهم بشكل كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرياف، كما قلل من ظاهرة النزوح الريفي التي شهدتها مدن الجزائر غداة الاستقلال بموجب القانون رقم ٧١-٧٣ المؤرخ في: ٠٨ نوفمبر ١٩٧١.

- اقتراح إنجاز ٤٠٠٠٠ سكن ريفي خلال هذه الفترة بقيمة قدرت بـ: ٣٠٠ مليار دينار .

بالرغم من وجود التخطيط وتعدد مشاريع التعمير في قطاع السكن إلا أن الصناعة لا زالت هي الأكثر حظا في نسبة التمويل والاستثمار في الاقتصاد الوطني، ونشير إلى أن قيمة الاستثمارات في هذا المخطط لقطاع السكن قدرت بـ: ٢٧ مليار دينار ولهذا لا يزال قطاع السكن في هذه الفترة يعاني من مشاكل عديدة، لأنه لم تكن حلول تتحكم بها سياسة إسكانية تقضي جذريًا على مشكل السكن في الجزائر.

**فترة المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤ – ١٩٧٧:**

شهد هذا المخطط عدة استثمارات مهمة فكانت نسبة الاستثمارات مضاعفة بثلاثة مرات من المخططين السابقين، حيث وصلت قيمتها إلى ما يقارب ١١١ مليار دينار وكانت وتيرة الانجاز في هذه الفترة جد سريعة، مما يبين تحسن ملحوظ لحالة الاقتصاد الوطني، وزاد الإهتمام بالقطاع السكني الذي كان مهملا في المخططين السابقين بالمقارنة مع القطاع الصناعي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نمو المدن من خلال التعمير الفوضوي العشوائي واكتظاظها بالسكان، حيث أن هذه الفترة عرفت انفجارا سكانيا ضخما وصل سنة ١٩٧٧ إلى ١٨,٣٤٠,٠٠٠ ساكن منهم ٧,٥٣٠,٠٠٠ سكان حضر و٩,٨٦٠,٠٠٠ سكان الريف أما الباقي فكان يمثل السكان المهاجرين والذين كان عددهم ٤٥١,٠٠٠ ساكن.

ونشير إلى أن نسبة إشغال المسكن في هذه الفترة قدرت بـ ٦،١ فرد/ المسكن.

كما امتـازت هذه الفتـرة بالاهتمـام بالقرى الاشـتراكية حيث برمـج إنجاز ما يقارب ٣٣٣ قرية اشتراكية والتي تضم ١١٣٩٦٠ مسكن، تتوزع بين:

- ٥٨٥٤٢ سكن خصصت للقرى الفلاحية.
- ٥٥٤١٨ سكن خصصت للبناء الريفي.

وقد تم انجاز ٩٦ قرية اشـتراكية أي مـا يقارب ١٨٥٤٢ مسـكن وهذا ما يدل على تشجيع الدولة على تطوير القطاع الزراعي ورفع الضغط نوعا ما عن المدن الكبرى والتخفيض من نسبة النزوح الريفي.

أما بالنسـبة للمناطـق الحضرية والسـكن الحضري فقـد تم إنجاز مـا يقارب ١٥٦,٦٨١ مسـكن بتكلفـة قدرت بــ ١٧,٥ مليـار دينار بمعـدل ١١١,٧٠٠ دينار للمسكن الواحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد اِتسمت هذه الفترة بـ:

- ظهور قانـون الاحتياطـات العقارية بموجـب الأمـر ( ٧٤-٢٦ ) المؤرخ فـي ٢٠/ ٠٢/ ١٩٧٤ والـذي وضعتـه الدولـة لاسـترجاع الأراضـي من طرف الجماعات المحلية على حسـاب الأشـخاص لغرض خلق سياسة التخطيط.
- ظهـور المناطـق السـكنية الحضريـة الجديـدة ((Les ZHUN (s)) التـي استحدثت بموجب مشروع وزاري مؤرخ في ١٩/ ٠٢/ ١٩٧٥ وهذا تدارك العجز المسـجل في ميدان السـكن والتجهيزات العمومية في المدن ، حيث أنشأت على مسـتوى ١٠٠ تجمع حضري الذي اسـتفادت منه حوالي ٢٥٠ منطقة سكنية حضرية جديدة وهذا ٢٥٠ منطقة تتربع على مساحة كل منطقة حضرية جديدة ٩٠ هكتار طاقة استيعابها ٢٦٠٠ مسكن.

- ظهور التحصيصات سنة ١٩٧٦ والتي كان دورها التخفيف من الضغط على الدولة في إنجاز المشاريع السكنية وترك الحرية للأفراد في البناء.
- ظهور عدة مخططات عمرانية:

مخطط العمران الرئيسي: PUD

مخطط التحديث الحضري: PMU

المخطط البلدي للتنمية:PCD

**- وأهم الأهداف التي برمجت في هذه الفترة :**

- تطوير تقنيات البناء
- تشجيع المؤسسات الخاصة ( مقاولون ، شركات بناء .... )
- مواصلة برنامج المرافق العامة الذي اقترح أثناء الرباعي ا .
- وضع برنامج لإنجاز ١٠٠,٠٠٠ سكن بالنسبة للسكن الحضري.
- وضع برنامج لإنجاز ٣٣٣ قرية اشتراكية بالنسبة للسكن الريفي.

**فترة ١٩٧٨ – ١٩٧٩:**

لم تدرج في هذه الفترة برامج سكنية، لكن رغم ذلك فقد تم فيها إنجاز عدة مشاريع، كما أن عدد السكان في هذه المرحلة واصل ارتفاعه حيث أنه تعدى ١٨ مليون نسمة وبالتالي كان توزيع السكن في ١٩٧٨ و١٩٧٩ مقدرًا بـ : ١٢٠,٠٠٠ منهم ٧٥٠٠٠ مسكن أنجز من طرف الدولة .

وفي نهاية سنة ١٩٧٩ وصل معدل شغل السكن ( TOL ) قدر بـ : ٨ فرد/ المسكن، وبالتالي فإن النسبة قد إرتفعت بشكل كبير عما كانت عليه في

السنوات ١٩٦٦ - ١٩٧٧ إذ كانت تقارب ١,٦ إلى ٩,٧ فرد/ المسكن.

فكان الوضع سنة ١٩٧٨ على النحو التالي:

- ٨٨ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) درست منها ٢٨ حققت أهدافها.
- ٥٥ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) في طريق الدراسة.
- ٠٨ مخطط توجيهي للتعمير ( PUD ) لم تتم دراستها بعد.

وشهدت هذه الفترة كذلك ظهور ( PPU ) المعيار المؤقت للتعمير وجاء لتعويض (PUD) الذي لم يعطي نتائج إيجابية حيث تمت دراسة ١٥٥ (PUD).

برمج في هذه الفترة بناء ٧٥ منطقة حضرية سكنية جديدة وفي جوان ١٩٧٨ ٣٤ منطقة حضرية تم بناؤها و٤١ منها في طريق الإنجاز.

كما أن نسبة التحضر في هذه المرحلة كانت تقدر بـ: ٥٥٪.

### فترة المخطط الخماسي الأول ١٩٨٠ - ١٩٨٤:

في هذه الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ كانت التوجيهات الأولى من طرف الدولة نحو قطاع السكن، ما أدى بوصول عدد المساكن إلى ٣٦٠,٠٠٠ مسكن، وكان في هذه الفترة مخطط تنمية الذي تسبب بالدرجة الأولى في ظهور توجيهات لتسيير حسن للمساكن، وأكدت الدراسة أن اِحتياجات السكن في هذه الفترة قدرت بـ: ٥٣٤٠٠٠ مسكن.

- السكنات الحضرية : ٣٠٩,٠٠٠ مسكن.
- السكنات الريفية : ٢٢٥,٠٠٠ مسكن.

وبتحليل هذه المعطيات شرعت الدولة في تطبيق مخطط لإنجاز ما يقارب

١٠٠,٠٠٠ مسكن/ سنة لتغطية الحاجيات السكنية في هذه الفترة، ولكن التحليلات أثبتت أنه بعد ٤ سنوات من بداية تطبيق المخطط لم تنجح الدولة إلا في إنجاز حوالي ٨٨,٠٠٠ مسكن/ سنة، علما أن عدد السكان الإجمالي في هذه الفترة وصل إلى ١٩,١٢٣,٠٠٠ سنة ١٩٨٠ وإلى ٢١٧٥٠,٠٠٠ سنة ١٩٨٤ بمعدل شغل المسكن يقدر بـ ٧،٥ فرد/ مسكن، وقد كانت الاحتياجات السكنية سنة ١٩٨٠ تقدر بـ: ٥٣٤٠٠٠ مسكن ووصلت إلى ١,٣٢٥,٠٠٠ مسكن سنة١٩٨٤، حيث أن هذه الفترة كانت لها عدة إحتياجات من ناحية التمويل، فكان التمويل من طرف الدولة والتي كان يمثلها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، وكانت فرضية تطور الاحتياجات في التمويل على النحو التالي:

**-كانت حسابات توقع الانجاز في العام تعتمد على فرضيتين:**

- الفرضية الواقعية H.R (Hypothèse réaliste)
- الفرضية المرجوة H.O (Hypothèse optimiste)

وكان تقدير الإنجازات من طرف الترقية العمومية يعتمد على فرضية وضعت من طرف وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم:

فرضية السلطات العمومية H.P (Hypothèse des pouvoirs publics)

وكان تطور المشاريع عن طريق الترقية الخاصة بفرضيتين :

الفرضية الواقعية (HIR)= فرضية للإنجاز الخاصة بالوزارة(HR)- فرضية السلطات العمومية (HP)

الفرضية المرجوة (HIO)= فرضية التوقع الخاصة بالوزارة (HO)- فرضية السلطات العمومية (HR)

وكان حساب السعر في هذه الفترة بحسب دلالة السعر المتوسط تبعا للتقسيمات التالية:

- شمال البلاد ٣٩ ٪، * المناطق الداخلية ٢٩ ٪، * جنوب البلاد ٣٢ ٪
- مناطق حضرية ٦٠ ٪، * مناطق ريفية ٤٠ ٪.

كانت كلفة إنجاز البرامج السكنية هي ٨٠ ٪ من سعر إنجاز السكن و٢٠ ٪ من سعر إنجاز المرافق المرتبطة بهذه المساكن وهذه الحسابات أعطت ٠٠٠ , ١٦٠ دينار للسكنات و٠٠٠ , ٤٠ دينار للمرافق التابعة لها، وهذه الجداول ذات الأرقام (٠٦، ٠٧، ٠٨) تبين ذلك:

جدول (٠٦): تطور إنجاز السكن في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤).

| الفرضيات | ١٩٨٠ - ١٩٨٤ | |
|---|---|---|
| | الإجمالي | متوسط الإنجاز السنوي |
| فرضية السلطات العمومية H.P | ٣٦٠٠٠٠ | ٧٢٠٠٠ |
| فرضية الإنجاز الخاصة H.R | ٤٧٥٠٠٠ | ٩٥٠٠٠ |
| فرضية الإنجاز للترقية HIR | ١١٥٠٠٠ | ٢٣٠٠٠ |
| فرضية التوقع الخاصة بالوزارة H.O | ٥٢٥٠٠٠ | ١٠٥٠٠٠ |
| فرضية التوقع للترقية HIO | ١٦٥٠٠٠ | ٣٣٠٠٠ |

المصدر: BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P.169

جدول (٠٧): الاحتياجات المالية للسكن (١٠٠٠ دينار).

| الفرضيات | HP | | | HR | | | HIR | | | HO | | | HIO | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساكن | المرافق | المجموع | المساكن | المرافق | المجموع | المساكن | المرافق | المجموع | المساكن | المرافق | المجموع | المساكن | المرافق | المجموع |
| المجموع | ٥٧,٦ | ١٤,٤ | ٧٢ | ٧٦ | ١٩ | ٩٥ | ١٨,٤ | ٤,٦ | ٢٣ | ٨٤ | ٢١ | ١٠ | ٢٦,٤ | ٦,٦ | ٣٣ |
| المتوسط | ٩,٦ | ٢,٤ | ١٢ | ١٢,٧ | ٣,٢ | ١٥,٩ | ٣,١ | ٠,٧ | ٣,٨ | ١٤ | ٣,٥ | ١٧ | ٤,٤ | ١,١ | ٥,٥ |

المصدر: BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 169

جدول (٠٨): تقسيم الموارد المالية.

| موارد التمويل | | الخماسي الأول ١٩٨٠-١٩٨٤ | |
|---|---|---|---|
| | | المجموع | المتوسط العام |
| حسب فرضية الإنجاز | الخزينة العمومية | ٧٦,٦ | ١٢,٨ |
| | CNEP | ١٢,٤ | ٢,١ |
| | الخواص | ٦,٠ | ١,٠ |
| | المجموع | ٩٥,٠ | ١٥,٩ |
| حسب فرضية التوقع | الخزينة العمومية | ٧٨,٦ | ٣١,١ |
| | CNEP | ١٨,٤ | ٣,٠ |
| | الخواص | ٨,٠ | ١,٤ |
| | المجموع | ١٠٥,٠ | ١٧,٥ |

المصدر: BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas de L'Algérie, P. 169

## فترة المخطط الخماسي الثاني ١٩٨٥ – ١٩٨٩:

إذا ما تفحصنا نسبة الإنجاز في القطاع السكني في الفترات السابقة والذي كان ضئيل مقارنة بعدد السكان نقول أن الدولة سوف تسعى جاهدة إلى تطبيق سياسة ووضع برامج ومخططات إسكانية للقضاء على مشكل السكن نهائيا خلال الخماسي الثاني، لكن المعطيات تشير إلى أن هذا المشكل لا يزال قائما رغم أن هذه الفترة تميزت بـ:

- ظهور القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي يسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي بإنتاج السكن وعليه ظهر متعاملون جدد في ميدان السكن وابتداء من سنة ١٩٨٦ عرف مجال السكن تحررا من احتكار الدولة وبدأت المبادرات الفردية أو الخاصة في الظهور.
- كما تم الاعتماد على البناء الجاهز واستعماله في كامل التراب الوطني دون مراعاة الاختلافات البيئية والمناخية وقد تم إنجاز أكثر من ١,١٦٠,٠٠٠ مسكن.
- وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الاستثمار في قطاع السكن خلال هذه الفترة قدر بـ: ١٦،٧ ٪ من الاستثمارات ، فإذا ما قارنا هذه السنة بنسبة الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي والتي كانت تقدر بـ: ٢،٧ ٪ من الاستثمارات نجد أنه هناك اهتمام أكبر بالقطاع السكني ويزداد هذا الاهتمام بزيادة حجم السكان وزيادة نسبة الطلب على السكن.

فقد وصلت نسبة الزيادة في نسبة الاستثمارات إلى ١٤ ٪ من حجم الاستثمارات، ولهذا قد سطرت الدولة ووضعت عدة برامج ومشاريع سكنية في مخططات أما وطنية أو جهوية أو ولائية أو مخططات بلدية، وتجلت هذه

المخططات في :

- SNAT : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- SRAT : المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم.
- PAW : مخطط التهيئة الولائية.
- PAC: مخطط التهيئة البلدية.

وقد ظهرت هذه المخططات سنة ١٩٨٧ كسياسة في المخطط الخماسي الثاني لمحاولة تنظيم القطاع السكن وتوفيره للسكان على أن يكون هذا السكن متوفرا على ظروف معيشة حسنة وملائمة للحياة اليومية للفرد.

ونشير في هذه الفترة إلى ظهور سياسة سكنية جديدة تمثلت في السكن الترقوي الذي ظهر بموجب القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي ألغي بصدور المرسوم التشريعي ٩٣-٠٣ المؤرخ في ٠١-٠٣-١٩٩٣ الذي أعطي صيغة جديدة للترقية العقارية حيث أصبحت نشاطا تجاريا تمارسه كل من الإمكانية مادية وسجل تجاري وتنقسم إلى :

**أ- ترقية عمومية** : مثل EPLF-CNEP

**ب- ترقية خاصة** : المقاولين والخواص المستثمرين

**فترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٨:**

عرفت الجزائر تحولات مهمة على المستوى الاقتصادي والسياسي مست من قريب أو بعيد قطاع السكن الذي اعتبر من الأولويات الكبرى حيث كان يعاني من أزمة حادة بسبب ارتفاع النمو السكاني والذي رافقه نزوحا ريفيا معتبرا تضاعف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

- وكحل لهـذه الأزمة لجـأت الدولة إلى وضع عـدة برامج تهـدف إلى ترقية السكن وذلك من خلال:

- تطوير وتنويع صيغ عروض السكن.
- التفكير في إنشاء مدن جديدة بموجب قانون) ٠٢-٠٨(.
- تشـجيع العائلات على العودة إلى الوسـط الريفي في إطار برنامج التنمية الريفية.
- وضع برنامج مستقبلي على مدى ٠٥ سنوات من طرف رئيس الجمهورية والمتمثل في مشـروع مليون وحدة سكنية بمتوسـط ٢٠٠,٠٠٠ سكن / سنة على كامل التراب الوطني.
- ظهـور قانـون ٩٠-٢٩ المـؤرخ فـي ٠١-١٢-١٩٩٠ الـذي يهـدف إلى تحديد القواعد الرامـية إلى تنظيم إنتاج الأراضـي القابلة للتعمير وتكوين وتحويـل المبانـي في إطـار سـير اقتصـادي ووقايـة المحيط والأوسـاط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام المبادئ وأهداف التهيئة العمرانية.

- وجاء هذا القانون بمخططين هما:

- **المخطـط التوجيهـي للتهيئـة والتعميـر (PDAU)**: والـذي صـادق عليـه بموجب المرسوم التنفيذي: ٩١-١٧٧ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١.
- **مخطـط شـغل الأرض (POS)**: والـذي نـص عليـه بموجـب المرسـوم التنفيذي: ٩١-١٧٨ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١.

- كما كان في هذا القانون عدة إجراءات خاصة بالتعمير:

- شهادة التعمير.
- رخصة التجزئة.
- رخصة البناء (المادة ٥٠ من القانون ٩٠/ ٢٩).
- رخصة الهدم (المرسوم التنفيذي ٩١/ ١٧٦ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١).
- شهادة التقسيم.
- شهادة المطابقة (المرسوم التنفيذي ٩١/ ١٧٦ المؤرخ في ٢٨-٠٥-١٩٩١).
- شهادة الحيازة (المرسوم التنفيذي ٩١/ ٢٥٤ المؤرخ في ٢٧-٠٧-١٩٩١).

- كما ظهرت في هذه الفترة عدة قوانين تخص التعمير والعقار منها:

القانون ٩٠-٢٥: المتعلق بالتوجيه العقاري ينص على الاعتراف بالملكية الخاصة.

**القانون ٩٠-٣٠**: المتعلق بالأملاك الوطنية.

**القانون ٩٠-١١**: المتعلق بنزع الملكية ) ألغى القانون ٧٤-٢٦ (.

**القانون ٩٠-٠٨**: المتعلق بالبلدية.

**القانون ٩٠-٠٩**: المتعلق بالولاية.

**القانون ٠١-٢٠**: المتعلق بالتهيئة في إطار التنمية المستدامة.

**القانون ٠٢-٠٨**: المتعلق بالمدن الجديدة.

**القانون ٠٣-٩٣**: المتعلق بالنشاط العقاري.

**القانون ٠٦-٠٦**: المتعلق بتوجيه المدينة.

وعليه فإن مختلف السياسات السكنية التي كانت مطبقة خلال الفترة الاستعمارية وحتى وقتنا هذا يمكن حوصلتها في النقاط التالية:

## ١- سياسة السكن الاجتماعي:

يقصد بالسكن الاجتماعي كل سكن ممول كليا من أموال الخزينة أو من ميزانية الدولة، وأنواعه هي:

### ١-١- سكن اجتماعي إيجاري "LSL":

يوجه هذا النوع من السكن إلى الطبقات الاجتماعية التي تعيش في ظروف جد عسيرة والتي لا تسمح لهم مواردهم المالية من دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن، أي الذين تتوفر فيهم شروط يحددها المرسوم التنفيذي رقم ٩٨-٤٢ المؤرخ في ١-٢-١٩٩٨.

### ١-٢- سكن تساهمي إيجاري "LSP":

سكن يتم انجازه أو شراءه عن طريق إعانة تمنحها الدولة وتسمى الإعانة للحصول على الملكية، ويوجه إلى الطبقات ذات الدخل المتوسط- ظهر بموجب المرسوم التنفيذي ٩٤/٣٠٨ المؤرخ في ٠٤-١٠-١٩٩٤ المحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للمسكن في ميدان الدعم المالي للأسر.

والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في ١٥-١١-٢٠٠٠ المحدد لكيفيات تطبيق الصندوق الوطني للسكن CNL فيما يتعلق بالدعم المالي.

### ١-٣- سكن اجتماعي تطوري "LSE":

تقوم بإنجازه الوكالة الوطنية لتطوير وتحسين السكن AADL في شكل تحصيص اجتماعي حيث في استغلال المجال أفقيا من خلال بناء وحدات سكنية صغيرة متجانسة المظهر ويمكن للمستفيد أن يوسع مسكنه بشكل عمودي أو أفقي وهو يوجه للطبقات ذات الدخل المحدود.

وذلك وفق للقرارات الوزارية التالية:

- التعليمة الوزارية رقم ١/ SPIY المؤرخة في ٠٨ أفريل ١٩٨٧ .
- التعليمة الوزارية رقم ٣٤٠ / SPIY المؤرخة في ٠٧ أكتوبر ١٩٩٧ .

### ١-٤- سكن اجتماعي عن طريق البيع بالإيجار "LSVL":

يمثل هذا النوع من السكن جزءا جديدا من عرض السكن الذي تم تأسيسه عن طريق المرسوم التنفيذي ٠١-١٠٥ المؤرخ في ٢٣ أفريل ٢٠٠١ المحدد لشروط وكيفية الشراء في إطار بيع المساكن المنجزة من الأموال العمومية عن طريق تأجيرها.

وتعتبر عملية البيع بالإيجار طريقة للحصول على سكن مع اختيار مسبق لامتلاكه عند انقضاء مدة إيجار محددة في إطار عقد مكتوب.

## ٢- سياسة التحصيصات:

التحصيص هو وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الفردي الحضري الأفقي والمنسجم مع النسيج العمراني ، كما تهدف إلى الحد من انتشار السكن الفوضوي إذ يتحصل المواطن على قطعة أرض متوفرة على جميع الشبكات ، و يقوم ببناء مسكنه وفقا للقانون ٨٢/ ٠٢ المؤرخ في ٠٦/ ٠٢/ ١٩٨٢،

المحدد لكيفية تحضير رخصة البناء والتجزئة ورخصة المطابقة وقد اقتصر التحصيص في بداية الأمر على البلدية في إطار أحكام الأمر ٧٤-٢٦ الذي ألغي بموجب القانون ٩٠-٢٥ المتعلق بالتوجيه العقاري.

أصبح التحصيص في ظل هذا القانون ينشأ من طرف وكالات التسيير والتنظيم العقاري الحضري أو من طرف أي شخص طبيعي وفقا للقانون ٩٠-٢٩ المتعلق بالتهيئة والتعمير والمرسوم التنفيذي رقم ٩١-٧٦ المؤرخ في ٠١-٠٩-١٩٩٠ المحدد لكيفية دراسة شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء ورخصة الهدم في حالة الضرورة.

- أما الهيئات التي يمكنها إنشاء التحصيص هي:

- البلدية / الوكالة العقارية / التعاونية العقارية / من طرف الخواص.

### ٣- سياسة الترقية العقارية:

السكن الترقوي هو السكن ذو طبيعة ونوعية جيدة موجهة للتمليك، وقد يكون جماعي أو فردي للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المعتبر ينجز من طرف شخص طبيعي أو معنوي، ظهرت هذه السياسة بمقتضى القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦ الذي ألغي بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩٣-٠٣ المؤرخ في ٠١/ ٠٣/ ١٩٩٣ الذي أعطي صيغة جديدة للترقية العقارية حيث أصبحت نشاطا تجاريا يمارسه كل من لديه إمكانية مادية وسجل تجاري، وتنقسم الترقية العقارية إلى:

أ- ترقية عمومية: تقوم بإنشائها مؤسسات عمومية أو الجماعات المحلية مثل:

- EPLF : مؤسسة ترقية السكن العائلي : تعلن هذه المؤسسة تحت إشراف الجماعات المحلية ، تقوم بإنجاز سكن ترقوي لصالح الأسر المنجزة

للأموال حيث يكون سكن عائلي مملك.

- CNEP : يمكن أن يستفيد من سكناتها أي مواطن منخرط بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ب- ترقية خاصة :بظهور القانون ٨٦-٠٧ المؤرخ في ٠٤-٠٣-١٩٨٦(١) فتح المجال أمام المقاولين الخواص والمستثمرين لإنجاز شبكات ذات نوعية جيدة وبأسعار مرتفعة قد تكون مساكن فردية وجماعية.

## ٤- الهيئات المكلفة بالسياسة الإسكانية وإنجاز السكن:

باعتبار أن السكن قطاع هام في التنمية الاجتماعية لابد من تجسيد هيئات تتكلف بتسيير ووضع سياسات وبرامج ومشاريع له ، ومن هذه الهيئات نذكر:

### ٤-١ – ديوان للترقية والتسيير العقاري OPGI :

أنشأ ديوان الترقية والتسيير العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٧٦-١٤٣ المؤرخ في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٦ كان يسمى سابقا ديوان السكن ذو الكراء المعتدل HLM وينشط الديوان خاصة في قضايا التأجير والبيع والإشراف على المشاريع أي التمويل المالي لإنجاز المساكن.

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٧ المؤرخ في ١٢/ ٠٥/ ١٩٩١ تغيرت الطبيعة القانونية لهذه الهيئة حيث أصبحت مؤسسة ذات طابع صناعي، تجاري، مستقلة إداريا وماليا كما أنها تخضع لقواعد القانون التجاري.

**مهامه:**

تتجلى مهام الديوان في تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة وترقية الخدمة العمومية في مجال السكن لاسيما الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل.

**أهدافه:**

- إنجاز المشاريع السكنية عبر تراب التابع لها.
- ضمان ترميم الأملاك العقارية وصيانته.
- تسيير الأملاك العقارية وتحصيل الإيجار.
- تأجير وبيع المساكن ذات الاستعمال المهني التجاري والحرفي.
- المحافظة على الممتلكات لضمان بقائها صالحة للسكن وضمان تسيير جميع الأملاك الملحقة بها.

### ٤-٢- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:CNEP :

تم تأسيسه بمقتضى القانون رقم ٦٤-٢٢٧ المؤرخ في ١٠ أوت ١٩٦٤ المتعلق بتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، وهي مؤسسة عمومية ذات الشخصية المدنية والاستقلال المالي.

**مهامه:**

- إيجاد وتسيير أشكال من التوفير التي يقصد منها التشجيع السكني
- التدخل لتسهيل التمويل للبناء السكني.
- منح قروض أو سلف خاصة بالبناء.
- إجراء كل عملية مالية لتسيير ما تملكه من أموال وتستخدمه من جديد.

### ٤-٣ – مديرية البناء والتعمير والسكن DUCH :

هي هيئة تتخلص مهمتها في الإشراف التقني على التعمير والبناء والسكن بصورة عامة على مستوى الولاية وفقا للقرار الوزاري المؤرخ في ١٤-٠٧-

١٩٨٠ والذي يحدد نوعية التنظيم لحركية إدارة التعمير والبناء والسكن لكن حاليا انقسمت هذه المديرية إلى:

- مديرية البناء والتعمير DUC
- مديرية السكن والتجهيزات العمومية DLEP

والجدير بالذكر فهما مديريتين مستقيلتين عن بعضهما.

**٤-٤ – الصندوق الوطني للسكن CNL :**

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ظهر بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٤٥ المؤرخ في ١٢/٠٣/١٩٩١ المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم ٩٤-١١١ المؤرخ في ١٨/ ٠٥/ ١٩٩٤، ومن مهامه:

- تقديم المساعدة المالية.
- تمديد مدة إعادة تسديد القروض.
- تخفيض نسبة الفائدة.
- المساهمة في تحديد سياسة تمويل السكن.
- تمويل السكن الاجتماعي.
- إدارة الأسهم والمساهمات التي تقدمها الدولة كفائدة السكن.

**٤-٥ – الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL:**

ظهرت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩١- ١٤٨ المؤرخ في ١٢-٠٥-١٩٩١ وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى:

- ترويج السوق العقارية وتطويرها.
- القضاء على السكن غير الصحي.
- تحديث الأنسجة القديمة وإصلاحها.
- تغيير النسبة الحضرية وإنشاء المدن الجديدة.
- إعادة أساليب بناء مستحدثة إلى جانب التكوين والإعلام.

**٤-٦ – الوكالة العقارية المحلية AFL:**

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٩٠-٤٠٥ المؤرخ في ٢٢-١٢-١٩٩٠ تتولى تسيير المحافظة العقارية للبلدية المعنية ونعني بقولنا محلية أن نشاطها لا يتعدى حدود البلدية التي تقع في دائرة اختصاصها، تنشئ وتهيئ الوكالة العقارية نوعين من التحصيصات، هما:

- تحصيصات ترقوية.
- تحصيصات اجتماعية.

وينسب التحصيص إلى الصنف الترقوي والاجتماعي بحسب طبيعة الحصص التي تضمها، وتصنيف الحصة من ترقوية واجتماعية يقوم على معيارين أحدهما تقني والآخر مالي:

بمعنى الحصة الاجتماعية هي كل حصة أرضية معدة للسكن تتراوح مساحتها بين: ٩٠م٢ -١٥٠ م٢ وثمن المتر المربع " م٢ " فيها محدد بكيفية تسمح للفئات الاجتماعية باقتنائها فقد يصل سعر م٢ إلى أقل من نظيرتها

الترقوية بأربع مـرات وأثناء توزيعها من طـرف البلدية تراعـى الوضعية والمالية للمرشحين للاستفادة منها.

**مهامها:**

- تسيير الأملاك والحقوق العقارية داخل المحيط العمراني.
- شـراء، بيع، إيجار الأراضي المهيأة القابلة للتعميـر وكل المعاملات التي تدخل في السوق العقارية لحساب البلدية.
- الترميم، نزع البنـاءات والأراضي إضافـة إلى بناء العمـارات الجدية وكل عملية ترقية داخل المحيط العمراني.
- مشاركة البلدية في تحضير، وإعداد أداة انتهيئة للمراقبة والمتابعة.



# الفصل الخامس عشر

## اقتصاديات النقل الحضري

# الفصل الخامس عشر

# اقتصاديات النقل الحضري

## مقدمة:

تكمن أهمية النقل الحضري في أن ما يقارب من نصف جملة سكان المنطقة العربية تتركز في المدن، وأن القطاع الحضري ينتج ما يقارب ثلاث أرباع الناتج الوطني، وخاصة في المدن الكبرى.

ويفوق معدلات النمو السكاني السنوي للسكان لمعظم المدن العربية نسبة ٥٪، بل أن المدن الكبرى والكبيرة والمتوسطة تنمو بمعدلات تتراوح بين ٥٪ و٢٥٪ سنويا، ويقابل هذا النقص القائم في الموارد المتاحة لمواجهة تكاليف التوسع في حركة التمدن ، وبهذا لا يعالج التمدن السريع على أساس أنه مشكلة فحسب، وإنما في نفس الوقت كوسيلة لإستيعاب فائض العمالة الريفية الزائدة عن متطلبات الزراعة والرعي، وهذا يتطلب تطورا في وسائل النقل بين المدن من ناحية والنقل الحضري بصفة خاصة لتوفير الحركة والإمكانية اللازمتين لإدماج القادمين الجدد في إقتصاد المدينة، وهو بذلك قد يسهم بشكل غير مباشر في تخفيف ضغط العمالة والسكان الزائدين في الريف على إقتصاده الفقير.

والنقل الحضري ليس حتميا بالنسبة لمتطلبات تركيز العمالة والإنتاج داخل المناطق الحضرية فحسب، وإنما يقوم بتوفير الروابط الضرورية مع شبكة النقل الوطنية.

ويتميز الواقع الحالي للنقل الحضري بالازدحام، وخاصة في المدن الكبيرة ويؤدي هذا إلى رفع تكلفة التشغيل للمركبات وإلى زيادة ساعات السفر مع عدم توفر الراحة الكافية، وبسبب العنصر المرتفع لتكاليف العمالة في النقل التجاري، تتراكم النفقات الثقيلة بزيادة مدة التأخير. ولكل هذه المشاكل والاعتبارات السابقة، تولي الدراسات الحضرية أهمية خاصة ومتزايدة لدراسة النقل الحضري بهدف تلمس الوسائل والحلول المطلوبة، وتتمثل مجالات وإمكانات التنمية الحضرية في ثلاثة جوانب:

- ترشيد استخدام التسهيلات النقلية وخاصة مساحة الطرق في المناطق المزدحمة من المدن.
- إجراء تحسينات واسعة على كفاءة مشروعات النقل والتنسيق فيها.
- الحد من متطلبات النقل بطريقة معقولة عن طريق الربط المحكم بين تسهيلات النقل وبين تحسين الأنماط الحضرية المادية.

ويتحدد معرفة طاقة المشاة والطرق والسكك الحديدية أو المسارات عن طريق حساب عدد الأشخاص أو المركبات التي تمر عند نقطة معينة خلال فترة ولتكن ساعة، وتتناقص السرعة كلما زادت كثافة المرور، وبقسمة كمية المرور على السرعة نحصل على عدد المركبات التي مرت على كل ميل من الطريق.

إن عدد المسافرين الذين يستوعبهم كل ميل من الطريق عادة ما يزيد كلما تزايدت سرعتهم، ولذلك فإن تزايد حجم المرور بتزايد السرعة هو المؤشر الذي يوضح تمامًا إنتاجية أو كفاءة الطريق، وهذه الإنتاجية بدورها تنعكس على توفير عنصر الوقت.

## ١- نظام النقل الحضري وإستعمالات الأرض:

تشكل الأرض التي تخصص لحركة النقل داخل المدينة عنصرًا مهمًا من عناصر إستهلاك الأرض الحضرية داخل المدينة، تُجسد أهمية النقل الحضري في عاملين:

### ١-١- العامل الوظيفي:

لا يمكن للمدن أن تنمو وتتطور ولا أن تتواصل وتتفاعل مع بعضها بدون عنصر النقل والأرض التي يحتلها هذا العنصر ومن الصعب بالنسبة لإستعمالات الأرض الأخرى (سكنية، صناعية، تجارية...) أن تؤدي وظائفها داخل المدينة دون حركة السكان والسلع والبضائع، كما أن هذا النظام نفسه يبقى قليل الأهمية إذا لم يخطط ليخدم إستعمالات الأرض الحضرية الأخرى، ويمكنها من أداء وظائفها وهنا يصبح الإدعاء بأن النقل والحركة هما من نتاج إستعمال الأرض وهما مؤشران إقتصاديان يؤثران بشكل مباشر على التسيير الفعال للمدينة.

إلا أن توزيع المناطق الصناعية والتجارية والسكنية بشكل متباعد عن بعض أهداف المدن يدعو إلى مد الطرق بمختلف أنواعها بين هذه الأنشطة، كما أن الطرق لا تستعمل فقط للنقل والحركة بل هي تمثل في ذات الوقت مناطق تتجمع حولها وعلى إمتدادها مختلف مؤسسات الأنشطة الحضرية داخل المدينة وخارجها.

### ١-٢- العامل المجالي:

يشغل هذا العنصر نسبة من إستعمالات الأرض الحضرية، ففي حالة المدن الحديثة يلاحظ أن الطرق تشغل المرتبة الثانية بعد الإستعمال السكني

من حيث المساحة، وقد وجد في مدن الدول المتقدمة بأن نسبة الأرض التي تخصص للشوارع والسكك الحديدية والمطارات وأرض الموانئ البحرية قد تزيد عن ثلث المنطقة المعمورة من المساحة الكلية للمدينة، وقد تظهر هذه النسبة منخفضة إذا ما أضيفت إليها اِستعمالات الأرض التي تخصص كمجالات للتوقف بين المباني، وقد اِستحدث نظام جديد للمواقف يتمثل في إنشاء مواقف ذات طوابق حيث يُضاعف المساحة، وإذا ما أخذت الزيادة المستمرة في حجم السكان الحضر وما يترتب عن ذلك من زيادة طردية في اِستعمال وسائل النقل الخاصة والعامة، سيلاحظ أن الأرض التي تخصص لهذا الاستعمال في زيادة مستمرة وأن هذه الزيادة تبقى دون الحد المطلوب فعلا بدليل شكوى المدن سواء في الدول المتقدمة أو النامية منها من اِزدحام حركة المرور في أكثر مناطقها وخاصة المراكز التجارية والصناعية.

والجدير بالذكر أن الأرض التي تخصص لعنصر النقل الحضري تختلف مساحة بين مدينة وأخرى وذلك تبعًا للعديد من العوامل نذكر منها:

- درجة التطور الاِقتصادي والاِجتماعي للدولة أو الإقليم الذي تقع فيه المدينة.
- حجم المدينة.
- وظائف المدينة.
- العلاقات الإقليمية للمدينة.
- خصائص موقعها وموضعها.
- خطة المدينة.
- درجة تطور الاِستعمالات الأخرى للأرض.

## ٢- دوافع الحركة داخل المدن:

إن حركة السكان داخل المدن هي التي تسبب الازدحام، وبوجه عام يمكن تحديد ٠٤ مناطق وظيفية رئيسة داخل المدينة يتحرك السكان بينها (منها وإليها) تلك هي[1]:

- المناطق السكنية.
- المناطق الصناعية وأماكن العمل الأخرى.
- المنطق المركزية (الأسواق التجارية).
- الأماكن المفتوحة للتنزه والترفيه.

ولهذا فإن الجغرافي الأمريكيVanes يرى بأن حركة السكان داخل المدينة هي نتيجة لدوافع فردية اقتصادية واجتماعية، وقد أدرك بأن أهم عناصر هذه الحركة في المدن الأمريكية هي:

- الرحلة إلى العمل.
- رحلة التسوق: وهي الرحلة التي يقوم بها السكان لغرض الحصول على السلع والخدمات.
- الحركة التجارية وتشمل على حركة وسائط النقل داخل المدينة لغرض البيع أو بيع البضائع وتوصيل الخدمات إلى محتاجيها.
- التزاور الاجتماعي، وهذه الحركة تنتج عن الارتباطات الفردية التي يقصد بها زيارة الأفراد لأقاربهم وأصدقائهم في مناسبات معينة.

---

(١) صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، اليازوري، عمان، ٢٠٠٩، ص. ٢٠٤.

- حركة التسلية، ويقصد بها تردد السكان على محلات التسلية التجارية كدور السينما أو محلات التسلية غير التجارية كالحدائق والمتنزهات...

وقد وجد Vanes بأن الرحلة إلى العمل ولغرض التسوق والتسلية تمتاز عن الأخرى بأن لها محطات أو مناطق معينة يجتمع فيها الأفراد من مختلف أجزاء المدينة، فالمصنع والمنطقة التجارية المركزية هي مناطق يجتمع فيها من مختلف الأجزاء بينما الحركة التجارية والتزاور الاجتماعي ليست لها مناطق معينة لتجمع الأفراد، ولهذا فقد ميّز منطقيتين، هما:

- **منطقة التجمع**: وتشمل أماكن العمل.
- **منطقة التشتت**: وتضم المناطق السكنية والضواحي.

أما Berry وHostan فقد نشرا في كتابهما خلاصة لتقرير نهائي للنقل في منطقة من شيكاغو التي يسكنها ٥,١٧٠,٠٠٠ نسمة وتضم ١,٦٦٦٧,٠٠٠ وحدة سكنية سنة ١٩٥٦، وقد اعتمد التقرير على دراسة وتحليل ١٠,٥٠٠,٠٠٠ رحلة قام بها الأشخاص في تلك المنطقة موضع الدراسة، وتوضح أن أغراض تلك الرحلات كما يأتي:

- رحلة العودة إلى المسكن وتشكل نسبة ٤٣٪ من المجموع.
- الرحلة إلى العمل وتشكل نسبة ٢٠٪.
- رحلات لغرض التسلية الاجتماعية وتمثل نسبة ١٠٪.
- رحلات فردية وتمثل نسبة ١٠٪.
- رحلات أخرى وتشمل التسوق، والرحلة إلى المدارس وإلى التنزه أو لخدمات المسافرين أو لوجبات الطعام وتمثل نسبة ١٧٪.

### ٣- مشاكل النقل والمرور بالمدينة:

يمكن تمييز نوعين من المشاكل، هما:

#### ٣-١- مشاكل حركة النقل والمرور:

يمكن حصرها في:

- الاعتماد على مركز حيوي واحد للخدمات الإدارية والتجارية والمالية (مركز المدينة)، مما يجعل ازدحام الحركة اليومي باتجاه هذا المركز، وأغلب هذه المراكز قديمة وذات معايير تخطيطية لا تتلاءم مع نظم المواصلات الحديثة من حيث سعة الشوارع وساحات الوقوف، فنتج عن ذلك اختناق مروري معقد في الطرق المتجهة نحو تلك المراكز وضمنها.
- ضعف دور النقل الحضري بشكل عام، وضعف ترابط نظم المواصلات في بؤر أو عقد مواصلاتية حديثة توفر تكامل وتنسيق كاملين بين وسائل النقل المختلفة، فمن يستخدم وسائل النقل العامة يحتاج إلى استعمال أكثر من وسيلة في الغالب للوصول إلى المكان المحدد.
- الاعتماد على النقل الخاص لعدم كفاءة النقل العام، وهذا يسبب ازدحام مروري فضلاً عن المشاكل البيئية، وهذا سبب رئيسي في الاختناق المروري.

#### ٣-٢- مشاكل تعيق من كفاءة النقل والمرور:

تتعلق بـ:

- عدم اهتمام الدولة بقطاع الخدمات بصورة عامة والنقل بشكل خاص، حيث يتم إهمال هذا القطاع المهم مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.
- عدم توفر طرق جيدة تربط بين أطراف المدينة الواحدة، مما يجعلها تعاني

من التدهور وتتسبب في العديد من الحوادث، وإعاقة السير والمرور.

- عدم الاهتمام بنوعية وسائل النقل المستخدمة، ففي الغالب تكون من الأنواع الرديئة وغير الكفوءة.
- عدم توفر الدعم المالي الكافي لتطوير خدمات النقل.
- ترك خدمات النقل للقطاع الخاص، والذي يكون هدفه الأساسي تحقيق الربح دون تطوير تلك الخدمات.
- عدم توفر ساحات وقوف السيارات قرب المباني الإدارية خاصة بمركز المدينة، مما يضطر إلى استخدام جزء من الشارع لغرض وقوف السيارات.
- تجمع عدة مؤسسات في مكان واحد، مما يخلق حركة كبيرة نحوها ينتج عنها ازدحام مروري يعرقل السير في تلك الشوارع المؤدية إليها.

## ٤- تخطيط النقل الحضري والمرور وفاعليته الاقتصادية:

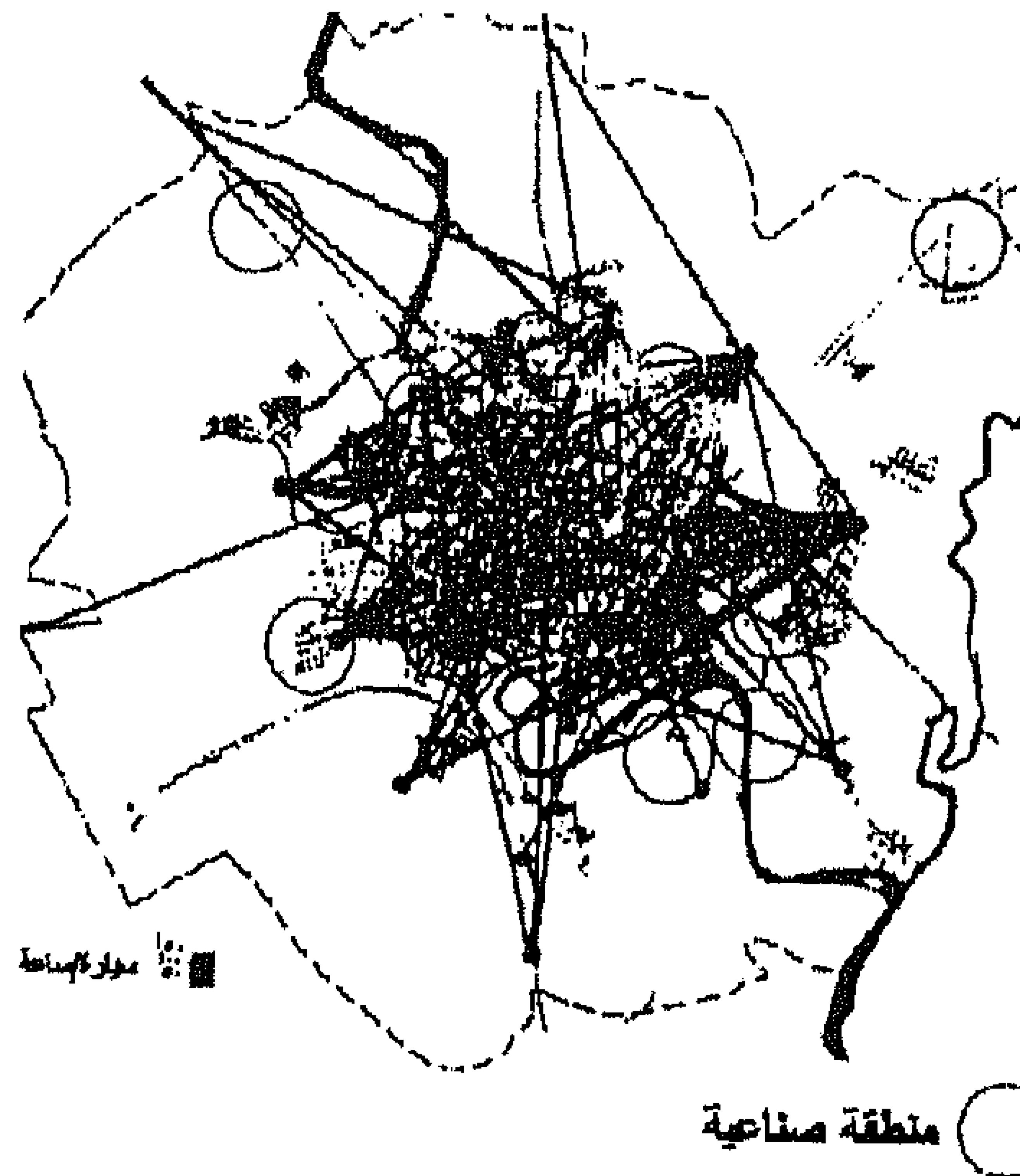
نعني بالمرور حركة السكان وحركة مختلف وسائل النقل من مكان لآخر بدوافع متعددة، ولقد أصبحت حركة السكان وحركة وسائل النقل الحضري داخل المدينة مواضع الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحقيق أهداف تخطيطية لحل مشكل النقل والمرور حارًا ومستقبلاً، ومن هذه الدراسات تلك المتعلقة بإنشاء خرائط اِنسياب المرور وخرائط الأوقات المتساوية(١):

### ٤-١- خرائط اِنسياب المرور:

يتطلب إنشاء مثل هذه الخرائط توفر بعض البيانات الإحصائية والتي يتم جمعها من مصدرين:

(١) فتحي محمد مصيلحي، مرجع سابق، ص. ٤١١.

- من خـلال مقابلة عينة مـن سـكان المدينة والإستفسـار منهم عـن مناطق سـكناهم ومناطق عملهم والجهات التي يتوجهون إليهـا في أكثر الأحيان وكذا تنقلاتهم مـن حين لآخر وهناك أسـئلة أخرى من شـأنها أن تفيد في تعيين منشأ المرور وحجمه وإتجاهاته.
- إيجاد عدد المركبات (حافلات، سيارات...) التي تعبر من نقاط معينة من منطقة لأخرى داخل المدينة وتسـمى هـذه النقاط بنقاط السـيطرة بحيث تُعيّن هذه النقاط على مسـافات متسـاوية مـن المركز مرسـومة على خط يحيط بمنطقة الدراسـة ويدعى هذا الخط بخط السـيطرة ثـم تمثل النتائج المتحصـل عليها من المصدريـن في أشـكال بيانية وخرائط إنسـيابية تتبع الشـوارع التي أخذ عليها تعـداد المركبات بحيث يتناسـب سـمك الخط الإنسيابي مع حجم المرور على مختلف الطرق (شكل رقم: ١٤).




شكل (١٤): انسياب حركة النقل في مدينة بغداد

المصدر: صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري. ٢٠٠٩، ص. ٢٠١.

### ٤-٢- خرائط الأوقات المتساوية:

هناك نوع آخر من الخرائط التي تتعلق بحركة المرور والنقل داخل المدينة هي خرائط الأوقات المتساوية، حيث يتم إنشاءها بواسطة وضع نقاط على طرق المرور الرئيسية التي تتفرع من مركز المنطقة التجارية المركزية للمدينة، وكل نقطة تمثل المسافة التي تقطعها سيارة أو حافلة النقل خلال وحدة زمنية معينة اِنطلاقًا من المركز باِتجاه الأطراف وتوضع نقاط متساوية المسافة الزمنية التي تقطعها المركبة خلال الوحدة الزمنية المحددة سابقا.

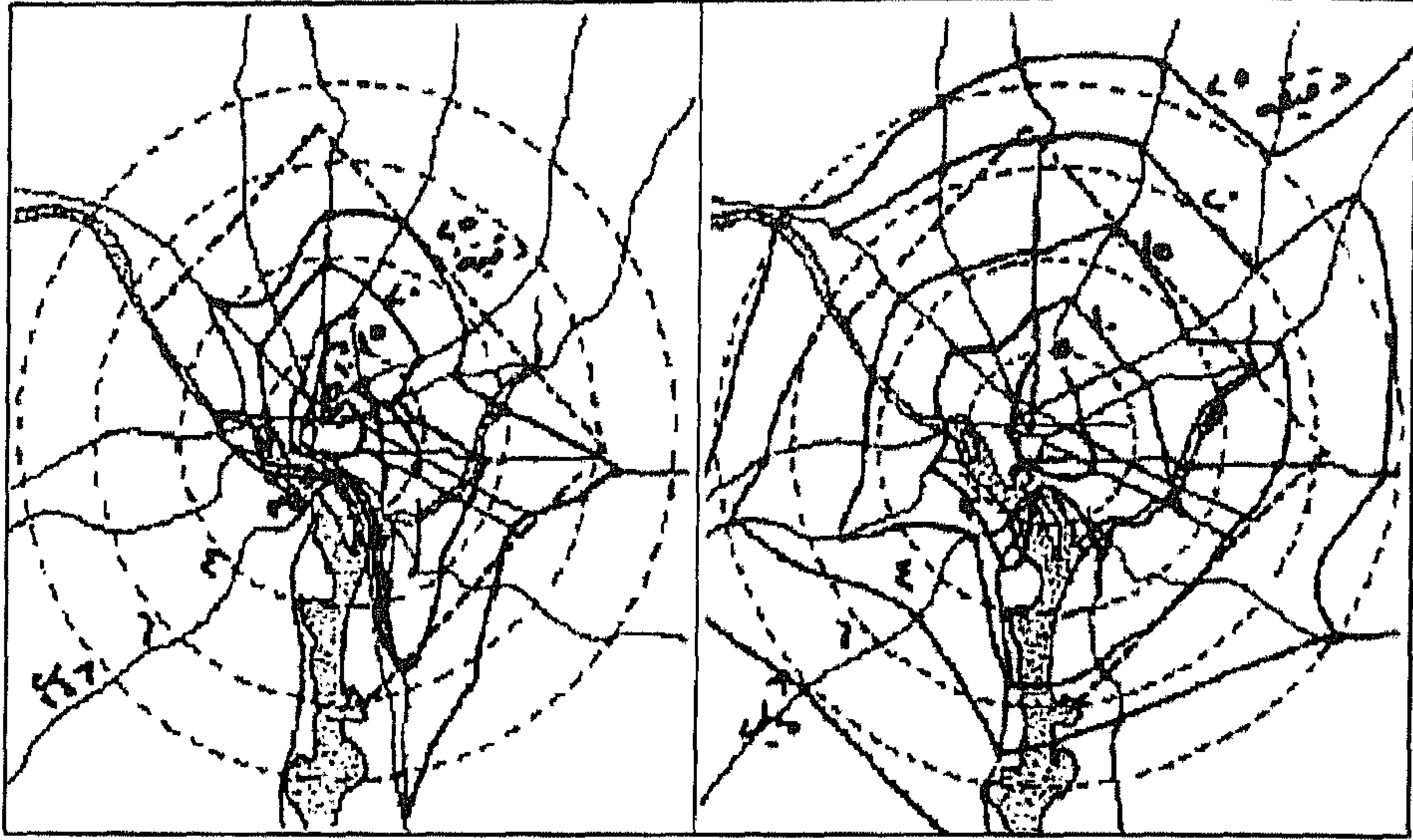
وهكذا على جميع الطرق الرئيسية للمدينة، وبعد ذلك توصل خطوط بين نقاط الزمن المتساوي.

وعليه تظهر الخريطة في شكل خطوط شبه دائرية مغلقة تسمى بخطوط الأوقات المتساوية (شكل رقم: ١٥).

ويمكن تطبيق هذه الطريقة بالنسبة لخطوط النقل الداخلية وحتى الخارجية.

ومن خلال دراسة خريطة الأوقات المتساوية يمكن اِستنتاج بعض الحقائق التي تُساعد على تخطيط وتوسيع طرق النقل أو الحيز المجالي المخصص لهذه المواصلات ومعرفة حركة المرور داخل المدينة، حيث كلما تقاربت الخطوط المتساوية على طريق واحد دّل ذلك على اِزدحام وبطأ حركة المرور عليه والعكس صحيح.

غير أن هذا البطء يمكن أن يكون نسبيًا إذا ما قورن بمنطقة أخرى، فهو يعكس اِستغلال الحيز المجالي المخصص للنقل بدلالة وقتية.



في ساعة متأخرة ليلاً — ازدحام المرور في الساعة الخامسة

شكل (١٥): خطوات الأوقات المتساوية في مدينة واشنطن

المصدر: صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري. ٢٠٠٩. ص. ٢٠٣.

وإلى جانب ذلك يحتاج تخطيط النقل إلى مراعاة النقاط التالية:

- تحديد نواقص نظام النقل الحالي عن طريق معرفة اتجاهات الرحلات والأماكن التي تمر عبرها والأنشطة التي تخدمها، وتقدير عدد السكان الذين يخدمهم كل خط من خطوط النقل، ويمكن التعرف على الخلل في قلة وسائل النقل أو مراكز سكانية كبيرة على الخط والتي تحتاج إلى استحداث مسار جديد.
- تقييم تأثير التوسعات والتحسينات في نظام النقل الحالي عن طريق تحديد مسالك رحلات مقدرة مستقبلاً على شبكات النقل التي جرى تحسينها وتوسيعها.

- إجراء تقييم لبدائل شبكات النقل المقترحة لاختيار أفضلها، والذي يقدم خدمة أفضل لجميع السكان والأنشطة.
- معرفة مستويات الطرق لغرض تحديد مسالك الرحلات حسب الطاقة الاستيعابية لكل طريق.
- تحديد مواقع المؤسسات والأنشطة التي تحتاج إلى خدمات شبكات النقل، ومواقع التجمعات السكانية بالنسبة لبداية الرحلة أو في طريقها.
- التعرف على حجم المرور لكل ساعة على شبكات طرق النقل، ومدى كفاءة التقطعات والاستدراكات التي تقع ضمنها.
- تحديد الطرق التي تعد سعتها غير كافية لتلبية حاجات السكان والمؤسسات التي تخدمها لقلة سعتها وطاقتها الاستعابية المرورية، مما يخلق مشاكل كبيرة تحول دون توفير خدمة النقل بشكل يسد الحاجة، كثافة السكان تحتاج إلى زيادة عدد الرحلات، الشوارع لا تستوعب عدد السيارات المطلوب، حيث تكون انسيابية الحركة بطيئة وتستغرق وقت أطول، فمثل هذه المشكلة تتطلب تدخل الجهات الإدارية في المدينة لوضع الحلول الناجحة لتلك المعضلة كتوسيع الشارع أو جعله باتجاه واحد أو تحويل جزء من الحركة نحو شارع آخر وغيرها من البدائل.

### ٥- التكلفات النقلية والعوائد المرورية للأنواع النقلية:

توجد ستة أنواع للنقل الحضري والطرق النقلية المرتبطة بها، هي الترجل وأرصفة المشاة والدراجات وطرق الدراجات، والسيارات الخاصة والطرق، ومركبات النقل الآلي المشترك والطرق الحديدية الكهربائية، والخطوط الحديدية المدنية والخطوط الحديدية المنفصلة، ويتميز كل نوع نقلي

بخصائص وميزات متفاوتة تسمح بتوضيح الحقائق المتعلقة بالتكلفة النقلية والعوائد المرورية لكل نوع، لعل أهمها:

- إن السير على الأقدام أفضل أنواع النقل الحضري، فهو لا يكلف شيء يذكر ، لكنه يسمح بأكبر كمية حركة مرورية، إذ يتجاوز ١٠٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق الرصيف في الساعة.
- يعد النقل بالدراجات أرخص أنواع المركبات الآلية تكلفة، ولكنها تعطي ناتجًا مروريا مرتفعا جدًا يقدر بـ ٤٥٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.
- تأتي السكك الحديدية الحضرية في المقام التالي بعد السير على الأقدام والدراجات، إذ تبلغ إجمالي التكاليف لكل شخص بالسنت الأمريكي لكل ميل ما يقرب من سنتين (٢،٢)، يُقابلهما كمية تدفق مرورية تبلغ ١٧٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، إذ يقابل السنت الأمريكي من التكلفة حجم مروري يبلغ ٧٧٣ شخصًا لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.
- يعد النقل بالحافلات أرخص الأنواع النقلية، إذ تتفاوت التكلفات النقلية حسب اِتساع الطريق وطبيعة الحركة المرورية فيه (مختلطة أو غير مختلطة)، إذ تراوحت بين سنت ونصف سنت في الطرق السريعة غير المختلطة وسنتين لكل شخص لكل ميل في الطرق غير المختلطة، بينما تراوح الناتج المروري بين ٢٠٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة على الطرق السريعة و٢٠٠ في الطرق المختلطة، وبذلك نجد أن السنت الأمريكي من التكلفة لكل شخص في الميل يقابله حجم مروري بلغ ٤٨٣ شخصا لكل قدم من عرض الطريق في الساعة.

- ويعد النقل بشبكة النقل الحديدي الكهربائي (المترو) أيضا من أرخص أنواع النقل الحضري إذ تبلغ تكلفته الإجمالية ٢،٢ سنت في الساعة لكل شخص لكل ميل، يقابله ناتجا مروريا يبلغ حجمه ١٧٠٠ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة بمتوسط ٤٣٦ شخصا لكل سنت أمريكي من التكلفة.
- ويعتبر النقل بسيارات الأجرة أقل أنواع النقل الآلي المشترك من حيث حجم الناتج المروري وأكثرها تكلفة، إذ يبلغ متوسط تكلفة نقل الشخص الواحد ٤،٣ سنت لكل ميل، ومتوسط الناتج المروري ٣٢٢ شخصا لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، وبالتالي يقابل السنت الواحد من التكلفة ناتجا مروريا يبلغ قدره ١٢٢ شخصا.
- يعد النقل بواسطة السيارات الخاصة أكثر الأنواع النقلية تكلفة وأقلها ناتجًا على الإطلاق، فيبلغ متوسط التكلفة الإجمالية لنقل الشخص الواحد لكل ميل ١٦،٨ سنت أمريكي ويبلغ الناتج المروري ٨٢،٧ شخص لكل قدم من عرض الطريق في الساعة، وبذلك يقابل السنت الواحد من التكلفة عائدًا مروريا قدره ٥ أشخاص لكل قدم في الساعة[١].

## ٦- تقدير مستقبل النقل المرور داخل المدينة:

لا تقف دراسة حركة النقل والمرور عند الوقت الحاضر بل تتعدى هذه الحدود وتمتد إلى المستقبل لمدة ١٠ أو ٢٠ سنة.

وتتطلب مثل هذه الدراسة تحليلاً علميًا موضوعيًا للعوامل التي تؤثر في

(١) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن، الإطار النظري وتجارب عربية، مرجع سابق،ص.٤١٨.

حركة النقـل والمرور فـي كل منطقة مـن المدينـة، وبخاصة بحـث العلاقة بين اسـتعمال الأرض والنقل، وهذا يدعو إلى البحث عن تأثير متغيرات معينة على عدد الرحلات التـي يقوم بها الأفـراد من كل وحدة سـكنية في اليوم والمسـافة التـي يقطعها إلى مركـز المدينة ومقـدار دخل الأفـراد ودرجة الكثافة السـكنية، وفي العادة يمكن توقع عدد الرحلات التي يمكن أن يقوم بها سكان المنطقة إذا أمكن معرفة ملكيات السيارات الخاصة والمسافة عن مركز المدينة، ويمكن أن يعطي مثل هذا التنبؤ نتائج عامة ومفيدة، كما يتطلب الأمـر تتبع العلاقة بين نوع استعمال الأرض وإمكانيته على توليد الرحلات.

وهنا لا بد من الحصول على معلومات تتعلق بدافع الحركة أو الرحلة لتساعد الباحـث علـى تعيين عـدد الرحـلات إلـى كل صنف مـن أصناف اسـتعمالات الأرض الرئيسـة من مسـافات معينة عن مركز المدينة، علـى أن التحليل الدقيق في هذا النوع من الدراسة يتطلب تقسيم المدينة إلى قطاعات.

هناك نوع آخر من الدراسات التي تهدف إلى توقع مستقبل المرور واتجاهاته في المستقبل داخل المدينة، ويركز هذا النوع من الدراسات على بحث وتحليل العلاقة بين رحلة العمل واختيار مكان الإقامة أو السكنى.

وللوصول إلى نتائـج مفيدة بالنسـبة لتخطيـط اسـتعمالات الأرض والنقل في الحاضر والمسـتقبل وخاصة في المدن الكبرى، يتوجب اللجـوء إلى تحليل كثير من المتغيرات منها مثلاً: العلاقة بين نفقات النقل وكلفة السـكن، بين نوع السكن والمسـافة عن مكان العمل، بيـن مكان الإقامة ونوع واسـطة النقل التي تسـتعمل لغرض الرحلة إلى العمل وبين مستوى الدخل وكثافة المنطقة السكنية[1].

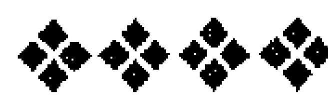
(١) صبري فارس الهيتي، مرجع سابق، ص. ٢١٧.

## خلاصة:

يتزايد الازدحام بالمدينة ويصعب التنقل فيها بإختلاف الدوافع إذا لم يطبق بها سياسة تخطيطية للنقل الحضري بإختلاف أنواعه ووسائله لضمان تسيير محكم وفعال لهذه المدينة. وقد وجدت العديد من الدراسات والبحوث التي تعنى بذلك لهل أهمها خرائط انسياب المرور وخرائط الأوقات المتساوية.

وترتبط فاعلية النقل الحضري بعاملين أساسيين أولهما وظيفي والآخر مجالي، كما تتباين التكلفة النقلية حسب وسيلة النقل فهي تنخفض في النقل الجماعي (كالسكك الحديدية والحافلات ...) وترتفع في النقل الفردي (سيارات الأجرة والسيارات الخاصة).

تم بحمد الله



# المراجع والمصادر

## أولا: المراجع باللغة العربية:

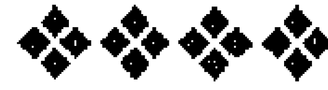

- السيد محمد بدري، علم الاِجتماع والنظم الاِقتصادية، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٨٠.
- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى مبادئ الاقتصاد الاجتماعي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- أمين كربوش، مبادئ الجغرافية الطبيعية والبشرية، الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٩٧.
- أنور عبد المالك، تنمية أم نهضة حضارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
- أبو اليزيد المتيت، تطور الفكر السياسي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، الإسكندرية، ١٩٧٠.
- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد والمجتمع: دراسة في علم الاِجتماع الاِقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، تطور النظم الاِجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣.
- جمال حمدان، جغرافية المدن، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢.

- حازم البلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
- حامد زار وعي عباس عياد (١٩٧٥)، قراءات في الإشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الأول، الإسكندرية، ١٩٧٥.
- سعدي محمد السعدي، التخطيط الإقليمي: نظرية، توجيه، تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٩.
- ساطع محلي، جغرافية المدن: عمرانيًا وتنظيميًا، دمشق، ١٩٩٣.
- كايد عثمان أبو صبحة، جغرافية المدن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع الإقتصادي في ضوء النظام الإقتصادي الجديد، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- عبد الرحمن يسري، تحليل أثر العوامل الإجتماعية على التنمية الإقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣.
- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الإجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- عيسى علي إبراهيم وفتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٩.

- عادل عبد الغني محبوب وسهام صديق خروفة، الإقتصاد الحضري: نظرية وسياسة، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٨.
- فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقيا: دراسة إقليمية للقارة مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية العالم الجديد من منظور جغرافي وتنموي، الطبعة الأولى، مطابع جامعة المنوفية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- فتحي محمد مصيلحي، جغرافية المدن: الإطار النظري وتطبيقات عربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد سعيد الحفار، أضواء على مفاهيم السياسة الإستراتيجية، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، ٢٠٠١.
- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس- نظريات وأساليب، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١.
- محمد عاطف غيث، أسس وموضوعات علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- محمد إبراهيم صافيتا وعدنان سليمان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
- محمد إبراهيم صافيتا، جغرافية الزراعة، دمشق، ١٩٩٣.
- محمد أحمد بيومي، علم الإجتماع الإقتصادي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- محمود فتحي عكاشة ومصطفى محمد السعدني، محاضرات في التنمية

الإقتصادية، مطبعة الجمهورية، القاهرة، ١٩٩٩.

- محمود رمزي، الوجيز في الجغرافية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٩٧.
- موريس جنزبرج، علم الإجتماع، ترجمة فؤاد زكريا، مراجعة مهدي علام، دار سعد مصر للطبع والنشر والإعلام، القاهرة، بدون تاريخ.
- صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، دار الصفاء، عمان، ٢٠١٠.
- صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، اليازوري، عمان، ٢٠٠٩.

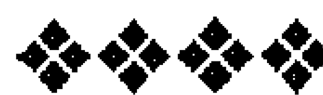


## ثانيا: المراجع باللغة غير العربية:

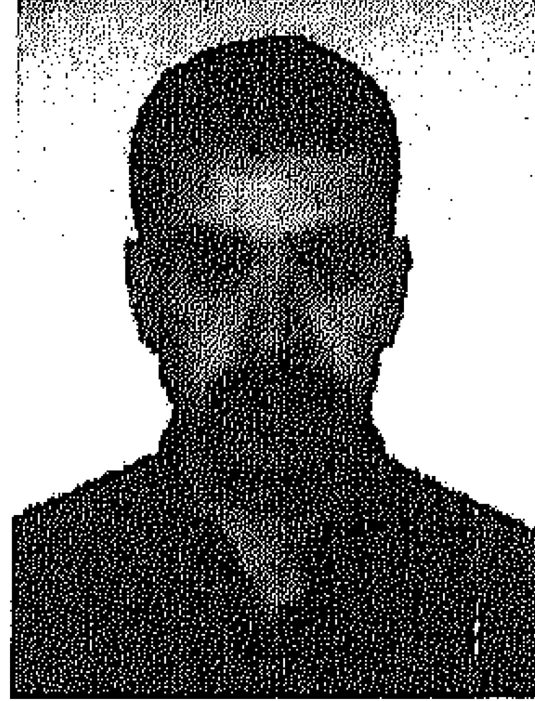

- AYDALOT P., Economie régionale et urbaine, Economica, Paris, 1985.
- BASTIE J., DEZERT B., L'espace urbain, Masson, Paris, 1980.
- BEN MATTI N., L'habitat du tiers monde, cas d L'Algérie, OPU, Alger, 1984.
- BLOC-DURAFFOUR P., Les villes dans le monde, Armand Colin, Paris, 2003.
- CASTELS M., L'ère de l'information, La société en réseaux, Editions Fayard, Paris, 2001.
- DUMONT G.-F., Economie urbaine: villes et territoires en compétition, Ed LITEC, Paris, 1993.
- GARNIER J. B., Géographie urbaine, Armand Colin, Paris, 1980.
- GHINITZ B., Urban Economies: New Approaches'. In Regional Economic Development, ed D.J. Firestone (University of Ottawa Press), 1974.
- PELLETIER J., Villes et urbanisme dans le monde, 4e édition, Armand Colin, paris, 2000..
- LABORDE P., Les espaces urbains dans le monde, 2e

édition NATHAN, Paris, 1997.

- MACKEAN N., ''An Outsider Looks at Urban Economics''. Urban Studies PP. 19-37 (February), 1973.
- MARIO P., RICHARD S., Economie urbaine et régionale Introduction à la géographie économique, Economica, 2005.
- MERENNE-SCHOUMAKER B., Géographie des services et des commerces, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2003.
- POLESE M., SHEARMUR R., Economie urbaine et régionale, 2e édition, ECONOMICA, Paris, 2005.
- ZUCCHELLI A., Introduction à l'urbanisme opérationnel et la composition urbaine, Tome 4, OPU, Alger, 1984.



# نبذة عن المؤلف



- الدكتور فؤاد بن غضبان من مواليد مدينة قسنطينة بالشرق الجزائري .
- تخرج من جامعة قسنطينة، وأتم دراساته العليا بها ضمن تخصص: التهيئة الحضرية.
- يدرس حاليا بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة أم البواقي بالجزائر.



# فهرس الأشكال





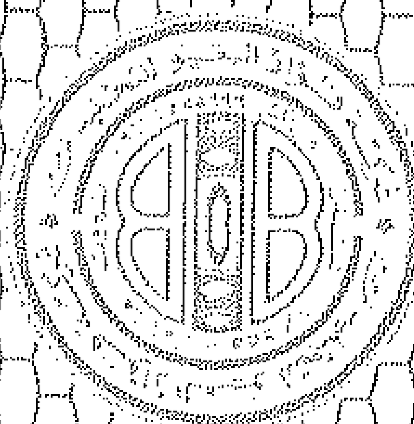
# فهرس الجداول

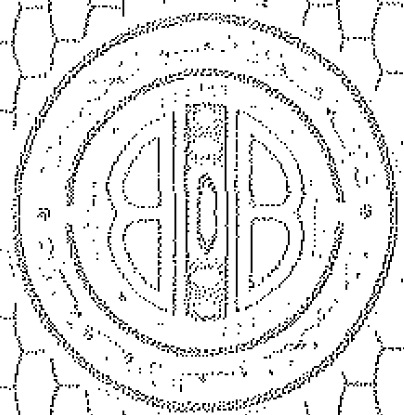




# فهرس المحتويات







# الإقتصاد الحضري

## وكلاء وموزعي دار اليازوري في العالم

| الدولة | المدينة | اسم الدار | الهاتف | الدولة | المدينة | اسم الدار | الهاتف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | عمان | الإدارة العامة | 5690904 | الأردن | إربد | حمادة للنشر والتوزع | 02 7270100 |
| الأردن | عمان | فرع عمان | 5690904 | الأردن | الكرك | فرع الدار في الكرك | 03 2302111 |
| السعودية | الرياض | مؤسسة الجريسي | 4039328 | ليبيا | طرابلس | مكتبة طرابلس | 213601583 |
| السعودية | الرياض | دار الزهراء | 4641144 | ليبيا | طرابلس | دار الحكمة | 213606571 |
| السعودية | الرياض | مكتبة العبيكان | 4650071 | ليبيا | طرابلس | الدار العربية للكتاب | 3330384 |
| السعودية | الرياض | مكتبة جرير التجارية | 4626000 | ليبيا | طرابلس | دار الرواد | 3350333 |
| السعودية | الرياض | مكتبة الخريجي | 4646258 | العراق | بغداد | مكتبة دجلة | 0096418170792 |
| السعودية | جدة | مكتبة كنوز المعرفة | 6570628 | العراق | الموصل | دار ابن الأثير | 7702036776 |
| السعودية | الدمام | مكتبة المتنبي | 8272906 | العراق | بغداد | مكتبة الذاكرة | 796449420 |
| السعودية | المنورة | مكتبة الزمان | 8366666 | الكويت | الكويت | مكتبة ذات السلاسل | 466255 |
| السعودية | الرياض | مكتبة الرشد | 4593451 | فلسطين | غزة | مكتبة سمير منصور | 97082825688 |
| السعودية | الرياض | دار المريخ | 4657939 | فلسطين | رام الله | مكتبة الشروق | 02-2961614 |
| السعودية | الرياض | مكتبة الشقري | 4611717 | فلسطين | الخليل | مكتبة دنديس | 2225174 |
| السعودية | جدة | تهامة للنشر | 65152845 | فلسطين | رام الله | دار الرعاة | 22961613 |
| السعودية | جدة | مكتبة المأمون | 6446614 | فلسطين | غزة | مكتبة اليازجي | 287099 |
| السعودية | مكة المكرمة | مكتبة الثقافة | 5429049 | سورية | دمشق | مكتبة النوري | 2311189 |
| الجزائر | الجزائر | دار الثقافة العلمية | 21541135 | سورية | حلب | دار القلم العربي | 2113129 |
| الجزائر | وهران | دار ابن النديم | 41359788 | السودان | الخرطوم | الدار السودانية للكتب | 6780031 |
| الجزائر | الجزائر | دار الكتاب الحديث | 354105 | البحرين | المنامة | المكتبة الوطنية | 293840 |
| الجزائر | الجزائر | مؤسسة الضحى | 214660 | البحرين | المنامة | المكتبة العلمية | 7786300 |
| الجزائر | الجزائر | دار ابن باديس | 645900 | البحرين | المنامة | مؤسسة الايام | 725111 |
| الجزائر | وهران | دار العزة والكرامة | 41540793 | البحرين | المنامة | مكتبة فخراوي | 591118 |
| الجزائر | قسنطينة | دار اليمن | 961869 | فرنسا | باريس | معهد العالم العربي | 140513809 |
| الجزائر | قسنطينة | انفودك | 770906434 | المغرب | أغادير | مكتبة وراقة الجنوب | 0528217144 |
| الجزائر | الجزائر | دار البصائر | 495735 | المغرب | الدار البيضاء | المركز الثقافي [illegible] | [illegible] |
| الجزائر | الجزائر | مكتبة الأصالة | 243602 | سلطنة عمان | روي | مكتبة القرآن [illegible] | [illegible] |
| الجزائر | الجزائر | دار الهدى | 021966220 | المملكة المتحدة | لندن | مكتبة الس[illegible] | [illegible] |
| مصر | مدينة نصر | دار الشروق | 4023399 | أميركا | لوس أنجلس | مكتبة ج[illegible] | [illegible] |
| مصر | القاهرة | مكتبة مدبولي | 5756421 | اليمن | صنعاء | الدار العل[illegible] | [illegible] |
| مصر | القاهرة | دار الفجر | 6246252 | اليمن | صنعاء | دار العلوم ا[illegible] | [illegible] |
| مصر | القاهرة | الهيئة المصرية العامة | 25775371 | اليمن | صنعاء | دار الكل[illegible] | [illegible] |
| مصر | القاهرة | مجموعة النيل العربية | 2026717135 | اليمن | صنعاء | دار الكتاب الج[illegible] | [illegible] |
| مصر | القاهرة | الشركة العربية المتحدة | 22705844 | | | | |





اليازوري
دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف: 4626626 6 962+ تلفاكس: 4614185 6 962+
ص. ب: 520646 الرمز البريدي: 11152
info@yazori.com www.yazori.com

